

جامعة القاهرة

معهد البحوث والدراسات الإفريقية

قسم النظم السياسية والاقتصادية

الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا منذ عام ١٩٩٤

رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة

في الدراسات الإفريقية من قسم النظم السياسية

والاقتصادية (سياسة)

إعداد

حازم خيري عبد الباسط السيد

إشراف

الأستاذ الدكتور/محمود محمد إبراهيم أبو العينين

أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز البحوث الإفريقية

معهد البحوث والدراسات الإفريقية

جامعة القاهرة

٢٠٠٣

قائمة المحتويات

قائمة الجداول والخرائط

أولا: قائمة الجداول:

ثانيًا: قائمة الخرائط:

المقدمة

ثمة دول بعينها تستحوذ على الاهتمام العالمي والإقليمي، لمزايا فريدة اختصتها بها الأقدار، وميزتها بها عن أترابها. ومن تلك الدول جمهورية جنوب إفريقيا، تلك الدولة القابعة على الطرف الجنوبي للقارة الإفريقية، فقد امتزجت -في هذه الدولة- الهبات الطبيعية بالهبات البشرية، وهما في الثراء سواء، مما أضفى على جنوب إفريقيا قبسًا من التفرد قلَّما تسنى أن تحظى به دولة أخرى في محيطها. فالمكتبات -على اختلاف لغاتها- تعج بالكتابات المعنية بهذه الدولة، وهو أمر قلَّما توافر لدولة أخرى في إفريقيا جنوب الصحراء، مما يؤكد خصوصية جنوب إفريقيا، واحتلالها مرتبة غير مأهولة لدول إفريقيا جنوب الصحراء. فقد جرت العادة على إدراك الباحثين للدول الإفريقية على أنها منطقة تحظى باهتمام محدود مقارنة بغيرها من المناطق الأخرى.

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الرسالة محاولة متواضعة لارتياد جنوب إفريقيا والتعرف عليها ، في محاولة لسبر غور مقاصد حكامها تجاه قارتهم، خاصة بعد زوال حكم الأقلية البيضاء، وانهيار العنصرية السافرة، ونهوض الأغلبية السوداء بأعباء الحكم. ولكم وددتُ لو اتسع محيط هذه الدراسة ليشمل دور جنوب إفريقيا على كافة الأصعدة (الإقليمية والدولية)، ولكن هذا أمرٌ حالت دُونَهُ اعتبارات عديدة، لا يعوزها منطق. غير أني بقولي هذا لا أشير إلى ضيق مجال الدراسة، فهذا أمرٌ غير منطقي، لأن الدراسة تتناولُ دور جنوب إفريقيا الإقليمي على صعيد إفريقيا جنوب الصحراء، بمستوياته المختلفة. وهي منطقة تعج بالتفاعلات، وتذخر بالثروات، وتئن بالمشكلات، وترنو نحو مستقبل أفضل.

ليس هذا فحسب، فقد تزامنت التطورات الداخلية في جنوب إفريقيا، الماثلة في انهيار الأبارتهيد، وزوال حكم الأقلية البيضاء، وتبني دستوراً يُعد من أكثر دساتير العالم ليبرالية واحترامًا لحقوق الإنسان، وقيام نظام سياسي يتسم بالشفافية والمصداقية والديمقراطية، مع التطورات الدولية الماثلة في انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، وانتهاء الحرب الباردة، وبزوغ الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم... هذا التزامن يضيف ذخمًا لهذه الدراسة، ويزيد من أهميتها، فقد أضحت هناك حاجة ماسة ومتزايدة للتعرف على الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أن هذا الدور -أيًّا كانت طبيعته- من شأنه التأثير- سلبًا أو إيجابًا- على مقدرات القارة السمراء.

فالخبرة التاريخية تؤكد لنا الثقل السياسي، والاقتصادي، والعسكري لدولة جنوب إفريقيا في إفريقيا جنوب الصحراء، ومن ثم فإن تجاهل رؤية صانع القرار في جنوب إفريقيا لحاضر

ومستقبل القارة الإفريقية، من شأنه إعطاء صورة مبتورة وغير واضحة المعالم للتفاعلات داخل هذه القارة، التي تشهد منذ انتهاء الحرب الباردة في أواخر الثمانينيات ثلة من التطورات التي استهدفت في معظمها إقالة القارة من عثرتها الاقتصادية، والنهوض بمستويات معيشة أبنائها، فضلاً عن ارتفاع الأصوات الداعية للتحول عن نظام الحزب الواحد، والأخذ بنظام التعددية الحزبية في ظل ديمقراطية ليبرالية على ا لنمط الغربي. وليس أدل على ذلك من تحول عدد كبير من الدول الإفريقية، خلال السنوات الأخيرة، إلى الأخذ بالديمقراطية، بإقرارهم دساتير جديدة، وإقامتهم للتعددية الحزبية، وإجرائهم انتخابات تعددية، تتنافس فيها الأطراف المختلفة على قدم المساواة.

ولا غرو أن دراسة الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا في إفريقيا جنوب الصحراء، خلال هذه الفترة الوجيزة زمنيًا، والثرية في التفاعلات، من شأنه الإسهام -بقدر ما- في سبر غور هذه التطورات المتلاحقة على الساحة الإفريقية، واستشراف مستقبل هذه التطورات ، فهذه الدراسة تحاول الإجابة على عدد من التساؤلات الرئيسية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

١) **هل هناك إمكانيات فعلية لدور إقليمي تقوم به جمهورية جنوب إفريقيا؟**

٢) **هل هناك رغبة سياسية، لدى حكومة جمهورية جنوب إفريقيا، في القيام بدور إقليمي في إفريقيا جنوب الصحراء؟**

٣) **ما هو المجال الحيوي لجنوب إفريقيا؟ أو بمعنى آخر ما هو مستوى الدور الإقليمي الأكثر أهمية لجمهورية جنوب إفريقيا، هل هو السادك، أم الساكو، أم إفريقيا جنوب الصحراء كلها؟، أم أنها تتساوى في أهميتها؟**

٤) **بأي قدر يمكن أن يكون لجمهورية جنوب إفريقيا نفوذ إقليمي من خلال هذا الدور؟**

٥) **هل هناك تحديات تعوق اضطلاع جنوب إفريقيا بدورها الإقليمي؟**

أمَّا فيما يتعلق بالدراسات السابقة الخاصة بالموضوع محل الدراسة، فإن أيًا منها لم يتناول تحليل السياسة الخارجية لجمهورية جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد تجاه إفريقيا جنوب الصحراء باستخدام نظرية الدور، وتأتي هذه الرسالة محاولة متواضعة لمعالجة هذا الموضوع. ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى جزأين منفصلين، يُعنى الأول بالجانب النظري، والآخر بالجانب التطبيقي على النحو التالي:

الدراسات السابقة الخاصة بالجانب النظري:

نظرًا لحداثة نظرية الدور بصفة عامة، وحداثة استخدامها في تحليل السياسة الخارجية بصفة خاصة، فإنه ليست هناك دراسات سابقة باللغة العربية تتناول استخدام نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية، باستثناء بعض الإشارات المتناثرة في بعض الكتابات العربية، كتلك الواردة في دراسة للدكتور بهجت قرني، منشورة في دورية السياسة الدولية في يوليو ١٩٨٢، بعنوان " المعادلة الصعبة في السياسة الخارجية المصرية " . وتلك الواردة دراسة للدكتورة ماجدة علي صالح، بعنوان " الدور المصري في جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان " ، منشورة في أكتوبر ١٩٩٦، ضمن سلسلة أوراق آسيوية، الصادرة عن مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة . فضلاً عن تلك الواردة في دراستين للدكتور محمَّد السيد سليم ، الأولى كتاب منشور في ١٩٩٥ بعنوان تحليل السياسة الخارجية ، والثانية دراسة منشورة في دورية السياسة الدولية في يوليو ٢٠٠٢ بعنوان " ثورة يوليو والدور الخارجي المصري " .

لذا اعتمد الباحث على الكتابات الغربية في هذا الصدد رغم محدوديتها المفرطة. ومن أهم هذه الكتابات دراسة رائدة لهولستي K.J. Holsti، نُشرت لأول مرة في دورية International Studies Quarterly في عام ١٩٧٠، وأُعيد نشرها في عام ١٩٨٧، وهي بعنوان " مفاهيم الدور الوطني في دراسة السياسة الخارجية National Role Conceptions In The Study Of Foreign Policy "، وركزت هذه الدراسة على تعريف مفاهيم الدور الوطني، في محاولة لتفسير أداء الدور الوطني (أو سلوك السياسة الخارجية للحكومة)، أو التنبؤ به مع قدر معقول من الدقة، وأسفرت دراسة هولستي لعدد كبير من الخطب، والمناقشات البرلمانية، والأحاديث الإذاعية، والتصريحات الرسمية، والمؤتمرات الصحفية لقادة ٧١ حكومة، خلال الفترة من يناير ١٩٦٥ إلى ديسمبر ١٩٦٧، عن ١٧ نمطاً لمفاهيم الدور الوطني. وسعت دراسة هولستي أيضًا لاختبار العلاقة بين مفاهيم الدور الوطني وجانب واحد من جوانب سلوك السياسة الخارجية، وهو المشاركة الدولية.

ومن الدراسات المهمة أيضًا دراسة ويش Naomi Bailin Wish، المنشورة في ديسمبر ١٩٨٠ في دورية International Studies Quarterly، بعنوان " صانعو السياسة الخارجية ومفاهيم الدور الوطني الخاصة بهم Foreign Policy Makers And Their National Role Conceptions ". وفي هذه الدراسة دافعت ويش عن منهج سيكولوجي اجتماعي لتعريف مفاهيم الدور الوطني. وفي محاولة لتصنيف مفاهيم الدور الوطني قامت ويش بتحليل عينة تتضمن ٢٩ نخبة سياسية من ١٧ دولة، وضمت تلك النخب رؤساء دول

ومسئولين كبار عن وضع السياسة الخارجية بين أعوام ١٩٥٩، ١٩٦٨. وأسفرت الدراستان عن توصل ويش إلى عشرة أنماط لمفاهيم الدور الوطني. وقامت ويش أيضًا باختبار العلاقة بين مفاهيم الدور الوطني و أربعة جوانب لسلوك السياسة الخارجية (المشاركة الدولية، العداء، استقلال الفعل، الالتزام بالموارد المتاحة).

ومن الدراسات الهامة أيضًا كتاب بعنوان " نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية Role Theory And Foreign Policy Analysis "، وهو منشور عام ١٩٨٧، ومحرره ستيفن جي. وولكر Stephen G. Walker. ويضم هذا الكتاب عدة دراسات هامة، منها دراستين لمارجريت جي هيرمان Margaret G. Hermann، الأولى بعنوان " تقييم توجهات أدوار السياسة الخارجية لقادة إفريقيا جنوب الصحراء Assessing The Foreign Policy Role Orientations Of Sub- Saharan African Leaders ". والثانية بعنوان " توجهات أدوار السياسة الخارجية ونوعية قرارات السياسة الخارجية Foreign Policy Role Orientations And The Quality Of Foreign Policy Decisions".

وأكدت الدراستان على وجود ثمان خصائص شخصية للقادة السياسيين، تتفاعل معًا لتشكيل ستة توجهات لدور السياسة الخارجية لحكوماتهم. ويقترن وصف كل توجه بوصف لسلوك السياسة الخارجية المتوقع أن يصاحب كل توجه من هذه التوجهات، حيث افترضت مارجريت جي هيرمان أن التوجه الذي يملكه القائد يعطي فكرة ما عن سلوك السياسة الخارجية المتوقع أن يحث القائد حكومته على اتباعه، انطلاقًا من طبيعة العينة التي استخدمتها هيرمان في التحليل، والتي شملت ١٢ قائدًا من قادة إفريقيا جنوب الصحراء، ترأس معظمهم أنظمة ذات حزب واحد، يعمل الآخرون -في ظلها- على إرضاء قادتهم.

واشتمل الكتاب أيضًا على دراسة لسنجر Eric G. Singer ، وهدسون Valerie M. Hudson، بعنوان " أنماط الدور وسلوك السياسة الخارجية الإفريقية Role Sets And African Foreign Policy Behavior ". ومثلت هذه الدراسة محاولة من جانب بعض باحثي مشروع كريون للتأكيد على الأدوار المعرفة تبعًا للموقف (أي الأدوار التي تتغير بتغير الموقف)، بدلاً من التأكيد على مفاهيم الدور، حيث استندت الدراسة إلى افتراض أساسي مفاده أن الأمم تتصرف في شئونها الخارجية استجابة فقط لمشكلة تدركها هذه الأمم.

ومن الدراسات الهامة أيضاً التي ضمها الكتاب السالف ذكره، دراسة لتشارلز إف هيرمان Charles F. Hermann، وهي دراسة بعنوان " انخراط قوة عظمى مع آخرين: علاقات دور بديلة Super Power International With Others: Alternative Role

Relations ". واستهدفت الدراسة عمل نموذج معقد لموقع الــدور عــن طريــق تركيــب الإجابات التمهيدية (التي قدمتها الجهود السابقة) المتعلقة بمصادر الدور، والحالات التي يتــم في ظلها أداء أدوار معينة. واهتمت الدراسة بسلوك السياسة الخارجيــة للاتحــاد الســوفيتي (السابق) والولايات المتحدة.

ومن الدراسات الهامة أيضاً دراسة أخرى لستيفن جي وولكــر Walker، بعنــوان " نظرية الدور وأصول السياسة الخارجيــة Role Theory And The Origins Of Foreign Policy "، وهي منشورة في كتاب يحرره كل من تشــارلز هيرمــان، وكيجلــي C.W. Kegley، وروزيناو J.N. Rosenau ، " بعنوان اتجاهات جديــدة فــي دراســة السياسة الخارجية New Directions In The Study Of Foreign Policy "، وهــو منشور عام ١٩٨٧، ويقترح وولكر في دراسته نظرية جديدة للسياسة الخارجية، انطلاقًا مــن قناعته بأن الجهود التي سبقته قدمت بيانات افتراضية شبيهة بالقوانين بدون تقديــم أســاس منطقي واضح لحدوثها. وتمثل الافتراض المركزي في النظرية الجديــدة فــي أن السياســة الخارجية للدولة تكون أداة لإنجاز أو الحفاظ على أهداف السياسة الداخلية.

وأخيرًا كتاب يحرره بريستر Philippe G. Le Prestre، بعنوان " بحوث الــدور في عصر ما بعد الحرب الباردة: التحول في السياسات الخارجية Role Quests In The Post- Cold War Era: Foreign Policies In Transition "، وهــو منشــور عــام ١٩٩٧، ويضم هذا الكتاب نماذج متعددة لاستخدام نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجيــة لدول عديدة كالولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، والصين، وكندا.

الدراسات السابقة الخاصة بالجانب التطبيقي:

لم يلق الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا في إفريقيا جنوب الصحراء في عصر ما بعــد الأبارتهيد إلا اهتمامًا محدوداً في الكتابات العربية. ومن الدراسات التي اقتربت بشكل غــير مباشر من الموضوع محل الدراسة، رسالة الماجستير الخاصة بالباحث نبيل عبــد الحميـد حسن، وهي رسالة مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة في عــام ١٩٩٥، عنوانها " جمهورية جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد والتأثيرات المحتملة على سياسة مصــر الإفريقية ". وتناولت تلك الرسالة في جزء منها نطاقات الأمن الحيوي لجمهوريــة جنــوب إفريقيا والمسارات المحتملة لتحركها في القارة الإفريقية، فضلاً عن تناول الرسالة مدى تأثير ذلك على مصالح مصر الإفريقية.

وهناك أيضًا مقال للأستاذ الدكتور عبد الملك عودة، منشور بمجلة السياسة الدولية في عدد إبريل ١٩٩٥، بعنوان " السياسة الخارجية لدولة جنوب إفريقيا تجاه الـــدول الإفريقيـــة والعربية ". وفيه تحدث عن سياسة خارجية جديدة لدولة جنوب إفريقيا تجاه القارة الإفريقيـــة (والمنطقة العربية)، بدأ تطبيقها منذ إجراء أول انتخابات ديمقراطية تعدديـــة عـــام ١٩٩٤. وطبقًا لرأي الدكتور عبد الملك بدأت جنوب إفريقيا في انتهاج سياسة خارجية جديدة تســـتند إلى مبدأ التعاون ومبدأ الأمن تجاه كل دول إفريقيا، والدول العربية. وأشار المقال أيضًا إلـــى أن العمل التعاوني يتم على أساس إقليمي، حيث ترى حكومة جنوب إفريقيـــا أن كـــل إقليـــم إفريقي به دولة قوية ومؤثرة بالمعنى السياسي والاقتصادي، وأن مفتاح الدخول إلـــى هـــذه الأقاليم وفتح الطريق أمام تجارة جنوب أفريقيا يكون بالتعاون مع هذه الدولة، كما يشير أيضًا إلى أن جنوب إفريقيا اختصت نفسها بمنطقة الجنوب الإفريقي حيث توجد منظمة السادك.

وحظي الموضوع محل الدراسة بحظ وافر على صعيد الدراسات الأجنبية، فنجـــد أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت سياسة جنوب إفريقيا تجاه إفريقيا، ومن تلك الدراسات دراسة نُشرت على جزأين في دورية Journal Of Contemporary African Studies، في عددي يناير ويوليـــو ١٩٩٨. والدراســـة للبـــاحثين بـــاتريك مـــاكجوان Patrick J. McGowan، وفريد أهويرنج- أوبنج Fred Ahwireng- Obeng، بعنـــوان " جنـــوب إفريقيا في إفريقيا: شرك أم مـــهيمن؟ Partner Or Hegemon? South Africa In Africa ". وقد تناولت الدراسة سياسة جنوب إفريقيا تجاه إفريقيا جنوب الصحراء من خلال رؤية سياسية اقتصادية.

واشتمل الجزء الأول من الدراسة على إطار واسع من البيانات الخاصة بالاتصالات، والبنية التحتية، والتجارة، والاستثمارات الخاصة بجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيا. أمَّا الجزء الثاني من الدراسة فقد اشتمل على تحليل لتلك البيانات في إطار رؤية دولية، مـــن خلال تحليل دبلوماسية التجارة، التي تتبعها الآن جنوب إفريقيا في إفريقيا جنوب الصحـــراء بصفة عامة، وفي الجنوب الإفريقي بصفة خاصة، مع الاستعانة بنظريات الاقتصاد السياســـي الدولي كإطار للتحليل. وخلصت الدراسة إلى التأكيد على ممارسة جنوب إفريقيـــا للهيمنـــة الأنانية في إفريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة، وفي الجنوب الإفريقي بصفة خاصة. وتبرر الدراسة هذا السلوك بأنه يتمشى مع تبني المؤتمر الوطني الإفريقي، الـــذي يســـيطر علـــى الحكومة، سياسات محلية (استراتيجية النمو والتوظيف وإعادة التوزيع)، وخارجية (تشـــجيع الصادرات والاستثمار) تتفق تمامًا مع رغبة رأس مال جنوب إفريقيا، الذي يتزايد نفوذه يومًا بعد يوم.

ومن الدراسات الهامة أيضًا، ورقة صادرة عن مؤسسة الحوار العالمي The Foundation For Global Dialogue بجنوب إفريقيا، في أكتوبر ١٩٩٨، بعنوان " جنوب إفريقيا وإفريقيا: انعكاسات على النهضة الإفريقية South Africa And Africa: Reflections On The African Renaissance "، ويحررها ثلاثة باحثين هم جارث لوبير Garth Le Pere، وأنتوني فان نيو ويكيرك Anthoni Van Nieuwkerk، وكاتو لامبريتشتس Kato Lambrechts. وتضم هذه الدراسة عدداً من الإسهامات البحثية وتصريحات مسئولي جنوب إفريقيا في محاولة لتحليل فكرة النهضة الإفريقية والتفسيرات المختلفة لها. ونذكر على سبيل المثال من هذه الإسهامات، دراسة بعنوان " جنوب إفريقيا والنهضة الإفريقية South Africa And African Renaissance "، وتتناول هذه الدراسة بالتحليل فكرة النهضة الإفريقية، وذلك من خلال المقارنة بين رؤيتين متناقضتين لسياسة جنوب إفريقيا تجاه القارة الإفريقية. الرؤية الأولى تنطوي على إعلاء جنوب إفريقيا لمصالحها الاقتصادية في القارة الإفريقية في إطار العولمة الاقتصادية، أو بمعنى آخر انتهاج جنوب إفريقيا سياسة تجاه إفريقيا من شأنها التضحية بالمصلحة الإفريقية لصالح المصلحة الاقتصادية لجنوب إفريقيا، حيث تحول جنوب إفريقيا القارة الإفريقية لسوق استهلاكي ضخم لتسويق منتجاتها. أمَّا الرؤية الثانية فتنطوي على إعلاء جنوب إفريقيا لهويتها الإفريقية، وتعاونها مع دول القارة لخلق مستقبل جديد لإفريقيا يسود فيه الوعي الإفريقي الذي يحرص على المصلحة الإفريقية ويستمد جذوره من كل ما هو إفريقي. وخلصت دراسة فال Peter Vale، وماسيكو Sipho Maseko إلى أن جنوب إفريقيا تتأرجح بين الرؤيتين في محاولة للمحافظة على التوازن الداخلي والخارجي.

وهناك أيضًا دراسة سابقة هامة تناولت سياسة جنوب إفريقيا تجاه إفريقيا بصورة مباشرة، وهي ورقة صادرة عن مركز الدراسات الدولية بزيورخ Center For International Studies، في أغسطس ٢٠٠٠، بعنوان " السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا تجاه إفريقيا: مسائل وأدبيات South Africa's Recent Foreign Policy Towards Africa: Issues And Literature ". وحلل روجر بفيستر Roger Pfister في ورقته الملامح الرئيسية للسياسة الخارجية لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد تجاه إفريقيا. وخلصت الدراسة الموجزة إلى تحرك جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد من الهيمنة المستبدة، التي مارستها إبان حكم الأبارتهيد إلى ما أسماهُ الباحث بالهيمنة الحميدة.

وتكاد تكون هذه الرسالة هي الدراسة الوحيدة باللغة العربية التي تتناول الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث اعتاد الباحثون التركيز على دور جنوب

إفريقيا في منطقة الجنوب الإفريقي فحسب. كما أن هذه الدراسة واحدة من دراسات قليلة باللغة العربية، تستخدم نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية، وتحلل الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا في إفريقيا جنوب الصحراء منذ عام ١٩٩٤، الأمر الذي يمكن أن يمثل أهمية بالنسبة لصانع السياسة الخارجية المصرية عند صياغته لسياسة مصر الإفريقية في المستقبل ، فمصر قوة إقليمية لها مصالحها الخاصة بها في إفريقيا جنوب الصحراء ، شأنها في ذلك شأن بقية القوى الإقليمية الأخرى (كجنوب إفريقيا ، ونيجيريا ، وليبيا) ، ومن ثم فمن حقها السعي لترسيخ أقدامها في إفريقيا جنوب الصحراء ، حتى يتسنى لها حماية مصالحها في تلك المنطقة من العالم .

وفيما يتعلق بالنطاق الزمني للدراسة، اكتفى الباحث بتحديد عام ١٩٩٤ كتاريخ لبداية الفترة محل الدراسة، بحيث يتطابق مع نقطة تحول مهمة في تاريخ جمهورية جنوب إفريقيا على مختلف الأصعدة (الداخلية والخارجية) على النحو التالي:

على الصعيد الداخلي:

شهد عام ١٩٩٤ تغيرات جذرية هامة على صعيد جمهورية جنوب إفريقيا، حيث شهد إجراء أول انتخابات غير عنصرية تم على إثرها تشكيل حكومة وحدة وطنية، شارك فيها السود لأول مرة في تاريخ جمهورية جنوب إفريقيا. وكذلك شهد عام ١٩٩٤ بدء العمل رسميًا بالدستور المؤقت، الذي كان أساساً لدستور ١٩٩٦، فضلاً عن أن العام نفسه شهد تنصيب مانديلا رئيساً لجمهورية جنوب إفريقيا في ١٠ مايو ١٩٩٤.

على الصعيد الخارجي:

١) مستوى إفريقيا جنوب الصحراء:

انضمت جنوب إفريقيا إلى منظمة الوحدة الإفريقية في ٢٣ مايو ١٩٩٤، ورُفع علم جنوب إفريقيا لأول مرة جنبًا إلى جنب مع أعلام الدول الأعضاء الأخرى في ٢٤ مايو ١٩٩٤، وكان ذلك إيذاناً بخروج جنوب إفريقيا من عزلتها الإفريقية، وشهد العام نفسه دخول جنوب إفريقيا في مشروع من (مشروعات المعونة) في ٢٦ دولة إفريقية في مجالات الزراعة، والتعليم، والتدريب، ومشروعات الأعمال الصغيرة، والرعاية الصحية، والرفاهية الاجتماعية، والمساعدة في حالات الانتخابات والطوارئ، فضلاً عن انتداب ٢١ مسئولاً من جنوب إفريقيا للعمل في ست دول إفريقية في العام نفسه.

٢) مستوى جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (السادك):

في أعقاب إجراء أول انتخابات غير عنصرية في جمهورية جنوب إفريقيا عـام ١٩٩٤ وتشكيل حكومة وحدة وطنية، أصبحت جمهورية جنوب إفريقيا في أغسطس ١٩٩٤ عضـوًا في منظمة جماعة التنمية للجنوب الإفريقي ، التي حلت محل مؤتمر تنسيق تنميـة الجنـوب الإفريقي ، ابتداء من ١٧ أغسطس ١٩٩٢.

٣) مستوى الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي (الساكو):

شهد عام ١٩٩٤ إجماعاً من قبل دول الساكو على ضرورة إعـادة التفـاوض حـول ترتيبات جديدة للساكو، حرصاً من تلك الدول على استمرار هذا التجمع الذي يؤكـد معظـم الخبراء أهميته وضرورة الإبقاء عليه كحجر زاوية لأية ترتيبات للتكامل الاقتصـادي فـي منطقة الجنوب الإفريقي.

وانطلاقًا من استناد هذه الدراسة إلى نظرية الدور كإطـار مرجعـي لتحليـل الـدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا في إفريقيا جنوب الصحراء، يخصص الباحث فصلاً تمهيديًا في صدر الدراسة للحديث عن الإطار النظري لتحليل الدور الإقليمي. ثم تنقسم الدراسة بعـد ذلك إلى بابين. يتناول الباب الأول العوامل المؤهلة للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا. ويتنـاول الباب الثاني الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا في إفريقيا جنوب الصحـراء منـذ عـام ١٩٩٤. ويضم الباب الأول فصلين. يتناول الفصل الأول قدرات جنوب إفريقيا الذاتية المؤهلة للـدور الإقليمي. وينقسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مبـاحث. يتنـاول المبحـث الأول القـدرات السياسية، ويتناول المبحث الثاني القدرات الاقتصادية، أما المبحث الثالث فيتنـاول القـدرات العسكرية لجنوب إفريقيا. ويتناول الفصل الثاني المتغيرات الدولية والإقليمية. وينقسـم هـذا الفصل إلى مبحثين. يتناول أولهما النظام الدولي الراهن، ويتناول المبحث الثاني المتغـيرات الإقليمية. أمّا الباب الثاني فيتناول الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا في إفريقيا جنوب الصحـراء منذ عام ١٩٩٤. حيث يتناول الفصل الأول الدور الإقليمي على مستوى الاتحـاد الجمركـي للجنوب الإفريقي. ويضم هذا الفصل ثلاثة مباحث. يتناول الأول تصور الدور، ويتناول الثاني ممارسة الدور، ويتناول الثالث تحديات الدور في إطار الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقـي. وكذلك يتناول الفصل الثاني الدور الإقليمي على مستوى جماعة التنمية للجنـوب الإفريقـي. ويضم هذا الفصل ثلاثة مباحث. يتناول الأول تصور الدور، ويتناول الثاني ممارسة الـدور، ويتناول الثالث تحديات الدور في إطار جماعة التنمية للجنوب الإفريقي. أما الفصل الثـالث والأخير فيتناول الدور الإقليمي على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء. ويضم هـذا الفصـل

ثلاثة مباحث. يتناول الأول تصور الدور، ويتناول الثاني سلوك الدور، ويتناول الثالث تحديات الدور في إفريقيا جنوب الصحراء. ويختتم الباحث دراسته بخاتمة يودعها خلاصة الدراسة ورؤية مستقبلية للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا في إفريقيا جنوب الصحراء.

ويتقدم الباحث بأسمى آيات الشكر والتقدير لأستاذه الأستاذ الدكتور/ محمود محمد أبو العينين، حيث كان لنصائحه الثمينة وتوجيهاته القيمة أكبر الأثر في تمكين الباحث من إنجاز هذه الدراسة، فضلاً عن الأثر الإيجابي لتلك النصائح والتوجيهات على الباحث في حياته العملية. فللأستاذ الجليل شكراً وعرفاناً متصلين بإذن الله. كما لا يفوت الباحث التقدم بخالص الشكر والتقدير لأساتذته في قسم النظم السياسية والاقتصادية، الذين تلقى على أيديهم العلم، خلال دراسته في معهد البحوث والدراسات الإفريقية. وكذلك يتقدم الباحث بالشكر الجزيل إلى هيئة مكتبة معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ومكتبة الجامعة، ومكتبة الجامعة الأمريكية، وغيرها، حيث كان لهذه الهيئات فضل كبير في تيسير عمل الباحث. كما يشكر كل من قدم له المعاونة لكي تخرج هذه الدراسة في شكلها الماثل.

والله ولي التوفيق.

الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي

إطار نظري لتحليل الدور الإقليمي

تعد نظرية الدور Role Theory مجالاً جديداً نسبياً للمعرفة والدراسة، يجد محـــوره الأساسي في علم الاجتماع. وبرغم نشأة وتطور نظرية الدور في إطار علم الاجتمـــاع ، فقـد شاع استخدامها في علوم أخرى كعلم النفس، وعلم اللغات، وعلم السياسة، وعلـــم الموســـيقى، والتربية الرياضية[١].

ويرجع انتشار نظرية الدور إلى أسباب عديـــدة نذكـــر منـــها علـــى ســـبيل المثـــال لا الحصر[٢]:

---

(١) للدلالة على استخدام نظرية الدور في فروع معرفية مختلفة ، وخاصة في علم الاجتماع انظر على سبيل المثال لا الحصر :

Alan C. Isaak, **Scope And Methods Of Political Science,**
(Washington , Home Wood : The Dorsey Press. 1985) .
Alan Roland And Barbara Harris , **Career And Motherhood:**
Struggles for A New Identity About Role Theory,
(New york: Human Science,_ Press. 1979).
Carol livingstone , **Role Play In language learning** ,
(Harlow : longman Group limited , 1983).
Daniel J. levinson. " Role Personality And Social
Structure In The Organizational Setting " , In Seymour
M . lipset And Neil J Smelser (eds). **Sociology:**
The Progress Of A Decade , (New Jersy: Prentice Hall, 1961).
Florian Znaniecki . **Social Relations And Social**
Roles : The Unfinished Systematic Sociology,
(San Francisco: Chandler Publishing Company, 1965).
M. Margaret Conway And Frank B. Feigert.
Political Analysis :An Introduction . (Boston And London : Allyn And Bacon ANC, Second Printing . 1977).

(٢) Bruce J.Biddle, **Role Theory: Expectations , Identities And Behaviors** . (New York: Academic Press, INC., 1979), pp.333 – 334.

أ- انطلاقها من نقطة انطلاق جوهرية هي مفهوم الدور، حيث تُعد دراسة النمط السلوكي أو الأدوار مفتاح المشكلة في دراسة عدد من فروع المعرفة، خاصة في مجال العلوم الاجتماعية.

ب- تقديمها تفسيرات متنوعة لذلك السلوك، فهي تفترض إمكانية رجوع سلوك الفرد لميول طبيعية، أو لعوامل ثقافية، أو لعوامل اجتماعية، أو نتيجة للتعرض لعقاب أو للوقوع تحت تهديد بالعقاب ، وكذلك تفترض نظرية الدور إمكانية رجوع سلوك الفرد لتفاعل بعض أو كل العوامل السابقة.

جـ- تمكينها الباحثين من مقارنة أفكار الفرد بأفعاله، وذلك بتمييزها بين سلوك الفرد، والتوقع الخاص بهذا السلوك. فنظرية الدور تنظر للفرد كعنصر فاعل في الأحداث، وتفترض امتلاكه القدرة على الحكم الجيد والاختيار بين السلوكيات البديلة، حتى في حالة عدم امتلاكه لإرادة حرة.

وتنبع الفكرة الرئيسية في نظرية الدور من ارتباط الأدوار بالمناصب أو بالوضع الاجتماعي، مع امتلاك كل وضع لمجموعة من الخصائص. وتركز نظرية الدور، في هذا الإطار، على الفرد وسلوكه، انطلاقاً من كونها علم يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأفراد داخل إطارات معينة. وتختلف كيفية دراسة هذا السلوك من علماء الاجتماع، إلى علماء النفس، إلى علماء السياسة، وهو ما يسفر عن اختلاف التفسير حول سلوك الدور[١].

وبرغم ذلك توجد خمسة افتراضات أساسية، تقوم عليها نظرية الدور، وتلقى قبولاً من المهتمين بتطبيق النظرية في فروع العلم المختلفة. وتتمثل هذه الافتراضات فيما يلي[٢]:

أ- بعض أنماط السلوك تعد صفة مميزة للأفراد داخل بيئات معينة.

---

(١) ماجدة على صالح ربيع، **الدور السياسي للأزهر من عام١٩٥٢ - ١٩٨١** ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٠، ص١٧ . ولمزيد من التفاصيل عن طبيعة وتاريخ تطور نظرية الدور انظر:

Edwin J.Thomas And Bruce J.Biddle," The Nature And History Of Role Theory " . In Bruce Biddle And Edwin J. Thomas , **Role Theory : Concepts And Research** .(New york : John Wiley And Sons. INC., 1966). pp.3-19.

(٢) Bruce J.Biddle. **op.cit**..p.8.

ب- الأدوار كثيراً ما ترتبط بمجموعات الأفراد الذين يشتركون في هوية واحدة.

جـ- الأفراد كثيراً ما يدركون الأدوار التي يقومون بها والتي تُحكم إلى حد ما بحقيقة إدراك هؤلاء الأفراد لها.

د- الأدوار تستمر جزئياً بسبب نتائجها التي تترتب عليها، ولأنها كثيراً ما تُطوق بإحكام داخل نظم اجتماعية أوسع.

هـ- الأفراد يجب أن يُعلموا الأدوار التي يقومون بها، أو بمعنى أخر يجب أن يُؤهلوا للأدوار التي يقومون بها.

وبناء على هذه الافتراضات المشتركة أضحى بإمكاننا أن نجد عدداً كبيراً من مفاهيم الدور، التي تستخدم باتساع في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية كما أشرنا آنفاً.

وانطلاقا من سعى الباحث لصياغة إطار نظري لتحليل الدور الإقليمي، يصبح منطقياً تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية.

ويُعد هذا المبحث مدخلاً منطقياً ومرجعاً فكرياً للإطار النظري الخاص بتحليل الدور الإقليمي.

المبحث الثاني: نظرية الدور وتحليل الدور الإقليمي.

ويعد هذا المبحث محاولة لتطبيق نظرية الدور في دراسة الدور الإقليمي، أو بمعنى أخر محاولة لبناء إطار نظري لتحليل الدور الإقليمي.

المبحث الأول

نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية

تتسم الكتابات العربية المعنية باستخدام نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية بنــدرة ملحوظة ، مقارنة بالإسهامات العلمية، التي توجد في الكتابات الغربية، والتي يمكن إيجازهـــا في المراحل الأربعة التالية[١]:

المرحلة الأولى (مرحلة الاستكشاف) :

شهدت هذه المرحلة جهود هولستي K . J . Holsti ، الذي انتقد الأدبيـــات الســـابقة عليه باعتبارها اعتمدت بصورة رئيسية على نظرية توازن القـــوى The Balance Of Power Theory، الأمر الذي أسفر من وجهة نظر هولستي – عن عدم التعــرف بدرجــة كافية على بعض جوانب السياسات الدولية المعاصرة، وتجاهل مفاهيم الدور الوطني الخاصــة بالقائد الإقليمي والحامي الإقليمي والمعاون للنظام الإقليمي رغم أهميتها الكبيرة، وكذلك تجاهل مفاهيم أخرى للدور الوطني تظهر بوضوح في بيانات السياسة الخارجية للقـــادة السياســـيين المعاصرين، فضلاً عن ضآلة عدد تلك المفاهيم الواردة في الأدبيات السابقة مقارنة بتلك التـــي يمكن التعرف عليها ، وخلص هولستي من ذلك كله إلى أن نظرية توازن القوى غير كافيـــة المدى، وتحتاج إلى مراجعة، فضلاً عن ضرورة استبدالها بنظرية أخرى من شأنها اســـتيعاب تنوع ظواهر السياسة الخارجية، الأمر الذي من شأنه السماح باستخدام الدور كمفهوم لدراســـة السياسة الخارجية [٢] .

---

(١) حول تقسيم الجهود المبذولة في هذا المجال إلى أربع مراحل أنظر:

Stephen G.Walker, "Role Theory And The Origins Of Foreign Policy", In C.F. Hermann, C.W. Kegley And J.N. Rosenau (eds), **New Directions In The Study Of Foreign Policy,** (London: Unwin Hymand ltd., 1987), P. 270.

(٢)

K.J. Holsti, " National Role Conceptions InThe Study Of Foreign Policy", In Stephen G. Walker (ed), Role Theory And Foreign Policy Analysis, (Durham: Duke Uni Press, 1987), PP. 34 - 36.

ولقد اختلفت استراتيجية هولستي الاستقرائية Inductive Strategy لتعريف مفاهيم الدور الوطني عن الجهود الخاصة بالأدبيات السابقة، واستندت دراسة هولستي إلى الافتراضات التالية [١]:

١- استبدال مفهوم المنصب (أو الوضع الاجتماعي) Position المستخدم في علم الاجتماع بمفهوم المنزلة (أو المكانة) Status ، الذي يعنى فقط تقديراً لمرتبة الدولة في النظام الدولي.

٢- ثبات قواعد الدور (المعايير والتوقعات الخاصة بالآخر أو بالبيئة الخارجية).

٣- أداء الدور الوطني أو سلوك السياسة الخارجية للحكومة (القرارات والأفعال الخاصة بالأنا) ينسجم مع (أو يتلاءم مع) مفاهيم الدور الوطني.

وبالفعل نجد أن هولستي، ونتيجة للافتراضين الثاني والثالث، لم يُقدم على سبر غور قواعد الدور، وركز على تعريف مفاهيم الدور الوطني، في محاولة لتفسير أداء الدور الوطني (أو سلوك السياسة الخارجية للحكومة) أو التنبؤ به مع قدر معقول من الدقة. ولقد عرف هولستي مفاهيم الدور الوطني بأنها " تتضمن رؤى (تصورات) صانعي السياسة للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، وكذلك رؤاهم (تصوراتهم) للوظائف – إن وجدت – التي ينبغي على دولهم أداؤها على أساس مستمر في النظام الدولي أو في النظم الإقليمية التابعة " [٢].

وللوصول إلى دراسة تنميطية Typology لمفاهيم الدور الوطني المعاصرة، قام هولستي بمسح لعدد كبير من الخطب والمناقشات البرلمانية ، والأحاديث الإذاعية، والتصريحات الرسمية، والمؤتمرات الصحفية خلال الفترة من يناير ١٩٦٥ إلى ديسمبر ١٩٦٧، من ٩٧٢ مصدراً مختلفا لقادة ٧١ حكومة. وأكدت الدراسة وجود ١٧ نمطاً لمفاهيم الدور الوطني نوجزها فيما يلي [٣]:

---

(١) Ibid., PP. 9-13.

(٢) Ibid., PP. 12.

(٣) د/ محمَّد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٥) ، ص ص ٥٦ – ٦٢ .

١- معقل الثورة – المحرر :

ينطوي هذا المفهوم على إدراك صانع القرار لواجبات ومسئوليات بلاده عن تحرير الآخرين، وتنظيم وقيادة الحركات الثورية في الخارج، وتزويد تلك الحركات الثورية وقادتها الأجانب بالمساعدات المادية والمعنوية والأيديولوجية.

٢- القائد الإقليمي:

ينطوي هذا المفهوم على إدراك صانع القرار لواجبات ومسئوليات منوطة بدولته في علاقتها بالدول الأخرى في إقليم معين، وكذلك إدراكه لضرورة تحرك دولته تجاه إيجاد صيغة مناسبة لتعايش الأطراف المختلفة في هذا الإقليم.

٣- الحامي الإقليمي:

ينطوي هذا المفهوم على إدراك صانع القرار لمسئولية بلاده عن الاضطلاع بمهمة توفير الحماية للأقاليم المجاورة لبلاده، سواء كانت تلك الأقاليم متاخمة لحدود بلاده أو قريبة منها.

٤- المستقل النشيط:

ينطوى هذا المفهوم على إدراك صانع القرار لضرورة خدمة قرارات السياسة الخارجية للمصالح الوطنية بدلاً من مصالح الآخرين، وتأكيدها على الاستقلال وحق تقرير المصير، ووظائف الوساطة الممكنة، والبرامج النشطة لمد العلاقات الدبلوماسية والتجارية إلى مناطق متنوعة في العالم.

٥-المساند للتحرير:

على خلاف مفهوم دور معقل الثورة – المحرر، نجد أن مفهوم دور المساند للتحرير لا ينطوي على إدراك صانع القرار لمسئولية بلاده عن الاضطلاع بمسئوليات رسمية تجاه تنظيم أو قيادة أو مساندة حركات التحرير في الخارج، وإنما ينطوى على إدراك صانع القرار لاكتفاء بلاده بإصدار بيانات مساندة لحركات التحرير، واتخاذ بعض المواقف المساندة لهذه الحركات، وغالباً ما تتسم هذه البيانات بالروتينية والمواقف بالغموض وعدم الوضوح.

٦- الوكيل المعادي للإمبريالية:

ينطوي هذا المفهوم على إدراك صانع القرار لخطورة الإمبريالية، ومن ثم إدراكه لضرورة اضطلاع بلاده بدور وكيل الكفاح ضد هذا الشر الممثل في الإمبريالية.

٧- المدافع عن العقيدة:

ينطوي هذا المفهوم على إدراك صانع القرار لوجوب دفاع بلاده عن منظومة قيمية معينة، وعملها على ضمان النقاء الأيديولوجي لمجموعة من الدول الأخرى. وفي ظل هذا المفهوم يحل الدفاع عن المنظومة القيمية مكان الدفاع عن إقليم معين.

٨- الوسيط – الميسر للتكامل:

ينطوي هذا المفهوم على إدراك صانع القرار لكون بلاده قادرة على ومسئولة عن القيام بجهود وساطة لإجراء تسويات للصراع بين دولتين أو للصراعات بين مجموعتين من الدول الأخرى.

٩-المعاون للنظام الإقليمي:

ينطوي هذا المفهوم على مدركات مختلفة عن تلك الخاصة بالمفهوم السابق، حيث يدرك صانع القرار وجوب التزام بلاده – التزاماً بعيد المدى وواسع التأثير – بالجهود التعاونية مع الدول الأخرى لبناء مجتمعات أوسع أو لبناء نظم فرعية.

١٠- المساند للنمو:

ينطوي هذا المفهوم على إدراك صانع القرار لوجوب التزام بلاده بمساعدة الدول المتخلفة (ناقصة النمو) على إحراز النمو، انطلاقاً من إدراك صانع القرار لتمتع بلاده بمزايا وقدرات تكفل لها الاضطلاع بتلك المهمة تجاه الدول الأخرى.

١١- الجسر الدولي:

يتسم هذا المفهوم بالغموض النسبي، وفي حين ينطوي مفهوم دور الوسيط – الميسر للتكامل على أشكال متنوعة من التدخل الدبلوماسي في مناطق الصراعات فإن مفهوم دور الجسر الدولي يتسم بالقصر الزمني وينطوي على إدراك صانع القرار لوجوب اضطلاع بلاده بمهمة الجسر. أو بمعنى آخر بمهمة حلقة الوصل، وذلك من خلال التصرف كمترجم أو حامل رسائل أو معلومات بين الشعوب والثقافات المختلفة.

١٢- الحليف المخلص:

ينطوي هذا المفهوم على إدراك صانع القرار لوجوب تقديم حكومتـــه التزامـــا بتقديـــم المساعدة والمساندة المستمرة لأفعال وسياسات حكومة أخرى، وهناك أشـــكال متعـــددة لـــهذه المساندة منها المساعدات المتبادلة وأنماط أخرى من المعاهدات.

١٣- المستقل:

ينطوي هذا المفهوم على إدراك صانع القرار لوجوب استقلال السياسة الخارجية لدولته، أي عدم وجود التزام معين مستمر من قبلها تجاه أي من الدول الأخرى.

١٤- النموذج:

ينطوي هذا المفهوم على إدراك صانع القرار لأهمية تشجيع امتلاك دولته لهيبة ونفـــوذ في النظام الدولي، من خلال انتهاج سياسات داخلية معينة، ومن ثم فإن هذا المفهوم لا يتطلـب انتهاج برامج دبلوماسية رسمية أو واجبات خاصة خارج حدود الدولة.

١٥- صانع التنمية الداخلية:

ينطوي هذا المفهوم على إدراك صانع القرار لضرورة عدم اضطلاع بلاده بأي مهمـــة أو وظيفة. وضرورة توجيه الأغلبية العظمى من جهود بلاده نحو المشاكل الخاصة بالتنميـــة الداخلية. مع اللجوء في أحيان كثيرة إلى أشكال متنوعة من التعاون الدولي خصوصـــاً فـــي المجالين الاقتصادي والتقني.

١٦- المنعزل:

على خلاف مفهوم الدور السابق، الذي ينطوي على إدراك صانع القرار لإمكانية لجـوء بلاده في أحيان كثيرة إلى أشكال متنوعة من التعاون الدولي، ينطوي مفهوم دور المنعزل على إدراك صانع القرار لوجوب امتلاك بلاده لحد أدنى من الارتباطات الدولية في كافة المجالات، وذلك خشية العواقب السلبية لهذه الارتباطات ، ورغبة في تأكيد الاعتماد على الذات.

١٧- المحمى (الخاضع للحماية):

ينطوي مفهوم دور المحمى على إدراك صانع القرار لمسئولية الـــدول الأخـــرى عـــن الدفاع عن بلاده مع عدم امتلاك بلاده لأية توجهات أو واجبات تجاه بيئتها الخارجية.

١٨- المفاهيم الأخرى:

يضم هذا القسم مفاهيم دور وطني أخرى عديدة ظهرت في المصادر التــي اســتخدمها هولستى، لكنها لم تتكرر بدرجة كافية لتضمينها في تصنيف هولستى لمفاهيم الــدور. ومنــها دور الموازن، وهو مفهوم ينطوي على إدراك صانع القرار لمسئولية بلاده عن خلق شكل مــا من القوة الجديدة بين قوى مهيمنة.

وقارن هولستي هذه المفاهيم بتلك الواردة في الأدبيات السابقة ، فوجد أن هناك بعــض مناطق الالتقاء، إلى جانب اختلافات هامة (أنظر الجدول رقم ١). واختــبر هولســتى أيضــاً العلاقة بين مفاهيم الدور الوطني وجانب واحد من جوانب سلوك السياســة الخارجيــة وهــو المشاركة الدولية. وتوصل هولستي إلى محصلة مفادها أن الحكومات التي تُدرك مفاهيم عديدة ونشطة للدور تتجه لتكون أكثر مشاركة في الشئون الدولية من تلك الحكومات التــي تــدرك مفاهيم قليلة وسلبية للدور . وكذلك توصل هولستي إلى أنه يمكن عن طريق تصنيف مفــاهيم الدور الوطني إلى مجموعتين ، إحداهما ذات نمط صراعي (مثل المساند للتحرير، والوكيــل المعادى للإمبريالية، والمدافع عن العقيدة، ومعقل الثورة، والحامي الإقليمي)، والأخــرى ذات نمط تعاوني (مثل المعاون للنظام الإقليمي، والوسيط – الميسر للتكــامل، والمســاند للنمــو، والمستقل النشيط، والجسر الدولي) ، وإهمال ما يصعب تصنيفه (مثل النمــوذج، والمحمــى، والقائد الإقليمي) ، قياس إمكانية حدوث صراع أو استقرار في النظام الدولي. وأكد هولســتي أن هذا النمط من التحليل يكون مفيداً عند مقارنة الأنماط المختلفة للأنظمة الدولية على أســس تاريخي أو عند مقارنة المناطق داخل نفس النظام [١].

---

(١) K. J. Holsti, **op.cit.**, PP. 28-36.

الجدول رقم (١)

مفاهيم الدور الوطني لهولستي ومفاهيم دور توازن القوى

مفاهيم دور توازن القوى Balance Of Power Role Conceptions	مفاهيم الدور الوطني National Role Conceptions																	
	المفاهيم الأخرى	القائد الإقليمي	معقل الثورة / المحرر	الحامي الإقليمي	المستقل النشيط	المساند للتحرير	الوكيل المعادي للإمبريالية	المدافع عن العقيدة	الميسر للتكامل–الوسيط	المعاون للنظام الإقليمي	المساند للنمو	الجسر الدولي	الحليف المخلص	المستقل	النموذج	صانع التنمية الداخلية	المنعزل	المحمي
الإمبريالي الثورى			×															
قائد التكتل		×																
الموازن	×																	
الحليف عضو التكتل													×					
الوسيط									×									
غير المنحاز														×				
Bufferالحاجز																		
المنعزل																	×	
المحمي																		×

المصدر: (×) تشير إلى التعريفات المتشابهة لمفاهيم الدور طبقاً لهولستي والأدبيات السابقة عليه .

Stephen G.Walker ,"Role Theory And Origins Of Foreign Policy", In C.F. Hermann And Others (eds) , **New Directions In The Study Of Foreign Policy**,(London: Unwin Hyman Ltd., 1987), P.272.

وشهدت هذه المرحلة أيضا جهود ويش Naomi B . Wish التي دافعت عن منـــهج نفسي اجتماعي Social Psychological Approach لتعريف مفاهيم الـــدور الوطنـــي، فمفاهيم الدور الوطني عند ويش تعرف على أنـــها " رؤى (تصـــورات) صـــانعي السياســـة الخارجية لمواقع أممهم في النظام الدولي، وكذلك رؤى (تصورات) صانعي السياسة للأنـــواع العامة للقرارات والقواعد والالتزامات والوظائف المستقبلية المرتبطة بهذه المواقع الدولية "[١].

وفي محاولة لتصنيف مفاهيم الدور الوطني، قامت ويش بتحليل عينه تتضمن ٢٩ نخبـة سياسية من ١٧ دولة ، وضمت تلك النخب رؤساء دول ومسئولين كبارا عن صنع السياســـة الخارجية بين أعوام ١٩٥٩و١٩٦٨. وتم اللجوء لنسخ أصلية من مقابلات وخطب ومقـــالات هؤلاء المسئولين. وأسفر التحليل عن مطالبة ويش بتصنيف مفاهيم الدور الوطني طبقا لثلاثـة متغيرات، اقتداء بما يفعله السيكولوجيون الاجتماعيون عن تحليلهم لسلوك الأفراد في المواقف الشخصية البينية، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي[٢]:

١- المكانة Status .. وهي تماثل موقع الفرد في الهيكل الاجتماعي، والموقع يعـرف بواسطة توقعات الآخرين لأداء شاغل هذا الموقع.

٢- التوجه الدافعي (المحفز) Motivational Orientation .. من المحتمل أن يملك الأفراد في مواقف العلاقات الشخصية البينية أحد ثلاثة توجهات دافعيـــة أساســـية (تعـاون، تنافس، فردية). وهذا أيضا ينطبق على المواقف الدولية، فمفاهيم الدور الوطني ربما تكـــون تعاونية أو تنافسية أو مختلطة (تعاونية وتنافسية) أو فردية.

٣- منطقة المشكلة الجوهرية Substantive Problem Area (أو المســألة Issue). يمكن تصنيف الأدوار الشخصية البينية طبقا للمضمون، وهذا يمكن تطبيقه أيضا على مفـاهيم الأدوار الوطنية.

---

(١) Naomi Bailin Wish , " Foreign Policy Makers And Their National Role Conception ", **International Studies Quarterly** , Vol. 24 , No .4, Dec 1980, P. 533.

(٢) **Ibid.**, PP. 535-540.

ومن كل ذلك توصلت ويش إلى عشرة أنماط لمفاهيم الدور الوطني هي[1]:

المكانة:

١- مسيطر (صاحب درجة نفوذ).

٢- صاحب مجال نفوذ.

التوجه الدافعي (المحفز):

٣- فردى.

٤- تنافسي.

٥- مقترح للتغيير.

منطقة المشكلة الجوهرية:

٦- إقليمي.

٧- أيديولوجي.

٨- سياسي/دبلوماسي

٩-مساند للقيم العالمية.

١٠- اقتصادي.

وقامت ويش باختبار العلاقة بين مفاهيم الدور الوطني وأربعة جوانب لسلوك السياسة الخارجية (المشاركة الدولية، والعداء، واستقلال الفعل، والالتزام بالموارد المتاحة) وذلك باستخدام نمطين للتحليل. فيما يتعلق بالتحليل الارتباطي Correlational Analysis توصلت ويش لمحصلة مفادها وجود صلات قوية بين بعض مفاهيم الدور الوطني للقادة السياسيين وسلوك السياسة الخارجية لدولهم. فعلى سبيل المثال، الدول التي يدرك قادتها أدوارا

---

(١) إدراك صانع القرار لامتلاك بلاده لمجال نفوذ لا يقترن بالضرورة بإدراكه لامتلاك بلاده لدرجة نفوذ (قدرة على السيطرة)، أي لا يقترن بالضرورة بإدراكه لامتلاك بلاده لقدرة على التأثير(السيطرة).

Naomi Bailin Wish, "National Attributes As Sources Of National Role Conceptions: A Capability-Motivation Model", In Stephen G. Walker (ed), **Role Theory And Foreign Policy Analysis**, (Durham: Duke Uni Press, 1987), p. 99.

مسيطرة و/ أو ذات مجالات نفوذ واسعة، تلك الدول أكثر احتمالاً للمشاركة الدولية. والـــدول التي يدرك قادتها أدواراً محفزة تنافسياً و/ أو أدواراً إقليمية (تتعلق بإقليم معين) أو أيديولوجية (تتعلق بأيديولوجية معينة)، تلك الدول أكثر احتمالاً لإظهار سلوك عدائي. أما فيمـــا يتعلــق بتحليل MDPREF فإننا نجد انه أوضح أموراً عديدة أهمها أن التشابهات الموجـــودة بيـــن مفاهيم الدور الوطني التي عبر عنها قادة من نفس الدولة كانت أكثر من التشابهات الموجـــودة بين مفاهيم الدور الوطني التي عبر عنها قادة من دول مختلفة، وذلك على الرغم مـــن أنـــهم كانوا في السلطة في أوقات مختلفة أي في بيئات دولية مختلفة [١].

ولقد صنف وولكر Stephen G. Walker الجهود الاستكشافية فيه لهولستي وويـــش على أنها أمثلة للنظرية التي تتسم بالضعف النسبي ، لأن نظرية الدور القوية من شأنها الإجابة على ٤ أسئلة[٢]:

١- ما هو الدور؟

٢- كيف تنشأ الأدوار؟ أو بمعنى أخر ما هي مصادر الأدوار؟

٣- ما هي الأوضاع (أو الحالات) التي تُؤدي في ظلها أدوار معينة ولا تُؤدي أدوار أخـــرى؟ أو بمعنى آخر متى تُؤدي أدوار معينة، ولا تؤدى أدوار أخرى؟

٤- لماذا تتلاءم هذه الأوضاع (أو الحالات) مع الأدوار المؤداة؟، أو بمعنى آخر لماذا تكـــون هذه الأوضاع (أو الحالات) ملائمة؟

وكما هو واضح فإن جهود هولستى وويش قدمت بعض الإجابات للسؤال الأول فقــط، أما الأسئلة الثلاثة الأخرى فلم تُقدم لها إجابات، الأمر الذي دفع فريق البحث فـــي مشـــروع كريون CREON Project[٣] لتقديم إجابات مختلفة لتلك الأسئلة (انظر المراحل التاليـــة)،

---

(١) تحليل MDPREF ، هو تحليل متعدد الأبعاد للبيانات المتاحة، يوفر تمثيلاً مكانيـــاً للمتغـيرات محـــل التحليل. لمزيد من التفاصيل أنظر:

Naomi Bailin Wish,"Foreign", op.cit., p.540 - 550.

(٢) Stephen G . Walker, op.cit., p.274.

(٣) يعد مشروع كريون

The Comparative Research On The Events Of Nations Project (CREON Project)

أحد المشروعات العلمية المعينة بدراسة بعض القضايا النظرية المتصلة بالسياسة الخارجية، وهو مشروع تابع لجامعة ولاية أوهيو بالولايات المتحدة الأمريكية.. ولمزيد من التفاصيل عن طبيعة هذا المشروع والقضايا المعنى بدراستها أنظر:

=

وارتبطت تلك الإجابات بما أسماه منظري الدور "عملية موقع الدور Process Of Role Location"، وهي عملية تنطوي على تزاوج بين الدور والموقف، وتراها أدبيات علم النفس الاجتماعي كوظيفة خاصة بالتفاعل بين القواعد المستمدة من البيئة وبين مدركات الفرد (الذي يحتل موقعاً في الهيكل الاجتماعي) وقيمه ومواقفه[1] .

المرحلة الثانية (مرحلة التبسيط):

شهدت هذه المرحلة التي يطلق عليها مرحلة التبسيط، جهود مارجريت هيرمان Margaret G. Hermann التي أكدت على وجود ثمان خصائص شخصية للقادة السياسيين، تتفاعل معا لتشكيل ٦ توجهات لدور السياسة الخارجية لحكوماتهم. وتتمثل هذه الخصائص الشخصية فيما يلي[2]:

١ - القومية..فالقائد يرى العالم من خلال أمته، ويعتبر أمته الأفضل، ومن ثم يرتبط بها بقوة ويحرص على سيادتها الوطنية .

٢ - الاعتقاد في القدرة على التحكم في الأحداث .. فالقائد يعتقد أنه يمتلك درجة ما من التحكم في المواقف التي ينخرط فيها.

٣ - الحاجة للسلطة .. فالقائد يهتم بإرساء دعائم أو المحافظة على أو استعادة سلطته التي تتمثل في قدرته على التأثير على شخص آخر أو جماعة من الأشخاص أو العالم بأجمعه.

٤ - الحاجة للآخرين .. فالقائد يهتم بإرساء دعائم أو المحافظة على أو استعادة العلاقات الودودة مع الآخرين أشخاصاً وجماعات.

٥ - التعقيد المفهومي .. كيفية رؤية القائد لبيئته التي يحيا فيها.

=

Charles F. Hermann And Gregory Peacock, "The Evolution And Future Of Theoritical Research In The Comparative Study Of Foreign Policy ", In Charles. F. Hermann, C.W.Kegley And J.N. Rosenau, **New Directions In The Study Of Foreign Policy** , (London: Unwin Hyman Ltd.,1987) , pp. 28 – 29 .

(١) Stephen G. Walker, **op.cit.,** P. 274.

(٢)

Margaret G. Hermann, "Foreign Policy Role Orientations And The Quality Of Foreign Policy Decisions", In Stephen G. Walker (ed), **Role Theory And Foreign Policy Analysis,** (Durham: Duke Uni Press, 1987), pp.123 – 125.

٦ – الثقة بالنفس .. إحساس القائد بأهميته الذاتية ، وبقدرته على التعامل بكفاءة مع البيئة المحيطة به.

٧ – الارتياب في الآخرين .. امتلاك القائد لشعور بالشك والقلق تجاه أفعال الآخرين ودوافعهم.

٨ – توجه الواجب .. تأكيد القائد أثناء تفاعله مع الآخرين على إنجاز الواجب المنوط به أداؤه.

وتأتي كثير من التوجهات، التي أوردتها مارجريت هيرمان، من الأدبيات السابقة للسياسة الخارجية، خصوصاً الأدبيات التي اهتمت بمفاهيم الدور الوطني. وتتمثل التوجهات الستة التي أوردتها مارجريت هيرمان في التوجه التوسعي (الذي يهتم صاحبه بالسيطرة على مزيد من الأراضي أو الموارد أو الشعوب)، والمستقل النشيط (الذي يميل صاحبه للانخراط في الشئون الدولية طبقاً لشروطه ، دون الانسياق وراء دولة أخرى)، والمؤثر (الذي يهتم صاحبه بالتأثير على سلوك السياسة الخارجية للدول الأخرى ، ومن ثم يلعب دوراً قيادياً إقليمياً أو دولياً)، والوسيط – الميسر للتكامل (الذي يميل صاحبه لرأب الخلافات بين الدول الأخرى وكذلك المشاركة في حل مشاكل الجماعة الدولية)، والانتهازي (الذي يعمل صاحبه على الاستفادة من الظروف القائمة)، وأخيراً التوجهات التنموية (التي يهتم صاحبها باستمرارية النمو في دولته من خلال إقامة علاقات مثمرة مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية) [١].

ولقد اقترن وصف كل توجه من توجهات دور السياسة الخارجية بوصف لسلوك السياسة الخارجية المتوقع أن يصاحب كل توجه من هذه التوجهات، حيث افترضت مارجريت هيرمان أن التوجه الذي يملكه القائد يعطى فكرة ما عن سلوك السياسة الخارجية المتوقع أن يحث القائد حكومته على إتباعه، انطلاقاً من طبيعة العينة التي استخدمتها هيرمان في التحليل، والتي شملت ١٢ قائدًا من قادة أفريقيا جنوب الصحراء، ترأس معظمهم أنظمة ذات حزب واحد، يعمل الآخرون – في ظلها – على إرضاء قادتهم . وبالرغم من ذلك ذكرت مارجريت هيرمان أنه ليست هناك صلة مباشرة بين توجه الدور وسلوك السياسة الخارجية للحكومة، حتى بالنسبة للقادة المسيطرين، لوجود ثلاثة مرشحات Three Filters تُضخم أو تقلص العلاقة بين توجه الدور وسلوك السياسة الخارجية للحكومة. وتمثلت تلك المرشحات الثلاثة فيما يلي [٢]:

---

(١) Ibid., PP. 125-126.

(٢) Margaret G. Hermann, "Assessing The Foreign Policy Role Orientations Of Sub-Saharan African Leaders", In Stephen G. Walker, **Role Theory And Foreign Policy Analysis**, (Durham: Duke Uni Press, 1987), pp. 161-166.

١- الاهتمام بالشئون الخارجية:

افترضت هيرمان أنه كلما قوى اهتمام القائد بمسائل السياسة الخارجية، يصبح هذا الاهتمام قوة حافزه تدفع القائد للمشاركة بقوة في صنع قرارات السياسة الخارجية، وبالتالي يقوى تأثير توجه القائد على السياسة الخارجية للحكومة، وكلما قل اهتمام القائد بمسائل السياسة الخارجية تتقلص مشاركته في صنع قرارات السياسة الخارجية ، وبالتالي يضعف تأثير توجه القائد على السياسة الخارجية للحكومة.

٢- الخبرة في الشئون الخارجية:

الخبرة في الشئون الخارجية تعنى امتلاك القائد أفكاراً خاصة بما سيفعله وبما سوف لا يفعله في ميدان السياسة الخارجية، وأفكاراً خاصة بماهية السلوك ومدى تأثيره على الحكومات الأخرى، فضلاً عن أفكار خاصة بكيفية استجابة الحكومات الأخرى لهذا السلوك. ولقد افترضت هيرمان أنه كلما ازدادت خبرة القائد في مجال الشئون الخارجية يزداد تأثير توجهه على سلوك السياسة الخارجية.

٣- الحساسية تجاه البيئة:

افترضت هيرمان أنه كلما كان القائد أكثر حساسية تجاه بيئته السياسية كلما زاد احتمال تكيفه مع المعلومات الجديدة الداخلة إليه من بيئته السياسية، وبالتالي قل تأثير توجه القائد على سلوك السياسة الخارجية لحكومته. وكلما كان القائد أقل حساسية تجاه بيئته السياسية كلما قل احتمال تكيفه مع المعلومات الجديدة وبالتالي زاد تأثير توجهه على سلوك السياسة الخارجية لحكومته.

ولقد أثبتت دراسة مارجريت هيرمان صحة هذه الفروض، وأكدت قدرة المرشحات الثلاثة على المساعدة في التعرف على مدى إمكانية تأثير توجه القائد على سلوك السياسة الخارجية لحكومته، وكذلك في التعرف على كيفية حدوث هذا التأثير[١].

وشهدت هذه المرحلة أيضاً جهود سنجر Eric G. Singer وهدسون Valerie M .Hudson ، التي مثلت محاولة من بعض باحثي مشروع كريون للتأكيد على الأدوار المعرفة تبعاً للموقف (أي الأدوار التي تتغير بتغير الموقف) Situationally Defined Roles بدلاً من التأكيد على مفاهيم الدور Role conceptions. حيث استندت

---

(١) Ibid., PP. 167-198.

الدراسة إلى افتراض أساسي مفاده أن الأمم تتصرف في شئونها الخارجية فقط استجابة لمشكلة تدركها هذه الأمم. واستناد لهذا الافتراض قرر الباحثان أن كل مشكلة تفرز مجموعة الأدوار التالية[١]:

١- المصدر Source:

شاغل هذا الدور (القائم بهذا الدور) هو الكيان الذي يراه الفاعل مصدراً للمشكلة. ومن الممكن أن تتعدد الكيانات التى تشغل هذا الدور من وجهة نظر الفاعل.

٢-المتأثر بالمشكلة (موضوع المشكلة) Subject:

شاغل هذا الدور (القائم بهذا الدور) هو الكيان الذي تسفر المشكلة عن معاناته وحرمانه. ومن الممكن أن تتعدد الكيانات التي تشغل هذا الدور من وجهة نظر الفاعل.

٣- الفاعل Actor:

شاغل هذا الدور (القائم بهذا الدور) هو الحكومة الوطنية التي نبحث عن تفسير لسلوكها والتي يتم تعريف الأدوار من وجهة نظرها.

٤- الميسر / مثير المشاكل Facilitator / Aggravator:

شاغل هذا الدور (القائم بهذا الدور) هو الكيان الذي يرى الفاعل أنه قدم سلفاً مساندة أو أثار سلفاً مشكلة لشاغل أحد الأدوار الأخرى.

٥- الميسر المحتمل / المثير المحتمل للمشاكل Potential Facilitator / Potential Aggravator:

شاغل هذا الدور (القائم بهذا الدور) هو الكيان الذي يرى الفاعل أنه قادر على تقديم المساندة أو قادر على إثارة المشاكل لشاغل أحد الأدوار الأخرى.

وهكذا فالفاعل يحدد الكيانات الشاغلة لكل دور ، الأمر الذي يقدم تصوراً لبيئة المشكلة، وبالتالي يوفر أنماطاً متنوعة من المواقف نلخصها فيما يلي[٢]:

---

(١) Eric G. Singer And Valerie M. Hudson , " Role Sets And African Foreign Policy Behavior:Testing An External Predisposition Model", In Stephen G . Walker, **Role Theory And Foreign Policy Analysis**, (Durham : Duke Press Policy Studies ,1987), pp.199 – 204.

(٢) **Ibid.**, PP. 204-206.

أ- موقف المواجهة:

كيف يستطيع الفاعل تخفيض التأثيرات غير الملائمة التي يخلقها الكيان الآخر في المشكلة؟

ب- موقف التدخل:

هل ينبغي على الفاعل التدخل في المشكلة منضماً لجانب أو آخر؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فما هي الطريقة التي يتم بها هذا التدخل؟

جـ- موقف المساعدة:

من يستطيع أن يساعد الفاعل على تخفيض التأثيرات غير الملائمة الخاصة بالمشكلة؟

د- موقف التعاون:

هل يستطيع الفاعل الوصول إلى اتفاق جوهري مع هؤلاء الذين يشاركونه المشكلة؟

واقترح الباحثان ثلاثة أبعاد للعلاقة بين الفاعل وشاغلي الأدوار الأخرى (الأبعاد الاتصالية Relational Dimensions هي[1]:

١- التأثير (الشعور) المسبق Prior Affect:

يرتبط هذا البعد بتاريخ العلاقة بين الفاعل والكيانات الشاغلة للأدوار الأخرى. ويتراوح هذا التأثير من العداء المتطرف إلى الصداقة المطلقة.

٢- مدى حاجة الفاعل لمساندة وتعاون الآخرين:

يرتبط هذا البعد بدرجة احتياج الفاعل لمساندة (صريحة أو ضمنية) وتعاون كيان آخر، حتى يستطيع مجتمعه أو نظامه إدراك القيم الأساسية (كالأمن والثورة والرفاهية).

٣- قدرات الفاعل بالنسبة للآخرين:

تشكل البعد الثالث للعلاقة بين الفاعل والكيانات الشاغلة للأدوار الأخرى.

ولقد استخدم الباحثان تعريفاتهما للأدوار، وللمواقف، وللأبعاد الاتصالية في بناء نموذج الاستعداد الخارجي External Predisposition Model ، الذي سُمى بهذا الاسم لتعامله مع سؤال مفاده: كيف تخلق الطبيعة الفورية للمشكلة (التي يدركها صانعو القرار) والأدوار الناتجة استعداداً لدى النظام للتصرف بطريقة معينة؟. وشمل نموذج الاستعداد

---

(١) Ibid., PP. 206-207.

الخارجي أيضا ربط الأدوار والمواقف والأبعاد الاتصالية بأربعة جوانب لسلوك السياسة الخارجية بهدف تفسير والتنبؤ بكيفية تشكيل البيئة الخارجية لسلوك السياسة الخارجية. وتمثلت الخواص الأربعة لسلوك السياسة الخارجية فيما يلي(١):

١- الهدف: المتلقى الذي يوجه إليه الفاعل سلوك السياسة الخارجية.

٢- الشعور: نوايا الفاعل المعبر عنها والمصاحبة لسلوك السياسة الخارجية، وهى نقطة عبر سلسلة متصلة من العداوة / الصداقة.

٣- الالتزام: مدى التزام الفاعل بما قرره أو انتوى عمله . فالتزام الفاعل - على سبيل المثال - بتخصيص موارده إلى كيان أخر، يوضح الكثير عن مدى إصراره على تحقيق أهدافه.

٤- الأدوات: أدوات تنفيذ سلوك السياسة الخارجية، التي يستخدمها الفاعل للتأثير على الآخرين.

ومن خلال تحليل ٦٢٢ حالة من السلوك الخاص بساحل العاج وغينيا وغانا وأوغندا وكينيا وزامبيا في مواقف بين أعوام ١٩٥٩ – ١٩٦٨، سجل هدسون وسنجر نتائج عالية في التنبؤ بالمتلقي لسلوك السياسة الخارجية وأدوات تنفيذ سلوك السياسة الخارجية.وسجلا نتائج متوسطة في التنبؤ بالشعور المعبر عنه المصاحب لسلوك السياسة الخارجية. وسجلا نتائج ضعيفة في التنبؤ بمدى التزام الفاعل بما انتوى عمله عند تنفيذ سلوك السياسة الخارجية. ولقد قيم الباحثان النتائج على أنها واعدة لأن النموذج يختبر فقط المتغيرات الخارجية. وهكذا نجد أن جهود مارجريت هيرمان، وسنجر ، وهدسون أثمرت إجابات تمهيدية للأسئلة المتعلقة بكيفية نشأة الأدوار (أو بمعنى آخر مصادر الدور)، والأوضاع التي تؤدى في ظلها أدوار معينة ولا تؤدى أدوار أخرى (أو بمعنى آخر توقيت أداء أدوار معينة وعدم أداء أدوار أخرى) (٢).

المرحلة الثالثة (مرحلة التركيب) :

شهدت هذه المرحلة جهود تشارلز هيرمان Charles F.Hermann، التي استهدفت عمل نموذج معقد لموقع الدور A Comptex Model of Role Location عن طريق تركيب الإجابات التمهيدية (التي قدمتها الجهود السابقة) المتعلقة بمصادر الدور والحالات التي يتم في ظلها أداء أدوار معينة. واهتمت جهود تشارلز هيرمان بسلوك السياسة الخارجية

---

(١) Ibid., PP. 207-209.

(٢) Ibid., PP. 212-218.

للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لأسباب عديدة أهمها امتلاك الدولتين العديد من معتقدات النظام السياسي الجوهرية Core Political System Beliefs ، وكذلك امتلاكهما أدواراً عديدة لإدراك كل واحد من تلك المعتقدات الجوهرية. وافترضت الدراسة امتلاك النظم الحاكمة السوفيتية (سابقًا) والأمريكية إبان حقبة الستينيات أربعة معتقدات على الأقل لكل دولة، وتمثلت تلك المعتقدات فيما يلي[١]:

١- المعادى للشيوعية (الولايات المتحدة).

٢- المعادى للرأسمالية الغربية / الشيوعية (الاتحاد السوفيتي).

٣- معارضة الأعداء التقليديين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي).

٤- التعاون الدولي من خلال اقتصاديات مخططة مركزياً (الاتحاد السوفيتي).

٥-التعاون الدولي من خلال اقتصاديات سوق متقدمة (الولايات المتحدة).

٦- تضامن النظام الفرعي (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي).

ولتحديد المعتقد الذي يسود، اقترح تشارلز هيرمان مجموعة من قواعد القرار A Set Of Decision Rules ، تعتمد على الأدوار التي تفرزها مشكلة السياسة الخارجية (المصدر، والمتأثر بالمشكلة أو موضوع المشكلة، والفاعل، والميسر/ المثير للمشاكل، والميسر المحتمل/ المثير المحتمل للمشاكل)، إلى جانب اعتمادها على القيم الأساسية التالية لمشكلة السياسة الخارجية[٢]:

١- الأمن العسكري/ الأمن المادي.

٢- الثروة/ الظروف الاقتصادية.

٣- الاحترام/ المنزلة الدبلوماسية.

٤- الرفاهية/ الصحة الاجتماعية.

---

(١)

Charles F.Hermann, "Super Power Involvement With Others: Alternative Role Relationship", In Stephen G. Walker, **Role Theory And Foreign Policy Analysis, (Durham:Duke** Uni Press , 1987) , pp. 219 - 224.

(٢)

Ibid., P. 225.

٥- التعليم/ التنوير.

واستناداً إلى الأدوار (التي تفرزها مشكلة السياسة الخارجية)، والقيم الأساسية لمشكلة السياسة الخارجية، وبعض الافتراضات الأخرى توصل هيرمان إلى أربع قواعد للقرار اقترح استخدامها لاختيار المعتقد المناسب للتعامل مع مشكلة السياسة الخارجية. وفيما يلي إشارة مقتضبة لقواعد القرار الأربعة [١]:

١- معارضة العدو التقليدي:

إذا شغل العدو التقليدي دور المصدر أو المتأثر بالمشكلة، ولم تكن القيمة الأساسية للمشكلة اقتصادية، حينئذ يسود معتقد معارضة العدو التقليدي.

٢- المعادى للشيوعية (المعادى للرأسمالية الغربية):

إذا شغل أعضاء الكتلة الشيوعية (الكتلة الرأسمالية الغربية) أدوار المصدر أو المتأثر بالمشكلة أو الميسر، ولم تكن القيمة الأساسية اقتصادية، ولم يتوافر شرط العدو التقليدي الموضح بأعلى، حينئذ يسود معتقد معاداة الشيوعية (معاداة الرأسمالية الغربية).

٣-تضامن النظام الفرعي :

إذا شغل أعضاء نظام فرعي أدوار المصدر والمتأثر بالمشكلة، ولم تكن القيمة الأساسية اقتصادية، حينئذ يسود معتقد تضامن النظام الفرعي.

٤- التعاون الدولي من خلال اقتصاديات مخططة /مركزية (التعاون الدولي من خلال اقتصاديات سوق متقدمة):

إذا لم يشغل العدو التقليدي أي دور، وكانت القيمة الأساسية اقتصادية، حينئذ تسود معتقدات التعاون الاقتصادي الدولي.

وبعد اختيار المعتقد الجوهري المناسب، يلزم تحديد الدور الملائم من بين الأدوار العديدة التي يمكن من خلالها إدراك ذلك المعتقد. وفي سبيل ذلك اقترح هيرمان استخدام خمسة أنماط من المواقف مبنية على أساس علاقة الحكومة المتصرفة (الفاعل) بالأدوار الأخرى التي تفرزها مشكلة السياسة الخارجية. وتتمثل أنماط المواقف الخمسة فيما يلي[٢]:

---

(١) Ibid., PP. 226-227.

(٢) Ibid., PP. 227-229.

١ – المواجهة: تكون فيه الحكومة المتصرفة أيضا إما مصدر المشكلة أو المتأثر بها (موضوعها). وفي ظل هذا الموقف تواجه الحكومة المتصرفة سؤالا مفاده:كيف يتسنى لها تخفيض التأثيرات السلبية التي يسببها الكيان الآخر (أو الكيانات الأخرى) في المشكلة لها؟

٢ – التدخل: لا تكون فيه الحكومة المتصرفة مصدر المشكلة و لا تتأثر بها. وفي ظل هذا الموقف تواجه الحكومة المتصرفة سؤالا مفاده: هل ينبغي أن تتدخل في المشكلة إلى جانب طرف بعينه، أم تتصرف كوسيط، أم تظل بعيدة عن المشكلة؟

٣ – الحاجة للمساعدة: تكون فيه الحكومة المتصرفة أيضا مصدر المشكلة وتتأثر بها. وفي ظل هذا الموقف تواجه الحكومة المتصرفة سؤالا مفاده : من يستطيع إعطائها مساعدة لتخفيض التأثيرات السلبية التي تسببها لها المشكلة؟

٤ – منح المساعدة : تكون فيه الحكومة المتصرفة أيضا ميسرا محتملا ويكون هناك كيان أخر محتل لدور المصدر والمتأثر بالمشكلة . وفي ظل هذا الموقف تواجه الحكومة المتصرفة سؤالا مفاده: هل ينبغي عليها توفير المساعدة لهؤلاء الذين يتأثرون بالمشكلة (موضوع المشكلة)؟

٥ – التعاون : الحكومة المتصرفة (الفاعل) وواحد أو أكثر من الكيانات الأخرى يعترفون بصورة متبادلة بأنهم مصدر المشكلة والمتأثرون بها (موضوعها). وفي ظل هذا الموقف تواجه الحكومة المتصرفة سؤالا مفاده: هل بإمكانها الوصول لاتفاق مع هؤلاء الذين يشتركون معها في المشكلة؟

ولقد استخدم هيرمان الأنماط الخمسة للمواقف في إعداد مصفوفة تشير إلى الأدوار التي يمكن أن تصاحب ثلاثة من معتقدات النظام السياسي الجوهرية وهى المعادى للشيوعية والمعادى للرأسمالية ومعارضة الأعداء التقليديين. واتضح من تلك المصفوفة أن المعلومات الخاصة بالموقف لم تستطع تحديد دور واحد فقط ملائم لكل واحد من المعتقدات السابق الإشارة إليها . وخلص هيرمان من ذلك إلى ضرورة الاستعانة أيضا بقواعد القرار السابق استخدامها في اختيار المعتقد المناسب للتعامل مع مشكلة السياسة الخارجية[١].

وللتعرف على سلوك السياسة الخارجية المحتمل أن يصاحب كل دور من الأدوار التي يمكن من خلالها إدراك المعتقد السياسي الجوهري المناسب للمشكلة المتعلقة بالسياسة

---

(١) Ibid., PP. 229-235.

الخارجية، أشار تشارلز هيرمان إلى مجموعة من الخواص القابلة للقياس والشائعة بين سلوكيات السياسة الخارجية (الهدف، والشعور، والالتزام، والأدوات)، واقترح دمجها مع المواقف(المواجهة، والتدخل، والمساعدة، والتعاون)، مع تأكيده على ضرورة أخذ الوصف الشفهي الذي أورده (تشارلز هيرمان) كنمط عام للسلوك المصاحب لكل دور وبعض الافتراضات الأخرى في الاعتبار. وتطبيقا لذلك قدم هيرمان في دراسته سلوكا محتملا مصاحبا لكل دور من الأدوار التي يمكن من خلالها إدراك بعض معتقدات النظام السياسي الجوهرية[1].

ومما سبق نلاحظ أن تشارلز هيرمان جمع بين استخدامين للدور بهدف الإسهام في تقديم تفسير متكامل لسلوك السياسة الخارجية[2]:

١- الاستخدام الأول:

يوظف الدور كعنصر أساسي في تأسيس علاقة الكيانات الدولية بالحكومة المتصرفة أثناء التعامل مع المواقف المؤقتة (مواجهة مشكلة تتعلق بالسياسة الخارجية)وفي هذه الحالة تعرف الأدوار من وجهة نظر الحكومة المتصرفة (الفاعل). وتقدم الأدوار (التي تفرزها مشكلة السياسة الخارجية) تفسيرا لأسباب اختيار أحد الأدوار دون الآخر لأدائه .

٢- الاستخدام الثاني :

يستخدم الدور الوطني كجزء من هيكل مفهومي أوسع يضم التفضيلات المشتركة لصانعي القرار في السياسة الخارجية ، ويمكن – طبقا لتشارلز هيرمان – تسميته توجه النظام Regime Orientation وتعريفه بأنه " معتقد سياسي مشترك (بين صانعي القرار) خاص بالبيئة الخارجية والأدوار التي يمكن للحكومة إدراك ذلك المعتقد من خلالها ". وفي هذا الإطار عرف هيرمان الأدوار الوطنية (أدوار صنع القرار) بأنها " التوقعات المشتركة لصانعي القرار في السياسة الخارجية ، والخاصة بسلوك السياسة الخارجية الذي ستتبناه حكومتهم في الموقف المؤسس على معتقداتهم المشتركة " . وتقدم الأدوار الوطنية قاعدة للإجابة على السؤال الخاص بمصادر مفاهيم الدور.

---

(١) Ibid., PP. 235-237.

(٢) Ibid., PP. 220-221.

المرحلة الرابعة :

شهدت هذه المرحلة جهود ستيفن وولكر Stephen G . Walker ، الــذي رأى أنــه بالرغم من أن الجهود التي سبقته (والتي شهدت تطويراً لتطبيق تحليل الــدور فــي دراســة السياسة الخارجية) قدمت إجابات لمعظم الأسئلة المنوط بنظريــة دور قويــة فــي السياســة الخارجية الإجابة عليها ، فإنه لم يزل هناك سؤال في حاجة لمزيد من التحليل، وهو الســؤال الخاص بــ "لماذا"، حيث أكد وولكر أن التحليلات السابقة قدمت بيانـــات افتراضيـــة شــبيهة بالقوانين بدون تقديم أساس منطقي واضح لحدوثها. ومن هذا المنطلق اقترح وولكر نظريـــة جديدة للسياسة الخارجية [١].

والافتراض المركزي في هذه النظرية الخاصة بالسياسة الخارجية يتمثل في أن السياسة الخارجية للدولة تكون أداة لإنجاز أو الحفاظ على أهداف السياسة الداخليـــة. وانطلاقـــاً مـــن افتراضات أخرى مفادها أن الدولة مسئولة عن عملية التخصيص السلطوي لقيمـــها، وأن تلك العملية تضم أربع عمليات فرعية (عملية التبادل، وعملية موقع الـــدور، وعمليـــة الصـــراع، وعملية بناء المؤسسة)، وأن قادة الدول كثيراً ما يحبذون أو تدفعهم الضرورة إلى البحث عـــن مساعدة خارجية للإبقاء على أنظمتهم ومجتمعاتهم، عرف وولكر السياسة (سواء كانت داخليـة أو خارجية) بأنها سلوك صانعي السياسة في الدولة الذين يضعون شروط تخصيـــص القيـــم (الحماية من هجوم مسلح، والحماية من اضطراب اقتصادي حاد، والحمايـــة مـــن التمـــزق الوطني) ويؤسسون مجموعة التوقعات الملازمة لهذه الشروط[٢]. وافترض وولكر أن السياسة الخارجية للدولة تكون على النحو التالي[٣]:

---

(١) Stephen G. Walker, **op. cit.**, pp.279 – 280.

(٢) Stephen G. Walker, "Role Theory And The International System : A Postscript To Waltz's Theory Of International Politics?", In Stephen G. Walker, **Role Theory And Foreign Policy Analysis**, (Durham: Duke Uni Press, 1987) , pp. 66 – 79.

(٣) Stephen G. Walker, "Role Theory And The Origins …", **op. cit.**, pp. 280-282.

١ - قيام صانع السياسة في دولة، تعاني من مشاكل محلية حادة خاصة بتخصيص القيم، بطلب مساعدة من دولة أخرى (الدولة الهدف) لاستخدامها في حل مشاكلها المحلية.

٢ - قيام صانع السياسة في الدولة الهدف بتقديم المساعدة أو رفض تقديم المساعدة.

٣ - في حالة تقديم المساعدة، فذلك يعني تحقيق فائدة للأوضاع المحلية في الدولة الهدف، من خلال استجابة الدولة الطالبة للمساعدة للشروط المضروبة.

٤ - في حالة رفض تقديم المساعدة ، فإن الدولة الطالبة للمساعدة إما أن تتجه إلى دولة أخرى أو تضغط على نفس الدولة الهدف للحصول على المساعدة.

٥ - في حالة ضغط الدولة الطالبة على الدولة الهدف يصبح الصراع أكثر احتمالاً.

٦ - ممكن أن يقوم صانع السياسة في الدولة الطالبة بالعمل على تأسيس أو صيانة أو تعطيل مجموعة مشتركة من التوقعات وتخصيص القيم بين دول أخرى.

وهكذا يعرف وولكر خمسة أنماط لأدوار السياسة الخارجية(١):

دور المستهلك: يشير إلى السياسة الخارجية التي تهدف الدولة من ورائها إلى كسب أو المحافظة على المساعدة (التي تأخذ أشكالاً عديدة) من دول أخرى.

دور المنتج: يشير إلى السياسة الخارجية التي تهدف الدولة من ورائها إلى تقديم مساعدة لدولة أخرى لخدمة أهداف السياسة الداخلية.

دور المحارب: يشير إلى السياسة الخارجية التي تهدف الدولة من ورائها إلى مقاومة طلبات المساعدة أو إلى الإلحاح في طلب المساعدة في مواجهة مقاومة الدولة الهدف.

دور الميسر: يشير إلى السياسة الخارجية التي تهدف الدولة من ورائها لتأسيس أو المحافظة على عملية تبادل ومجموعة مشتركة من التوقعات بين الدول الأخرى لخدمة ذلك لأهداف سياستها المحلية.

دور المحرض: يشير إلى السياسة الخارجية التي تهدف الدولة من ورائها إلى تمزيق العلاقات القائمة سلفاً من هذا النوع أو منع هذه العلاقات من المجيء للوجود لخدمة ذلك لأهداف سياستها المحلية.

---

(١) Ibid., P. 282.

الجدول رقم ٢

مفاهيم دور نموذج كريون والأدوار الأساسية في نظرية السياسة الخارجية

الأدوار الأساسية في نظرية السياسة الخارجية				
المستهلك	المنتج	المحارب	الميسر	المحرض
مصلح (١ / ٢)	مصلح (١/ ٣)	محارب (٤)	محارب (٥)	مدافع عن العقيدة (٥)
مدافع عن العقيدة (١)	مدافع عن العقيدة (٣)	مدافع عن العقيدة (٤)	أب روحي / حامي (٥)	خصم (٥)
مانح (١)	مانح (٣)	خصم (٤)	محرر (٥)	
أب روحي / حامي (١)	أب روحي / حامي (٣)		وسيط (٥)	
مُستَقْطِبْ / محفز (١)	محرر (٣)		رجل بوليس (٥)	
	رجل بوليس (٣)			
	مُستَقطِبْ / محفز (٣)			

١- موقف تعاون .. فيه يساعد كل الآخر فيما يتعلق بنفس القيمة.

٢- موقف الحاجة للمساعدة.. فيه تطلب دولة واحدة المساعدة فيما يتعلق بقيمة ما.

٣- موقف إعطاء المساعدة .. فيه تقدم دولة المساعدة استجابة لطلب دولة أخرى فيما يتعلق بقيمة ما.

٤- موقف مواجهة .. فيه تحاول دولة تجريد أخرى من قيمة ما أو تحاول دولة مقاومة مثل هذا التجريد (الحرمان).

٥- موقف تدخل .. فيه تقرر دولة واحدة أن تأخذ جانب معين في مواجهة بين آخرين.

المصدر: Stephen G. Walker " Role Theory And The Origins Of Foreign Policy " , In C.F. Hermann , C. W. Kegley And J.N. Rosenau , **New Directions In The Study Of Foreign Policy** , (London : Unwin Hynand Ltd ., 1987 ,) ,P.282.

وأكد وولكر أن دوري المستهلك والمنتج يرتبطان بعملية التبادل ، وأن دور المحارب يرتبط بعملية الصراع، وأن دوري الميسر والمحرض يرتبطان إما بعملية التبادل أو بعملية الصراع . واقترح وولكر دمج هذه المفاهيم الأساسية للدور مع مفاهيم دور كريون المعرفة طبقا لأنماط المواقف للحصول على النموذج الموضح في الجدول رقم٢ . ذلك النموذج الذي يوضح أنه إذا كان مفهوم دور كريون يعزي إلى موقف التعاون أو المساعدة، حينئذ يتم إدراج هذا المفهوم تحت دور المستهلك أو المنتج في عملية التبادل. وإذا كان مفهوم دور كريون يعزي إلى موقف المواجهة، حينئذ يتم إدراج هذا المفهوم تحت دور المحارب في عملية الصراع. وإذا كان مفهوم دور كريون يعزي إلى موقف تدخل، حينئذ دور الميسر أو دور المحرض يكون هو نمط الدور الأساسي المناسب. ويؤكد وولكر أن إدراج مفاهيم دور كريون تحت المفاهيم الأساسية للدور لا يبدو خرقا لمعناها الأصلي، ويرجع وولكر ذلك لانسجام نظرية موقع الدور الخاصة بنموذج كريون مع نظرية السياسة الخارجية التي توصل إليها وولكر[1].

---

(١) Ibid., PP. 282-284.

المبحث الثاني

نظرية الدور وتحليل الدور الإقليمي

ركز المبحث السابق على مراجعة الأدبيات النظرية التي تناولت بالبحث موضوع استخدام نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية، باعتبار أن تحليل الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا يجب أن يكون مصحوبا بفهم الإطار النظري، والمفاهيمي، حتى يتسنى للباحث تحديد أهم المتغيرات والمفاهيم التي تعتمد عليها الدراسة. واضطر الباحث، في مراجعته للأدبيات النظرية المعنية بدراسة الدور الإقليمي Regional Role، إلى الاعتماد على المصادر المتاحة، والتي اتسمت بالمحدودية المفرطة، مقارنة بنظيرتها المعنية بدراسة الدور السياسي Political Role، والتي اتسمت بالوفرة النسبية[١].

وخلال مراجعة الباحث للأدبيات النظرية التي تناولت نظرية الدور واستخدامها في تحليل السياسة الخارجية، لاحظ الباحث وجود بعض نقاط الضعف التي تعتري البنية التكوينية لنظرية الدور، وتحد – بالتالي – من كفاءة استخدام النظرية بصفة عامة، واستخدامها في تحليل السياسة الخارجية بصفة خاصة. ومن أهم هذه النقاط:

١- اتصاف نظرية الدور بقدر كبير من العمومية في التفسيرات والتنبؤات، مما يحول بينها وبين اجتياز بعض الاختبارات الصعبة المنوط بالنظرية القوية اجتيازها، حيث يتمثل

---

(١) المقصود بدراسة الدور السياسي Political Role، استخدام نظرية الدور في تحليل سياسات المؤسسات المختلفة داخل النظام السياسي. حول أمثلة للدراسات المعنية بالدور السياسي وتأصيله وتطبيقه أنظر/ حامد عبد الماجد السيد، **دور السلطة السياسية في تشكيل الرأي العام: دراسة للحالة المصرية**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

شادية فتحي إبراهيم ، **الدور السياسي للمؤسسة التشريعية في مصر: دراسة مقارنة لبرلمانات ١٩٦٤ و١٩٧٦ و١٩٨٧**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٧.

فوزي على خليل ، **دور أهل الحل والعقد في النظام السياسي الإسلامي: دراسة في خبرة الدولة الإسلامية الأولى**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١.

Raymond F. Hopkins . **Political Roles In A New State : Tanzania's First Decade.** (New Haven : Yale Uni Press, 1971).

Raymond F. Hopkins. "Political Role : Micro Analysis And Macro Process" .In Garry D. Brewer And Roland D. Brunner (Eds) .**Political Development And Change : A Policy Approach** . (New York : The Free Press . 1975) .

الإسهام الرئيسي لنظرية الدور في تقديم مفاهيم وافتراضات وتعريفات وليس قوانين ، الأمـــر الذي يقدح في مدى قوة نظرية الدور[١].

٢- المساهمة المتواضعة لنظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية، فيما يتعلق ببنـــاء صلة مباشرة وواضحة وفورية بين مفاهيم الدور الإقليمي وسلوك السياسة الخارجية، وكذلـــك فيما يتعلق بنتائجها التي تتصف إلى حد كبير بالغموض وعدم الحسم[٢].

٣- اتصاف نظرية الدور بأنها غنية من حيث المفاهيم، وبأنها فقيرة منهجياً، الأمر الـذي يثير الشك في قيمتها التفسيرية. فالعلماء الذين استخدموا نظرية الدور فـــي دراســـة السياســـة الخارجية استعانوا بمناهج متنوعة وافتراضات خاصة بنظريات أخرى، منها نظريـــة التبـــادل على سبيل المثال[٣] . الأمر الذي يعكس الحاجة الماسة لتقوية الجانب المنهجي لنظرية الـــدور

---

(١) Alvid Magid . "Role Theory, Political Science .And African Studies". **World Politics** Vol . xx II . No .2. Jan 1980 . Pp.311-312 .

وأنظر أيضاً :

Stephen G.Walker. " Role Theory And Foreign Policy Analysis :An Evaluation ". In Stephen G. Walker (Ed). **Role Theory And Foreign Policy Analysis**. (Durham: Duke Uni Press. 1987) . pp . 251-256.

(٢) Philippe G.Le Prestre. "Author Author! Defining Foreign Policy Roles After The Cold War ". In Philippe G. Le Prestre. **Role Quests In The Post – Cold War Era: Foreign Policies In Transition**.(Montreal And Kingston :Mcgill – Queen's Uni Press. 1997). P.4.7.

(٣) Stephen G. Walker."The Role Relevance of Role Theory To Foreign Policy Analysis". In Stephen G. Walker. **Role Theory And Foreign Policy Analysis**. (Durham: duke uni press. 1987). p. 2.

تركز نظرية التبادل على أخذ أو إعطاء شئ ما مقابل شئ أخر Act Of Giving Or Taking One Thing In Return For Another . وتعد نظرية التبادل تفسيرا لهذا التصرف الخاص بأخذ أو إعطاء شئ مقابل شئ اخر. وتتسم الأصول الفكرية لنظرية التبادل بالتعقيد، لأنها اليوم تمثـــل مجموعـــة مـــن المفاهيم والافتراضات الواردة إليها من فروع معرفية مختلفة (كعلم الاقتصاد، وعلم الاجتمـــاع، والعلـــوم السياسية، وعلم النفس الاجتماعي). ويتسع نطاق نظرية التبادل ليشمل مدى واسعا، يمتد من تبادل الســـلع العينية والنقود إلى تبادل السلوكيات. ولقد أضحت نظرية التبادل – بفضل جهود هومـــانز Homans – تجريدية بالدرجة التي تجعلها مناسبة للتطبيق في مواقف متنوعة. حول مزيد من التفاصيل عـــن نظريـــة التبادل وجذورها الفكرية وافتراضاتها وعلاقتها بنظرية الدور أنظر:

Stephen G. Walker. " The Correspondence Between Foreign Policy Rhetoric And Behavior: Insights From Role Theory And Exchange Theory" .**Behavioral Science**,(Baltimore – M D.: Mental Health Research Institute Uni Of Michigan). Vol . 26.No-3. July 1981 . pp.272 – 280.

لتصبح أكثر من إطار عمل مفهومي محض، ولتتمكن من تبوء المكانة اللائقة بها كنظرية قوية[١]. وبرغم نقاط الضعف السابق الإشارة إليها، تستند هذه الدراسة إلى نظرية الدور ومفاهيمها وافتراضاتها كإطار نظري لتحليل الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء. وتشكل مفاهيم الدور الإقليمي Regional Role Conceptions ركيزة أساسية في هذا الإطار التحليلي، نظرا لاتسامها باتساع المدى، حيث يمكن التمييز بين ثلاث دلالات مختلفة لمفهوم الدور الإقليمي[٢]:

أ- توقع الدور الإقليمي Regional Role Expectation. أي الأدوار التي يصيغها فاعلون آخرون أو جماعات أخرى، ويتوقعون من صانع الدور الإقليمي تنفيذها. ويستمد توقع الدور الإقليمي أهميته بالنسبة لصانع الدور الإقليمي من كونه تعبيرا عن رؤية الآخر.

ب- أداء الدور الإقليمي Regional Role Performance. أي سلوك الدور الإقليمي، أو بمعنى آخر السلوك الفعلي الذي يُعد ترجمة لتصور الدور الإقليمي، سواء في صورة تصرفات يومية (كاللقاءات الدبلوماسية أو المبادلات التجارية)، أو قرارات هامة (كمعاهدة صلح أو صداقة، أو الاعتراف بدولة أو حكومة معينة، أو اتخاذ قرار بالتدخل العسكري أو السياسي المباشر). ومن الملاحظ وجود تفاوت بين تصور الدور الإقليمي وأداء الدور الإقليمي لدول عديدة، ويرتبط هذا التفاوت بعلاقة عكسية مع قدرة الجهاز السياسي على فرض إرادته وعلى مصداقيته. وإذا استمر التفاوت يكون من اللازم تغير أحدهما (تصور الدور الإقليمي أو أداء الدور الإقليمي) ليتسق مع الآخر.

جـ- مفهوم الدور الإقليمي Regional Role Conception. أي رؤية صانع القرار لأنواع القرارات والقواعد التي ينبغي على الدولة القيام بها تجاه إقليم بعينه. أو بمعنى آخر هو عبارة عن رؤية صانع القرار للمبادئ التي تحكم الدور الإقليمي الذي ينبغي على الدولة القيام

---

(١) Stephen G.Walker, "Role Theory And Foreign Policy Analysis : An Evaluation ", **op.cit.**, P.241.

وأنظر أيضا: Alan C.Isaak , **op. cit.**, p.259.

(٢) Lisbeth Aggestam, **Role Conceptions And The Politics Of Identity In Foreign Policy**, (Stockholm: A RENA Working Papers 99/8, 15/ 2/ 1999), pp. 14-16.

وانظر أيضًا: د/ بهجت قرني، "المعادلة الصعبة في السياسة الخارجية المصرية"، **السياسة الدولية**، العدد ٦٩، يوليو ١٩٨٢، ص١٣٦.

وانظر أيضًا: د/ ماجدة على صالح، **الدور المصري في جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان**، أوراق آسيوية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة)، العدد ١٠، أكتوبر ١٩٩٦، ص ص ١- ٣.

به تجاه إقليم بعينه. وتستند هذه الدراسة إلى هذا التعريف عند تحليلها للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء.

ويشدد العديد من العلماء على أهمية مفهوم الدور الإقليمي، باعتباره تعبيرًا عن نية صانع القرار، وباعتباره توضيحًا للسلوك الذي يعتزم صانع القرار انتهاجه. وذهب البعضُ إلى أبعد من ذلك بوصفهم ما يتفوه به رجال الدولة والدبلوماسيين بأنه أحد الأشكال الواضحة للفعل[١]. ومع تحول مفاهيم الدور الإقليمي لتصبح جزءًا من الثقافة السياسية للدولة، يزداد احتمال تأثيرها على البدائل السياسية المتاحة، وفي المقابل يتضاءل الدور الذي تلعبه المتغيرات الفردية كجزء هام في عملية صنع القرار[٢].

وكمنظومة اعتقادية Belief System، تضطلع مفاهيم الدور الإقليمي بمهمة تنظيم المدركات، لتصبح بمثابة دليل لسلوك الدور الإقليمي للدولة. وبرغم الاتجاه القوي لتفسير المعلومات الجديدة بصورة تنسجم مع المنظومة الاعتقادية القائمة الممثلة في مفاهيم الدور الإقليمي، يمكن للمعلومات الجديدة إحداث تغيير جوهري في تعريف وفهم مفاهيم الدور الإقليمي القائمة. وفي هذا الإطار، يميز البعض بين أمرين[٣]: أ- مفاهيم دور إقليمية محكمة التعريف، تزود صانع القرار بإرشادات تفصيلية لما ينبغي عليه أن يفعل. ب- مفاهيم دور إقليمية غير محكمة التعريف، تمنح صانع القرار حرية كبيرة في تفسير مضمون الدور الإقليمي.

ويستمد تصنيف هولستي لمفاهيم الدور الإقليمي أهميته من كونه نتاج منهج استقرائي استهدف سبر غور مفاهيم الدور الإقليمي لدى صانعي القرار، حيث اكتشف هولستي أن صانعي السياسة الخارجية يعبرون عن أدوار إقليمية تزيد وتختلف عن تلك التي توصل إليها الأكاديميين، مما يعطي انطباعًا بامتلاك الأدوار الإقليمية لمصادر متعددة لا تقتصر على تلك الخاصة بالتوزيع الدولي للقوى، كالسياسات الداخلية والتفاعلات داخل المؤسسات الإقليمية (راجع المبحث الأول). وفيما يلي مفاهيم الدور الإقليمي التي أوردها هولستي صراحة في

---

(١) Philippe G. Le Prestre, **op.cit.,** p. 13.

(٢) K.J. Holsti, "National…", **op.cit.,** p. 17.

(٣) Lisbeth Aggestam, **op.cit.,** p. 17.

دراسته الرائدة (عام ١٩٧٠) والتي تستند إليها الدراسة الماثلة[١]: أ- القــــائد الإقليمي Regional Leader، ينطوي هذا المفهوم على إدراك صانع القرار لواجبــات ومسـئوليات منوطة بدولته في علاقتها بالدول الأخرى في إقليم معين، وكذلك إدراكــه لضــرورة تحــرك دولته تجاه إيجاد صيغة مناسبة لتعايش الأطراف المختلفة في هذا الإقليم. وكما هــو واضــح يشير مضمون مفهوم القائد الإقليمي إلى الواجبات والمسئوليات التي يــدرك صــانع القــرار ضرورة اضطلاع بلاده بها، حتى يتسنى لها النهوض بدور القائد الإقليمي في علاقتــها ببقيــة الدول الأخرى في إقليم بعينه. ويشير مضمون مفهوم القائد الإقليمي أيضًا إلى رؤيــة صــانع القرار لمدى نفوذ دولته ولكيفية امتلاكها لأسباب القوة. ب- الحامي الإقليمــي Regional Protector، ينطوي هذا المفهوم على إدراك صانع القرار لمسئولية بلاده عــن الاضطــلاع بمهمة توفير الحماية للأقاليم المجاورة لبلاده، سواء كانت تلك الأقاليم متاخمة لحدود بــلاده أو قريبة منها. وبرغم احتمال انطواء مفهوم الحامي الإقليمي على مسئوليات قيادية خاصــة فــي إقليم معين أو مجال معين، فإنه يمنح اهتمامًا كبيرًا لوظيفة توفير الحمايــة للأقــاليم القريبــة (الملاصقة). جـــ- المعاون للنظام الإقليمــي Regional- Subsystem Collaborator، ينطوي هذا المفهوم على إدراك صانع القرار لوجوب التزام بلاده -التزامًــا بعيــد المــدى وواسع التأثير- بالجهود التعاونية مع الدول الأخرى لبناء مجتمعات أوسع أو لبناء نظم فرعية. وكما هو واضح يركز هذا المفهوم على إدراك صانع القرار لوجوب تعاون بلاده فــي إطــار المؤسسات الإقليمية باعتبارها المجال الأكثر ملائمة لوفاء صانع القرار بالتزامه تجــاه إقليــم بعينه.

وتهدف هذه الدراسة لتطبيق الإطار النظري التحليلي (الــوارد فــي مبحثــي الفصــل التمهيدي) على الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيــا جنــوب الصحراء. وذلك من خلال تحليل الوثائق والخطب والمقابلات الخاصة بصانعي القــرار فــي جنوب إفريقيا والتي تركز على المحاور التالية للدور الإقليمي لجنوب إفريقيــا فــي إفريقيــا جنوب الصحراء خلال فترة ما بعد الأبارتهيد:

أ- الديمقراطية وحقوق الإنسان.

---

(١) K.J. Holsti, **International Politics: A Framework For Analysis,** (Englewood Cliffs, N.J.L: Prentice- Hall, 1987), pp. 110- 115.

وانظر أيضا: Lisbeth Aggestam, **op.cit.,** pp. 19- 20.

ب- التعاون والتكامل الاقتصادي الإفريقي.

جـ-التعاون الأمني الإفريقي.

ومن خلال سبر غور إدراك صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لهذه المحاور، يمكن للباحث التعرف على مفهوم الدور الإقليمي الخاص بصانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء، مما يساعد على تفسير وفهم دور جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء، ومدى انسجام مفهوم هذا الدور الإقليمي مع سلوكه الفعلي. وانطلاقاً من كون سلوك الدور الإقليمي للدول ذات السيادة نتاج لتفاعل مفاهيم الدور الإقليمي الخاصة بصانعي القرار، والحاجات والمطالب المحلية (حاجات ومطالب البيئة الداخلية)، والأحداث والاتجاهات الهامة في البيئة الخارجية (دولية وإقليمية)[١]، تفسح هذه الدراسة الجزء الأول منها لدراسة المتغيرات الداخلية والخارجية (دولية وإقليمية)، حتى يتسنى فهم سلوك الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء ، فبرغم أن الدور الإقليمي للدولة يتبلور من خلال تصورات صانع السياسة الخارجية لأنواع القرارات والقواعد التي ينبغي على دولته القيام بها تجاه إقليم بعينه ، فإن الدور الإقليمي يتحدد أيضاً بناء على المحددات التالية [٢]:

أ - المحددات الداخلية :

تنصرف هذه المحددات إلى الخصائص المجتمعية للدولة وقدراتها الذاتية ، بما في ذلك قدراتها السياسية (كشكل النظام السياسي ، وشكل ومضمون الثقافة السياسية ، والنسق العقيدي الوطني للدولة) ، وقدراتها الاقتصادية (كالخصائص الجغرافية للدولة ، ومواردها الاقتصادية ، ومستوى التطور التكنولوجي فيها) ، فضلاً عن القدرات العسكرية للدولة . فالدور الإقليمي للدولة يجب أن يتناسب مع قدراتها الذاتية ، فإذا اضطلعت الدولة بدور إقليمي يتخطى قدراتها الذاتية ، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الأساس المادي لهذا الدور ، ومن ثم يصبح الدور عبئاً على الدولة ويفشل الدور ذاته في مراحل لاحقة . وبالمثل ، فإن قيام الدولة بدور إقليمي يقل بكثير عما هي مؤهلة للقيام به بحكم قدراتها الذاتية المتاحة يؤدي إلى تهديد الأمن القومي للدولة أو على الأقل فقدان فرص تعظيم هذا الأمن .

---

(١) Michael Barnett, "Institutions, Roles And Disorder: The Case Of The Arab States System", **International Studies Quarterly,** Vol. 37, No. 3, Sept 1993, p. 276.

وانظر أيضاً: K.J. Holsti, "National Role…", **op. cit.,** p. 10.

(٢) د/ محمَّد السيد سليم ، " ثورة يوليو والدور الخارجي المصري " ، **السياسة الدولية** ، العدد ١٤٩ ، يوليو ٢٠٠٢ ، ص ١٨ .

ب – المحددات الخارجية :

تنصرف هذه المحددات إلى شكل النظام العالمي وطبيعة النظـــام الإقليمـــي ، فـــهما يؤثران في طبيعة الأدوار التي تقوم بها الدولة . فالدور الإقليمي يجب أن يراعـــي ضغـوط ومصالح القوى الكبرى ، والتوازنات الدولية بحيث لا يصطدم بأكثر من قوة كـــبرى فـــي آن واحد . ومراعاة التوازنات الدولية من شأنه تحقيق الدولة لمكاسب تتخطى مـــا هـــي مؤهلـــة للحصول عليه في إطار قدراتها الذاتية . وكذلك يجب أن يراعي الدور الإقليمي للدولة طبيعـــة النظام الإقليمي ، فاختلال التوازن الإقليمي لصالح الدولة أو ضدها من شأنه دفعها أو منعـــها من القيام بأدوار معينة .

وتختلف الدراسة الماثلة عن الجهود السابقة المعنية بتحليل السياسة الخارجية باستخدام نظرية الدور، وذلك لسببين هما:

أولا: أن الدراسة تتناول بالتحليل دور جمهورية جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إقليم بعينه، فهي قاصرة على تحليل الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيـــا جنـــوب الصحراء فحسب. على خلاف الدراسات السابقة التي تركز على التحليل الشامل لمفاهيم الدور في النظام الدولي. ويقوم انتقاء الباحث للوثائق والخطب والمقابلات المعنية أساســـا بإفريقيـــا جنوب الصحراء دليلا على اقتصار الدراسة على تحليل الدور الإقليمي لجمهوريـــة جنـــوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء.

ثانيا: أن الإطار النظري التحليلي لهذه الدراسة يزاوج بين الاستقراء والاستنتاج، وهـــو مـــا يسميه لايدر Layder بالنظرية التكيفية Adaptive Theory [1]. تلك النظرية التي تحـــاول الجمع بين التأكيد على الأفكار والنماذج النظرية السابقة، والاستفادة بما يثيره تحليل البيانـــات والمعلومات من إسهامات نظرية تحليلية.

---

(١) Lisbeth Aggestam, **op.cit.**, pp. 18- 19.

الباب الأول

الباب الأول

العوامل المؤهلة للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا

يُعد الدور الإقليمي في إطار الممارسة، نتاجًا لتفاعل مفاهيم الدور، الخاصة بصانعي الدور (صانعي السياسة الخارجية)، مع معطيات البيئتين الداخلية، والخارجية (الدولية والإقليمية). ومن ثم يتم تخصيص هذا الباب لدراسة البيئتين الداخلية والخارجية، حتى يتسنى فهم القرارات والأفعال الصادرة عن صانع الدور في جمهورية جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، لا سيما وأن الفترة منذ ١٩٩٤ تذخر بتحولات راديكالية على مختلف الأصعدة. فعلى الصعيد الداخلي، أُجريت أول انتخابات غير عنصرية، شُكلت على أثرها حكومة وحدة وطنية، شارك فيها السود لأول مرة في تاريخ جمهورية جنوب إفريقيا. وتزامنت تلك التغيرات في البيئة الداخلية مع تغيرات دولية، تشكل بمقتضاها نظام عالمي جديد يختلف في بنيته وتفاعلاته عما سبقه، وكذلك تغيرات إقليمية خرجت بمقتضاها جنوب إفريقيا من عزلتها الإفريقية على كافة المستويات الإقليمية.

ويأتي هذا الباب محاولة للإجابة على العديد من الأسئلة التي تثيرها هذه التحولات الراديكالية على كافة الأصعدة، رغبة في التعرف على طبيعة هذه التحولات، وأبعادها المختلفة، ومدى تأثيرها على صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، باعتبار ذلك أمرًا من شأنه إماطة الغموض وتيسير فهم قرارات وأفعال السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد. ومن هذا المنطلق يتم تقسيم هذا الباب إلى فصلين على النحو التالي:

الفصلُ الأول: قدرات جنوب إفريقيا الذاتية.

يتناول هذا الفصل مدى تأثير التحولات الداخلية على القدرات السياسية،والاقتصادية، والعسكرية لجمهورية جنوب إفريقيا، باعتبار هذه القدرات إطارًا تتحرك خلاله وبمقتضاه حكومة جنوب إفريقيا أثناء ممارستها دورها الإقليمي.

الفصل الثاني: المتغيرات الدولية والإقليمية.

يتناول هذا الفصل بالتحليل النظام الدولي الراهن، من حيث طبيعته وتأثيره على إفريقيا، ومن حيث كونه عاملاً مؤهلاً للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا، وكذلك يتناول هذا الفصل بالتحليل المتغيرات الإقليمية بمستوياتها المختلفة، وتأثيرها على الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا، بمستوياته المختلفة.

الفصل الأول

قدرات جنوب إفريقيا الذاتية

ثمة عوامل داخلية هامة تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على صياغة الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا، بمستوياته الثلاثة المختلفة (السادك، والسادك، وإفريقيا جنوب الصحراء)، منذ عام ١٩٩٤. وتتمثل هذه العوامل الهامة في القدرات التي تتمتع بها جمهورية جنوب إفريقيا، سواء كانت قدرات سياسية أم اقتصادية أم عسكرية، حيث تُشكل تلك القدرات إطارًا تتحرك خلاله وبمقتضاه حكومة جنوب إفريقيا، مما يؤثر بصورة واضحة على دورها الإقليمي.

وتستمد العوامل الداخلية، في هذه الدراسة، أهمية خاصة من ارتباطها بتحولات سياسية سلمية (من نظام الأبارتهيد البغيض إلى نظام ديمقراطي ليبرالي) غيرت وجه الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية في جنوب إفريقيا، تغييرًا راديكاليًا، أثر بطبيعة الحال على الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا بمستوياته المختلفة.

ويحاول هذا الفصل معالجة بعض التساؤلات التي تقفز إلى الأذهان عند الحديث عن العوامل الداخلية المؤهلة للدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا، كالتساؤل حول حجم القدرات التي تملكها جنوب إفريقيا، ومدى تأثر هذه القدرات بالتحولات الأخيرة، ومدى ثقلها مقارنة بقدرات بقية دول إفريقيا جنوب الصحراء، ومدى وكيفية تأثير ذلك على الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا، وغير ذلك من تساؤلات تُلقي إجاباتها الضوء على هذه العوامل. وفي سبيل الإجابة على هذه التساؤلات المختلفة يتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: القدرات السياسية.

المبحث الثاني: القدرات الاقتصادية.

المبحث الثالث: القدرات العسكرية.

المبحث الأول

القدرات السياسية

كان النظام السياسي السابق في جنوب إفريقيا جزءًا من أيديولوجية الأبارتهيد، شأنه في ذلك شأن بقية النظم في مجتمع جنوب إفريقيا، الذي خضع لسيطرة الأبارتهيد، تلك الأيديولوجية التي استهدفت تحقيق الفصل الكامل بين أجناس جنوب إفريقيا، وبخاصة بين البيض والسود (الإفريقيين) اجتماعيًا، وسياسيًا، واقتصاديًا، وجغرافيا[١].

ولقد اتخذ الأبارتهيد نمطين. أولهما: الأبارتهيد الكبير Great Apartheid، الذي استهدف البيض من ورائه السيطرة على الجزء الرئيسي الغني من الدولة، مع نبذ الأوطان المحلية السوداء (١٣% من مساحة البلاد) بدعوى تحقيق التنمية المنفصلة، فسكان هذه الأوطان المحلية يصبحون مواطنين في دول أخرى (وليسوا مواطنين في دولة جنوب إفريقيا) بعد منح الحكومة البيضاء الاستقلال لهذه الأوطان المحلية. أما النمط الثاني للأبارتهيد فهو الأبارتهيد الصغير Petty Apartheid، الذي استهدف تحقيق الفصل في الأماكن العامة في جنوب إفريقيا، كعربات السكك الحديدية، والأتوبيسات، والمصاعد، والمراحيض العامة، وكثير من الأماكن الأخرى[٢].

ولقد جسد الدستور الجمهوري لعام ١٩٦١ أيديولوجية الأبارتهيد، فلم يسمح بأي نوع من التمثيل، سواء كان مباشر أو غير مباشر (من خلال نواب بيض)، للسود والهنود في كلا المجلسين التشريعيين الذين نص عليهما الدستور، حيث أخذ دستور ١٩٦١ بنظام حكم برلماني تكونت في ظله السلطة التشريعية من مجلسين (مجلس الجمعية ومجلس الشيوخ)، اقتصرت عضويتهما على البيض فقط، وتركزت السلطة الفعلية بموجب دستور ١٩٦١ في يد رئيس

---

(١) الأبارتهيد Apartheid كلمة أفريكانية تعني العزل أو الفصل، ولم تظهر تلك الكلمة في القاموس السياسي إلا في أواخر أربعينيات القرن الحالي، حين استخدمها الحزب الوطني في جنوب إفريقيا أثناء حملته الانتخابية كشعار له. انظر:

إبراهيم أحمد نصر الدين، **حركة التحرير الإفريقي في مواجهة النظام السياسي لجنوب إفريقيا**، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ١٩٨١، ص٧.

(٢) **South Africa: Time Running Out. The Report Of The Study Commission On U. S Policy Toward Southern Africa**, (Berkeley: Uni Of California Press. 1981), pp. 53- 61.

الوزراء (رئيس المجلس التنفيذي)، الذي كان في الغالب زعيم حزب الأغلبية في مجلس الجمعية[١].

وإزاء انهيار الهياكل السياسية للملونين، وتخوف البيض من انضمام الملونين والهنود للسود (خاصة بعد تعاطفهم معهم عقب مذبحة سويتو)، وحاجة البيض لتدعيم قوتهم بأبناء الجماعتين الملونة والهندية، وافق البيض في عام ١٩٨٣ على دستور جديد، أعطى للجماعتين الملونة والهندية حقوقًا سياسية، حيث ضم البرلمان الجديد ثلاثة مجالس تشريعية (مجلس الجمعية للجماعة البيضاء، ومجلس الممثلين للجماعة الملونة، ومجلس المندوبين للجماعة الهندية)، وامتلكت كل جماعة الحق في الانتخاب المباشر لأعضاء المجلس الخاص بها، إلى جانب حق رئيس الدولة، وأعضاء كل مجلس في تعيين عدد محدود من الأعضاء في كل مجلس[٢].

ومنح دستور ١٩٨٣ سلطات واسعة لرئيس الدولة، حيث جمع رئيس الدولة بين سلطاته وسلطات رئيس الوزراء، وعاونته في ذلك مجالس الوزراء الثلاثة التي يقوم بتعيينها الرئيس، والتي تنبثق عن المجالس التشريعية الثلاثة. واقتصرت اختصاصات كل مجلس من مجالس الوزراء الثلاثة على إدارة الشئون الخاصة بجماعته، ماعدا مجلس الوزراء الأبيض الذي تولى الشئون العامة إلى جانب الشئون الخاصة بالجماعة البيضاء، حيث استند دستور ١٩٨٣ إلى مبدأ أساسي تمثل في التمييز بين الشئون العامة والشئون الخاصة (التي من شأنها التأثير بصفة خاصة على إحدى الجماعات الثلاثة التي أشار إليها الدستور). وتضمن الدستور قائمة ضمت ١٤ مسألة تدخل في إطار الشئون الخاصة، مع اعتبار ما عداها شئونًا عامة[٣].

---

(١) ابتداء من عام ١٩٦٨ لم يعد مسموحًا بوجود أي تمثيل للملونين في المجالس التشريعية. فقبل هذا التاريخ كان رئيس الدولة يتولى تعيين ممثلين بيض يمثلون مصالح الملونين في مجلس الشيوخ، وكان من حق الملونين انتخاب ممثلين لهم في مجلس الجمعية.

انظر : د/ إبراهيم أحمد نصر الدين، **حركة التحرير الوطني لجنوب إفريقيا**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٩) ص٢٢،٢٣. ولمزيد من التفاصيل عن دستور ١٩٦١ انظر:

Peter B. Orlik. "Divided Against Itself: South Africa's White Polity", **The Journal Of Modern African Studies**" Vol. 8, No. 2, 1970, PP. 199- 204.

(٢) David Wellsh. "Constitutional Changes In South Africa", **African Affairs**, Vol. 83, No. 331, April 1984, PP. 147- 151.

(٣) كان يتم انتخاب رئيس الدولة بالأغلبية المطلقة من جانب مجمع انتخابي يتكون من ٥٠ مندوبًا عن البيض، و٢٥ مندوبًا عن الملونين، و١٣ مندوبًا عن الهنود، عقب تسميته من جانب الحزب الحاكم

وهكذا استبدل دستور ١٩٨٣ بنظام الحكم البرلماني نظام حكم أقرب إلى النظام الرئاسي، وأحدث تغييرات غير جوهرية في النظام السياسي في جنوب إفريقيا، فقد استمر في استبعاد السود وإنكار حقوقهم المشروعة، الأمر الذي أثار غضب السود، فاندلعت احتجاجاتهم السياسية ضد القمع الأبيض، وقامت حكومة بريتوريا إزاء ذلك بزيادة عسكرة الحكومة[١]، حيث كان الرئيس بوثا P.W. Botha معروفا باعتماده الكبير على قوات الأمن واستخدامه لها كأداة سياسية[٢].

وإزاء تصاعد القمع العنصري، بدأت المقاومة السوداء تتخذ شكلا جماعيا مثل الإضرابات، والامتناع عن دفع الإيجارات، ومقاطعة المدارس، الأمر الذي أكسبها طابعا قوميا[٣]. ولم تفلح حالة الطوارئ التي فرضت في ٢١ يوليو ١٩٨٥ في النيل من تلك المقاومة السوداء، حيث تصاعد العداء للحكومة العنصرية وانتشرت لجان الشوارع ، التي ساهمت في تشجيع الأعمال المعادية للحكومة البيضاء، وفي إدارة الشئون اليومية للسود بشكل مستقل[٤]، واستمرت الأوضاع المتردية حتى ٢ فبراير ١٩٩٠، فقد أعلن الرئيس فردريك ديكليرك في كلمته في افتتاح البرلمان رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الإفريقي ومؤتمر الوحدة الإفريقية اللذين تم حظرهما لمدة ٣٠ عاماوالحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا الذي تم حظره لمدة ٤٠ عاما.وإعلانه أيضا رفع القيود المفروضة على ٣٣ منظمة معادية للأبارتهيد تعمل في جنوب إفريقيا، وحدوث استرخاء في الرقابة على الإعلام، وإلغاء قانون المناطق المنفصلة، فضلا عن إعلانه تعليق أحكام الإعدام لحين وضع قواعد تجعل من الصعب إصدار حكم بالإعدام[٥].

=

صاحب الأغلبية في مجلس الجمعية (الأبيض). انظر: Ibid., PP. 150- 156.

وانظر أيضا: Ziad Motala. **Constitutional Option For A Democratic South Africa: A Comparative Perspective**, (Washington, D.C: Howard Uni Press, 1994), pp. 75- 80.

(١) Ben Schiff. "The Afrikaner After Apartheid", **Current History**, Vol. 95, No. 601, May 1996, p. 218.

(٢) Bruce W. Nelan. "Changes In South Africa", **Foreign Affairs**, Vol. 60, No.1, 1991, p. 145.

(٣) Henrik Sommer. "From Apartheid To Democracy: Patterns Of Violent And Non Violent Direct Action In South Africa, 1984- 1994", **Africa Today**, Vol. 43, No. 1, Jan- Mar 1996, p.60.

(٤) وليد محمود عبد الناصر، "جنوب إفريقيا وتصفية الأبارتهيد"، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١، ص ص٦٢- ٦٤.

(٥) Pauline H. Baker. "South Africa On The Move", **Current History**, Vol. 89, No. 547, May 1990, p. 198.

مما شكل استجابة من جانب ديكليرك لمعظم الشروط التي وضعها إعلان هـراري[١] كشـرط مسبق للتفاوض مع الحكومة البيضاء، وسمح ببدء سلسلة طويلة وشاقة من المفاوضات أسفرت عن دستور مؤقت (دستور ١٩٩٤)[٢]، شكل أساسا لدستور ١٩٩٦[٣]، الـذي وقعـه الرئيـس مانديلا في ذكرى الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان (١٠ ديسمبر ١٩٩٦)[٤].

وهكذا نجد أن الفترة الطويلة التي شهدت تطبيق الأبارتهيد ارتبطت بالعنف والقلاقـل السياسية، حيث أصرت الحكومات البيضاء على حرمان السـود مـن المشـاركة السياسـية، واستخدمت تلك الحكومات العنف في قمع المقاومة السوداء الصلبة، الأمر الذي أسـفر عـن غياب الاستقرار السياسي، وغياب الانسجام السياسي بين عناصر مجتمع جنوب إفريقيا، ممـا أثر سلبًا على القدرات السياسية لجنوب إفريقيا في تلك الحقبة الزمنية. فلقـد تحولـت جنـوب إفريقيا إلى ساحة صراع بين الرجل الأبيض بثرائه وغروره وزهوه، والرجل الأسـود بفقـره ومعاناته.

وجاءت عملية التحول السياسي في جنوب إفريقيا لترفع الظلم عن غير البيض، وتُرسـي دعائم ديمقراطية غير عنصرية في جمهورية جنوب إفريقيا. فقد تضمن دستور ١٩٩٦ قانونًـا للحقوق A Bill Of Rights [٥]، يحدد الحقوق الأساسية التي يحترمها الدستور كحق المواطن

---

(١) صدر إعلان هراري Harary Declaration في ٢٠ أغسطس ١٩٨٩ عن اللجنة المؤقتة الخاصة بـالجنوب الإفريقي (التي شكلتها منظمة الوحدة الإفريقية)، واشتمل على دعوة حكومـة بريتوريـا لتنفيـذ بعـض الشروط مساهمة منها في تهيئة المناخ المناسب لعملية تفاوض سلمية. وتمثلت هذه الشروط في إطـلاق سراح كل السجناء السياسيين، ورفع الحظر عن المنظمات المعادية للأبارتهيد، وسحب القوات العسـكرية من المدن، وإنهاء حالة الطوارئ، وإلغاء التشريعات القمعية (مثل قانون الأمن الداخلي)، وإيقاف إعـدام السجناء السياسيين، إلى جانب شرط اخر أضافه مانديلا من محبسه وهو إلغاء قوانين الأبارتهيد. انظر: Johannes Rantete and Hermann Giliomee. "Transition To Democracy Through Transaction?: Bilateral Negotiations Between The ANC and NP In South Africa". **African Affairs**. No. 365. Vol. 91. Oct 1992. p. 519.

(٢) Mervyn Frost. "Preparing For Democracy In An Authoritarian State". In R. W. Johnson And Lawrence Selemmer (eds). **Launching Democracy In South Africa: The First Open Election. April 1994**. (New Haven: Yale Uni Press. 1996.) pp. 22- 23.

(٣) **South Africa Year book 1996**. (Cape Town: South Africa Communication Service. 1996). p. 39.

(٤) Hassan Ebrahim. **The Soul Of A Nation: Constitution- Making In South Africa**. (Cape Town: Oxford Uni Press. 1998). pp. 235- 237.

(٥) **Foreign Policy Bullet In**. "South Africa Adopts New Constitution". (Cambridge: Klumer Law International). No. 4. Vol. 7. July\August 1996. pp. 62- 66.

في عدم التعرض للاضطهاد من جانب الدولة على أساس العنصر، أو الجنس، أو الأصل الإثني، أو الاجتماعي، أو السن، أو الدين، أو المعتقدات، أو الثقافة، أو اللغة، أو الميلاد، فضلا عن حق المواطن في احترام الدولة لخصوصيته، وحقه في التعبير، وحقه في الاجتماع بالآخرين، وعدم جواز تجريده من مواطنته، إلى غير ذلك من الحقوق التي سبق إهدارها في ظل الأبارتهيد والتي كان غيابها هو الوقود الذي طالما أجج نيران الغضب الأسود، الأمر الذي يدعم الثقل السياسي لجنوب إفريقيا إقليميا وعالميا، باعتبارها تمتلك واحدا من أكثر الدساتير ليبرالية في العالم.

ويمكن إيجاز أهم السمات الرئيسية لنظام الحكم في جنوب إفريقيا وفقا لدستور ١٩٩٦ على النحو التالي:

أولا: برغم نص الدستور على وجود ثلاثة مستويات مميزة للحكم (المستوى الوطني، والمستوى الإقليمي، والمستوى المحلي)، وبرغم منحه بعض السلطات لحكومات الأقاليم، تجنب الدستور استخدام مصطلح (الفيدرالية Federalism) واستعاض عن ذلك بما أسماه (حكم تعاوني Cooperative Government)، يسود في ظله التعاون والتشاور والتفاهم – بدلا من التنافس– بين الحكومة الوطنية والحكومات الإقليمية، للوصول لما يعود بالنفع على الجميع[١]. ويمكن إرجاع استعاضة جنوب إفريقيا عن الفيدرالية بالحكم التعاوني إلى الكره التاريخي من جانب المؤتمر الوطني الإفريقي للفيدرالية[٢].

ثانيا: يتصف نظام الحكم الذي يتبناه دستور ١٩٩٦ بأنه ديمقراطية برلمانية مع رئاسة تنفيذية، حيث يكفل الدستور ديمقراطية التعدد الحزبي وحرية تكوين والانضمام للأحزاب السياسية، وإجراء انتخابات دورية على أساس الاقتراع العام، يدلي فيها بصوته كل من بلغ من العمر ١٨ عاما[٣].

ثالثا: نص دستور ١٩٩٦ على أن السلطة التنفيذية على المستوى الوطني يترأسها رئيس الجمهورية، الذي ينتخبه المجلس الوطني من بين أعضائه لفترة مقدارها خمس سنوات،

---

(١) Roger Southall, "The Centeralization And Fragmentation Of South Africa's Dominant Party System", **African Affairs,** Vol. 97, No. 389, 1998, pp. 448- 450.

(٢) Roger Southall, "The South African Elections Of 1994: The Remaking Of A Dominant- Party State", **The Journal Of Modern African Studies**, Vol. 32, No. 4, Dec 1994, P. 649.

(٣) **African Research Bullet In,** Vol. 33, No. 5, May 1 St- 31 St, 1996, p. 12262.

وبحد أقصى فترتين رئاسيتين. وهكذا تتركز السلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة، ويعاونه في ذلك نوابه ووزراؤه ونوابهم. ويفقد الرئيس منصبه -طبقًا لدستور ١٩٩٦- إما نتيجة قيام ثلثي أعضاء المجلس الوطني بعزله لإقدامه على انتهاك خطير للدستور أو القانون، أو لاقترافه سلوكًا خاطئًا خطيرًا، أو لعجزه عن أداء مهام منصبه(١). وخلا دستور ١٩٩٦ من أية مادة تقضي بضرورة تولي حكومة وحدة وطنية الحكم، على خلاف الدستور المؤقت الذي نص على ضرورة تولي حكومة وحدة وطنية الحكم خلال فترة انتقالية مقدارها خمس سنوات، الأمر الذي يعني تولي حكومة الأغلبية الحكم لأول مرة في تاريخ جنوب إفريقيا(٢).

رابعًا: طبقًا لدستور ١٩٩٦ تتمثل السلطة التشريعية، المنوط بها ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية، في برلمان ذي مجلسين تشريعيين هما الجمعية الوطنية والمجلس الوطني للأقاليم. ويتم انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية لفترة خمس سنوات، طبقًا لنظام التمثيل النسبي The Proportional Representation System، كما كان عليه الحال في ظل الدستور المؤقت، وتتخذ القرارات في الجمعية الوطنية بالأغلبية البسيطة عدا بعض الأمور التي تتطلب أغلبية الثلثين كمسألة تعديل الدستور(٣). أمَّا المجلس الوطني للأقاليم فيمثل فيه كل إقليم من الأقاليم التسعة المكونة لجنوب إفريقيا(٤) بعشرة مندوبين، يعين المجلس الإقليمي ستة منهم

---

(١) RSA. **Constitution Of The Republic Of South Africa 1996**. Chapter 5. pp. 41- 46.

(٢) Heather Deegan. **South Africa Reborn: Building A New Democracy**. (london: Ucl Prees. 1999). pp.18- 19.

وانظر أيضًا:

Arend Lijphart. "Prospects For Power Sharing In The New South Africa". In Andrew Reynolds (ed). **Election' 94 South Africa: The Campaigns, Results And Future Prospects**. (New York: St. Mortin's press. 1994). pp. 222 – 224.

(٣) **Africa South Of The Sahara 2000**. (London: Europa Publication Ltd., 1999), p. 1020.

وانظر أيضًا:

David Wellsh. "Negotiating A Democratic Constitution", In J.E. Spence. **Change In South Africa**. (New York: Council On Foreign Relations Press. 1994). pp. 29- 30.

(٤) أنشأ الدستور تسعة أقاليم في جمهورية جنوب إفريقيا هي الكيب الشرقي، والدولة الحرة، وجوتنج، وكوازولو- ناتال، ومبومالانجا، والكيب الشمالي، والإقليم الشمالي، وشمال غرب، والكيب الغربي. انظر:

- RAS. Constitution Of The Republic Of South Africa 1996. **op. cit**. Chapter 6. p. 47.

RSA, Constitution Of The Republic Of south Africa 1994. Chapter 9. pp. 82- 109.

يطلق عليهم المندوبين الدائمين، أما الأربعة الآخرين فيطلق عليهم المندوبين الخصوصيين وهم رئيس الحكومة الإقليمية (أو من ينوب عنه) وثلاثة مندوبين آخرين يتغيرون من وقت لآخر طبقا لطبيعة المسألة موضوع المناقشة، وتتخذ القرارات عموما بالأغلبية البسيطة، حيث يملك مندوبو كل إقليم صوت واحد يدلي به رئيسهم[١]. وبذلك اختلف تكوين المجلس الوطني للأقاليم عن مجلس الشيوخ الذي نص عليه الدستور المؤقت، والذي ضم ٩٠ مقعدا تمثل المجالس التشريعية الإقليمية التسعة، حيث كان كل مجلس تشريعي إقليمي ينتخب عشرة من أعضائه لتمثيله في مجلس الشيوخ، وكان انتخاب هؤلاء العشرة يتوقف على أداء الأحزاب في الانتخابات الإقليمية[٢].

خامسا: في ظل الدستور المؤقت كانت الحكومات المحلية خاضعة لحماية الأقاليم، على خلاف الوضع في ظل دستور ١٩٩٦، الذي جعل المستوى المحلي أحد مستويات الحكم، وليس مجرد امتداد للمستوى الإقليمي، فبالرغم من إبقاء الدستور على مسئوليات متنوعة للأقاليم تجاه الحكومات المحلية، تمتعت الحكومات المحلية بنصيب من العائدات الوطنية، وبدرجة كبيرة من الاستقلال المالي، فضلا عن تمتعها ببعض الاختصاصات التي تمارس على المستوى المحلي[٣].

ويتضح من هذا التناول المختصر لأهم ملامح دستور جمهورية جنوب إفريقيا، أنه واحد من أكثر دساتير العالم ليبرالية واحتراما لحقوق الإنسان، مما يضيف ذخما للقدرات السياسية لجمهورية جنوب إفريقيا. فقد كفل قانون الحقوق لجميع مواطني جنوب إفريقيا كافة الحقوق والحريات الأساسية التي كان غيابها أحد أهم مسببات عدم الاستقرار السياسي في جنوب إفريقيا. ولقد دعم الدستور تلك الحقوق والحريات بتبنيه ديمقراطية برلمانية مع رئاسة تنفيذية، تمارس في ظلها السلطة التشريعية رقابة حقيقية على السلطة التنفيذية التي تتجمع خطوطها في يد رئيس الدولة وتتفرع عنه.

ويعد نص الدستور على عدم مركزية السلطة محاولة من جانب واضعه للتعامل مع التعددية الإثنية التي يتسم بها مجتمع جنوب إفريقيا. فعدم مركزية السلطة يحمي -إلى حد ما- الأقليات من وجود حكم مركزي قوي تسيطر عليه جماعة إثنية بعينها[٤]، وبالتالي يدعم القدرات السياسية لجنوب إفريقيا من خلال تدعيمه لاستقرارها السياسي.

---

(١) Roger Southall. "The Centralization…". **op. cit.** pp. 449- 450.

(٢) **Africa Confidential, Political,** Vol. 34. No. 24. 3Dec 1993. P. 3.

(٣) Roger Southall. "The Contralization…". **op. cit.** P. 450.

(٤) Kenneth J. Menkhaus. "Political And Social Change". In Mark W. Delancey (ed). **Handbook Of Political Science Research On Sub- Sharan Africa: Trends From The 1960s To The 1990s,** =

الجدول رقم (٣)

الأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات ١٩٩٩

الرقم	اسم الحزب	الحروف الأولى لاسم الحزب باللغة الإنجليزية
١	الحزب الديمقراطي المسيحي الإفريقي	ACDP
٢	إنهيذر يويجنح الأفريكانري	AEB
٣	حزب إلغاء ضريبة الدخل والفائدة	AITUP
٤	حزب أخلاق إفريقيا	AMP
٥	المؤتمر الوطني الإفريقي	ANC
٦	منظمة شعب أزانيا	AZAPO
٧	الحزب الديمقراطي	DP
٨	جبهة دابالوريفهوا الوطنية	DPF
٩	التحالف الفيدرالي	FA
١٠	حكم حزب الشعب الأخضر	GPGP
١١	حزب الحرية إنكاثا	IFP
١٢	حزب العمل	LP
١٣	جبهة الأقلية	MF
١٤	حركة الجماهير المتحدة	MUM
١٥	حزب الائتلاف الوطني	NACOPA
١٦	الحزب الوطني الجديد	NNP
١٧	مؤتمر أزانيا للوحدة الإفريقية	PAC
١٨	حزب تحرير الشعب	PLP
١٩	حزب أزانيا الاشتراكي	SOPA
٢٠	حزب سينداوني التقدمي	SPP
٢١	الحزب الديمقراطي المسيحي المتحد	UCDP
٢٢	الحركة الديمقراطية المتحدة	UDM
٢٣	تحالف العمل والبطالة	ULA
٢٤	جبهة فريهيدز/ جبهة الحرية	VF/FF
٢٥	العصبة الدولية لطلائع العمال	WIVI
٢٦	حزب إكسيموكو	XP

المصدر: **Republic Of South Africa 1999 General Election, Election Information And Statistics,** (http:// www. election resources-org/za/1999/), pp. 1-2

=

(West Port. Connecticut. London: Green Wood Publishing Group. Inc. 1992). p. 16.

وبتبنيه لديمقراطية التعدد الحزبي، من خلال إطلاقه حرية تكوين والانضمام للأحـزاب السياسية، يقدم دستور جنوب إفريقيا لدول إفريقيا جنوب الصحراء نموذجـا إفريقيـا ناجحـا لديمقراطية التعدد الحزبي. ويوضح الجدول رقم (٣) الأحزاب السياسية التي شاركت في آخر انتخابات برلمانية في جمهورية جنوب إفريقيا.

ولقد انطوت الممارسة السياسية في جمهورية جنوب إفريقيا على أمور سلبية وأخـرى إيجابية. ومن أهم الجوانب السلبية التي انطوت عليها الممارسة السياسية في جنـوب إفريقيـا عدم وجود معارضة برلمانية قوية تقدم نفسها كبديل للحزب الحاكم المسيطر (المؤتمر الوطني الإفريقي)، وتسلط الضوء على الجوانب السلبية في ممارسات الحزب الحاكم، وتطالب الحزب الحاكم بضرورة انتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية تستهدف تحسين مستوى معيشة أغلبيـة المواطنين[١]. فكما هو واضح من الجدول رقم (٤) يوجد حزب مسيطر في جنوب إفريقيا هـو المؤتمر الوطني الإفريقي، فقد فاز حزب المؤتمر الوطني في انتخابات عامي ١٩٩٤، ١٩٩٩ بأكبر نسبة من الأصوات على المستويين الوطني والإقليمي، الأمر الذي مكنه فـي أعقـاب انتخابات يونيو ١٩٩٩ من تشكيل حكومة وطنية من أعضاء المؤتمر الوطني الإفريقـي باستثناء ثلاث حقب وزارية تم اسنادها لإنكاثا[٢]، إلى جانب هيمنة المؤتمر الوطني الإفريقي

(١) Adam Habib And Rupert Taylor, "Parliamentary Opposition And Democratic Consolidation In South Africa, **Review Of African Political Economy,** Vol. 26, No. 8, June 1999, pp. 261- 262.

(٢) للتعرف على تشكيل أول حكومة وطنية سوداء في جنوب إفريقيا انظر:

Africa South Of The Sahara 2000, **op. cit.,** p.1021.

وللتعرف على خلفية تاريخية عن علاقة المؤتمر الوطني الإفريقي بإنكاثا انظر:

Gerhard Mare, "Versions Of Resistance History In South Africa: The ANC Strand In Inkatha In The 1970s and 1980s", **Review Of African Political Economy,** Vol. 27, No. 83, March 2000, pp. 63-79.

الجدول رقم (٤)

نتائج الانتخابات الوطنية والإقليمية لعامي ١٩٩٤، ١٩٩٩

الحزب	الجمعيـــة الوطنيــــة ١٩٩٩		الجمعيـــة الوطنيــــة ١٩٩٤		المجـالس الإقليميـــة التشريعية ١٩٩٩		المجالس الإقليميـة التشريعية ١٩٩٤	
	%	٤٠٠ مقعد	%	٤٠٠ مقعد	%	٤٣٠ مقعد	%	٤٢٥ مقعد
ACDP	١,٤٣	٦	٠,٤٥	٢	١,٣٨	٤	٠,٦٠	٣
AEB	٠,٢٩	١	—	—	٠,٣٠	—	—	—
ANC	٦٦,٣٥	٢٢٦	٦٢,٦٥	٢٥٢	٦٥,٨٥	٢٨٩	٦٢.٢٩	٢٦٦
AZAPO	٠,١٧	١	—	—	٠,١٤	—	—	—
DP	٩,٥٦	٣٨	١,٧٣	٧	٨,٩١	٣٥	٢,٧٦	١٢
FA	٠,٥٤	٢	—	—	٠,٥٢	١	—	—
IFP	٨,٥٨	٣٤	١٠,٥٤	٤٣	٨,٩٠	٣٧	١٠,٥١	٤٤
MF	٠,٣٠	١	٠,٠٧	—	٠,٥٥	٢	٠,٢٥	١
NNP	٦,٨٧	٢٨	٢٠,٣٩	٨٢	٧,١٨	٣٨	١٧,٩٢	٨٢
PAC	٠,٧١	٣	١,٢٥	٥	٠,٧٧	٢	١,٣٩	٣
UCDP	٠,٧٨	٣	—	—	٠,٩١	٣	—	—
UDM	٣,٤٢	١٤	—	—	٣,٣٧	١٤	—	—
VF/FF	٠,٨٠	٣	٢,١٧	٩	٠,٩٠	٥	٣,٢٨	١٤
Others	٠,١٨	—	٠,٧٥	—	٠,٣٤	—	٠,٩٩	—

المصدر: بتصرف عن:

Republic Of South Africa 1999 General Election, Compared Results, 1999 General Election Versus 1994 General Election, (http: // www. election resources. org/ za/ 1999/99 vs 941), p.1.

الجدول رقم (٥)

المشاركة السياسية في الانتخابات الوطنية لعامي ١٩٩٤، ١٩٩٩

المؤشـــــــــر	١٩٩٤	١٩٩٩
عدد من يمكنهم التصويت	٢٢,٤٩٣,٢٤٩	١٨,١٧٢,٧٥١
عدد الذين أدلو بأصواتهم	١٩,٧٢٦,٥٧٩	١٦,٢٢٨,٤٦٢
- أصوات غير صحيحة	١٩٣,٠٨١	٢٥١,٣٢٠
- أصوات صحيحة	١٩,٥٣٣,٤٩٨	١٥,٩٧٧,١٤٢
نسبة المشاركة في الانتخابات	%٨٧,٧	%٨٩,٥

المصدر: بتصرف عن:

- Roger Southall, "The south African Elections Of 1994: The Remaking Of A Dominant- Party State", **The Journal Of Modern African Studies,** Vol. 32, No. 4, 1994, p. 639.
- **South Africa- election 1999- National Results,** (http:// www. Polity- org. zal/elections/1999/result- nat- html), p.1.

على ٢٨٩ مقعدًا من مقاعد المجالس الإقليمية التشريعية من إجمالي ٤٣٠ مقعدًا (انظر الجدول رقم ٤). وفي مقابل هذا نجد معارضة برلمانية ضعيفة، ويُرجِعُ البعض السبب وراء ذلك إلى التركيبة العنصرية لمجتمع وسياسات جنوب إفريقيا، بمعنى أن النشاطات السياسية والتفضيلات الانتخابية لمواطني جنوب إفريقيا تُحدد بصورة رئيسية طبقًا للعنصر Race. ويستدل أنصار هذا الرأي على هذا بتصويت الناخبين السود للمؤتمر الوطني الإفريقي، وتصويت البيض للحزب الوطني والحزب الديمقراطي (اللذين يُنظرُ إليهما تاريخيًا على أنهما يخدمان مصالح البيض، سواء كانوا أفريكانر أو كانوا متحدثين باللغة الإنجليزية). ويرى أنصار هذا الرأي أنه بدون وجود انشقاق في المؤتمر الوطني الإفريقي فلن يدلي الناخبون السود بأصواتهم لصالح أحزاب المعارضة. أمَّا البعض الآخر فيُرجِعُ وجود معارضة برلمانية ضعيفة إلى اعتقاد الناخبين أن أحزاب المعارضة الحالية لا تمثل مصالحهم، وإنما تمثل مصالح بعض الجماعات الإثنية والعنصرية فقط. ويستند أنصار هذا الرأي إلى دفاع حزب الحرية إنكاثا عن الزولو، ودفاع الحزب الوطني والحزب الديمقراطي عن البيض. ويرى أنصار هذا الرأي أن الحل هو انتهاج أحزاب المعارضة برنامجًا (ينطوي على سياسات اقتصادية واجتماعية) قادراً على جذب تأييد شرائح متعددة من الناخبين، وبصفة خاصة الأصوات الإفريقية[1].

وكما انطوت الممارسة السياسية على أمور سلبية تؤثر بالسلب على القدرات السياسية لجنوب إفريقيا، انطوت الممارسة السياسية أيضًا على أمور إيجابية تدعم القدرات السياسية لجنوب إفريقيا نذكر منها الارتفاع المطرد لنسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات. فقد ارتفعت تلك النسبة من ٨٧,٧% عام ١٩٩٤ إلى ٨٩,٥% عام ١٩٩٩، برغم انخفاض عدد أصحاب الحق في التصويت من ٢٢٤٩٣٢٤٩ عام ١٩٩٤ إلى ١٨١٧٢٧٥١ عام ١٩٩٩ (انظر الجدول رقم ٥)، ذلك الانخفاض الذي يرجع إلى أن حق التصويت في انتخابات يونيو ١٩٩٩ اقتصر على من يحملون هويات بمواصفات خاصة A Bar- Coded Identity Documents ، على

---

(١) Adam Habib And Rupert Taylor, **op. cit.**, pp. 262- 267.

خلاف انتخابات عام ١٩٩٤، التي امتلك حق التصويت فيها كل بالغ يحمل هوية صالحة قانونيًا(١).

ومما يدعم القدرات السياسية لجنوب إفريقيا أيضًا وجود اتحادات عمالية على درجة عالية – نسبيًا– من الوعي والتنظيم، ينضوي عدد كبير منها تحت لواء مؤتمر اتحادات عمال جنوب إفريقيا كوساتو COSATU، الذي يُعد أكبر اتحادات العمال وأكثرها أهمية (انظر الجدول رقم ٦) ويربطه تحالف ثلاثي رسمي Triple Alliance مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا، وبرغم وجود بعض الخلافات بين المؤتمر الوطني وكوساتو حول بعض المسائل الاقتصادية فلا يزال التحالف قائمًا لأهميته للطرفين(٢).

ولا مندوحة عن القول بأنه كان للجنة الصدق والمصالحة The Truth And Reconciliation Commission، التي شُكلت برئاسة رجل الدين الحاصل على نوبل ديسموند توتو Dismond Tutu للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في ظل الأبارتهيد خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ديسمبر ١٩٩٣، وتقديم التعويضات المناسبة للضحايا، وتقديم العفو لهؤلاء الذين يعترفون بالكامل بتصرفاتهم التي اقترفوها، سواء كانت جنائية أم مجرد تجاوزات، بدوافع سياسية ويطلبون العفو أثر طيب في تهدئة الخواطر، ومن ثم دعم الاستقرار في جنوب إفريقيا، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على القدرات السياسية لجنوب إفريقيا(٣) .

---

(١) Peter Hawthorne. "Mbeki Takes Charge". **Time,** Vol. 153. No. 22. 7 June 1999. p.40.

(٢) حول كوساتو وانخراطها في الحياة السياسية في جنوب إفريقيا انظر:

Johann Maree. "The COSATU Participatory Democratic Tradition And South Africa's New Parliament: Are They Reconcilable?". **African Affairs,** Vol. 97. No. 386. Jan 1998. pp. 29- 51.

وحول الحزب الشيوعي وعلاقته بحزب المؤتمر الوطني الإفريقي انظر:

Simon Adams."What's Left?: The South African Communist Party After Apartheid". **Review Of African Political Economy,** Vol. 24. No. 72. June 1997. pp. 237- 248.

(٣) لمزيد من المعلومات عن لجنة الصدق والمصالحة انظر:

Richard A. Wilson. "The Sizwe Will Not Go Away: The Truth And Reconciliation Commisson. Human Rights And Nation- Building In South Africa". **African Studies,** Vol. 55. No. 2. 1996. pp. 1-20.

وللتعرف على الدور الذي لعبته لجنة الصدق والمصالحة في تحقيق المصالحة الوطنية، ودعم الاستقرار السياسي في جنوب إفريقيا انظر:

David Goodman. "Why Killers Should Go Free: Lessons From South Africa". **Washington Quarterly,** Vol. 22. Spring 1999. Pp. 169- 181.

الجدول رقم (٦)

عدد أعضاء مؤتمر اتحادات عمال جنوب إفريقيا كوساتو COSATU عام ١٩٩٤

اسم الاتحاد العضو في كوساتو	عدد أعضائه
الاتحاد الوطني لعمال المناجم.	٣١٠,٥٩٦
الاتحاد الوطني لعمال المعادن.	١٦٩,٥٩٨
اتحاد عمال النسيج والملابس.	١٥٦,٥٠٠
اتحاد الغذاء والعمال المتحالفين.	١٢٤,٥٧٦
اتحاد عمال البلدية.	١٠٣,٨٤٦
اتحاد الأعمال الترفيهية والعمال المتحالفين.	١٠٢,٢٣٤
اتحاد الصحة والتعليم والوطنيين والعمال المتحالفين.	٦٣,٨٣٥
اتحاد المدرسين الديمقراطيين.	٥٩,٣٤٠
اتحاد عمال الصناعات الكيماوية.	٣٤,٣٢١
اتحاد النقل والعمال العموميين.	٣٨,٤٨٢
اتحاد الدهان والأخشاب والعمال المتحالفين.	٣٦,٦٣٠
اتحاد عمال الموانئ والسكك الحديدية.	٣٥,٣٩٨
اتحاد البناء والعمال المتحالفين.	٢٥,٤٦١
اتحاد العمال المحليين.	٢٤,١٤٩
تجمع عمال البريد والاتصالات.	٢٣,٤٠٠
الإجمـــــــــــالي	١,٣١٧,٤٩٦

المصدر:

Johann Maree, "The COSATU Participatory Democratic Tradition and South Africa's New Parliament: Are They Reconcilable?", **African Affairs**, Vol. 97. No. 386, Jan 1998. p. 37.

ويتضح مما سبق وجود بعض نقاط الضعف في الممارسة السياسية في جنوب إفريقيا، وهو أمر يرجع إلى حداثة التجربة الديمقراطية في مجتمع جنوب إفريقيا الذي سيطرت عليه ثقافة العنف إبان حكم الأبارتهيد البغيض. والديمقراطية من مزاياها أنها تعالج أخطائها، الأمر الذي يثير قدرا كبيرا من التفاؤل تجاه إمكانية اكتمال النضج السياسي لجنوب إفريقيا في المستقبل المنظور.

أما فيما يتعلق باحتمال إقدام المؤتمر الوطني الإفريقي في حالة فوزه بأغلبية الثلثين على تعديل الدستور بشكل يهدد المكتسبات الديمقراطية التي أرسى دستور ١٩٩٦ دعائمها، فذلك احتمال ضعيف لعدة أسباب منها: أ- إصرار قيادة المؤتمر الوطني الإفريقي على التأكيد على أن مسألة استغلال الحصول على أغلبية الثلثين في تعديل الدستور بشكل يهدد المكتسبات الديمقراطية حجة واهية A Straw Man لا تستحق عناء الرد عليها(١). ب- إدراك حزب المؤتمر الوطني الإفريقي للتأثير الخطير لأية محاولة لتعديل الدستور على تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي تعد جنوب إفريقيا في أمس الحاجة إليها(٢).

وخلاصة القول أن القدرات السياسية الحالية لجمهورية جنوب إفريقيا تؤهلها لتقديم نفسها كنموذج يحتذى به من جانب دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتزودها بمصداقية سياسية في تعاملاتها السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وكلما ازدادت قدرة حكومة جنوب إفريقيا على التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية -كالبطالة المتزايدة، والنمو الاقتصادي المنخفض، والفقر، والمعدل المرتفع للجريمة، والهجرة البيضاء المستمرة من جنوب إفريقيا، والإيدز، والتفاوت الواضح بين الجماعات الإثنية المختلفة- يزداد احتمال استمرار الاستقرار السياسي في جنوب إفريقيا(٣)، وبالتالي تزداد قدرة جنوب إفريقيا على ممارسة دور إقليمي نشط.

---

(١) Daniel O'Flaherty And Constance J. Freeman. "Stability In South Africa: Will It Hold?". **Washington Quarterly**, Vol. 22. No. 4. Autumn 1999. pp. 151- 152.

(٢) William Gutteridge. "South Africa: Potential Of Mbeki's Presidency". **Conflict Studies**, Nos. 319/320. June/July 1999, pp. 33- 34.

(٣) Daniel O'Flaherty And Constance J. Freeman. **op. cit**, Pp. 152- 154.

المبحث الثاني

القدرات الاقتصادية

في أعقاب فوز الحزب الوطني الأفريكانري The Afrikaner Nationalist Party بانتخابات ١٩٤٨، بدأ قادة الحزب في العمل على صبغ كافة مناحي الحياة في جنوب إفريقيا بأيديولوجية الأبارتهيد، وعملوا على استغلال سلطتهم السياسية في تقوية وتدعيم القدرات الاقتصادية للأفريكانر في مواجهة المتحدثين باللغة الإنجليزية. فعلى سبيل المثال بدأ الأفريكانر في شغل الأغلبية العظمى من الوظائف الحكومية، ومن ثم سيطروا على صناعة الأسلحة والصلب وقطاعات الكهرباء وإنتاج الفحم والاتصالات والنقل والخدمات البريدية، فقد كانت جنوب إفريقيا واحدة من دول قليلة غير شيوعية امتلكت الدولة فيها قطاعات واسعة من الأعمال(١).

وشهدت الخمسينيات والستينيات ازدهارًا اقتصاديًا في جنوب إفريقيا، حيث تجاوزت معدلات النمو السنوية ٥%، ولم يلبث هذا الازدهار أن تلاشى في أوائل السبعينيات وبدأ التدهور حتى بلغ معدل النمو في نهاية الثمانينيات حوالي ٢% سنويًا، وبلغ مستوى إنتاجية الفرد ٨٥% من نظيره في منتصف السبعينيات. وانعكس التدهور الاقتصادي أيضًا في تقلص معدل نمو الاستثمارات الثابتة من ٨- ٩% سنويًا في الستينيات إلى ٢,٢% سنويًا في السبعينيات، و١,٥% في الثمانينيات، وعلى الجانب الآخر حافظ الاستهلاك الخاص على معدل زيادة سنوي مقداره ٣% أثناء حقبة الثمانينيات، الأمر الذي أسفرَ عن زيادة الاستهلاك بنسبة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تقلصت تدريجيًا فرص النمو المستقبلي(٢). ويُعد هذا التدهور في الأداء الاقتصادي من أهم العوامل التي دفعت الحكومة البيضاء في أواخر الثمانينيات للبدء في عملية تحول سياسي سلمي من نظام الأبارتهيد البغيض الذي ظل لفترة طويلة محركًا للنمو السريع في اقتصاد جنوب إفريقيا، إلى نظام ديمقراطي غير عنصري(٣).

---

(١) Ben Schiff, op. cit., p. 218.

وانظر أيضًا:

Hermann Giliomee, "Broedertwis: Intra- Afrikaner Conflicts In The Transition From Apartheid", **African Affairs,** Vol. 91, No. 364, 1992, p. 343.

(٢) Finn Tarp And Peter Brixten, **The South African Economy: Macroeconomic Prospects For The Medium Term,** (London, New York: Routledge, 1996), p.6.

(٣) د/ عراقي عبد العزيز الشربيني، "اقتصاد جنوب إفريقيا في مرحلة انهيار العنصرية"، **السياسة الدولية،** العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥، ص٢٤٤.

واقترنت الفترة الانتقالية (١٩٨٩- ١٩٩٤) باستراتيجية اقتصادية ذات طبيعة خاصة انتهجتها الحكومة البيضاء في إطار تمهيدها لتسليم السلطة لأول حكومة ديمقراطية في جنوب إفريقيا، وأطلق على هذه الاستراتيجية التي تبناها الحزب الوطني في تلك المرحلة (استراتيجية الرحيل Exit Strategy)، وكانت الخصخصة أهم ملامح تلك الاستراتيجية (التي استهدفت إعادة هيكلة شاملة لاقتصاد جنوب إفريقيا)، حيث دشنت حكومة الحزب الوطني خلال الفترة الانتقالية عملية خصخصة واسعة النطاق لوحدات القطاع العام في جمهورية جنوب إفريقيا بهدف تجنيبها الوقوع تحت سيطرة أية حكومة سوداء في المستقبل، فقد بدأت عملية الخصخصة قبل شهور قليلة من الإفراج عن نيلسون مانديلا[١]. دون وجود مبررات اقتصادية قوية لها، فقد شهدت تلك الفترة انخفاض إجمالي الديون الخارجية من ٢٣٧٢١ مليون دولار عام ١٩٨٥ إلى ١٩٣٨٣ مليون دولار عام ١٩٩٠، وانخفاض نسبة هذه الديون إلى إجمالي صادرات جنوب إفريقيا من ١٨٤,٩% عام ١٩٨٥ إلى ٧٠,٢% في ١٩٩٠. وكذلك شهدت تلك الفترة الانتقالية جهوداً حثيثة للتحكم في التضخم أسفرت عن تقلص معدل التضخم إلى ١٠% قبل انتخابات أبريل ١٩٩٤، فضلاً عن أن استفحال عجز الموازنة جاء في ١٩٩٣/١٩٩٢ أي بعد تدشين الحكومة البيضاء لبرنامج الخصخصة[٢].

وفي محاولة للتعرف على القدرات الاقتصادية لجنوب إفريقيا كعامل مؤهل لدورها الإقليمي (في فترة ما بعد ١٩٩٤) نتناول النقاط التالية:

أولاً: معالم الهيكل الاقتصادي لجنوب إفريقيا.

ثانيًا: مؤشرات أداء اقتصاد جنوب إفريقيا والمشكلات التي يواجهها.

ثالثًا: القدرات الاقتصادية لجنوب إفريقيا كعامل مؤهل لدورها الإقليمي.

أولاً : معالم الهيكل الاقتصادي لجنوب إفريقيا :

يبلغ عدد سكان جنوب إفريقيا - طبقًا لتعداد ١٩٩٦- ٤٠٥٨٣٥٧٣ نسمة، يعيشون على مساحة مقدارها ١٢١٩٠٩٠ كيلو مترًا مربعًا، بكثافة سكانية إجمالية مقدارها ٣٣ نسمة/كم تقريبًا. وينقسم سكان جنوب إفريقيا إلى أربع جماعات عرقية هي الجماعة السوداء ويبلغ تعدادها ٣١١٢٧٦٣١ نسمة أي ٧٦,٧% من سكان جنوب إفريقيا، والجماعة البيضاء ويبلغ

---

(١) James Jude Hentz, "The Two Faces Of Privatisation: Political And Economic Logics In Transitional South Africa", **The Journal Of Modern African Studies,** Vol. 38. No. 2. June 2000. pp. 203- 211.

(٢) **Idem.**

تعدادها ٤٤٣٤٦٩٧ نسمة أي ١٠,٩% من إجمالي السكان، والجماعة الملونة ويبلغ تعدادها ٣٦٠٠٤٤٦ نسمة أي ٨,٩% من سكان جنوب إفريقيا، وأخيرًا الجماعة الهندية (أو الآسيوية) ويبلغ تعداد أفرادها ١٠٤٥٥٩٦ نسمة أي ٢,٦% من إجمالي السكان(١).

والواضح أن الجماعة السوداء تعد أكبر الجماعات العرقية في جنوب إفريقيا، تليها الجماعة البيضاء، ثم الملونة، ثم الجماعة الهندية (أو الآسيوية). وتعاني التركيبة السكانية في جنوب إفريقيا من اختلالات واضحة، فالأطفال (حتى ١٤ سنة) يمثلون ٣٦% من الجماعة السوداء، و٣٣% من الجماعة الملونة على خلاف الجماعتين البيضاء والأسيوية، حيث يمثل الأطفال ٢١% من الجماعة البيضاء، و٢٧,٤% من الجماعة الهندية (الآسيوية)(٢). ومن العوامل الأخرى التي تزيد الخلل في التركيبة السكانية ارتفاع معدلات النمو السكاني للجماعة السوداء مقارنة بالجماعات العرقية الأخرى، خاصة الجماعة البيضاء(٣).

وتتمتع جمهورية جنوب إفريقيا بثروة معدنية ضخمة، حيث تذخر أراضيها بنصيب كبير من الاحتياطي العالمي لكثير من المعادن الهامة، فعلى سبيل المثال تملك جنوب إفريقيا نسبة كبيرة من الاحتياطي العالمي لبعض المعادن الاستراتيجية كالمنجنيز (٨٠%)، والكروم (٦٨%)، والبلاتين (٥٦%)، والفاناديوم (٤٥%)، وبذلك تحتل جنوب إفريقيا المرتبة الأولى في الترتيب العالمي للدول صاحبة الاحتياطيات من هذه المعادن الاستراتيجية الهامة، ومن المعادن الهامة أيضًا التي تملك جنوب إفريقيا احتياطيات كبيرة منها الذهب حيث تملك جنوب إفريقيا ٣٩% من الاحتياطي العالمي للذهب، وتحتل المرتبة الأولى بين الدول مالكة الاحتياطات العالمية من هذا المعدن النفيس (انظر الجدول رقم ٧).

---

(١) هذه المعلومات نتاج تعداد ١٩٩٦، الذي يعد آخر تعداد رسمي في جنوب إفريقيا. انظر:
- **The Land Area Of South Africa,** (http: //www. Statssa. gov. Za/ Census 96hHtml/CIB/Land. Htm).

- **Census In Brief, Population group (Number),** (http: //www. Statssa- gof. Za/ Census 96/ HTMl/ CIB/ Population/ 25- htm).

(٢) **Census In Brief, Age Distribution In Five –Year Intervals By Population Group: Total,** (http: //www. Statssa. gov. za/ Census 96/ html/Cib/ Population/ 219. Htm).

(٣) د/ عراقي عبد العزيز الشربيني، م.س.ذ، ص٢٤٤.

الجدول رقم (٧)

نصيب جنوب إفريقيا من الاحتياطي العالمي من المعادن (في ديسمبر ١٩٩٨)

المعدن	نصيب جنوب إفريقيا من الاحتياطي العالمي (%)	الترتيب العالمي لجنوب إفريقيا
المنجنيز	%٨٠	١
الكروم	%٦٨	١
البلاتين	%٥٦	١
الفاناديوم	%٤٥	١
فيرميكولايت	%٤٠	٢
الذهب	%٣٩	١
سيلكات الألومنيوم	%٣٧	١
معادن زركونيوم	%٢٢	٢
معادن تيتانيوم	%٢١	١
الفحم	%١١	٥
الفلوسبار	%١٠	٣
اليورانيوم	%٧	٥
صخر الفوسفات	%٧	٣
الحديد	%٦	٨
الأنتيمون	%٥	٤
الزنك	%٣	٦
الرصاص	%٢	٥
الفضة	%٢	غير معروف
النحاس	%٢	١٣
الأسبستوس	غير معروف	غير معروف
الماس	غير معروف	٥

المصدر:

Chamber Of Mines Of South Africa, Annual Report 1998/ 1999,
(http: //www. Bullion. Za).

وتساهم جنوب إفريقيا بنصيب وافر في الإنتاج العالمي لبعض المعادن الهامة كـالمنجنيز والكروم والبلاتين والفاناديوم والذهب والفضة والنحاس والحديد والرصـــاص، حيـث تقـوم جنوب إفريقيا بتصدير معظم إنتاجها من هذه المعادن وغيرها، فقد وصلت نسـبة الصــادرات من معدن الذهب على سبيل المثال إلى ٩٩,٢% من إجمالي إنتاج جنوب إفريقيـا مـن هـذا المعدن النفيس، وكذلك الحال بالنسبة لكثير من المعادن الأخرى كالبلاتين والفضة والرصـاص والاسبستوس، والفلوسبار، حيث بلغت نسبة الصادرات من هذه المعادن أكثر من ٩٠% مـن إجمالي إنتاج جنوب إفريقيا من هذه المعادن[١]، الأمر الذي يعني تمتع صناعة التعديـن بثقـل اقتصادي في اقتصاد جنوب إفريقيا، حيث تبلغ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمـالي ٦,٦%، وتبلغ الاستثمارات الثابتة المباشرة فيها ٨,٢% من إجمالي الاستثمارات الثابتة المباشـرة فـي جنوب إفريقيا. وكذلك تساهم صناعة التعدين بـ ١,٧ مليار راند فـي إجمـالي الضرائـب المدفوعة، فضلاً عن توفير صناعة التعدين ٤٦٦٤٠١ فرصة عمل، يحصل إصحابـها علـى أجور ومرتبات تبلغ ١٤,٥ مليار راند ويمثل هؤلاء ١٠% من إجمالي عـدد العـاملين فـي القطاعات الرسمية غير الزراعية. وتتمتع صناعة تعدين الذهب بمكانة خاصة فـي صناعـة التعدين، حيث يبلغ إسهام صناعة تعدين الذهب في الناتج المحلـي الإجمـالي ٢,٥% تقريبـا، ويبلغ إسهامها في إجمالي الضرائب المباشرة ٠,٤ مليار راند، فضلاً عن توفيرهـا ٢٥٨٨١٥ فرصة عمل[٢].وهكذا يتضح الثقل الاقتصادي لصناعة التعدين بصفة عامة، وصناعة تعديـن الذهب بصفة خاصة في اقتصاد جنوب إفريقيا.

---

(١) **Chamber Of Mines Of South Africa, Annual Report 1998/ 1999,** (http: //www. Bullion. Za).

(٢) **Idem.**

الجدول رقم (٨)

مؤشرات خاصة بقطاعي الصناعة التحويلية والزراعة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠

المؤشر	قطاع الصناعة التحويلية		قطاع الزراعة	
	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	%٢٥,٢	%١٨,٧	%٤,٦	%٣,٢
نسبة المساهمة في استيعاب العمالة (%)	%١٥	غير متاح	%١٢,٧	غير متاح
نسبة المساهمة في إجمالي الصادرات (%)	%٢٧,٩	غير متاح	%٦,٤	غير متاح

المصدر بتصرف عن :

- Anthony Ginsberg, **South Africa's Future: Form Crisis To Prosperity,** (London: Macmillan, New York, N.Y: St. Martin's Press, 1998), p. 112.
- **Africa South Of The Sahara 2000,** (London: Europa Publications. Ltd, 1999), P. 105.
- Fred Ahwireng- Obeng And Patrick J. McGowan, "Partner Or Hegemon? South Africa In Africa: Part one", **Journal Of Contemporary African Studies,** Vol. 16, No. 1, Jan 1998, p. 6.
- **South Africa Yearbook 2001/2002,**

  [http://www.gov.za/yearbook/2001/foreign.html.], p. 3.

ويتمتع قطاع الصناعة التحويلية أيضاً بثقل واضح في اقتصاد جنوب إفريقيا، فقد بلغ نصيب هذا القطاع حوالي ١٨,٧% تقريبًا من الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا عام ٢٠٠٠، فضلاً عن استيعابه ١٥% من عمالة جنوب إفريقيا في عام ١٩٩٥ (انظر الجدول رقم٨). ويخضع هذا القطاع لهيمنة البيض[١]، ويضم مجموعة من الصناعات القوية، على رأسها الصناعات المعدنية (كصناعة الحديد والصلب)، والصناعات الهندسية (كصناعة السيارات)، والصناعات الكيماوية (كصناعة استخراج البترول من الفحم وصناعة المتفجرات والأسمدة والأدوية والبلاستيك)، والصناعات الاستهلاكية (كصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية)[٢].

ودفع هذا الثقل الاقتصادي لقطاع الصناعة التحويلية في جنوب إفريقيا واضعو برنامج النمو والتوظيف وإعادة الإعمار إلى السعي لاستغلال إمكانيات قطاع الصناعة التحويلية لتحقيق أهداف البرنامج، من خلال تنمية صادرات جنوب إفريقيا المصنعة في المستقبل بنسبة ١٣% تقريبًا سنويًا[٣]، ولقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في إجمالي صادرات جنوب إفريقيا عام ١٩٩٥ ٢٧,٩% مقابل ٦,٤% لقطاع الزراعة، الأمر الذي يعكس أهمية متزايدة لقطاع الصناعة التحويلية في تدعيم صادرات جنوب إفريقيا (انظر الجدول رقم ٨).

ومن القطاعات الاقتصادية الهامة أيضًا في جنوب إفريقيا قطاع التجارة، حيث يتمتع هذا القطاع بثقل اقتصادي ملحوظ تؤكده الإحصائيات والأرقام، فقد بلغت مساهمة هذا القطاع حوالي ١٣,١% تقريبًا من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية جنوب إفريقيا عام ٢٠٠٠ [٤]، فضلاً عن استيعابه لحوالي ١٤,١% من عمالة جنوب إفريقيا عام ١٩٩٦ [٥]. ويحظى قطاع التجارة باهتمام متزايد من جانب صانعي السياسة في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد باعتباره

---

(١) Leonard Thompson, "Mbeki's Uphill Challenge", **Foreign Affairs**, Vol. 78, No. 6, Nov/ Dec 1999, p. 84.

(٢) د/ عراقي عبد العزيز الشربيني، **م. س.ذ**، ص ص ٢٤٥- ٢٤٦. وحول صناعة السيارات المتطورة التي تملكها جنوب إفريقيا انظر:

Ashwin Desai And Adam Habib, "Labour Relations In Transition: The Rise Of Corporatism In South Africa's Automoblile Industry", **Journal Of Modern African Studies,** Vol. 35, No. 3, 1997, pp. 501-503.

(٣) Fred Ahwireng- Obeng And Patrick J. McGowan, "Partner Or Hegemon? South Africa In Africa: Part One", **Journal Of Contemporary African Studies,** Vol. 16, No. 1, Jan 1998, pp. 11- 12.

(٤) **South Africa Yearbook 2001/2002**, "Econom y", [http://www.gov.za], p.

(٥) **Census In Brief 1996, Percentage Of The Employed Aged 15- 65 Years By Economic Sector- October 1996,** (http://www. Statssa.gov. za/ Census 96/html/ Cib/ Population/ 235- htm).

منفذا هاما يمكن من خلاله تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجنوب إفريقيا، ومن ثم ترسيخ دعائم ديمقراطيتها الوليدة(١).

وعلى خلاف القطاعات السابقة، لا يعد القطاع الزراعي في جنوب إفريقيا من القطاعات الاقتصادية الرئيسية، حيث أسهم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٠ بحوالي ٣,٢% فقط، واستوعب القطاع الزراعي حوالي ١٢,٧% من إجمالي عمالة جنوب إفريقيا في عام ١٩٩٥ (انظر الجدول رقم ٨).ويعد هذا القطاع أكثر القطاعات الاقتصادية في جنوب إفريقيا تعبيرا عن ميراث الأبارتهيد، حيث يضم قطاعا زراعيا حديثا، بكثافة رأسمالية ومساحات واسعة، وإنتاجية عالية، وسيطرة بيضاء، إلى جانب قطاع زراعي معيشي محدود الإنتاجية والمساحة، يتركز في الأوطان المحلية التي عزل فيها السود إبان حكم الأبارتهيد(٢).

ولقد انطوى برنامج إعادة الإعمار والتنمية ، الذي تبناه المؤتمر الوطني الإفريقي إبان مشاركته في حكومة الوحدة الوطنية عام ١٩٩٤، على برنامج لإعادة توزيع مساحات من الأراضي لصالح المزارعين السود(٣). ولم يحقق برنامج إعادة التوزيع نجاحا ملموسا لأسباب عديدة، أهمها اتجاه حكومة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ابتداء من عام ١٩٩٦ إلى إجراء إصلاحات اقتصادية (في ظل برنامج النمو والتوظيف وإعادة التوزيع) ، انطوى تنفيذها على زيادة معاناة القطاع الزراعي الأسود(٤).

أما على صعيد البنية التحتية، سعت جنوب إفريقيا إبان حكم الأبارتهيد لامتلاك بنية تحتية قوية تجعل منها محورا لمواصلات واتصالات واقتصاد إفريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة، ومنطقة الجنوب الإفريقي بصفة خاصة. ولقد أسفر هذا السعي الحثيث عن تمتع جنوب إفريقيا اليوم ببنية تحتية متقدمة تكنولوجيا وإداريا، تعد الأقوى على صعيد إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تملك جنوب إفريقيا ٢٣٠٠٠ كم من خطوط السكك الحديدية، و ٥٨٠٠٠ كم

---

(١) Marie Muller, **Some Observations On South Africa's Economic Diplomacy And The Role Of The Department Of Foreign Affairs,** (Braamfontein: The Institute For Global Dialogue, IGD Occasional Paper No. 27, Oct 2000).

(٢) Gina Porter And Kevin Phillips- Howard, "Agricultural Issues In The Former. Homelands Of South Africa: The Transkie", **Review Of African Political Economy,** Vol. 24, No. 72, June 1997, pp. 185- 186.

(٣) African National Congress, **The Reconstruction And Development Programme: A Policy Framework,** (Johannesburg: African National Congress By Umanyano Publications, 1994), pp. 19-22.

(٤) لمزيد من التفاصيل عن معوقات برنامج إعادة التوزيع انظر:
Michel Chosudovsky, "Exporting Apartheid To Sub- Saharan Africa", **Review Of African Political Economy,** Vol. 24, No. 73, Sept 1997, p. 397.

من الطرق المرصوفة، وأكثر من ٥,١ مليون مركبة، فضلا عـــن امتلاكـــها ٣٧٠٠ لـــوري حمولتها أكثر من ٢٥ طنا. وتملك جنوب إفريقيا أيضا خطوطا جوية متطورة لنقـــل البضـــائع والركاب، ففي منتصف ١٩٩١ بلغ عدد الخطوط الجوية الأجنبية التي تعاملت مع المطـــارات الدولية الثلاثة في جنوب إفريقيا ٥٤ خطا جويا بزيادة ٣٤ خطا عن عام ١٩٩٠. وكذلك تملـك جنوب إفريقيا قطعا بحرية متطورة منها – علـــى ســبيل المثـال– القطعـة ســاف مــارين Safmarine في الكيب والقطعة يوني كورن Unicorn في ديربان وتلعب هذه القطـع دورا هاما في الشحن لمسافات طويلة بين دول إفريقيا جنوب الصحراء وبقية دول العالم(١).

وتتمتع جمهورية جنوب إفريقيا بإمكانيات عملاقة في مجال الاتصالات سواء بالنسبة لما تمتلكه من التليفونات التقليدية أو لما تملكه من إمكانيات الاتصال بشبكة الإنترنت على ســبيل المثال، فجنوب إفريقيا تتمتع بإمكانيات راقية في مجال الاتصالات بـــالإنترنت، حيــث تفــوق قدرات جنوب إفريقيا في هذا المجال دول غربية متقدمة كالنمسا وبلغاريـــا وبولنـــدا وأيرلنـــدا والبرتغال، فهناك ٥٠٠٠٠٠ ألف شخص على الأقل في جنوب إفريقيا يتعاملون مـــع شـــبكة الإنترنت، الأمر الذي يضع جنوب إفريقيا في المرتبة الـ١٦ بيـــن الـــدول الأكـــثر اتصـــالاً بالإنترنت على مستوى العالم(٢). ويؤكد الجدول رقم (٩) هذه الإمكانيـــات العملاقـــة لجنـــوب إفريقيا في مجال الاتصالات، فهو يوضح امتلاكها ٤٥٠٠٠٠٠ تليفون عـــام ١٩٩٤، بمعـــدل ٩٩,٧٩ تليفون لكل ١٠٠٠ نسمة، ويوضح كذلك امتلاكها ٩٩٢٨٤ كمبيوتر مضيف في ينـــاير ١٩٩٧، وهو رقم يفوق نظيره في كثير من الدول الغربية المتقدمة كما أشرنا سلفًا.

وهكذا تُجمع المؤشرات السابقة على امتلاك جنوب إفريقيا لبنية تحتية قوية ومتطـــورة، الأمرُ الذي يضيف ذخمًا لقدراتها الاقتصادية، ويدعم فرصها في تحقيـــق النمـــو الاقتصـــادي باعتبار البنية التحتية القوية عصب الحياة الاقتصادية في عالمنا المعاصر.

---

(١) Fred Ahwireng- Obeng And Patrick J. McGowan. Part One. **op. cit.** , pp. 13- 14.

وانظر أيضا:

Okechukwu C. Iheduru. "Post- Apartheid South Africa And Its Neighbors: A Maritime Transport Perspective". **The Journal Of Modern African Studies,** Vol. 34. No. 1. 1996. pp. 1- 26.

(٢) Fred Ahwireng- Obeng And Patrick J. McGowan. Part One. **op. cit.** Pp. 17-20.

الجدول رقم (٩)

إمكانيات دول السادك في مجال الاتصالات

الدولة	عدد أجهزة الكمبيوتر المضيفة* في يناير ١٩٩٧	عدد التليفونات في ١٩٩٤ (بالألف)	عدد التليفونات في ١٩٩٤ لكل ١٠٠٠ من السكان
أنجولا	٢	٤٠,٣	٤,١٠
بتسوانا	٢٤	٢٦,٠	١٨,٦٧
ليسوتو	١	٥,٩	٢,٩٥
مالاوي	٠	٤٢,٢	٤,٣١
موريشيس	١٢٢	٤٨,٠	٤٣,٦٤
موزمبيق	٣١	غير متاح	غير متاح
ناميبيا	٢٦٢	٦٢,٨	٣٩,٢٥
جنوب إفريقيا	٩٩٢٨٤	٤٥٠٠,٠	٩٩,٧٩
سوازيلاند	٢٢٦	١٧,٠	١٧,٠
تنزانيا	٣	١٠٣,٨	٣,٦٢
زامبيا	١٧٣	غير متاح	غير متاح
زيمبابوي	١٧٦	٢٤٧,٠	٢٢,٢٥
إجمالي السادك	١٠٠٣٠٤	٥٠٩٣,٠	**٢٥,٥٦
جنوب إفريقيا كنسبة مئوية من السادك (%)	%٩٩	%٨٨,٤	–

المصدر:

Fred Ahwireng- Obeng And Patrick J. McGowan, "Partner Or Hegemon? South Africa In Africa: Part One",**Journal Of Contemporary African Studies,** Vol. 16, No. 1, Jan 1998, p. 18.

*** كل جهاز كمبيوتر مضيف Host Computer يتصل بالإنترنت ويغذي بدوره من ١ - ١٠٠ جهاز كمبيوتر، تقدم خدماتها للعملاء المشتركين في الإنترنت.**

**** متوسط السادك.**

ثانيا : مؤشرات أداء اقتصاد جنوب إفريقيا والمشكلات التي يواجهها :

شهدت الأعوام الثلاثة الأولى في عقد التسعينيات تدهورا كبيرا في معدلات النمو الاقتصادي، وقد شاركت كل القطاعات الاقتصادية الرئيسية في هذا التدهور[١]. ووصل هذا التدهور أدنى درجاته في النصف الأول من عام ١٩٩٣، وشهد النصف الثاني من علم ١٩٩٣ تحسنا اقتصاديا. وسرعان ما أصاب هذا التحسن الاضطراب أثناء النصف الأول من عام ١٩٩٤، وهي الفترة الأولى في مرحلة التحول السياسي، ولكن لم يستمر هذا الاضطراب طويلا فقد شهد الربع الأخير من عام ١٩٩٤ ارتفاعا ملحوظا في معدل النمو الاقتصادي فقد بلغ ٦,٥% ، ثم حدث تقلص في معدل النمو خلال الربعين الأولين من عام ١٩٩٥ حيث بلغ المعدلان ١,٥% و ٢% على التوالي. أما النصف الثاني من عام ١٩٩٥ فقد شهد تحسنا نسبيا في معدلات النمو التي بلغت ٣% و ٢,٥% على التوالي في الربعين الأخيرين من عام ١٩٩٥ [٢].

ولقد تأثر معدل النمو السنوي الحقيقي لعام ١٩٩٥ والذي بلغ ٣,٣% بالانخفاض الكبير في القيمة المضافة الحقيقية للقطاعات الأولية في الاقتصاد القومي، فقد أثر الجفاف الشديد بالسلب على الإنتاج الزراعي، وانخفض إنتاج الذهب والماس بسبب إغلاق بعض المناجم واضطرابات العمال وانخفاض درجة الخام[٣]. وفي السنوات التالية لعام ١٩٩٥ انخفضت معدلات النمو الاقتصادي السنوية تدريجيا[٤]. ولقد أثر هذا الانخفاض سلبا على قدرة حكومة جنوب إفريقيا على مواجهة أزمة البطالة، التي بلغت نسبتها ٣٤% تقريبا في أكتوبر ١٩٩٦، وقد كان للأفارقة (السود) نصيب الأسد من هذه النسبة المرتفعة للبطالة، حيث عانى ٤٢,٥%

---

(١) د/ عراقي عبد العزيز الشربيني، **م.س.ذ**، ص٢٤٧.

(٢) South Africa Yearbook 96, **op. cit.**, p.231.

(٣) **Idem.**

وانظر أيضا: **دراسة حالة: جنوب إفريقيا**، (القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، مارس ١٩٩٨) ص١١٢.

(٤) Anthony Ginsberg, **South Africa's Future: From Crisis To Prosperity**, (London: Macmillan, New York, N.Y: St. Martin's Press, 1998), p. 4.

منهم من البطالة، وتلاهم الملونون بنسبة ٢٠,٩%، ثم الهنود بنسبة ١٢,٢%، وأخيرا البيـــض بنسبة ٤,٦% [(١)].

ومع استمرار انخفاض معدل النمو الاقتصادي السنوي، الذي قدر بـ ٠,٧% فقط عـــام ١٩٩٨، تضاءلت قدرة اقتصاد جنوب إفريقيا على تحقيق الأهداف التوظيفية لبرنـــامج النمـــو والتوظيف وإعادة الإعمار، الأمر الذي دفع حكومة جنوب إفريقيا للاعتراف في أواخر عـــام ١٩٩٨ بعدم قدرتها على توفير فرص العمل التي استهدفها برنامج النمو والتوظيـــف وإعـــادة الإعمار[(٢)]، فقد اقتصر عدد فرص العمل التي وفرتها حكومة جنوب إفريقيـــا فـــي الســـنتين الأخيرتين على ١٢٠٠٠ فرصة عمل فقط في القطاع الاقتصادي الرسمي وغـــير الزراعـــي بقسميه العام والخاص، وهي نسبة ضئيلة لا تكفي لمواجهة الخطة الطموحة لبرنـــامج (النمـــو والتوظيف وإعادة الإعمار) في هذا المجال[(٣)] .

ورغم وجود نسبة عالية من البطالة في جنوب إفريقيا، خاصـــة بيـــن أفـــراد الجماعـــة السوداء، وهي أساسا عمالة غير ماهرة، بدأت جنوب إفريقيا تعاني في العقد الأخير من نـــدرة العمالة الماهرة، التي تتشكل أساسا من البيض، وذلـــك لأســـباب عديـــدة منـــها التطـــورات التكنولوجية، وإنشاء صناعات ومشروعات جديدة في مناطق متباعدة، وبـــطء معـــدلات نمـــو العمالة البيضاء الماهرة[(٤)]، فضلا عن تزايد هجرة العمالة الماهرة من جنوب إفريقيا في العقـــد الأخير، ففي عام ١٩٩٥ نزح من جنـــوب إفريقيـــا ٣١٩ مهندســـا، و٣١٤ مدرســـا، و٢٣٤ محاسبا، و ٧١ طبيبا، و٦٦٤ ممن يشغلون الأعمال الإدارية والتنفيذية، و ٨٦١ ممن يشـــغلون الأعمال الكتابية وأعمال المبيعات، فضلا عن ٣١٩ من الفنانين، الأمر الذي أسفر عن حاجـــة

---

(١) **Census In Brief 1996, Unemployment Rate by Population Group, October 1996.** (http: //www. Statssa. gov. za/Census 96/html/cib/Population/ 230. Htm).

(٢) Anthony Ginsberg. **op. cit.,** pp. 210- 211.

(٣) **Departments Of Labour And Justice, Government Gazette, 27 July 2000,** (File: //A: \ ch2. Htm). Chapter2.

(٤) د/ عراقي عبد العزيز الشربيني، م.س.ذ، ص٢٤٧.

ولمزيد من التفاصيل عن مشكلة البطالة في جنوب إفريقيا انظر:

Leo Katzen. "The Employment Problem In Post- Apartheid South Africa". In Ken Colo (ed). **Sustainable Development For A Democratic South Africa,** (London: Earthcan Publication Ltd.. 1994). pp. 50- 56.

ملحة للعمالة الماهرة للاستعاضة بها عن العمالة الماهرة المهاجرة، فقد عجزت العمالة السوداء غير الماهرة عن شغل هذا الفراغ[١].

ومن المشكلات الأخرى التي يواجهها اقتصاد جنوب إفريقيا مشكلة التضخم، فقد بلغ معدل التضخم حوالي ١٥,٢% سنويًا في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٥- ١٩٩٢ [٢]. وشهد عام ١٩٩٥ انخفاض معدل التضخم إلى ٦,٣%، وهي أدنى نسبة بلغها معدل التضخم في جنوب إفريقيا طوال ٢٣ عامًا، ومع ذلك ظل هذا المعدل أعلى من معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب إفريقيا، الأمر الذي أضر بالقدرة التنافسية الخارجية لجنوب إفريقيا[٣]. وبالرغم من الاعتدال الذي شهدته معدلات التضخم في جنوب إفريقيا مؤخرًا، لا تزال هناك مخاوف من أن تسفر محاولات الإسراع بعجلة النمو الاقتصادي، والخفض السريع للقوة الشرائية للراند عن ضغوط تضخمية في المستقبل، الأمر الذي يحد من قدرة حكومة جنوب إفريقيا على التعامل مع قضية التنمية الاقتصادية، وغيرها من القضايا المرتبطة بها[٤].

وبينما تشكل الهيكل الطبقي الاجتماعي إبان حكم الأبارتهيد طبقًا لخطوط عرقية، حيث انفردت الجماعة البيضاء بقمة الهيكل الطبقي، وجاءت الجماعتان الهندية والملونة في وسطه، ثم الجماعة السوداء في أسفله، نجد أن حكم المؤتمر الوطني الإفريقي أحدث تغييرًا في هذا الهيكل الطبقي، فقد انقسمت الجماعة السوداء على نفسها، حيث تكونت نخبة سوداء، تضم هؤلاء الذين استفادوا من عملية التحول السياسي كالوزراء وأعضاء البرلمان والقضاة وأعضاء الحكومات الإقليمية التسعة، ورجال الأعمال. وانضمت هذه النخبة السوداء لقمة الهيكل الطبقي إلى جانب الجماعة البيضاء، فهم يعيشون في الضواحي الثرية ويرتدون الثياب الفاخرة ويقودون السيارات الفارهة ويرسلون أطفالهم إلى المدارس الخاصة مرتفعة المصاريف، الأمر الذي ميزهم عن جموع السود الذي لا يزالون يحتلون قاع الهيكل الطبقي، وينزحون من أوطانهم المحلية المكدسة والفقيرة إلى أكواخ ومنازل ضيقة في المدن[٥].

---

(١) Departments Of Labour And Justice, **op. cit.,** chapter 2.

(٢) د/ عراقي عبد العزيز الشربيني، **م.س.ذ**، ص٢٤٨.

(٣) South Africa Yearbook 96, **op. cit.,** p. 231.

(٤) حول مزيد من المعلومات عن معدلات التضخم في السنوات الأخيرة انظر:

- Departments Of Labour And Justice, **op.cit.,** Chapter 10.
- Anthony Ginsberg, **op.cit.,** p. 211.

(٥) Leonard Thompson, **op. cit.,** pp. 85- 87.

وهكذا تظل جنوب إفريقيا من أكثر بلاد العالم تفاوتا في توزيع الثروة والدخل، فقد اقتصر تأثير التحولات السياسية في جنوب إفريقيا على خلق نخبة سوداء، انضمت إلى الجماعة البيضاء في احتلالها قمة الهيكل الطبقي في جنوب إفريقيا، وظلت الجموع السوداء في معاناتها، حيث بلغت نسبة الأفارقة الذي يحصلون على دخل شهري (للفرد) مقداره ٥٠٠ راند فأقل ٢٥,٨% مقابل ٣.٩% للبيض عام ١٩٩٦، وكذلك بلغت نسبة الأفارقة الذين يحصلون على دخل شهري (للفرد) مقداره ٣٥٠١ راند فأكثر ٦% في مقابل ٦٤,٨% للبيض في العام نفسه[١]. ويعكس هذا التفاوت الصارخ في توزيع الثروة والدخل خللا خطيرا في البنية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع جنوب إفريقيا، فهناك تفاوتات شاسعة بين الجماعات العرقية في شتى مناحي الحياة. ويعد مجال التعليم على سبيل المثال أحد المجالات التي يتجلى فيها هذا التفاوت، فقد بلغت نسبة الأفارقة الذين لم يتلقوا أي قسط من التعليم ٢٤,٣% من أفراد الجماعة الإفريقية، مقارنة بـ١٠,٢% من أفراد الجماعة الملونة، و ٦,٦% من أفراد الجماعة الهندية، و١,٢% فقط من أفراد الجماعة البيضاء. وكذلك بلغت نسبة الأفارقة الذين تلقوا تعليمًا عاليًا ٣% من أفراد الجماعة الإفريقية مقارنة بـ٤,٣% من أفراد الجماعة الملونة، و١٠% من أفراد الجماعة الهندية، و٢٤,١% من أفراد الجماعة البيضاء، الأمر الذي يعكس تفاوتًا واضحًا جليًا لصالح الجماعة البيضاء التي تأتي في المقدمة، تليها الجماعة الهندية، ثم الجماعة الملونة، ثم تأتي الجماعة الإفريقية في المؤخرة[٢].

ثالثًا: القدرات الاقتصادية لجنوب إفريقيا كعامل مؤهل لدورها الإقليمي:

تتمتع جمهورية جنوب إفريقيا بقدرات اقتصادية عملاقة على كافة المستويات الإقليمية، فعلى مستوى دول الساكو تعد جنوب إفريقيا الأقوى اقتصاديًا، فمساحتها تمثل ٤٥,٦% من إجمالي مساحة دول الساكو، وقدراتها البشرية تمثل ٨٨,٢% من القدرات البشرية لدول الساكو. ولقد أنتجت جنوب إفريقيا في عام ١٩٩٤ ٩٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الساكو، فضلاً عن مساهمتها بنحو ٨٧,٢% من صادرات دول الساكو في العام نفسه، ومسئوليتها عن أغلبية واردات دول الساكو خلال الفترة من ١٩٩٠- ١٩٩٣، فقد بلغت واردات بتسوانا وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند منها ٨٥%، و٨٨%، و٩٠%، و٩٤% على

---

(١) **Census In Brief 1996, Income Category Among Employed By Poulation Group, Oct 1996,** (http: //www. Statssa. gov. za/ Census 96/ html/ cib/ Population/ 237. Htm).

(٢) **Census In Brief 1996, Percentage Of The Population Aged 20 Years Or More In Each Educational Category By Population Group,** (http:// www. Statssa. gov. za/ census 96/ html/ Cib/ Population/ 226. Htm).

التوالي، الأمر الذي يعكس القدرات الاقتصادية الهائلة لجنوب إفريقيا مقارنة ببقية دول الساكو (انظر الجدول رقم ١٠).

وكذلك تشكل جنوب إفريقيا قوة اقتصادية على صعيد السادك، حيث تعد جنوب إفريقيا ثاني أكبر دولة من حيث المساحة، ويمثل سكانها ٣٢,٤% من إجمالي سكان دول السادك. وفي عام ١٩٩٤ أنتجت جنوب إفريقيا ٧٧% من الناتج المحلي الإجمالي لدول السادك، وقامت بتصدير ٦٨,١% من إجمالي صادرات دول السادك، وجاءت نسبة كبيرة من واردات دول السادك خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٣ من جنوب إفريقيا، فعلى سبيل المثال جاءت ٤٧% من إجمالي واردات مالاوي من جنوب إفريقيا، وكذلك جاءت ٢٧% من واردات موزمبيق من جنوب إفريقيا (انظر الجدول رقم ١٠).

وتعضد البنية التحتية القوية والمتقدمة لجنوب إفريقيا منزلتها الاقتصادية في منطقة الجنوب الإفريقي، حيث امتلكت جنوب إفريقيا في التسعينيات ٢٣٠٠٠ كم من خطوط السكك الحديدية الخاصة بمنطقة الجنوب الإفريقي التي بلغت ٤٢٠٠٠ كم، وامتلكت جنوب إفريقيا أيضا ٥٨٠٠٠ كم من الطرق المرصوفة الخاصة بالمنطقة والتي بلغت ٨٧٠٠٠ كم، فضلا عن امتلاكها ٥,١ مليون مركبة من مركبات المنطقة والتي بلغت ٦ ملايين مركبة. وكذلك تعد الخطوط البحرية والجوية لجنوب إفريقيا المحور الأساسي لنقل البضائع والركاب بين دول منطقة الجنوب الإفريقي، وكذلك بين دول المنطقة وبقية دول العالم[1].

---

(١) Fred Ahwireng-Obeng And Patrick J. McGowan. Part One. op.cit., pp. 13- 15.

الجدول رقم (١٠)

مؤشرات الأداء الاقتصادي لدول إفريقيا جنوب الصحراء

الدولة	المساحة بالكيلو متر المربع ١٩٩٥	السكان بالمليون نسمة ١٩٩٥	GDP١٩٩٤ بالمليون دولار أمريكي	الصادرات ١٩٩٤ بالمليون دولار	قيمة الواردات من المصدر الرئيسي كنسبة مئوية من إجمالي الواردات ١٩٩٠-١٩٩٣
وانا	٥٨١٧٣٠	١,٤	٤.٠	١٨٤٥	جنوب إفريقيا ٨٥%
وتو	٣٠٣٥٥	٢,٠	٠,٩	١٣٤	جنوب إفريقيا ٨٨%
بيا	٨٢٤٢٥٨	١,٦	٢,٩	١٣٢١	جنوب إفريقيا ٩٠%
ازيلاند	١٧٣٦٤	١,٠	١,٠	٣٤٣	جنوب إفريقيا ٩٤%
ب إفريقيا	١٢٢٣٢٠١	٤٥,١	١٢١,٩	٢٥٠٠٠	ألمانيا ١٦%
الي الساكو	٢٦٧٦٩٠٨	١٥,١	١٣٠,٧	٢٨٦٤٣	–
ولا	١٢٤٦٧٠٠	١٠,٥	٩.٠	٢٩٩٥	البرتغال ٥٣%
وي	١١٨٤٨٤	٩,٨	١,٣	٣٢٥	جنوب إفريقيا ٤٧%
يشيس	٢٠٤٠	١.١	٣,٤	١٣٤٧	فرنسا ٢٧%
مبيق	٨٠١٥٩٠	١٨,١	١,٥	١٣	جنوب إفريقيا ٢٧%
انيا	٩٤٥٠٨٧	٢٨,٧	٣,٤	٥١٩	السعودية ١١%
بيا	٧٥٢٦١٨	٩,٤	٣,٥	١٠٧٥	جنوب إفريقيا ٢٢%
بابوي	٣٩٠٧٥٩	١١,١	٥,٤	١٧٧٥	جنوب إفريقيا ٢٤%
الي السادك	٦٩٣٤١٩٦	١٣٩,٤	١٥٨,٢	٣٦٦٩٢	–
ب إفريقيا كنسبة ية من الساكو	%٤٥,٦	%٨٨,٢	%٩٣,٢	%٨٧,٢	–
ب إفريقيا كنسبة ية من السادك	%١٧,٦	%٣٢,٤	%٧٧,٠	%٦٨,١	–
ب إفريقيا كنسبة ية من إفريقيا وب الصحراء	%٧	%٥	%٤٤,٠	%٤٢,٣	–

المصدر: بتصرف عن: Fred Ahwireng-Obeng And Patrick J. McGowan, "Partner Or Hegemon? South Africa In Africa: Part One", **Journal Of Contemporary African Studies,** Vol. 16, No. 1, Jan 1998, p. 20.

– تختلف البيانات الواردة في هذا الجدول والخاصة بعدد سكان جنوب إفريقيا ومساحتها لأنها سابقة على تعداد ١٩٩٦.

وتتمتع جنوب إفريقيا أيضا بقدرات هائلة في مجال الاتصالات مقارنة ببقية دول السادك، مما يضيف ذخما إلى قدراتها الاقتصادية، فطبقا للجدول رقم (٩) امتلكت جنوب إفريقيا عام ١٩٩٤ ٨٨,٤% من إجمالي عدد التليفونات التي امتلكتها دول السادك، وكذلك امتلكت ٩٩% من إجمالي عدد أجهزة الكمبيوتر المضيفة التي امتلكتها دول السادك في يناير ١٩٩٧. والتفوق الواضح لجنوب إفريقيا في مجال البنية التحتية يرجع في جزء كبير منه إلى الاستراتيجية الشاملة التي انتهجتها حكومة جنوب إفريقيا إبان حكم الأبارتهيد، واستهدفت زعزعة استقرار الدول المجاورة، فقد انطوى تنفيذ هذه الاستراتيجية على تدمير البنية التحتية لدول منطقة الجنوب الإفريقي بهدف وأد فرص النمو في تلك الدول، وتكريس تبعيتها واعتمادها على جنوب إفريقيا اقتصاديا[١].

وحتى على صعيد إفريقيا جنوب الصحراء، تمثل جنوب إفريقيا ثقلا اقتصاديا لا يستهان به، فبنيتها التحتية تعد الأقوى والأكثر تطورا في إفريقيا جنوب الصحراء. حيث تنتج إفريقيا ٧٥% من الطاقة الكهربائية لإفريقيا الاستوائية، وتلعب قطعها البحرية دورا هاما في الشحن لمسافات طويلة، فهي تمثل همزة الوصل بين إفريقيا جنوب الصحراء، وبقية دول العالم. وكذلك تعد خطوطها الجوية الأكبر والأكثر تطورا في إفريقيا جنوب الصحراء[٢]. ومن نافلة القول الحديث عن مدى تطور جنوب إفريقيا في مجالات الاتصالات، مقارنة ببقية الدول الإفريقية، فإمكانياتها تضارع -كما أسلفنا- العديد من الدول الأوروبية المتقدمة.

وفي نهاية عام ١٩٩٤ بلغ نصيب شركات جنوب إفريقيا من الاستثمارات الإفريقية الخارجية المباشرة ٢١١٣٦ مليون دولار أمريكي أي ما يعادل ٨٦,٢% من إجمالي تلك الاستثمارات. وبذلك احتلت جنوب إفريقيا المرتبة الأولى، تليها نيجيريا بنصيب مقداره ١٣ مليونا فقط، وتركزت معظم هذه الاستثمارات الخارجية المباشرة الخاصة بجنوب إفريقيا في إفريقيا، واتسمت بتغطيتها لقطاعات اقتصادية متنوعة، فضلا عن اتسامها بالتزايد المطرد، خاصة بعد التحولات السياسية الأخيرة في جنوب إفريقيا[٣].

وفيما يتعلق بتجارة جنوب إفريقيا مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، تعد إفريقيا جنوب الصحراء سوقا متناميا لسلع وخدمات جنوب إفريقيا، ففي عام ١٩٩٤ بلغت واردات دول إفريقيا جنوب الصحراء من جنوب إفريقيا (ما عدا دول السادك) ١٣٩٤,٧٦٥ مليون راند

---

(١) Okechukwu C. Ihedura. op.cit., p. 5.

(٢) Patrick J.McGowan And Fred Ahwireng- Obeng. Part One. op. cit., pp. 13- 15.

(٣) Ibid., pp. 24-31.

تقريبا. في حين بلغت واردات جنوب إفريقيا من دول إفريقيا جنوب الصحراء ٢٧٣,٨١٧ (ما عدا دول السادك) مليون راند تقريبا، الأمر الذي أسفر عن فائض تجاري لصالح جنوب إفريقيا مقداره ١١٢٠,٩٤٨ مليون راند تقريبا (انظر الجدول ٣٦). ولقد اختلفت صادرات جنوب إفريقيا إلى الدول الإفريقية عن صادراتها إلى أسواقها التقليدية في الشمال المتقدم. فعلى حين تمثلت معظم صادرات جنوب إفريقيا إلى دول الشمال المتقدم في الأحجار الكريمة والمعادن، تمثلت معظم صادرات جنوب إفريقيا إلى الدول الإفريقية في المنتجات ذات القيمة المضافة[١].

ولقد دفعت تلك القدرات الاقتصادية الهامة، التي تتمتع بها جنوب إفريقيا على كافة الأصعدة، البعض لعقد مقارنة بين مكانة جنوب إفريقيا الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية في العالم. وأوضحت تلك المقارنة تشابها كبيرا بين وضع الدولتين. فعدد سكان جنوب إفريقيا يمثل ٥% تقريبا من سكان إفريقيا جنوب الصحراء، وهي تقريبا نفس نسبة سكان الولايات المتحدة إلى سكان العالم. كما تنتج جنوب إفريقيا حوالي ٤٤% من الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا جنوب الصحراء شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة التي تنتج ٢٦% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، فضلا عن مساهمتها بـ٤٢,٣% من صادرات إفريقيا جنوب الصحراء، الأمر الذي يجعلها أكبر مصدر إفريقي، وهي نفس المرتبة التي تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي[٢].

ودفع هذا البعض لتوقع قيام جنوب إفريقيا بالتصرف في إفريقيا كقوة مهيمنة اقتصاديا، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة الأمريكية التي تمارس الهيمنة الاقتصادية العالمية، وعضد هؤلاء رأيهم بالحديث عن المزايا الهيكلية النسبية التي يتمتع بها اقتصاد جنوب إفريقيا مقارنة باقتصاديات بقية دول إفريقيا جنوب الصحراء، فضلا عن محورية بنيتها التحتية والتي تعد -كما أسلفنا- الأقوى والأكثر تقدما على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء[٣].

ومن غير المقبول الحديث عن مدى تأثير القدرات الاقتصادية لجنوب إفريقيا على دورها الإقليمي دون أخذ المشكلات الاقتصادية التي تواجهها في الاعتبار، فالقدرات الاقتصادية لجنوب إفريقيا هي نتاج تفاعل ما تملكه جنوب إفريقيا من إمكانيات اقتصادية وما

---

(١) Patrick J.McGowan And Fred Ahwireng-Obeng, "Partner Or Hegemon? South Africa In Africa: Part Two", **Journal Of Contemporary African Studies,** Vol. 16, No. 2, July 1998, p. 175.

(٢) Patrick J.McGowan And Fred Ahwireng-Obeg, Part One, **op.cit.,** pp. 20-21.

(٣) Patrick J. McGowan And Fred Ahwireng-Obeng, Part Two, **op.cit.,** p. 189.

تواجهه من مشكلات اقتصادية. ومن هذا المنطلق يتأثر الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا بكيفية تنفيذ سياستها الاقتصادية الرامية إلى القضاء على المشكلات الاقتصادية، كسياستها الخاصة بتنمية صادراتها إلى إفريقيا جنوب الصحراء، وزيادة استثماراتها هناك، وخير مثال على ذلك مساندة حكومة جنوب إفريقيا لمشروع "ممر الغذاء Food Corridor"، الذي تتبناه جبهة الحرية الأفريكانرية اليمينية Afrikaner Freedom Front، وغرفة جنوب إفريقيا للتنمية، والذي يستهدف توسعة القطاع الزراعي الحديث الأبيض في جنوب إفريقيا ليشمل أراضي عديدة في الجزء الجنوبي للقارة الإفريقية الذي يمتد من أنجولا إلى موزمبيق. وتبرر حكومة جنوب إفريقيا مساندتها لهذا المشروع برغبتها في تخفيف الضغط على الأراضي الزراعية في جنوب إفريقيا، وبالتالي تيسير عملية إعادة توزيع هذه الأراضي لصالح السود(١).

وكذلك يتأثر الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا بمدى نجاح هذه السياسات الاقتصادية الهادفة إلى إزالة مشكلاتها الاقتصادية، فكلما نجحت حكومة جنوب إفريقيا في توظيف إمكانياتها الاقتصادية بصورة سليمة في التعامل مع مشكلاتها الاقتصادية كلما أثر ذلك بالإيجاب على دورها الإقليمي. وحتى الآن تختلف الآراء حول مدى نجاح استراتيجية النمو والتوظيف وإعادة البناء، التي تنطوي تحتها السياسات الاقتصادية التي تنتهجها حكومة جنوب إفريقيا منذ عام ١٩٩٦، فالبعض يراها استراتيجية واقعية إلى حد كبير، ويسوق أنصار هذا الرأي مسألة زيادة صادرات جنوب إفريقيا (معظمها منتجات مصنعة وشبه مصنعة) بنسبة ٢٣% خلال الفترة من أكتوبر ١٩٩٥ وحتى أكتوبر ١٩٩٦ (٢). أما البعض الآخر فينتقد هذه الاستراتيجية باعتبارها تنطوي على تحقيق مصالح رأس المال الأبيض والنخبة السوداء على حساب الجماهير السوداء، الأمر الذي يهدد الاستقرار في جنوب إفريقيا، وبالتالي يؤثر سلبا على الاستثمارات الأجنبية في جنوب إفريقيا، وعلى كفاءة أداء القطاعات الاقتصادية في جنوب إفريقيا(٣).

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن مشروع ممر الغذاء انظر:

Michel Chossudovsky, "Exporting Apartheid To Sub- Saharan Africa", **Review Of African Political Economy**, Vol. 24, No. 73, Setp 1997.2 pp. 389-398.

(٢) Fred Ahwireng-Obeng And Patrick J.McGowan, Part One, **op.cit.**, p.6.

(٣) William Gutteridge, **op.cit.**, pp. 9-10.

وانظر أيضا:

Fred Ahwireng-Obeng And Patrick J.McGowan, Part Two, **op.cit.**, p. 190.

المبحث الثالث

القدرات العسكرية

ترجع جذور المؤسسة العسكرية في جنوب إفريقيا إلى السنوات الأولى من عمر الاستعمار الأوروبي للكيب. فقد قام المستوطنون الأوروبيون الأوائل بتكوين أول ميليشيا عسكرية في الكيب في عام ١٦٥٧[١]. واستناداً إلى العقيدتين العسكريتين للبوير و البريطانيين صدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٢ (قانون الدفاع عن اتحاد جنوب إفريقيا)، الذي نص على إنشاء قوة عسكرية دائمة محدودة نسبياً، تدعمها قوة أخرى احتياطية أكبر نسبياً تدعى قوة الدواطن Citizen Force، ووحدات كوماندوز محلية[٢].

وبفوز الحزب الوطني بانتخابات ١٩٤٨ في اتحاد جنوب إفريقيا، أصبح اختيار وترقية الضباط الأفريكاز أحد مظاهر الهيمنة الأفريكانرية (على المؤسسة العسكرية) التي ازدادت في أعقاب انفصال جنوب أفريقيا عن الكومنولث البريطاني وإعلان جنوب إفريقيا جمهورية مستقلة في ١٩٦١ [٣]. وفيما يلي نتناول القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا كعامل مؤهل للدور الإقليمي من خلال النقاط التالية:

أولاً: مراحل تطور القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا.

ثانياً : القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا.

ثالثاً : القدرات العسكرية كعامل مؤهل للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا.

أولاً : مراحل تطور القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا :

مرت المؤسسة العسكرية في جنوب إفريقيا بمرحلتين تفاوتت خلالهما القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا. فخلال المرحلة الأولى (١٩٦١ - ١٩٨٩) عملت الحكومات المتعاقبة على تطوير قدرات جنوب إفريقيا العسكرية لأسباب عديدة منها قمع الاحتجاجات المعادية

---

(١) Simon Baynham, "Security Strartegics For A Future South Africa ". **The Journal Of Modern African Studies** , Vol .28, No.3, 1990, P.403.

(٢) Herbert M. Howe, " The South African Defence Force And Political Reform ", **The Journal of Modern African Studies** , Vol . 32, No.1 , 1994, P.30 .

(٣) **Ibid.**, P.30,42. ولمزيد من المعلومات عن هذه الفترة وتطور القدرات العسكرية خلالها انظر :
Annette Seegers, **The Military In The Making Of Modern South Africa,** (London, New York : Tauris Academic Studies , 1996) PP. 85-114 .

للأبارتهيد [١]، وإحكام قبضة جنوب إفريقيا على ناميبيا [٢]،وانتهاج استراتيجية شاملة Total Strategy استهدفت زعزعة استقرار الدول المجاورة وملاحقة حركات التحرر الوطني [٣]، فضلاً عن الرغبة في مواجهة الحظر الإجباري الذي فرضته الأمم المتحدة على تصدير الأسلحة إلى جنوب إفريقيا عام ١٩٧٧[٤].

ولكل تلك الأسباب السالفة الذكر اهتمت الحكومات البيضاء في جنوب إفريقيا بتطوير قدراتها العسكرية. واتخذ هذا التطوير مظاهر متعددة منها قيام الرئيس بوتا بإنشاء مجلس أمن الدولة، الذي هيمن عليه العسكريون واصبح محور صنع القرار ومصدر السلطة الفعلية في البلاد طوال حقبة الثمانينيات [٥]. ومنها أيضاً زيادة الإنفاق العسكري [٦]، والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسلحة وذلك من خلال شركة المساهمة الرسمية لجنوب إفريقيا (أرمسكور)، التي نجحت في تأمين الاحتياجات العسكرية اللازمة لقوة دفاع جنوب إفريقيا[٧].

---

(١) حول المواجهة بين حركة التحرير الأفريقي والنظام السياسي الأبيض لجنوب إفريقيا انظر:

إبراهيم أحمد نصر الدين ، حركة التحرير الأفريقي ..... ، **م.س.ذ.**

(٢) حول إصرار جنوب إفريقيا على الاحتفاظ بناميبيا انظر :

د / إبراهيم احمد نصر الدين ، **ناميبيا : قضية الاستقلال الصعب**، (القاهرة : دار المستقبل العربي، ١٩٨٥) .

وانظر أيضاً :

Colin leys And John . Saul . **Namibia's liberation Struggle : The Two-edged Sword,** (London: J. Curry : Athens. Ohio : Ohio Uni Press. 1995) .

(٣) لمزيد من المعلومات عن الإستراتيجية الشاملة انظر :

Chris Alden. **Apartheid's last Stand : The Rise And Fall Of The South African Scurity State,** (New York : St. Martin's Press. INC.. 1996). PP.30-50 .

وحول تأثير هذه الاستراتيجية الشاملة انظر:

Phyllis Johnson, **Apartheid Terrorism : The Destabilization Report,** (London: Commonwealth Secretariat In Association With J.Currey : Bloomington: Indiana Uni Press. 1989) .

(٤) انظر نص قرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ الصادر في نوفمبر ١٩٧٧ : بطرس بطرس غالي، **الأمم المتحدة والفصل العنصري ١٩٤٨-١٩٩٤**، سلسلة الكتب الزرقاء، المجلد الأول، (نيويورك: إدارة شئون الأعلام بالأمم المتحدة، ١٩٩٥)، ص ص ٣٧٧-٣٧٨ .

Herbert M.Howe. **op.cit.**.P.33.

(٥) وحول ظروف نشأة مجلس الأمن الوطني انظر:

Annette Seegers. " South Africa's National Security Management System". **The Journal of Modern African Studies,** Vol. 29. No.2. 1991. PP- 253-254 .

(٦) حول تطور الإنفاق العسكري لجنوب إفريقيا خلال تلك الفترة انظر :

Paul Dunne And Dimitrios Vougas. " Military Spending And Economic Growth In South Africa ". **Journal of Conflict Resolution** , Vol.43. No.4. August 1999.PP.523-524 .

(٧) ل .د / جمال مظلوم، "الصناعات العسكرية في جنوب إفريقيا" ، **السياسة الدولية**، العدد ١٤٠، أبريل ٢٠٠٠ ، ص ٢٠١ .

وكذلك مضاعفة عدد أفراد القوة العسكرية الدائمة خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٩ [١]. وتطوير القدرات النووية لجنوب إفريقيا ، في عام ١٩٨١ لتصبح قادرة على إنتاج ٥٠ كجم تقريباً من اليورانيوم عالي التخصيب سنوياً، وهي كمية تكفي لامتلاك ترسانة نووية لا يستهان بها [٢].

أما المرحلة الثانية (١٩٨٩ – ١٩٩٤) فقد شهدت محاولات حذره من جانب حكومة ديكليرك لتقليص القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا [٣] وذلك لأسباب عديدة من أهمها تقلص حدة الاحتجاجات الشعبية المعادية للأبارتهيد في أعقاب إعلان ديكليرك في كلمته أمام البرلمان في ٢ فبراير ١٩٩٠ عزمه على تدشين عملية تحول سياسي سلمي شامل [٤]، واستقلال ناميبيا عام ١٩٩٠ [٥]. وكذلك يُعد فشل الاستراتيجية الشاملة أحد أهم الأسباب، فقد ساهمت تلك الاستراتيجية في أضعاف الأبارتهيد بدلاً من الإبقاء عليه وتقويته [٦]. ومن الأسباب أيضاً خوف البيض من تولى الأغلبية السوداء دفة الحكم في جنوب إفريقيا وبالتالي تحكمها في القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا [٧].

---

(١) وجدير بالذكر أنه منذ عام ١٩٧٤ سمح قائد جيش جنوب إفريقيا لقلة منتقاه من السود بحمل السلاح كبقية أفراد الجيش من البيض انظر :

Neta C.Crawford . " South Africa's New Foreign And Military Policy : Opportunities And Constraints " . **Africa Today** .Vol.42. No.1-2 . 1995 . p.92.

وانظر أيضاً :

Moses Kanyile . " The Ethnic Factor In The South African National Defence Force : Recruitment Strategies Revisited ". **Journal Of The Departments Of Political Science And Public Administration** . Vol . 16 . No.1 . 1997 . pp. 82 –83 .

(٢) Leonard S.Spector .**Going Nuclear**.(Cambridge Mass: Ballinger pub . Co .. C 1987) . P.23 .

(٣) Herbert M. Howe . **op .cit** . . P. 83

(٤) pauline H.Baker. **op. cit**. 198.

(٥) Chester A. Crocker, **High Noon In Southern Africa: Making Peace In A Rough Neighborhood** . (Johanesburg : Jonathan Ball Publishers. 1994). PP.509 – 511.
Laurent C.W. Kaela. **The Question of Namibia**. (New York: St. Martin's Press. 1996).PP.111 – 125 .

وانظر أيضاً : د/ إبراهيم نصر الدين، **ناميبيا: مسار التسوية ومشكلات الاستقلال**، (القاهرة : دار المستقبل العربي، ١٩٨٩)

(٦) عن أسباب فشل الاستراتيجية الشاملة انظر:

Neta C. Crawford , **op.cit** .. PP.94 – 69 .

وانظر أيضاً:

Dan O'Meara,**Forty Lost Years:The Apartheid State And The Politics Of The National Party,1948 – 1994** . (Randburg . South Africa : Ravan Press . Athens : Ohio Uni Press . 1996). PP.320 – 338 .

(٧) مراد إبراهيم الدسوقي ، "إفريقيا وجهود التخلص من الأسلحة النووية : معاهدة بليندابا ومستقبل المناطق الخالية من الأسلحة النووية "، **السياسة الدولية** ، العدد ١٢٥ يوليو ١٩٩٦ ، ص ص ٢٢٤– ٢٢٥.

ولكل تلك الأسباب السالف ذكرها انتهج ديكليرك نهجاً حذراً وتدريجيا في خفض القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا، واتخذ ذلك النهج مظاهر متعددة منها تخفيض نسبة الإنفاق العسكري للإنفاق العام (من١٥,٧% عام ١٩٨٩ إلى ٩,٦ % عام ١٩٩٢) و منها كذلك تقليص الصناعات العسكرية ، الأمر الذي اضطر أرمسكور للاستغناء عن ٤٥٠٠ عامل من العاملين لديها ، بالإضافة إلى تخفيض عدد أفراد قوات دفاع جنوب إفريقيا من خلال إجراءات عديدة شملت – على سبيل المثال لا الحصر- خفض مدة الخدمة العسكرية الوطنية لتصبح عاماً واحداً فقط، وتقليص عدد أفراد القوة الدائمة إلى أقل من ١٠% من إجمالي قوات دفاع جنوب إفريقيا[١].ومن مظاهر خفض القدرات العسكرية أيضاً إعلان جنوب إفريقيا في يوليو ١٩٩٠ عن البدء في تفكيك ترسانتها النووية (٦أسلحة نووية، وسلاح سابع لم يكن بناؤه قد أكتمل) وتحويل إمكانيات تصنيع الأسلحة النووية إلى المجال المدني، ومن ذلك تحويل مصنع تخصيب اليورانيوم والتكنولوجيا الخاصة به إلى الاستخدام في صناعة الأدوية وإنتاج الطاقة [٢].

ثانياً : القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا :

في محاولة لتأسيس إجماع وطني حول الاحتياجات العسكرية لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد ، قامت حكومة جنوب أفريقيا بتدشين مؤتمر موسع في كيب تاون خلال الفترة من ١٢-١٣ فبراير ١٩٩٦، تحت عنوان "المؤتمر الاستشاري لمراجعة الدفاع" [٣] . ويعد هذا المؤتمر الموسع واحداً من أكثر حلقات النقاش شفافية على مستوى العالم، حيث شهد تعدداً ملحوظاً في الآراء فهناك من طالب بالاستغناء عن قوات دفاع جنوب إفريقيا بدعوى إختفاء ما يبرر وجودها، وهناك من طالب بإعادة تصميم تلك القوات بحيث تصبح مهمتها الأساسية مساندة قوات البوليس في تنفيذ مهام الأمن الداخلي، وهناك من طالب بأن تكون مهام السلام الوظيفة الرئيسية لتلك القوات، فضلاً عن مطالبة البعض بجعل قوات دفاع جنوب إفريقيا أكثر

---

(١) Herbert M . Howe . op.cit . . P.38 ' 46.

انظر أيضاً :

ل. د / جمال مظلوم ، م .س.ذ ، ص ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

وانظر أيضا :

William Gutteridge . op.cit . , pp. 11-12 .

(٢) J. W De Villiers . Roger Jardine And Mitchell Reiss. "Why South Africa Gave Up The Bomb ?". **Foreign Affairs** , Vol . 72 , No . 5 . Nov / Dec 1993 . Pp.103 – 104.

(٣) William Gutteridge ."South Africa's Future Defence And Security : Identifying The National Interest " . **Conflict Studies** . NO . 298 . April 1997 . p.11.

تقليدية [١]. وجاء دستور ١٩٩٦ ليؤكد ما نص عليه الدستور المؤقت من أن الهدف الأساسي لقوات الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا يتمثل في الدفاع عن الجمهورية وشعبها وسيادتها الوطنية في إطار مواد القانون الدولي ، والمبادئ الدستورية التي تقضي بضرورة أن يعكس أداء المؤسسة العسكرية لمهامها ثلاثة أمور [٢]:

أولا – إصرار مواطني جنوب إفريقيا، كافراد وكأمة، على العيش في مجتمع يسوده السلام والمساواة والطموح لحياة أفضل.

ثانيا – إصرار مواطني جنوب إفريقيا أيضا على العيش في انسجام وعدم التورط في أية صراعات مسلحة (داخليا وخارجيا)، إلا في إطار ما يسمح به الدستور والقانون الدولي.

ثالثا– انصياع المؤسسة العسكرية للسلطتين التشريعية والتنفيذية.

ومن هذا المنطلق، وطبقا لما أكدته الورقة البيضاء الخاصة بالدفاع The White Paper On Defence، أضحي لزاما تصميم القوات العسكرية لجنوب إفريقيا بحيث تصبح قادرة على القيام بأعباء الوظيفة الأساسية المنوطة بها، وهي الدفاع عن جمهورية جنوب إفريقيا وشعبها وسيادتها ضد العدوان العسكري الخارجي. وأضحت المهام الأخرى (كالقيام بالمهام البوليسية، وعمليات مساندة السلام و.. إلخ) تؤدى على هامش الوظيفة الأساسية، التي تستلزم قدرات دفاع تقليدية [٣]. وبطبيعة الحال استلزم ذلك الاضطلاع بمهمة إعادة هيكلة قوات الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا لتتلاءم مع الوضع الجديد في جنوب إفريقيا[٤] ،وهي مهمة تنطوي على تحديات جمة منها صعوبة دمج القوات المختلفة في جيش وطني واحد. واستمدت عملية الدمج صعوبتها من عوامل عديدة، منها انتماء تلك القوات لعقائد عسكرية مختلفة، وتحدثها بلغات مختلفة، وامتلاكها ميراثا ضخما من العداء تجاه بعضها البعض [٥] ،فضلا عن ضخامة عدد هذه القوات حيث ضمت قوات جيش الدفاع السابق، وأعضاء جيوش الأوطان

---

(١) L.N. Le Roux . **A Determination Of South African Defence Requirements : A Vision For** 2015 **And Beyond.** (Paper Delivered At The Africa Defence 2000 Summit . Gallaher Estate . Midrand . South Africa On 14 Aug 2000), p.1.

(٢) RSA . Constitution Of The Republic Of South Africa 1996, **op. cit .,** pp. 85 – 87.

(٣) L.N. Le Roux . **op. cit** . P.6.

(٤) دراسة حالة : جنوب إفريقيا، **م. س. ذ**، ص ١٣٩.

(٥) Neta C.Crawford . **op. cit .,** P.101.

وانظر أيضا

Susan willett ."Demilitarization . Disarmament And Development In Southern Africa " , **Review Of African Political Economy** . Vo l .25 . No .77 . Sept 1998 . P423.

المحلية، وأعضاء الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي، وأعضاء الجناح العسكري لمؤتمر الوحدة الإفريقية[١].

ولقد أسفرت تلك العوامل مجتمعة عن بعض حوادث التمرد بين صفوف هذه القوات، خاصة الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي، احتجاجا على بطء عملية الدمج، وعنصرية الضباط البيض، وصدور الأوامر باللغة الأفريكانية، وانخفاض مرتبات السود مقارنة بنظرائهم البيض،وتدني رتب السود رغم كفاءة تدريبهم، فضلا عن تدني ظروف معيشة السود . ومن تلك الحوادث خروج ٧٠٠٠ من قوات الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي من ثكناتهم ورفضهم العودة لثكناتهم في منتصف أكتوبر ١٩٩٤، مما دعا مانديلا لمنحهم ٧ أيام يعودون خلالها أو يفصلون من الخدمة [٢].

ولقد أملت الظروف السلمية الجديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي ومتطلبات التنمية الداخلية ضرورة خفض كل من حجم القوات العسكرية والإنفاق العسكري، الأمر الذي شكل تحديا آخرا لعملية إعادة هيكله قوات الدفاع الوطني. لأن هاتين العمليتين كانتا من الصعوبة بمكان وذلك لعدة أمور. الأمر الأول، تعارضهما مع متطلبات عملية الدمج التي اقتضت زيادة حجم القوات العسكرية لاستيعاب العناصر المطلوب دمجها وزيادة الإنفاق العسكري لتمويل الدمج وما يستتبعه من إعادة تدريب القوات على المهام الجديدة كأعمال الإغاثة وحفظ السلام[٣].الأمر الثاني، معارضة العسكريين لهذا الخفض من منطلق تأثيره الضار على الكفاءة التسليحية والقتالية لقوات الدفاع الوطني، مما يحد من قدرة هذه القوات على مواجهة أية تهديدات خارجية في المستقبل وكذلك معارضة رجال المخابرات للخفض من منطلق تأثيره السلبي على قدرة جهاز الاستخبارات على التنبوء بأية أخطار مستقبلية تحدق بالدولة[٤] .الأمر الثالث، تأثير الخفض سلبا على قدرة قوات الدفاع الوطني على الاضطلاع

---

(١) Gary Kynoch. "The Transformation of The South African Military". **The Journal Of Modern African Studies**. Vol.34. No.3. 1996. p443.

(٢) Neta C. Crawford . **op. cit** ., PP- 101 – 102.

(٣) Gary Kynoch . **op. cit** . . 444 – 445 -

(٤) Neta C . Crawford . **op.cit** .. PP – 104 – 105 .

ببعض مهام الأمن الداخلي (طبقا للدستور) كالتصدي للمتطرفين البيض والسود أصحاب الدعاوي الانفصالية الذين يلوحون بين الحين والأخر باللجوء إلى العصيان المسلح والتصدي كذلك لتدفق اللاجئين الأفارقة (الذين تراوح عددهم بين ٢-٣ ملايين لاجئ في أبريل١٩٩٥) القادمين من مناطق الصراعات الساخنة. وكذلك تأثير الخفض سلبا على التوازن المنشود بين المؤسسة العسكرية وقوات بوليس جنوب إفريقيا التي تتسم بضخامة عددها (أكثر من ١٠٠٠٠٠جندي) وتمتعها بقدرات تسليحية وقتالية راقية (اكتسبتها في ظل الأبارتهيد)، فضلا عن كونها معقلا للبيض المحافظين الذين ثبت تورط بعضهم في مساندة العنف[١].

ومن التحديات الأخرى التي انطوت عليها مهمة إعادة هيكلة قوات الدفاع الوطني صعوبة التحكم في صناعة السلاح (التي جعلت من جنوب إفريقيا عشية انتخابات ١٩٩٤ واحدة من اكبر عشر دول منتجة للسلاح على مستوى العالم)، وذلك لعدة أسباب منها قيام حكومة ديكليرك في أبريل ١٩٩٢ بإعادة تنظيم صناعة السلاح في جنوب إفريقيا لتكريس تحكم البيض فيها وتصعيب مهمة تحكم الحكومة السوداء فيها . فقد قام ديكليرك بإعادة هيكلة صناعة السلاح في إطار مجموعة صناعية (شركة دانيل Denil) ذات استقلال اقتصادي بإشراف وزارة المشاريع العامة وضمت هذه الشركة الشركات الفرعية التي كانت تابعة أصلا لأرمسكور . وتم تقسيم شركة دانيل إلى أربع مجموعات رئيسية تتفرع منها ٢٥ شركة ووحدة فرعية ، مجموع نشاطاتها السنوي ٢,٩ مليار دولار ويعمل فيها أكثر من ٣٠ ألف موظف ،الأمر الذي أسفر عن صعوبة التحكم في نشاط شركة دانيل[٢].

ومن الأسباب الأخرى التى تكمن وراء صعوبة التحكم في صناعة السلاح الأرباح الهائلة التي تتحقق والتي تعد الهدف الأساسي لتلك الصناعة . فقد دفعت الرغبة في تعظيم الربح القائمين على هذه الصناعة لاهتبال فرصة رفع الحظر الدولي على السلاح (المفروض من جانب الأمم المتحدة) في مايو ١٩٩٤ لزيادة نصيب جنوب أفريقيا من سوق السلاح العالمي وتحقيق أرباح طائلة بلغت ٨٨٦ مليون راند عام ١٩٩٤ ، ومن المتوقع أن تتضاعف في المستقبل[٣] .وكذلك يعد تذبذب سياسة الحكومة تجاه صناعة السلاح إحدى الأسباب التي تزيد من صعوبة التحكم في صناعة السلاح. فعلى سبيل المثال تحول نيلسون مانديلا عن مواقفه السابقة المنتقدة لتورط الحكومات البيضاء في صفقات السلاح، وأخذ يدافع عن حق

---

(١)ولمزيد من المعلومات عن بوليس جنوب إفريقيا انظر : Ibid.,pp.104 – 107
Simon Baynham , **op. cit** ., PP.409 – 418 .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر : ل.د/ جمال مظلوم، م.س.ذ. ، ص ٢٠١ -٢٠٢.

(٣) Gary Kynoch , **op-cit** ., PP . 448 – 450.

جنوب إفريقيا في تسويق منتجاتها من السلاح دوليا مبررا ذلك بأن الأسلحة ضرورية لأغراض الدفاع عن سيادة وكرامة الأوطان. وكذلك دافع جوموديس Joe Modise وزير الدفاع السابق (والعضو السابق في الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي) عن صناعة السلاح مبررا ذلك بحاجة جنوب إفريقيا لقوات دفاعية ولصناعة دفاعية(١).

وانطلاقا من إدراك حكومة جنوب إفريقيا للصعوبات الحقيقية التي تكتنف عملية إعادة هيكلة القوات العسكرية لجنوب إفريقيا ، قامت حكومة جنوب إفريقيا بدعوة فريق بريطاني لمراقبة عملية إعادة هيكلة القوات العسكرية لجنوب إفريقيا، ولتحكيم النزاعات الناتجة عن تلك العملية (٢) . وبرغم أن عملية إعادة هيكلة قوات الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا لم تكتمل حتى الآن (٣) فإنه من الواضح أن حكومة جنوب إفريقيا قطعت شوطا كبيرا في هذا المضمار، الأمر الذي ترك أثارا واضحة على العناصر الأساسية للقدرة العسكرية في جنوب إفريقيا. فلقد تم تخفيض النفقات العسكرية الخاصة بجنوب إفريقيا بشكل واضح من ٤٠٩١ مليون دولار عام ١٩٨٥ إلى ٢٥١٧ مليون دولار عام ١٩٩٧ ثم إلى ٢١٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٨ (انظر الجدول رقم ١١)، بهدف توفير التمويل اللازم لأغراض إعادة البناء، والتنمية الداخلية، وتضييق الفجوة الواسعة بين مستويات معيشة الجماعات الإثنية المختلفة، تلك الفجوة التي نتجت عن سنوات طويلة من تطبيق الأبارتهيد البغيض.

وكذلك تم تقليص حجم القوات المسلحة في جنوب إفريقيا من ١٠٦٤٠٠ فرد عام ١٩٨٥ إلى ٨٢٤٠٠ فرد عام ١٩٩٨ (انظر الجدول رقم ١١). واقترن ذلك بإعادة هيكلة التوزيع الإثني لتلك القوات، وخير دليل على ذلك انه في عام ١٩٩٦ بلغ عدد أعضاء القوات البرية ٣٨٣٠٠٠ فرد من السود مقابل ١٢٠٠٠ فرد من البيض و٤٠٠٠ فرد من الملونين والأسيويين(٤)،الأمر الذي يعكس حدوث تحول جذري في التوزيع الإثني لتلك القوات مقارنة بالأوضاع التي سادت إبان تطبيق الابارتهيد.

وانطلاقا من اعتبار دستور جنوب إفريقيا أن الوظيفة الأساسية لقوات الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا تتمثل في حماية جنوب إفريقيا وشعبها وسيادتها من أى عدوان عسكري

---

(١) Neta G . Crawford .**op. cit** ., PP. 110 – 113.

وانظر أيضا :

Horace Camp Bell."From Regional Military Destabilization To Military Cooperation And Peace In Southern Africa". In Ibbo Mandara. **Peace and Security In Southern Africa** .(Harare :Sapes Books.1996) . PP. 165 – 166 .

(٢) William Gutteridge."South Africa's Future Defence", **op.cit**.,p.4

(٣) **CIA – The World Fact Book 1999- South Africa** . (http:// www. odci . gov cia/ publications / Factbook / sf.htm). P.12.

(٤) دراسة حالة جنوب إفريقيا، **م. س. ذ**، ص ١٣٩.

خارجي، يمكن القول بأن هناك اتجاه لامتلاك ترسانة عسكرية تقليدية تنهض بتلك المهمة، الأمر الذي يعنى التركيز - في المرحلة الحالية - على امتلاك المعدات العسكرية الثقيلة على حساب القوات المتحركة الخفيفة (راجع الجزء الثالث من هذا المبحث). ومن الأمور التي تؤكد استمرار جنوب إفريقيا في امتلاك ترسانة عسكرية تقليدية يعتد بها، أنها تمتلك صناعة سلاح جعلت منها - عشية انتخابات ١٩٩٤ - واحدة من أكبر عشر دول منتجة للسلاح على مستوى العالم (أنظر الجدول رقم ١٢)، وأنها ورثت الترسانة العسكرية القوية التي امتلكتها الحكومات البيضاء إبان حكم الأبارتهيد(١).

ثالثاً : القدرات العسكرية كعامل مؤهل للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا :

تعد القدرات العسكرية لجمهورية جنوب إفريقيا عاملاً مؤهلاً هاماً لدورها الإقليمي، سواء على مستوى الساكو أو السادك أو إفريقيا جنوب الصحراء. والجدولان ١٣ ، ١٤ يوضحان قدرات جنوب إفريقيا العسكرية، مقارنة بغيرها من دول إفريقيا جنوب الصحراء . فطبقاً للجدول رقم ١٣ تعد جنوب إفريقيا الدولة الأكثر إنفاقاً في المجال العسكري في إفريقيا جنوب الصحراء برغم عملية إعادة الهيكلة التي أسفرت عن تخفيض تلك النفقات لتصبح ٢١٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٨، بزيادة قدرها ٤٠ مليون دولار عن النفقات العسكرية لنيجيريا، التي تعد أكثر دول إفريقيا جنوب الصحراء اقترابا في إنفاقها العسكري من جنوب إفريقيا. وهكذا يبدو وجلياً تفوق الإنفاق العسكري لجمهورية جنوب إفريقيا على مختلف المستويات، فهو يمثل ٨٤,٦ % من الإنفاق العسكري لدول الساكو، ويمثل أيضاً نصف الإنفاق العسكري تقريباً لدول السادك فضلاً عن أنه يمثل ٢١,٦% من إجمالي الإنفاق العسكري لدول إفريقيا جنوب الصحراء (أنظر الجدول رقم ١٤).

أما بالنسبة لحجم القوات المسلحة لجمهورية جنوب إفريقيا، فإنه على الرغم من تفوق بعض الدول الإفريقية الأخرى (كأنجولا وأثيوبيا) على جنوب إفريقيا في هذا المضمار، لا تزال جنوب إفريقيا تحتل مكانة هامة في هذا الإطار. فقد بلغ حجم القوات المسلحة لجنوب إفريقيا في عام ١٩٩٨، ٨٢٤٠٠ فرد، أي ما يعادل ٨٠,٩% من حجم القوات المسلحة لدول الساكو، و٢٠,٩ % من حجم القوات المسلحة لدول السادك، و٦,٥ % من حجم القوات المسلحة لإفريقيا جنوب الصحراء الأمر الذي يعكس الثقل العددي للقوات المسلحة لجنوب إفريقيا ، فالتفوق واضح على مستوى دول الساكو حيث تأتي جنوب إفريقيا في المرتبة الأولى، وكذلك على مستوى دول السادك حيث تأتي جنوب إفريقيا في المرتبة الثانية بعد أنجولا، فضلاً عن أن امتلاك جنوب إفريقيا ٦,٥ % من حجم القوات المسلحة لإفريقيا

---

(١) Horace Campbell . op. cit., P . 164.

جدول رقم (١١)

عناصر القدرة العسكرية لجنوب إفريقيا

عناصر القدرة العسكرية	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٩٧	١٩٩٨
نفقات الدفاع (بالمليون دولار و الأسعار الثابتة لعام ١٩٩٧)	٤٠٩١	غير متاح	٢٥١٧	٢١٠٠
حجم القوات المسلحة (بالألف)	١٠٦,٤	غير متاح	غير متاح	٨٢,٤
مبيعات جنوب إفريقيا من الأسلحة (بالمليون دولار والأسعار الثابتة لعام ١٩٩٧)	غير متاح	٢٠٩	٢٩٤	١٢٠

المصدر : بتصرف عن :

The Military Balance 1999/2000, (London : Oxford Uni Press , 1999) , PP.281 , 282 , 303, 304.

الجدول رقم ١٢

مبيعات جنوب إفريقيا من الأسلحة

(بالأسعار الثابته لعام ١٩٩٧)

السنة	مبيعات جنوب إفريقيا من الأسلحة (القيمة بالمليون دولار)
١٩٨٧	٢٠٩
١٩٩٢	١٦٩
١٩٩٣	٢٣٨
١٩٩٤	٢٤٦
١٩٩٥	٢٨٤
١٩٩٦	١٩٠
١٩٩٧	٢٩٤
١٩٩٨	١٢٠

المصدر : بتصرف عن :

The Military Balance 1999 / 2000,(London : Oxford Uni Press , 1999),PP . 281 – 282

جدول رقم ١٣

الإنفاق على الدفاع وحجم القوات المسلحة في إفريقيا جنوب الصحراء (١٩٩٧ – ١٩٩٨)

الدولة	نفقات الدفاع (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٧) بالمليون دولار		لكل فرد بالدولار		%من إجمالي الناتج المحلي		حجم القوات المسلحة (بالألف) ١٩٩٨	قوات الاحتياط (بالألف) ١٩٩٨	القوات شبه العسكرية (بالألف) ١٩٩٨
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨			
جيبوتي	٢٠	٢١	٣٠	٣٠	٥,٠	٥,١	٩,٦	——	٣,٠
إريتريا	١٩٦	٢٨٦	٥٢	٧٤	٢٥,٢	٣٥,٨	٤٧,١	١٢٠,٠	——
أثيوبيا	١٣٤	٣٧٢	٣	٧	٢,١	٦,٠	١٢٠,٠	——	——
الصومال	٤٠	٣٩	٧	٧	٤,٨	٤,٧	٢٢٥,٠	——	——
السودان	٤١٣	٣٧٧	١٤	١٢	٥,٥	٤,٨	٩٤,٧	——	١٥,٠
بوروندي	٨٥	٧٩	١٣	١١	٨,١	٧,٢	٤٠,٠	——	٣,٥
الكاميرون	٢٤٠	٢٤٩	١٧	١٧	٢,٨	٢,٩	١٣,١	——	٩,٠
كيب فرد	٤	٤	٩	٨	١,٧	١,٦	١,١	——	٠,١
ج إفريقيا الوسطى	٣٩	٤٨	١١	١٣	٤,٠	٤,٧	٢,٧	——	٢,٣
تشاد	٤٣	٦١	٦	٩	٤,١	٥,٦	٢٥,٤	——	٩,٥
الكونغو	٧٤	٨٠	٢٦	٢٧	٢,٥	٣,٩	١٠,٠	——	٥,٠
ج الكونغو الديمقراطية	٣٠٨	٣٥٦	٧	٨	٥,٣	٦.٦	٥٠,٠	——	٣٧,٠
غينيا الاستوائية	٥	٧	١٠	١٣	١,٣	١,٥	١,٣	——	٠,٣
الجابون	١١٥	١٣٠	٨٣	٩١	١,٩	٢,٢	٤,٧	——	٤,٨
رواندا	١٠٣	١٣٨	١٣	١٧	٥,٥	٦,٩	٤٧,٠	——	٧,٠
كينيا	٢٦٩	٣٠٩	٩	١٠	٢,٧	٣,١	٢٤,٢	——	٥,٠

تابع جدول رقم ١٣

الدولة	نفقات الدفاع (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٧)						حجم القوات المسلحة (بالألف) ١٩٩٨	قوات الاحتياط (بالألف) ١٩٩٨	القوات شبه العسكرية (بالألف) ١٩٩٨
	بالمليون دولار		لكل فرد بالدولار		%من إجمالي الناتج المحلي				
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨			
مدغشقر	٣٧	٤٣	٣	٣	٠,٨	٠,٩	٢١,٠	ـــــ	٧,٥
موريشيوس	٨٧	٩٠	٧٥	٧٧	٢,١	٢,١	ـــــ	ـــــ	١,٨
سيشل	١٠	١٠	١٤١	١٤٢	٢,٩	٢,٩	٠,٢	ـــــ	٠,٣
تنزانيا	١٢٣	١٤٠	٤	٥	٣,٤	٣,٧	٣٤,٠	٨٠,٠	١,٤
أوغندا	١٦٦	٢٢١	٨	١١	٢,٤	٣,١	٤٠,٠	ـــــ	١,٥
بنين	٢٧	٣٢	٥	٥	١,٣	١,٤	٤,٨	ـــــ	٢,٥
بوركينافاسو	٦٧	٧٨	٦	٧	٢,٢	٢,٥	٥,٨	ـــــ	٤,٥
كوت ديفوار	١٠١	١١٦	٧	٧	٠,٩	٠,٩	٨,٤	١٢,٠	٧,٠
جامبيا	١٥	١٥	١٣	١٣	٣,٧	٣,٦	٠,٨	ـــــ	ـــــ
غانا	١٣٤	١٣٢	٧	٧	١,٥	١,٤	٧,٠	ـــــ	١,٠
غينيا	٥١	٦٠	٧	٨	١,٦	١,٨	٩,٧	ـــــ	٩,٦
غينيا بيساو	٨	١٥	٧	١٣	٣,١	٥,٥	٧,٣	ـــــ	٢,٠
ليبريا	٤٥	٤٤	١٤	١٣	٣.٩	٣,٩	١٤,٠	ـــــ	ـــــ
مالي	٤٣	٥٢	٤	٥	١,٧	٢,٠	٧,٤	ـــــ	٧,٨
النيجر	٢٢	٢٥	٢	٢	١,٤	١,٥	٥,٣	ـــــ	٥,٤
نيجيريا	١,٩٦٥	٢,٠٦٠	١٨	١٩	٤,١	٤,٣	٧٧,٠	ـــــ	٣٠,٠
السنغال	٧١	٨٠	٨	٩	١,٦	١,٧	١١,٠	ـــــ	٦,٠
سيراليون	٥١	٢٥	١٠	٥	٦,٨	٣.٣	٥,٠	ـــــ	٠,٨
توجو	٢٩	٣٣	٦	٧	٢,١	٢,٤	٧.٠	ـــــ	٠,٨

تابع جدول رقم ١٣

الدولة	نفقات الدفاع (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٧) بالمليون دولار		لكل فرد بالدولار		%من إجمالي الناتج المحلي		حجم القوات المسلحة (بالألف) ١٩٩٨	قوات الاحتياط (بالألف) ١٩٩٨	القوات شبه العسكرية (بالألف) ١٩٩٨
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨			
أنجولا	٧٦٤	٩٣٦	٦٧	٨٠	٩,٣	١١,٧	١١٤,٠	——	١٥,٠
ليسوتو	٣٢	٤١	١٥	١٩	٢,٨	٣,٥	٢,٠	——	——
ملاوي	٢٣	٢٥	٢	٢	١,١	١,٢	٥,٠	——	١,٠
موزمبيق	٧٢	٧٨	٥	٥	٣,٩	٣,٩	٦,١	——	——
ناميبيا	٨٩	٩٠	٥١	٥١	٣,٦	٣,٦	٩,٠	——	٠,١
جنوب إفريقيا	٢,٥١٧	٢,١٠٠	٦٥	٥٤	١,٩	١,٦	٨٢,٤	٦١,٠	١٢٩,٣
زامبيا	٥٩	٦٣	٦	٦	١,٧	١,٩	٢١,٦	——	١,٤
زيمبابوي	٣٠٤	٣٢١	٢٦	٢٧	٤,٧	٥,٠	٣٩,٠	——	٢١,٨
بتسوانا	٢٤١	٢٥١	١٥٣	١٥٥	٦,٥	٦,٥	٨,٥	——	١,٠
الإجمالي	٩,٢٤١	٩,٧٣٢					١,٢٦٩,٠٠	٢٧٣,٠	٣٦٠,٩

المصدر :

The Military Balance 1999 /2000 ,(London : Oxford Uni Press , 1999) , PP-303 – 304 .

جدول ١٤

نفقات الدفاع والقوات العسكرية لجنوب إفريقيا

كنسب مئوية من تلك الخاصة بالساكو والسادك وإفريقيا

جنوب الصحراء (عام ١٩٩٨)

النسبة المئوية / البيانات	كنسبة مئوية من تلـك الخاصة بدول الساكو	كنسبة مئوية من تلـك الخاصة بدول السادك	كنسبة مئوية من تلـك الخاصة بدول إفريقيـا جنوب الصحراء
• نفقات الدفاع	٨٤,٦ %	٤٦,٣ %	٢١,٦ %
• حجم القوات المسلحة	٨٠,٩ %	٢٠,٩%	٦,٥ %
• قوات الاحتياط	غير متاح	غير متاح	٢٢,٣ %
• القوات شبة العسكرية	٩٩,١%	غير متاح	٣٥,٨%

تم الاستناد في المقارنة على بيانات الجدول رقم ١٣.

جنوب الصحراء يجعلها واحدة من أكثر الجيوش عدداً في إفريقيا جنوب الصحراء (انظر الجدولين ١٣ ، ١٤).

ولا يختلف الأمر كثيرًا بالنسبة لتفوق جنوب إفريقيا من حيث حجم قوات الاحتياط لديها فهي تمثل ٢٢,٣% من إجمالي تلك القوات في إفريقيا جنوب الصحراء ، وكذلك تملك جنوب إفريقيا ٣٥,٨ % من إجمالي القوات شبه العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء (أنظر الجدول رقم ١٤)، الأمر الذي يعكس تفوقها العسكري ، ذلك التفوق الذي تدعمه ترسانة عسكرية راقية، تعد الأرقى والأقوى على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء(١). ولا عجب في ذلك فقد ذكرنا آنفًا مدى التطور الذي بلغته صناعة الأسلحة في جنوب إفريقيا، التي تُعد واحدة من أكبر الدول المصدرة للسلاح على مستوى العالم.

وهكذا نجد أن القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا، سواء كانت بشرية أو مادية، تجعلها عملاقاً في إفريقيا جنوب الصحراء(٢)، ولكن هل يعضد هذا بالضرورة قدرة جنوب إفريقيا على لعب دور إقليمي مؤثر؟. الواقع أن ما نص عليه دستور١٩٩٦ من اعتبار حماية جنوب إفريقيا وشعبها وسيادتها من أي هجوم عسكري خارجي الوظيفة الرئيسية لقوات الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا، يقتضي بالضرورة إعادة تصميم تلك القوات لتصبح قادرة فقط على الاضطلاع بهذا الدور باعتبار المهام الأخرى (كعمليات مساندة السلام) مهام ثانوية، الأمر الذي يؤثر سلبًا على إمكانيات الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا. فاعتبار ردع العدوان العسكري الخارجي هو الوظيفة الأساسية التي تُصمم طبقاً لها القوات العسكرية يعنى تركيز تقليدي على المعدات، ويعنى كذلك القيام بعمليات داخل حدود الدولة أو بالقرب منها فقط، مع الاهتمام بخطوط الاتصال الداخلية، والقرب النسبي لهياكل المساعدة وخطوط الإمدادات. وهذا أمر يحد من قدرة جنوب إفريقيا على القيام بعمليات ومهام السلام التي توجبها الالتزامات الدولية ويفرضها الدور الإقليمي النشط ، فتنفيذ مثل هذه العمليات يستلزم امتلاك الدولة للقدرة على نشر القوات لفترات طويلة الأمد على مساحات واسعة من الأرض ، وامتلاك الدولة لقدرة حركية عالية تتمثل في قدرات نقل جوي وبحري متطورة ، وامتلاك القوات الوطنية للدولة القدرة على التفاهم مع القوات الوطنية الأخرى، فضلاً عن ضرورة امتلاك القدرة على تنفيذ

---

(١) **The Military Balance 1999 / 2000** .(London . Oxford Uni Press . 1999) . PP – 274 – 275.

(٢) DR / Denis Venter . **Regional Security In Southern Africa** . (Paper Presented At The Eleventh Biennial Congress Of The African Association Of Political Science (AAPS) On The Theme " Peace And Security In Africa " . Held In Durban From 23 To 26 June 1997) . P.25 .

العمليات في مناطق جغرافية مختلفة طقسا وتضاريسا [١] وثمة صعوبات تكتنف إمكانية حدوث تحول في القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا و التركيز على القوات الخفيفة المتحركة برا وبحرا . ومن أهم تلك الصعوبات مايلي[٢] :

أ- عدم اعتبار الدستور اضطلاع جنوب إفريقيا بمهمة المساهمة في توفير المناخ المناسب لإشاعة السلام والاستقرار في المنطقة ، إحدى المهام الرئيسية التي ينبغي أن تصمم القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا بحيث تصبح قادرة على أدائها .

ب- عدم توافر الأموال اللازمة لتمويل هذه العمليات التي تتكلف أموالا طائلة .

جـ - وجود أولويات أخرى على أجندة الحكومة مثل المسائل الصحية ، والفقر ،و البطالة، والإسكان، والجريمة، والعنف فتلك أمور مهمة تجذب انتباه الحكومة .

د- وكذلك رغبة جنوب إفريقيا في عدم إشعال فتيل سباق التسليح في المنطقة ، لأن هذا من شأنه زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

هـ - انخراط قوات الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا في الاستراتيجية الوطنية لمنع الجريمة.

وخلاصة القول أنه كلما اقتربت الدائرة - المطلوب ممارسة دور إقليمي نشط فيها - من حدود جمهورية جنوب إفريقيا، كلما ازدادت فعالية استخدام القدرات العسكرية الحالية لجنوب إفريقيا كأداة لممارسة دور إقليمي نشط ، فقدرة جنوب إفريقيا على ممارسة دور إقليمي نشط (من خلال استخدام قدراتها العسكرية) تزداد في دائرة الساكو عنها في دائرة السادك. وتزداد في دائرة السادك عنها في دائرة إفريقيا جنوب الصحراء. ويتوقف مصير أية محاولة لتفعيل استخدام جنوب إفريقيا لقدرتها العسكرية كأداة لممارسة دور إقليمي نشط على مدى قدرة حكومة جنوب إفريقيا على تذليل الصعوبات التي تكتنف هذه العملية.

وأحداث السنوات الأخيرة توضح أنه في ظل الدوافع الأخلاقية والضغوط الدولية والإقليمية على جنوب إفريقيا لدفعها لمساندة السلام في إفريقيا جنوب الصحراء، تبنت حكومة جنوب إفريقيا نهجا جديدا تحاول من خلاله تذليل الصعوبات السابق الإشارة إليها. في محاولة لتوفير المعدات العسكرية التي من شأنها المساهمة في تمكين جنوب إفريقيا من ممارسة دور إقليمي نشط في مساندة السلام في القارة السوداء. وتمثل هذا النهج الجديد في خلق شكل ما

---

(١) L.N.le Roux . op . cit .. PP.6-8.

(٢) Ibid ., PP. 8-9.

من أشكال المشاركة مع دول الاتحاد الأوروبي في مجال الصناعات العسكرية، الأمــر الــذي يمكن أن يسفر عن[1]:

أ- توفير الاستثمارات اللازمة للصناعات العسكرية.

ب- تحديث قطاع التصنيع في جنوب إفريقيا.

جـ - تقوية قدرة جنوب إفريقيا على المنافسة في الأسواق العالميــة، وبالتــالي زيــادة مبيعاتها و أرباحها.

د - تطوير القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا، بما يمكنها من لعب الدور المنــوط بــها إقليميا.

---

(١) ولمزيد من التفاصيل انظر :

William Gutteridge . " South Africa : Potential ......" . op. cit ., PP-12-13 .

الفصل الثاني

المتغيرات الدولية والإقليمية

تمثل جنوب إفريقيا كيانًا فاعلاً، يؤثر في بيئتيه الدولية والإقليمية، ويتأثر بهما. وتأتي التحولات الراديكالية، التي شهدتها حقبة التسعينيات (على المستويين الدولي والإقليمي)، لتزيد من أهمية هذين العاملين، (الدولي والإقليمي) المؤهلين للدور الإقليمي. فانهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، وانتهاء التنافس الدولي بين القوتين العظميين على مناطق النفوذ في القارة الإفريقية بصفة عامة، ومنطقة الجنوب الإفريقي بصفة خاصة (لموقعها الاستراتيجي المهم، وامتلاكها ثروات طبيعية هامة للآلة الصناعية الغربية)، تعدُ أمورًا هامة من شأنها التأثير على طبيعة الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا، حيث تمخضت تلك الأمور عن معطيات جديدة، على الساحة الدولية، تتطلب دورًا إقليميًا لجنوب إفريقيا يختلف شكلاً وموضوعًا عن ذلك الذي ساد إبان الحرب الباردة. وكذلك يعدُ تغير المعطيات الإقليمية، التي تمثلت في انهيار الكتلة البيضاء في منطقة الجنوب الإفريقي، واتجاه دول الجنوب الإفريقي نحو الأخذ بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والتحول نحو اقتصاد السوق، دافعًا لجنوب إفريقيا لمراجعة دورها الإقليمي حتى يصبح متمشيًا مع المعطيات الجديدة، التي فرضت نفسها على الساحة الإقليمية.

ويعدُ هذا الفصل محاولة للإجابة على تساؤلات عديدة حول النظام الدولي وماهية التغيرات التي طرأت على بنيته وتفاعلاته، ومدى تأثير تلك التغيرات على إفريقيا بصفة عامة، وعلى الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا بصفة خاصة. وكذلك يحاول هذا الفصل الإجابة على التساؤلات الخاصة بالمعطيات الإقليمية الجديدة التي أسفرت عنها التحولات التي شهدتها الساحة الإقليمية بمستوياتها المختلفة، ومدى تأثير تلك المعطيات الجديدة على الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا.

ومن هذا المنطلق يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: النظام الدولي الراهن.

المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية.

المبحث الأول

النظام الدولي الراهن

في ظل ثورة الاتصالات والمواصلات التي تجتاح عالمنا المعاصر، والتي قاربت بين البقاع المتباعدة بصورة لم يسبق لها مثيل من قبل، يتزايد تأثير المناخ الدولي والأوضاع العالمية على السياسات الخارجية للدول. ولا تُعدُ جنوب إفريقيا استثناء من تلك القاعدة، فدورها الإقليمي يتأثر بشدة بالنظام العالمي وتوجهات القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة داخل إطار هذا النظام، حيث تساهم رؤى هذه القوى الدولية الفاعلة في صياغة هذا الدور الإقليمي بالشكل الذي يتلاءم مع استراتيجياتها الخارجية ويخدم مصالحها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ولقد تمخضت التطورات الحديثة في النظام العالمي عن أوضاع دولية مغايرة للأوضاع التي سادت إبان الحرب الباردة، فقد حدثت تحولات راديكالية في بنية النظام العالمي وتفاعلاته، مما أثر بوضوح على القارة الإفريقية، التي كانت إحدى ساحات التنافس الدولي بين القطبين الأعظم في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وباعتبار جنوب إفريقيا جزءاً من القارة الإفريقية فقد تأثرت أيضًا بالتحولات الدولية، حيث اختلفت الرؤى الدولية، لما ينبغي أن يكون علية الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا، عن الرؤى الدولية التي سادت إبان الحرب الباردة. ويعدُ هذا المبحث محاولة لسبر غور كيفية تأثير التطورات الدولية على الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا بمستوياته المختلفة، كخطوة هامة على طريق بلورة رؤية متكاملة لهذا الدور.

وفي سبيل بلوغ هذه الغاية يتم تقسيم هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: طبيعة النظام الدولي الراهن.

المطلب الثاني: إفريقيا والنظام الدولي الراهن.

المطلب الثالث: النظام الدولي الراهن كعامل مؤهل للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا.

المطلب الأول: طبيعة النظام الدولي الراهن

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، شهد العالم تبوء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مقعد القيادة العالمية (قطبية ثنائية[١] Bipolarity) وانتهجت كلتا الدولتين العظميين في سعيهما تجاه الهيمنة الدولية أنظمة سياسية واقتصادية مختلفة[٢]. وبرغم عدم اتخاذ الحرب الباردة شكلاً عدائيًا مفتوحًا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، أقبلت الدولتان على التسلح بصورة كبيرة كما لو كانتا تستعدان لشن حرب ضد بعضهما[٣].

وامتلكت كل دولة من القوتين الأعظم رؤية خاصة بها لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية على النحو التالي[٤]:

* حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إقامة نظام عالمي يستند إلى الدول المستقلة، ويعترف بحق الجميع في الحرية، ويستخدم الوسائل السلمية لحل الأزمات الدولية، ويرسي علاقات اقتصادية تضمن تدفق السلع والخدمات والأموال بين الدول الأعضاء في هذا النظام العالمي، حيث اعتقدت الولايات المتحدة بأهمية ذلك لتشجيع الديمقراطية، وللإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية العالمية ولرفع مستويات المعيشة لشعوب الدول الأعضاء في هذا النظام. وأسفر الرفض السوفيتي لهذا النظام عن تخلي الولايات المتحدة عنه وتركيزها على العالم الحر Free World، الذي لم يمتد إليه خطر الشيوعية، والذي شكلت دول أوروبا الغربية حجر الزاوية فيه، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقوية الأمن الجماعي لهذا العالم الحر ضد الشيوعية، التي اعتبرتها الولايات المتحدة تهديدًا لحرية الإنسانية.

* وعلى الجانب الآخر عمل الاتحاد السوفيتي على إقامة نظام عالمي يستند إلى الدول الاشتراكية، التي تناصب اقتصاديات السوق العداء، وتسيطر على السلطة فيها أحزاب شيوعية تسمح بالتغلغل والهيمنة السوفيتية. وشكلت دول أوروبا الشرقية حجر الزاوية في هذا التكتل الذي سعى دائمًا للتوسع لضمان السيادة على مقدرات العالم.

---

(١) لمزيد المعلومات حول القطبية الثنائية انظر:

R. Harrison Wagner. "What Was Bipolarity?". **International Organization,** Vol. 47, No. 1, Winter 1993, pp. 77- 106.

(٢) Theodore Geiger.. **The Future Of The International System: The United States And The World Political Economy,** (Boston: Allen Unwin, 1998), p. 9.

(٣) Richard Crockatt, **The Fifty Years War: The United States And The Soviet Union In World Politics 1941- 1991,** (London, New York: Routledge, 1995), p.3.

(٤) Theodore Geiger, **op. cit.,** pp. 10-12.

واتسم النظام العالمي إبان فترة الحرب الباردة، والتي امتدت من عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩١ بخصائص عديدة من أهمها[1]:

١-أن التكافؤ التقريبي لقوة القطبين الأعظم، خاصة في المجالين السياسي (بحكم قيادة كل منهما لكتلة دولية)، والعسكري (خاصة على صعيد التسلح النووي)، كان كافيا لإقامة علاقة توازن عام بينهما، رغم تفوق القطب الأمريكي وكتلته في المجال الاقتصادي.

٢-عمل القطبان الأعظم على نسج شبكة من العلاقات مع الدول الواقعة خارج تكتلاتهما، وتفوق التحالف الغربي في هذا الصدد.

٣-شهدت هذه المرحلة توازن سياسي وعسكري بين القطبين الأعظم على الساحة الأوروبية، وفي نفس الوقت شهدت صراعا محكوما بين القطبين الأعظم في العالم الثالث.

٤-تميزت العلاقات داخل التحالف الغربي بالتضامن السياسي والعسكري (الذي اتخذ صيغة حلف شمال الأطلنطي) والاقتصادي (الذي اتخذ صيغة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، وكذلك قامت دول التحالف بتوزيع أدوارها في العالم الثالث (حيث اختصت الولايات المتحدة الأمريكية بأمريكا اللاتينية على سبيل المثال)، فضلا عن تسليمها بالدور القيادي المسيطر للولايات المتحدة في التحالف سياسيا، وفي النظام الرأسمالي الدولي اقتصاديا.

ظروف نشأة النظام الدولي الراهن:

بانهيار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٩١ [2]، انهارت الأيديولوجية الاشتراكية باعتبارها تحديا مباشرا لهيمنة الأيديولوجية الرأسمالية، وحدث تحول راديكالي في توزيع وعلاقات القوة في

---

(١) د/ محمد عبد الشفيع عيسى، "النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية"، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٤، إبريل ١٩٩٦، ص ص١٩٩- ٢٠٠.

- وحول السنوات الأخيرة للحرب الباردة انظر:

د/ السيد أمين شلبي، "الحرب البادرة: سنوات التحول (١٩٨٠- ١٩٨٩)"، **السياسة الدولية**، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥، ص ص٤٠- ٥٢.

(٢) حول أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي انظر:

=

العالم، حيث انهار الاتحاد السوفيتي كقوة مقابلة للولايات المتحدة الأمريكية، وظهرت علاقات قوة جديدة بين المراكز الصناعية الرأسمالية المتقدمة، وفيما بينها مجتمعة وبين دول العـالم الثـالث. وكذلك أسفر الانهيار السوفيتي عن إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية لأوروبا الشرقية ووسط آسـيا، فقد برزت النزاعات العرقية والخلافات القومية، واندفعت الأقليات القومية للمطالبة بالاسـتقلال، وحصل العديد منها على الاستقلال بالفعل (كإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وكرواتيـا، وسـلوفينيا)، الأمر الذي أسفرَ عن حاجة ملحة لإعادة تسكين هذه الدول المستقلة في روابط جغرافية وسياسـية إقليمية جديدة، بهدف استعادة التوازن في تلك البقعة من العالم[1].

وفي ظل هذه الأجواء الدولية، شهد العالم ظاهرة نادرة تمثلت في بروز الولايات المتحـدة الأمريكية كدولة عظمى وحيدة في العالم، امتلكت القدرات العسكرية،والدبلوماسـية، والسياسـية، والاقتصادية، التي تمكنها من لعب دور حاسم في أي صراع في شتى أنحاء الكـرة الأرضيـة. فالاقتصاد الأمريكي كان الأضخم، ولم يجاره من حيث الحجم على الأقل، أي اقتصاد آخـر فـي العالم. ومن ملامح هذه الضخامة امتلاك الولايات المتحدة لــ٢٦% من إجمالي النـاتج القومـي العالمي عام ١٩٩٥، وإنتاجها محاصيل زراعية تكفي لإطعام نصف سكان العالم، عـلاوة علـى امتلاكها ١٦٤ شركة متعددة الجنسيات من أصل ٥٠٠ شركة في العالم. ولـم يقتصـر التفـوق الأمريكي على المجال الاقتصادي فحسب بل امتلكت الولايات المتحدة قوة عسكرية تقليدية ونووية قادرة على تدمير الكرة الأرضية بكل ما عليها ست مرات متتالية، فقد أنفقت الولايـات المتحـدة ٢٨% من الإنفاق العسكري العالمي، وكذلك امتلكت الولايات المتحدة قدرات تكنولوجية وبشـرية متقدمة ومدعومة من مؤسسات سياسية راسخة ومقننة[2].

وأطلق الكثيرون على هذه المرحلة اصطلاح ((لحظـة القطبيـة الأحاديـة Unipolar Moment)) أو ((اللحظة الأمريكية American Moment))، حيث اعترف العـالم بأسـره

=

محمد سيد أحمد، "لماذا انهار الاتحاد السوفيتي؟"، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٨، إبريل ١٩٩٢، ص١١٣- ١٢٠.

(١) حول مزيد من المعلومات حول تداعيات انهيار الاتحاد السوفيتي انظر:

التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، (القاهرة: مركز الدرسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢)، ص٥٥- ٦٤.

السفير/ أحمد طه محمد، "التفكك الدولي والنظام العالمي الجديد"، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٩، يوليو ١٩٩٢، ص ٩٦- ١٠٤.

(٢) د/ عبد ا لخالق عبد الله، "النظام العالمي الجديد.. الحقائق والأوهام"، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦، ص٤٠- ٤٣.

بتبوء الولايات المتحدة الأمريكية مقعد القيادة العالمية، وبقدرتها على لعب دور حاسم في أي صراع في شتى أرجاء المعمورة. وبالفعل نجحت الولايات المتحدة الأمريكية، إبان غزو العراق للكويت، في قيادة المجتمع الدولي لإجبار العراق على التخلي عن الأراضي الكويتية، الأمر الذي أظهر لحظة القطبية الأحادية أو اللحظة الأمريكية جلية واضحة(١).

خصائص النظام الدولي الراهن:

لم تستمر اللحظة الأمريكية طويلاً، طبقًا لصمويل هنتنجتون، إذ سرعان ما تحولت إلى قطبية أحادية تعددية Uni- Multipolarity، تمهيدًا للتحول نحو قطبية تعددية حقيقية في القرن الـ٢١، تصبح في ظلها الولايات المتحدة قوة رئيسية وتتضاءل الصدامات والتشاحنات بينها وبين القوى الرئيسية الأخرى. ويبرر هنتنجتون قصر عمر لحظة الأحادية القطبية بافتقاد القوة العظمى الوحيدة (الولايات المتحدة) للقاعدة الداخلية السياسية اللازمة للمحافظة على عالم أحادي القطبية، وكذلك افتقادها المتزايد للقناعة الدولية بسيادتها المنفردة، خاصة في ظل البروز المتزايد لقوى إقليمية رئيسية(٢). ويضيف البعض الآخر سببًا ثالثًا لقصر عمر القطبية الأحادية، وهو افتقادها صفة التوازن الدولي، وبالتالي وجود ضغوط قوية داخل البنيان الدولي للاتجاه نحو التوازن(٣).

---

(١) حول مزيد من المعلومات عن القطبية الأحادية أو اللحظة الأمريكية انظر:

Charles Krauhammer, "The Unipolar Moment", **Foreign Affairs,** No. 1, Vol. 70, 1991, pp. 23- 33.

- وحول الرأي الآخر الداحض لوجود هذه اللحظة انظر:

William Phaff, "Redefining World", **Foreign Affairs,** No. 1, Vol. 70, 1991, pp. 34- 48.

- وحول علاقة حرب الخليج بالنظام العالمي انظر:

Haim Bresheth And Nira Yuval – Davis (eds), **The Gulf War And The New World Order,** (London, New Jersey: zed Books, c 1991).

(٢) Samuel P.Huntigton, "The Lonely Superpower", **Foreign Affairs,** Vol. 78, No. 2, March/ April 1999, pp. 37- 49.

- وحول مزيد من المعلومات عن عدم الاستقرار داخل الولايات المتحدة الأمريكية انظر:

K. R. Dark And A. L. Harris, **The New World And The NewWorld Order: US Relative Decline, Domestic Instablity In The Americas And The End Of The Cold War,** (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press, New York: St. Martin's Press, 1996), pp. 40- 71.

- وحول مزيد من المعلومات عن البروز المتزايد لبعض القوى الإقليمية الرئيسية انظر:

د/ عبد الخالق عبد الله، **س.م.ذ،** ص٤٦- ٥٢.

وانظر أيضا:

Hafeez Malik, "Roles Of The United States, Russia, And China In The New World Order: An Introduction", In Hafeez Malik (ed), **The Roles Of The United States, Russia, And China In The New World Order,** (New York: St. Martin's Press, 1997), Pp. 1-28.

(٣) توفر صفة توازن البنيان الدولي يعني وجود حالة تعادل أو تكافوء نسبي بين مجموعة من المتغيرات المترابطة في النسق الدولي، تتميز بدرجة من المرونة والترابط بين التفاعلات مع رضاء الوحدات الأساسية للبنيان الدولي عن واقع التعادل القائم. انظر:

=

ويرى صمويل هنتنجتون أن نسق القطبية الأحادية -التعددية القائم حاليا، والذي يتوقع لـــه هنتنجتون أن يستمر لعقد أو عقدين، يتسم بخصائص نوجزها فيما يلي[1]:

١- يضم النسق قوة عظمى وحيدة، تملك القدرة على حماية مصالحها فـــي شـــتى بقـــاع المعمورة، إلى جانب قوى رئيسية عديدة.

٢- يتطلب حل المسائل الدولية في ظل هذا النسق تدخل القوة العظمى الوحيدة بالتعـــاون مع القوى الرئيسية الأخرى، مع تمتع القوة العظمى الوحيدة بحق الفيتو تجاه تصرفات القوى الرئيسية الأخرى.

٣- تفتقد القوى الإقليمية الرئيسية في هذا النسق (الكوندومنيوم الألماني الفرنســـي فـــي أوروبا، وروسيا في أوراسيا، والصين واليابان في شرق آسيا، والهند في جنوب آسيا، وإيران في جنوب غرب آسيا، والبرازيل في أمريكا اللاتينية، وجنوب إفريقيا ونيجيريا في إفريقيا)، رغم تفوقها الإقليمي، القدرة على محاكاة القوة العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية).

٤- يضم النسق أيضا قوى إقليمية ثانوية، تتصارع مصالحها مع القوى الإقليمية الرئيسية (بريطانيا في مواجهة الكوندومنيوم الألماني الفرنسي، وأوكرانيا في مواجهة روســـيا، واليابان في مواجهة الصين، وكوريا الجنوبية في مواجهة اليابـــان، وباكســـتان فـــي مواجهة الهند، والمملكة العربية السعودية في مواجهة إيران، والأرجنتين في مواجهـــة البرازيل).

٥- كل من القوة العظمى الوحيدة (الولايات المتحدة) والقوى الإقليمية الرئيســـية غـــير راضية عن الأمر الواقع، ففي حين تسعى الولايات المتحدة لخلـــق نســـق أحـــادي القطبية، تسعى القوى الإقليمية الرئيسية للتحرك نحو نسق تعددي القطبية.

=

د/ محمد السيد سليم، "الأشكال التاريخية للقطبية الواحدة"، في د/ محمد السيد سليم (محرر)، **النظام العالمي الجديد**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص ٩٩- ١٠٠.

(١) Samuel P. Huntington, **op.cit.**, pp. 35- 37.

الجدول رقم (١٥)

قدرات وإمكانات الولايات المتحدة وبعض القوى الإقليمية الرئيسية (أوروبا واليابان والصين) عام ١٩٩٥

مؤشرات مختارة	العالم	الولايات المتحدة	أوروبا	اليابان	الصين
عدد السكان	٥٥٠٠ مليون نسمة	٢٥٠ مليون نسمة	٤٠٠ مليون نسمة	١٢٤ مليون نسمة	١٢٠٠ مليون نسمة
المساحة	١٤٥ مليون كم٢	٩,٤ مليون كم٢	٢,٤ مليون كم٢	٣٧٨ ألف كم٢	٩,٥ مليون كم٢
إجمالي الناتج القومي	٢٣ تريليون دولار	٦ تريليون دولار	٦,٥ تريليون دولار	٣,٥ تريليون دولار	٤٦٠ مليار دولار
معدل النمو الاقتصادي	%٣,٥	%٣	%٢,٥	%٤,٣	%١١
إجمالي الإنفاق العسكري	٩٥٠ مليار دولار	٢٦٥ مليار دولار	١٦٣ مليار دولار	٢٨ مليار دولار	١٢,٥ مليار دولار
عدد أفراد القوات المسلحة	٢٧ مليون جندي	٢,١ مليون جندي	٣ مليون جندي	٢٥٠ ألف جندي	٣ مليون جندي
عدد الأطباء	٦ مليون طبيب	٦٠٠ ألف طبيب	٩٠٠ ألف طبيب	١٩٥ ألف طبيب	١,١ مليون طبيب
عدد المدرسين	٣٨ مليون مدرس	٢,٧ مليون مدرس	٣,٦ مليون مدرس	٩٩٠ ألف مدرس	٦,٦ مليون مدرس
الإنفاق السنوي على التعليم	غير متاح	غير متاح	٢٣٢ مليار دولار	١٣٧ مليار دولار	٩ مليار دولار
الإنفاق السنوي على الصحة	غير متاح	غير متاح	٢٨٥ مليار دولار	١٣٦ مليار دولار	٦ مليار دولار
متوسط دخل الفرد	٣,٥ ألف دولار	١٩,٥ ألف دولار	١٦ ألف دولار	٢٢ ألف دولار	٣٧٠ دولار
متوسط عمر الفرد	٥٨ سنة	٧٦ سنة	٧٤ سنة	٧٨ سنة	٧٠ سنة

المصدر: بتصرف عن : د/ عبد الخالق عبد الله، "النظام العالمي الجديد .. الحقائق والأوهام" ، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٤، إبريل ١٩٩٦، ص٤١، ٤٨.

وفي ظل هذا المناخ الدولي انتهى صراع الشرق والغرب بعد أن خيم هذا الصراع على اهتمامات العالم لسنوات طويلة، وأصبح هذا الصراع جزءا من التاريخ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية واختفاء حلف وارسو. وتراجعت أهمية قضايا عالمية تقليدية أخرى كالصراعات الإقليمية العنيفة، فقد تقلص عدد هذه الصراعات العنيفة من ١٢٠ صراعا خلال عقد الثمانينيات إلى خمسة صراعات عنيفة فقط خلال عام ١٩٩٤، ويرجع ذلك لاتجاه العالم نحو التسويات السلمية للصراعات. وكذلك تراجعت أهمية قضايا سباق التسلح النووي، ذلك السباق الذي سيطر على الأجواء العالمية منذ تفجير الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة قنبلة نووية في صحراء نيومكسيكو عام ١٩٤٥، حيث توقف سباق التسلح النووي، ووقعت اتفاقية عالمية لتمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في مايو ١٩٩٥. وحلت قضايا التدهور البيئي العالمي وحماية حقوق الإنسان وتشجيع الديمقراطية، وغيرها من القضايا الأخرى محل تلك القضايا العالمية التقليدية، وأضحت محور اهتمام المجتمع الدولي(١).

المطلب الثاني: إفريقيا والنظام الدولي الراهن

أسفرت الحرب العالمية الثانية -كما أسلفنا- عن صعود الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كقوتين عظميين، وتراجع المكانة العالمية لبريطانيا وفرنسا (القوتين الاستعماريتين الرئيسيتين في إفريقيا)، الأمر الذي كان له تأثيراته الإيجابية والسلبية على إفريقيا. فلقد أسفرت قناعة القوتين الأعظم بضرورة تصفية الاستعمار عن حثهما منظمة الأمم المتحدة على ممارسة ضغوط على الدول المستعمرة لإعداد مستعمراتها للحصول على الحكم الذاتي والاستقلال. وبالفعل حصلت ٣٤ دولة إفريقية تقريبا على استقلالها بعد مرور حوالي ربع قرن على انتهاء الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يؤكد أن النظام العالمي، الذي تشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية والذي أطلق عليه القطبية الثنائية، لعب دورا هاما في تصفية

---

(١) لمزيد من المعلومات عن القضايا العالمية المعاصرة، التي حلت محل القضايا التقليدية. انظر:
د/ عبد الخالق عبد الله، م.س.ذ، ص ص ٥٢- ٥٧.

الاستعمار في القارة الإفريقية، فعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية لم تكن هناك بقعة واحدة في إفريقيا مستقلة استقلالا حقيقيا(١).

وأيضا أسفر نظام القطبية الثنائية عن حلول الدول الإفريقية المستقلة مكان القوى الاستعمارية كفاعلين على أرض القارة الإفريقية، ونسجت الدول الإفريقية المستقلة شبكة من المنظمات القارية والإقليمية والثنائية محل المؤسسات الاستعمارية، بهدف دعم استقلال الدول الإفريقية وتوطيد أواصر التعاون بينها، وتقليص درجة تبعيتها للدول الاستعمارية السابقة. وغطت هذه المنظمات المجالات المختلفة. ويمكن القول بأن أكثر المنظمات أهمية لإفريقيا هي المنظمات السياسية على المستوى القاري (كمنظمة الوحدة الإفريقية) والمنظمات الاقتصادية على المستوى الإقليمي كالإيكواس(٢).

وشملت التأثيرات الإيجابية أيضا تزايد الثقل الدولي للقارة الإفريقية، فبانضمام عدد كبير من الدول الإفريقية دفعة واحدة لعضوية الأمم المتحدة عام ١٩٦٠، تأثرت موازين القوى داخل آليات الأمم المتحدة، خاصة داخل الجمعية العامة، حيث فقدت الدول الغربية الأغلبية لصالح الدول الآسيوية والإفريقية وغير المنحازة، وبذلك أضحت الدول الآسيوية والإفريقية هي المؤثرة في سياسات واتجاهات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبحلول عام ١٩٦٣ ارتفع عدد الدول الإفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة إلى ٣٢ دولة، وتم تأسيس المجموعة الإفريقية (داخل الأمم المتحدة) كجهاز له سكرتارية دائمة، مهمته التنسيق بين دول المجموعة في القضايا المشتركة، إلى جانب التنسيق بين المجموعة الإفريقية من جانب والمجموعات الأخرى من جانب آخر. كالتنسيق مع المجموعة الآسيوية في القضايا المشتركة، ومع مجموعة عدم الانحياز في القضايا السياسية، ومع مجموعة الـ٧٧ في القضايا الاقتصادية(٣).

---

(١) Ali A. Mazrui And Michael Tidy, **Nationalism And New States In Africa,** (London: Hainmann Educational Books Ltd. 1984), pp. 10- 11.

ولمزيد من المعلومات عن دور الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار في إفريقيا انظر:

Donald F. Mchenry, "The United Nations: Its Role In Decolonization", In Gwendolen M. Carter And Patrick O'Meara (eds). **African Independence: The First Twenty –Five Years,** (Bloomington: Indiana Uni Press. London: Hutchinson, 1985), pp. 31-44.

(٢) حول مزيد من المعلومات عن مسألة حلول فاعلين أفارقة محل القوى الاستعمارية انظر:

Timothy M.Shaw. "The Actors In African International Politics". In Timothy M. Shaw And Kenneth A.Heard (eds). **The Politics Of Africa: Dependence And Development,** (New York: Africana Publishing Company. 1979), pp. 357-387.

(٣) DR/ C. M. B. Utete. "Africa And The United Nations". In Olatunds JCB. D.K. Orwa and C.M.B Utete. **African International Relations,** (London. New York. Lagos: Longman Group Uk Limited. 1985), pp. 119-128.

أما فيما يتعلق بالتأثيرات السلبية للحرب الباردة على إفريقيا، فقد شملت أمـــورا عديـــدة نذكر منها تحول القارة الإفريقية لساحة للحرب الباردة، حيث عملت الولايات المتحدة والاتحـاد السوفيتي على استقطاب الدول الإفريقية إلى معسكريهما، في محاولـــة مـــن جـانب القوتيـــن الأعظم للحفاظ على مصالحهما، حتى لو كان ذلك على حساب الشعوب الإفريقية. لـــذا كـان طبيعيا أن تشهد القارة الإفريقية إبان حقبة الحرب الباردة تغلغل القوتين الأعظم داخلـــها فـي منافسة شرسة استخدمت خلالها القوتين الأعظم كافة الأدوات المتاحـــة لديـــها (كالمســاعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية) لاستمالة الدول الإفريقية لجانبها، الأمر الذي أسفر عن انقســام دول القارة إلى معسكرين، أحدهما موالي للكتلة الشرقية الاشتراكية بقيادة الاتحـاد الســوفيتي، والآخر موالي للكتلة الغربية الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[١].

ولقد خلقت المساعدات الخارجية للدول الإفريقية إدمانا إفريقيا للاعتمادية، أســفر عــن هبوط مستمر في طاقات إفريقيا وفي إمكانية اعتمادها على نفسها. فخلال الفـترة مـن ١٩٦٩ إلى ١٩٧١ تلقت إفريقيا قدرا من مساعدات التنمية Development Assistance أكثر ممـا حصلت عليه مناطق أخرى كجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوســط وأوروبـا، ولـم يتفوق على إفريقيا في هذا المضمار سوى منطقة الشرق الأقصى وبفارق ضئيل. ولقد مثلــت تلك المساعدات نسبة كبيرة من واردات الدول الإفريقية، ومـــن ناتجـــها القومـــي الإجمـــالي، بصورة فاقت بقية دول العالم الثالث[٢].

=

- وانظر أيضا: د/ عبد الملك عودة، **الأمم المتحدة وقضايا إفريقيا**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٧) ، ص٢٢.
- ولمزيد من التفاصيل عن المجموعة الإفريقية في الأمم المتحدة انظر:

C.O.C. Amate. **Inside The OAU- Pan Africanism In Practice,** (London: Macmillan Publishers. 1986). pp. 190-207.

(١) DR/ D.K. Orwa. "African States And The Superpowers". In Olatunds JCB. D.K. Orwa And C. M.B. Utete. **African International Relations,** (London. New York. Lagos: Longman Group Uk Limited.1985). pp. 96-105.

- وانظر أيضا:

Crawford Young. "African Relations With The Major Powers", In Gwendolen M. Carter and Patrick O' Meara (eds). **African Independence: The First Twenty- Five Years,** (Bloomington: Indiana Uni Press. 1985). pp. 218-243.

(٢) Gerald K. Helleiner. "Aid And Dependence In Africa: Issues For Recipients". In Timothy M. Shaw And Kenneth A. Heard (eds). **The Politics Of Africa: Dependence And Development,** (New York: Africana Publishing Company. 1979). pp. 221-242.

وبانهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات انهار نظام القطبية الثنائية وانتهت الحرب الباردة التي صاحبته، الأمر الذي أثر -بطبيعة الحال- على القارة الإفريقية من نواحي عديدة نوجزها في الأبعاد التالية:

أولا : البعد الاقتصادي:

اقترنت التحولات التي طرأت على النظام الدولي في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات بمعاناة القارة الإفريقية من أزمة اقتصادية حادة، فقد كانت القارة الإفريقية في ذلك الحين الأقل نماء في العالم، والأشد فقرا طبقا لكافة المقاييس (راجع المبحث الثاني من هذا الفصل). واقترنت هذه الأزمة الاقتصادية التي مرت بها القارة الإفريقية بانهيار الكتلة الشرقية ومرور دولها بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، حالت دون استمرار مساعدتها لإفريقيا وجذبت قدرا كبيرا من الاهتمام العالمي. وتزامن ذلك أيضا مع نشوب حرب الخليج، التي استهلكت قدرا ليس بالضئيل من الدعم العالمي[١]. وساهمت تلك العوامل مجتمعة في تهميش القارة الإفريقية، ذلك التهميش الذي انعكس في أمور عديدة، منها تقلص المساعدات الرسمية المقدمة لإفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٦ بمقدار الخمس، بمعدل انخفاض سنوي بلغ في السنوات الأولى (من تلك الفترة) ٣,٥%، وارتفع في السنتين الأخيرتين (من تلك الفترة) إلى ٨% سنويا. وكذلك تقلص متوسط نصيب الفرد في إفريقيا جنوب الصحراء من المساعدات الرسمية من ٣٣ دولارا عام ١٩٩٠ إلى ٢٦ دولارا عام ١٩٩٦ [٢].

وشهد النصف الأول من عقد التسعينيات تقلص نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغ نصيب إفريقيا جنوب الصحراء ٢% فقط من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم. وكذلك بلغ نصيب إفريقيا جنوب الصحراء

---

(١) د/ محمود محمد أبو العينين، "إفريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي"، في د/ عبد العظيم رمضان، ود/ أحمد عبد الحليم (محرران)، **مصر وإفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦) ص٢٩٤.

- وانظر أيضا: Peter J.Shraeder, **United States Foreign Policy Toward Africa: Incrementalism Crisis And Change,** (Cambridge: Cambridge Uni Press, 1994), p. 252.

- وانظر أيضا: Winrich Kuhne, "Looking South After The End Of The Cold War", In I. William Zartman (ed), **Europe And Africa: A New Phase,** (London: Lynne Rienner Publishers, INC. 1993), p. 22.

(٢) Roger C Riddell, "The End Of…", **op. cit.,** p. 313.

٥% فقط من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية[١]. ولم يختلف الوضع بالنسبة لمجال التجارة الخارجية لدول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغ متوسط معدلات نمو صادرات إفريقيا جنوب الصحراء ١,٦% فقط خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٤ [٢]. الأمر الذي يعكس مدى تهميش القارة السوداء اقتصاديا خلال النصف الأول من التسعينيات.

وعلى خلاف النصف الأول من عقد التسعينيات، شهد النصف الثاني من نفس العقد إرهاصات لشفاء القارة الإفريقية من أزمتها الاقتصادية التي أثقلت كاهلها خلال النصف الأول من عقد التسعينيات (راجع المبحث الثاني من هذا الفصل). وساهم هذا الأداء الاقتصادي الواعد نسبيا للقارة الإفريقية في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأخرى بإعادة النظر في علاقاتهم مع القارة الإفريقية[٣].

وكانت المبادرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت في إعادة صياغة علاقتها بالقارة الإفريقية، في ضوء تنامي أهمية إفريقيا للاقتصاد الأمريكي، فقد شهد عقد التسعينيات تناميا ملحوظا للتجارة الأمريكية الإفريقية، حيث فاقت صادرات الولايات المتحدة لدول القارة الإفريقية خلال ذلك العقد صادراتها لدول الاتحاد السوفيتي مجتمعة بنسبة ٢٠%، ووفرت هذه الصادرات فرص عمل لمائة ألف أمريكي، فضلا عن تطبيق ٣٠ دولة إفريقية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وفقا لشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الأمر الذي يعكس أهمية إفريقيا كسوق واعدة للصادرات الأمريكية، ويبرر الاهتمام الأمريكي المتزايد بالقارة الإفريقية، ذلك الاهتمام الذي تُوج بجولة للرئيس الأمريكي بيل كلينتون في إفريقيا، والتي زار خلالها ست دول إفريقية واستغرقت اثنى عشر يوما[٤].

وتأكيدا من الإدارة الأمريكية على جديتها في إعادة تقييم علاقتها بإفريقيا وافق مجلس النواب الأمريكي قبل أيام من زيارة كلينتون لإفريقيا على قانون جديد للتجارة مع إفريقيا، يعد تجسيدا للاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى بناء شراكة مع القارة تهدف إلى تحقيق النمو

---

(١) Fred Ahwireng-Obeng And Patrick J. McGowan, Part One, **op. cit.**, p. 29.

(٢) Deborah Brautigam, "Economic Take Off In Africa?", **Current History,** Vol. 97, No. 619, May 1998, p. 204.

(٣) حول التغير في النظرة العالمية لإفريقيا انظر:

The Economist, "Emerging Africa", June 14 th 1997, pp. 13-14.

(٤) ولمزيد من التفاصيل عن جولة كلينتون الإفريقية وأهدافها انظر:

الشيماء على عبد العزيز، "أهداف جولة كلينتون في إفريقيا"، **السياسة الدولية**، العدد ١٣٣، يوليو ١٩٩٨، ص ص١٩٤- ١٩٨.

واقتناص الفرص وتعجيل عملية دمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، فهو يتيح للدول الإفريقية المؤهلة اقتصاديا الفرصة للوصول إلى الأسواق الأمريكية بما يساهم في تدعيم الروابط التجارية والاستثمارية بين الجانبين في إطار صيغة تعطي الأولوية للتجارة وليس المعونة[1]، خاصة وقد أثبتت التجربة عدم تحقيق المعونات لهدفها، وتحولها إلى أرقام في حسابات ديكتاتوريات فاسدة مثل موبوتو (زائير) وهيلاسيلاسي (أثيوبيا) ودانيال أراب موي (كينيا) وصمويل دو (ليبريا) وسياد بري (الصومال) وجعفر نميري (السودان)[2]. ومن المتوقع أن يسفر تطبيق القانون الأمريكي الجديد للتجارة مع إفريقيا عن ارتفاع نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي صادرات دول إفريقيا جنوب الصحراء ليتجاوز نسبة الـ١٨,١% التي تحققت عام ١٩٩٧ [3].

وتعد اليابان مثالا آخر واضحا على تكثيف القوى الاقتصادية الدولية لاهتمامها بإفريقيا خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات رغبة منها في تأمين مصالحها الاقتصادية في إفريقيا. فإفريقيا تمثل لليابان مصدرا مهما للمواد الخام اللازمة لآلتها الصناعية العملاقة، وتمثل كذلك سوقا واعدا للصادرات اليابانية. ولقد انتهجت اليابان في سبيل تأمين ودعم مصالحها الاقتصادية في إفريقيا استراتيجية مفادها استخدام المساعدات اليابانية كأداة لتأمين ودعم تلك المصالح، حيث وجهت اليابان معظم مساعداتها الاقتصادية (التي بلغت ١,١ بليون دولار عام ١٩٩٦) للدول الإفريقية الذاخرة بالمواد الخام اللازمة للصناعة اليابانية، كجنوب إفريقيا (الكروم) وزامبيا (النحاس)، وللدول الفاعلة اقتصاديا على الصعيد الإقليمي (كجنوب إفريقيا في منطقة الجنوب الإفريقي، وكينيا في شرق إفريقيا، وغانا في غرب إفريقيا)،

---

(١) Madeleine k. Albright, "President Clinton Tours Africa. Proposes New Policies For A New Reality", **Foreign Policy Bullet In,** Vol.9, No. 3, May/ June 1998, p. 29.

(٢) Michael Clough, **Free At Last? U.S Policy Toward Africa And The End Of the Cold War,** (New York: Council On Foreign Relations Press, 1992), p. 78.

– وحول المعونات الخارجية الأمريكية بصفة عامة وتطورها عبر المراحل المختلفة انظر: محمد جاد، "المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية"، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص ص١٠١-١٠٧.

(٣) Daniel Cohen, Nicolai Kristensen And Doret Verner, **Will The Euro Create A Bonanza For Africa?,** (Washington: The World Bank, Policy Research Working Paper, 225, November 1999) P.9.

والتي تمثل محاور لزيادة حصة اليابان من الصادرات الإفريقية التي بلغت ٥,٥ بليون دولار عام ١٩٩٦ [١].

وعلى غرار الولايات المتحدة واليابان يهتم الاتحاد الأوروبي بإفريقيا، ويتخذ هذا الاهتمام مظاهر واضحة، فمعونات الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية) ودوله تمثل نصف ما يصل لإفريقيا من معونات. ويُقدم جزء من هذه المعونات على نحو فردي، أي تقدمه الدول الأوروبية من خلال برامج ثنائية للمعونات. أما الجزء الآخر من المعونات فيقدم على نحو جماعي، أي يقدمه الاتحاد الأوروبي نفسه[٢]. وكذلك تعد التجارة مظهرا هاما يعكس اهتمام الاتحاد الأوروبي ودوله بإفريقيا، فدول الاتحاد الأوروبي تمثل الشريك التجاري الأكبر لدول إفريقيا جنوب الصحراء، ولقد بلغت صادرات دول الاتحاد الأوروبي للقارة الإفريقية (بدون مصر وليبيا) عام ١٩٩٧ حوالي٥٠,٥٢ مليار دولار، بينما بلغت وارداته منها٥٠,٥٨ مليار دولار تقريبا في العام نفسه[٣].

ثانيا: البعد السياسي:

في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الدول الغربية والمؤسسات الدولية الخاضعة لها في انتهاج سياسات جديدة تجاه إفريقيا مفادها ربط اقتراب هذه الدول والمؤسسات أو بعدها عن الدول الإفريقية بمدى تبني الدول الإفريقية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي، التي تنطوي على التحول نحو اقتصاد السوق والأخذ بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بعد أن كانت الدول الغربية تتجاهل غياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان في كثير من الدول الإفريقية إبان اشتعال الحرب الباردة بين الشرق والغرب[٤].

ولقد كانت الولايات المتحدة في مقدمة القوى الدولية التي مارست ضغوطا على الدول الإفريقية للأخذ بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، حيث أعلن كريستوفر Christopher

---

(١) Peter J. Schraeder. "Japan's Quest For Influence In Africa". **Current History**, Vol. 98. No. 628. May 1999. pp. 232-233.

(٢) Gorm Rye Olsen. "Western Europe Relations With Africa Since The End Of The Cold War". **The Journal Of Modern African Studies**, Vol. 35. No. 2. 1997. p. 300.

(٣) د/ محمود أبو العينين، "العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة"، **السياسة الدولية**، العدد ١٤٠، إبريل ٢٠٠٠، ص ٢٥، ٢٦.

(٤) د/ حمدي عبد الرحمن حسن، "ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل"، **السياسة الدولية**، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣، ص١٤، ١٥.

وزير الخارجية الأمريكي في إدارة كلينتون أن مساندة الديمقراطية وحقوق الإنسان تمثل دعامة للسياسة الخارجية الأمريكية. وأكد على هذا جورج موس George Moose مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية (السابق) بقوله أن الولايات المتحدة الأمريكية تخون تاريخها إن أعرضت عن مساندة الديمقراطية في القارة الإفريقية، وكذلك أعلن أنتوني ليك Anthony Lake مستشار الرئيس كلينتون للأمن القومي في مايو ١٩٩٣ أنه لزاما على إفريقيا التحرك تجاه الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وأضاف ليك أن الديمقراطية لا تنحصر فقط في إجراء انتخابات نزيهة ومحايدة، ولكنها تشمل جوانب أخرى كاحترام حقوق الأفراد والأقليات والتسامح مع القوى المعارضة(١).

أما أوروبا فقد ساندت أخذ إفريقيا بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان على المستوى الفردي والجماعي. فعلى المستوى الفردي، حرصت الدول الأوروبية على التأكيد على لسان مسئوليها على تلك الأمور، ومن ذلك تصريح وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد في يونيو ١٩٩٠ بضرورة اقتران الإصلاح الاقتصادي في إفريقيا بالإصلاح السياسي لأن نجاح الإصلاح الاقتصادي يتوقف على مدى وجود حكومة تتسم بالأمانة والشفافية. وكذلك صرح الرئيس الفرنسي ميتران في العام نفسه في لقائه مع الرؤساء الأفارقة اعتزام فرنسا ربط مساعداتها بمدى نجاح الدول الإفريقية في إحراز تقدم على طريق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وعلى المستوى الجماعي حرص الاتحاد الأوروبي على التعبير عن اهتمامه بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في إفريقيا، فقد تضمنت معاهدة ماستريخت ١٩٩٢ دعوة لربط المساعدات المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي بمدى إحراز تقدم على صعيد الأخذ بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وكذلك اشتملت اتفاقية لومي الرابعة (١٩٩٥- ٢٠٠٠) على المادة الخامسة التي تشير لضرورة احترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية وحكم القانون(٢).

---

(١) لمزيد من المعلومات عن مكانة الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا انظر:

Todd J. Moss. "US Policy And Democratisation In Africa: The Limits Of Liberal Universalism". **The Journal Of Modern African Studies**, Vol. 33, No. 2, 1995, pp. 189- 209.

- وانظر أيضا: Larry Diamond, "Promoting Democracy In Africa: U.S And International Policies In Transition". In John W.Harbeson And Donald Rothchild (eds). **Africa In World Politics: Post Cold War Challenges**, (London: Westview Press, 1995), pp. 252- 272.

- وحول مكانة الديمقراطية وحقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية بصفة عامة انظر:

عبير بسيوني، "الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية"، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص١١٢- ١١٨.

(٢) لمزيد من المعلومات انظر:

=

ولم تكن اليابان استثناء من التأييد الدولي للديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث ربطت مساعدتها للدول الإفريقية بمدى احترام تلك الدول للديمقراطية ولحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار أوقفت اليابان برنامج المساعدة الثنائية مع السودان في ١٩٩٢، ومع جامبيا في ١٩٩٤، ومع نيجيريا في ١٩٩٤، حيث شهدت هذه الدول انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وتخليا عن جهود التحول الديمقراطي. وعلى الجانب الآخر عملت اليابان على مساندة الدول الإفريقية التي اتجهت نحو الأخذ بالديمقراطية واحترمت حقوق الإنسان، وذلك من خلال تمويلها للعمليات الانتخابية في تلك الدول، وإرسالها مراقبين لهذه الانتخابات(١).

ثالثا: البعد الأمني:

بانتهاء الحرب الباردة انتهى تنافس القوتين الأعظم على مناطق النفوذ في القارة الإفريقية، وسادت موجة من التفاؤل بإمكانية إحلال السلام في إفريقيا، ويرجع ذلك لاقتران نهاية الحرب الباردة بسلسلة من اتفاقات السلام أنهت عدة صراعات إفريقية كاتفاق السلام علم ١٩٨٨ الذي أسفر عن استقلال ناميبيا في ١٩٩٠، واتفاق السلام في أنجولا عام ١٩٩١، واتفاق السلام في موزمبيق عام ١٩٩٢، وكذلك اتفاق السلام الذي أسفر عن ميلاد دولة أريتريا المستقلة في نهاية ١٩٩٢. وللأسف لم تدم موجة التفاؤل طويلا إذ سرعان ما اندلعت صراعات جديدة كاندلاع الحرب الأهلية في ليبريا في عام ١٩٨٩ وفي رواندا عام ١٩٩٠م وكذلك تفجرت صراعات قديمة بصورة حادة كتحول الصراع الدائر في الصومال منذ ١٩٨٢ إلى كارثة إنسانية غير مقبولة في عام ١٩٩٢ (٢).

واقترن هذا التدهور في الوضع الأمني في إفريقيا (راجع الجدولين ٢٠، ٢١) في أعقاب انتهاء الحرب الباردة بتعرض القارة الإفريقية للتهميش، وتنامي الدعوة العالمية لتأسيس هياكل أمنية إقليمية لإدارة الصراعات في شتى بقاع المعمورة. وأسفر ذلك الوضع عن ارتفاع

=

Gorm Rye Olsen. "Europe And The Promotion Of Democracy In Post Cold War Africa: How Serious Is Europe And For What Reason?". **African Affairs,** Vol. 97. No. 388. July 1998. pp. 343-367.

– ولمزيد من التفاصيل حول مفاوضات لومي الرابعة انظر:

John Ravenhill. "When Weakness Is Strength: The Lome IV Negotiations". In I.William Zartman (ed). **Europe And Africa: A New Phase,** (London: Lynne Rienner Publishers. Inc. 1993). pp. 41-60.

(١) Peter J.Shraeder. "Japan's ....". **op.cit.,** pp. 233- 234.

(٢) James Busumtwi-Sam. "Redefining Security After The Cold War: The OAU. The UN And Conflict Management In Africa". In Taisier M. Ali And Robert O. Matthews. **Civil Wars In Africa: Roots And Resolution.** (Montreal and Kingston- London- Ithaca: McGill- Queen.s Uni Prss. 1999). p. 257.

الأصوات المطالبة بحلول إفريقية للمشكلات الإفريقية، وتزامن ذلك مع مبادرات خارجية أهمها مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية، التي أطلقها وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي حينئذ خلال جولة إفريقية، والتي لم تستهدف خلق قوة عسكرية دائمة وإنما استهدفت قيام الغرب بتعزيز قدرات عسكرية إفريقية منتقاة، لتمكينها من الاستجابة للأزمات من خلال المشاركة في علميات حفظ السلام في إفريقيا بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وتوقفت ردود فعل الدول الإفريقية تجاه المبادرة الأمريكية على تقييم كل دولة إفريقية لحاجاتها الأمنية ومدى خدمة تأييد المبادرة الأمريكية لمصالحها الوطنية. وطالب السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بإجراء المزيد من المشاورات والتوضيحات حول المبادرة الأمريكية(١).

وبالفعل أسفرت مشاورات الأطراف الإفريقية والدولية (خاصة الأوروبية) حول المبادرة الأمريكية عن مبادرة مشتركة حول عملية حفظ السلام في القارة الإفريقية، وطرحت هذه المبادرة على مائدة البحث خلال القمة الإفريقية في هراري في يونيو ١٩٩٧، ولقيت ترحيبا حذرا، حيث تحفظت الدول الإفريقية على بعض النقاط الهامة كضوابط ومعايير التدخل والتمويل، مع تأكيدها –على لسان مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية– على ضرورة الاعتراف بدور الأمم المتحدة (ممثلة في مجلس الأمن الدولي)، ومنظمة الوحدة الإفريقية في أية مبادرة لحفظ السلام في القارة الإفريقية(٢).

المطلب الثالث: النظام الدولي الراهن كعامل مؤهل للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا

اكتسبت جنوب إفريقيا في ظل الحرب الباردة أهميتها من كونها حليفا مهما للقوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الخطر الشيوعي في منطقة الجنوب الإفريقي (ذات الأهمية الكبيرة للقوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية)، فقد استهدف السوفيت في تلك الحقبة حرمان الغرب من المعادن الاستراتيجية المهمة، التي تزخر بها منطقة الجنوب الإفريقي، وكذلك حرمانه من الاستفادة من الموقع الاستراتيجي المهم للمنطقة، الأمر الذي مكن جنوب إفريقيا من القيام بدور حائط الصد الإقليمي ضد المد الشيوعي في منطقة الجنوب الإفريقي(٣).

---

(١) ولمزيد من التفاصيل عن المبادرة الأمريكية وردود الفعل تجاهها. انظر:

Paul Omach, "The African Crisis Response Initiative: Domestic Politics And Convergence Of National Interests", **African Affairs,** Vol. 99, No. 394, Jan 2000, pp. 77-95.

(٢) ولمزيد من المعلومات عن تطور عملية حفظ السلام في القارة الإفريقية. انظر:

د/ محمود أبو العينين، "العلاقات الأوروبية..."، م.س.ذ. ص ٢٩– ٣٢.

(٣) Peter J.Schraeder, **op.cit.,** pp. 247- 249.

وبانهيار الاتحاد السوفيتي اختفى الخطر الشيوعي، وظهرت معطيات جديدة على الساحة الدولية، ساهمت في إعادة صياغة الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا، حيث أسفر اقتران التحولات الدولية بتحولات داخلية في جنوب إفريقيا عن تحول في رؤى القوى الدولية الفاعلة لدور جنوب إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة. فعلى الصعيدين الاقتصادي والسياسي، ينظر الفاعلون الدوليون لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد على أنها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، والمساند القوي للديمقراطية وحقوق الإنسان في إفريقيا جنوب الصحراء، نظرا لقدراتها المتميزة (راجع قدرات جنوب إفريقيا)، ولتوجه نسبة كبيرة من دول إفريقيا جنوب الصحراء نحو الديمقراطية واقتصاد السوق في التسعينيات. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة القوى الدولية الفاعلة، التي ترى جنوب إفريقيا مفتاحا للنجاح الاقتصادي والاستقرار السياسي في إفريقيا جنوب الصحراء، وانطلاقا من هذه الرؤية ساندت إدارة الرئيس كلينتون النظام الديمقراطي الجديد في جنوب إفريقيا، وشجعت تزايد استثمارات جنوب إفريقيا في إفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك سعت وزارة الخارجية الأمريكية إلى تحويل جنوب إفريقيا إلى واحدة من الأسواق العشرة الكبيرة الصاعدة Big Emerging Markets، التي تسعى الولايات المتحدة لتقوية تجارتها معها وزيادة استثماراتها فيها (انظر الجدول رقم ١٦)[١].

ولم تختلف رؤية الاتحاد الأوروبي لأهمية الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا عن الرؤية الأمريكية كثيرا، فقد أدرك الاتحاد الأوروبي الإمكانيات السياسية والاقتصادية الضخمة لجنوب إفريقيا مقارنة ببقية دول إفريقيا جنوب الصحراء، وأدرك الاتحاد أيضا الدور الحيوي الممكن لجنوب إفريقيا في دعم التعاون الاقتصادي الإقليمي والاستقرار السياسي، ليس على مستوى السادك فحسب، وإنما على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء أيضا. وانعكس هذا بالفعل في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه جنوب إفريقيا، حيث اتجه لدعمها إبان عملية التحول

=

وانظر أيضا:

د/ محمود محمد أبو العينين، "إفريقيا والتحولات..."، م.س.ذ، ص٢٧٠.

(١) John Stremlau, "Ending Africa's Wars", **Foreign Affairs,** Vol. 79, No. 4, July/ August 2000, pp. 126-132.

- ولمزيد من التفاصيل عن مكانة جنوب إفريقيا لدى الولايات المتحدة انظر:

Robert S.Chase, Emily B. Hill And Paul Kennedy, "Pivotal States And U.S Strategy", **Foreign Affairs,** Vol. 75, No.1, Jan-Feb 1996, pp. 33-51.

الديمقراطي، وأقام معها علاقات اقتصادية وطيدة بعد اكتمال تلك العملية[1]، حيث بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى جنوب إفريقيا ٢٢,٧% من جملة صادراته إلى إفريقيا عام ١٩٩٨، وكذلك بلغت واردات الاتحاد من جنوب إفريقيا ١٥,٥% من جملة وارداته من إفريقيا في العام نفسه[2].

الجدول رقم (١٦)

مؤشرات تجارة الولايات المتحدة مع إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١

	جنوب إفريقيا	إفريقيا جنوب الصحراء	جنوب إفريقيا كنسبة مئوية من إفريقيا جنوب الصحراء %
الصادرات الأمريكية (بملايين الدولارات)			
١٩٩٩	٢٣٩٣,٩٩٨	٥٣٣١,٦٩٤	%٤٥
٢٠٠٠	٢٨٢٩,٥٤٦	٥٥٦٣,٩٢٨	%٥٠,٨
٢٠٠١	٢٨٢٢,٣٥٤	٦٩٦٧,٣٢٩	%٤٠,٥
الواردات الأمريكية (بملايين الدولارات)			
١٩٩٩	٣١٩٢,٧٦٨	١٣٧٢٤,٥١٨	%٢٣,٢٦
٢٠٠٠	٤٢٠٣,٦٥٧	٢٢٢١٢,٦٤٩	%١٩
٢٠٠١	٤٤٢٩,٥٣٩	٢١٠٦٠,٤٩٧	%٢١

المصدر: بتصرف عن:

United States International Trade Commission, Sub-Saharan Africa : US Exports, Imports , And Trade Balance, (http: // reportweb.ustitc. gov/ africa/ trade _ balance. Jsp), PP.1-5.

(١) انظر: Martin Holland, "South Africa, SADC And The European Union: Matching Bilateral With Ragional Policies", **The Journal Of Modern African Studies**, Vol. 33, No. 2, 1995, pp. 263-283.

(٢) د/ محمود أبو العينين ، " العلاقات الأوروبية الإفريقية..."، م.س.ذ، ص٢٨.

الجدول رقم (١٧)

الاستثمارات الخارجية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء خلال عامي ١٩٩٩و ٢٠٠٠

الدولة	قيمة الاستثمارات (بمليارات الدولارات الأمريكية)	
	١٩٩٩	٢٠٠٠
دول الجنوب الإفريقي	٥,٣	٣,٩
دول إفريقيا جنوب الصحراء	٧,٩	٦,٤
دول الجنوب الإفريقي كنسبة مئوية من دول إفريقيا جنوب الصحراء %	%٦٧	%٦١

المصدر بتصرف عن :

UNCTAD, FDI Flows To Sub- Saharan Africa, (UNCTAD Press Release TAD- INF- 2850 . htm), PP. 1-2.

وحتى على المستوى الفردي لدول الاتحاد الأوروبي دعمت دول الاتحاد علاقتها بجنوب إفريقيا، إيمانا بأهمية دورها الإقليمي خاصة على مستوى الجنوب الإفريقي، فعلى سبيل المثال، احتلت ألمانيا المرتبة الرابعة بين الخمس دول صاحبة أكبر استثمارات خارجية مباشرة في جنوب إفريقيا في عام ١٩٩٦، وشكلت صادراتها ١٥% تقريبا من إجمالي واردات جنوب إفريقيا في العام نفسه. وكذلك احتلت المملكة المتحدة المرتبة الثانية بين الخمس دول صاحبة أكبر استثمارات خارجية مباشرة في جنوب إفريقيا عام ١٩٩٦، واستقبلت ١٠% من صادرات جنوب إفريقيا، فضلا عن كونها مصدرا لحوالي ١١,٥% من واردات جنوب إفريقيا(١).

ومن الصعوبة بمكان تجاهل الدعم الياباني للاستقرار السياسي والاقتصادي في جنوب إفريقيا بهدف دعم الاستقرار السياسي في إفريقيا جنوب الصحراء، وبالتالي حماية المصالح الاقتصادية اليابانية هناك، تلك المصالح التي تكمن في كون جنوب إفريقيا تذخر بالمواد الخام اللازمة للآلة الصناعية اليابانية العملاقة، كالكروم على سبيل المثال، وكونها فاعلا اقتصاديا إقليميا هاما قادرا على استيعاب الصادرات اليابانية ويمكن الاستناد إليه كمحور هام في عملية التوسع الاقتصادي الإقليمي، ليس في الجنوب الإفريقي فحسب، بل في إفريقيا جنوب الصحراء ككل. وانطلاقا من هذه الأهمية اتخذ الدعم الياباني لجنوب إفريقيا أشكالا متعددة منها التجارة، فقد أصبحت جنوب إفريقيا في عام ١٩٩٦ أهم سوق إفريقي إقليمي لليابان، وأصبحت كذلك أكبر شريك تجاري لليابان في إفريقيا في العام نفسه، حيث بلغت واردات جنوب إفريقيا منها ٢,١ بليون دولار، أي ٣٩% من إجمالي الصادرات اليابانية إلى إفريقيا، وبلغت صادرات جنوب إفريقيا إليها ٣,١ بليون دولار، أي ٦٥% من إجمالي الصادرات الإفريقية لليابان عام ١٩٩٦ (٢). وكذلك تعد الاستثمارات اليابانية المباشرة أحد الأشكال الهامة للدعم الياباني لجنوب إفريقيا، فقد بلغت تلك الاستثمارات ٤٨٤ مليون دولار عام ١٩٩٦، مما

---

(١) **South Africa Gains In Invesment Drive, IRRC Survey Shows,** (http: //www. Irrc. Org/ Southern- Africa/ mbisa 97. Html). p. 4.

وانظر أيضا: Africa South Of The Sahara 2000, **op.cit.**, pp. 1018- 1019.

(٢) Peter J.Schraeder. "Japan's....", **op.cit.**, pp. 232-233.

– ولمزيد من التفاصيل عن رؤية اليابان لجنوب إفريقيا كفاعل اقتصادي إقليمي هام في إفريقيا انظر:
Jun Morikawa. **Japan And Africa: Big Business And Diplomacy,** (London: Hurst And Company. C1997), pp. 211- 215.

وضع اليابان في المرتبة الخامسة بين الخمس دول صاحبة أكبر استثمارات في جنوب إفريقيا في ذلك العام(١).

ولقد ساندت المؤسسات المالية الدولية أيضًا (ممثلة في البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) جنوب إفريقيا باعتبارها قوة سياسية واقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء، تمكنها إمكانياتها من العمل على إحلال الاستقرار السياسي والاقتصادي في ربوع إفريقيا جنوب الصحراء من خلال ممارسة دور إقليمي نشط وفعال(٢).

وعلى غرار الوضع على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، اهتمت القوى الدولية الفاعلة بتجهيز وحث جنوب إفريقيا على لعب دور إقليمي نشط على الصعيد الأمني، نظرًا لقدراتها التي تتمتع بها خاصة قدراتها العسكرية، والتي تمثل قوة ضاربة لا يُستهانُ بها (راجع القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا) على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء. فالولايات المتحدة مثلاً تعتبر جنوب إفريقيا إحدى ركائز استراتيجيتها الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء، تلك الاستراتيجية التي تصنف دول إفريقيا لثلاث مجموعات. أولها: الدول المنهارة (كالصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية)، والدول المثيرة للقلاقل، والتي تشكل تهديدًا محتملاً للنظام العالمي (كليبيا والسودان)، وأخيرًا الدول المحورية التي تكون مستقرة نسبيًا وتتفق سياساتها مع المصالح الأمريكية، وتشكل محوراً لاستقرار إفريقيا (كدولة جنوب إفريقيا، وبتسوانا والسنغال، والمغرب، وأوغندا). وتحظى دول المجموعة الأخيرة بدعم عسكري تقوية لقدراتها، بحيث تصبح قادرة على المشاركة في إدارة الصراع في إفريقيا من خلال مشاركتها في عمليات حفظ السلام وعمليات التدخل الإنساني. وتأتي "مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية" في إطار تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في إفريقيا جنوب الصحراء(٣).

وبرغم عدم تطابق الرؤية الأوروبية مع نظيرتها الأمريكية للاستراتيجية الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء، تُجمع الرؤيتان على اعتبار جنوب إفريقيا إحدى ركائز المنظومة الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء، انطلاقًا من قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومن ثم يحرص الاتحاد الأوروبي على تفعيل دور جنوب إفريقيا على الصعيد الأمني رغبة

---

(١) South Africa Gains In Investment Drive, IRRC Survey Shows, op. cit., p. 4.

(٢) Fred Ahwireng-Obeng And Patrick J. McGowan, Part One, op.cit., p. 29.

(٣) ولمزيد من المعلومات حول الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في إفريقيا جنوب الصحراء ودور جنوب إفريقيا فيها انظر: Paul Omach, op. cit., pp. 82-85.

في الحفاظ على مصالح الاتحاد ودوله[1]. فبالإضافة للمساندة الاقتصادية من جانب الاتحاد الأوروبي ودوله لجنوب إفريقيا (كما أسلفنا)، يدعم الاتحاد الأوروبي ودوله القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا، لتتمكن من ممارسة دور إقليمي نشط في مساندة السلام في القارة السوداء، وخير مثال على ذلك الدعم إقامة شكل من أشكال المشاركة بين جنوب إفريقيا ودول الاتحاد الأوروبي في مجال الصناعات العسكرية (راجع القدرات العسكرية)[2].

وهكذا يبدو جليًا مدى حرص القوى الدولية المؤثرة (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية) على حث جنوب إفريقيا على ممارسة دور إقليمي نشط، يتفق ومصالح هذه القوى الدولية في القارة السوداء. وخير دليل على ذلك الدعم والمساندة اللذين تقدمهما تلك القوى الدولية الفاعلة (كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان) لجنوب إفريقيا حتى تتمكن من المحافظة على استقرارها السياسي والاقتصادي، بحيث يتسنى لها القيام بالدور الإقليمي النشط المنوط بها، سواء كمحرك للنمو الاقتصادي الإفريقي، أو كمشارك مؤثر في عمليات حفظ السلام، ومساند قوي للديمقراطية وحقوق الإنسان في إفريقيا جنوب الصحراء.

---

(١) Gorm Rye Olsen, "Europe And ....", op. cit., pp. 348- 353.

(٢) William Gutteridge, "South Africa:...", op. cit., pp. 12- 13.

المبحث الثاني

المتغيرات الإقليمية

تزامنت التحولات الدولية مع تحولات مهمة على مختلف المستويات الإقليمية (إفريقيا جنوب الصحراء، والسادك، والساكو). وتعد هذه التحولات الإقليمية انعكاسًا للتحولات الدولية، فقد أسفر انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة عن اختلال معادلة التوازن الإقليمي، مما أفرز سلسلة من التحولات الإقليمية الجذرية، التي غيرت وجه الحياة، سواء على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء، أو على مستوى السادك، أو على مستوى الساكو. وبطبيعة الحال تلعب المعطيات الجديدة، التي أسفرت عنها هذه التحولات الإقليمية، دورًا هامًا في صياغة الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا على كافة المستويات، بحيث يأتي هذا الدور ملائمًا لهذه المعطيات الجديدة على الساحة الإفريقية.

ويحاول هذا المبحث التعرف على المتغيرات الإقليمية كعامل مؤهل للدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا، وذلك من خلال التعرف على ماهية التحولات الإقليمية بكافة مستوياتها، وكيفية كون هذه التحولات الإقليمية انعكاسًا للتحولات الدولية التي شهدتها الساحة الدولية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وكذلك من خلال التعرف على ما أفرزته هذه التحولات الإقليمية من معطيات جديدة على الساحة الإفريقية، فضلاً عن التعرف على كيفية تأثير هذه المعطيات الجديدة على الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا في عصر ما بعد الحرب الباردة. ومن هذا المنطلق يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: مستوى إفريقيا جنوب الصحراء.

المطلب الثاني: مستوى جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (سادك).

المطلب الثالث: مستوى الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي (ساكو).

المطلب الأول: مستوى إفريقيا جنوب الصحراء

اقترنت التغيرات الدولية، بتغيرات أخرى إقليمية (علـى مسـتوى إفريقيـا جنـوب الصحراء)، ذات تأثير مهم على الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا. وشـملت هـذه التغيرات المجالات الاقتصادية، والسياسية، والأمنية. ويُعد هذا المطلب محاولـة للتعـرف على هذه التغيرات، ومدى وكيفية تأثيرها على الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا، وذلـك مـن خلال التركيز على المجالات التالية:

أولاً: المجال الاقتصادي:

شهدت إفريقيا جنوب الصحراء في أواخر الثمانينيات وأوائـل التسـعينيات أزمـة اقتصادية حادة، استمرت خلال النصف الأول من عقد التسعينيات. فقد بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي السنوي لإفريقيا جنوب الصحـراء خـلال النصـف الأول مـن عقـد التسعينيات ١,٤% مقارنة بـ١,٧% خلال عقد الثمانينيات(١). ومن المؤشرات الأخـرى الدالة على تدهور الوضع الاقتصادي خلال تلك الفترة، حصول ٣٧% فقـط مـن سـكان إفريقيا جنوب الصحراء على ماء نقي، ووجود طبيب واحد لكل ٢٤٥٠٠ نسمة، وارتفـاع معدلات الأمية إلى ٨٠% في بعض البلاد الإفريقية، وتمتع شعوب إفريقيا بمتوسط عمـري مقداره ٥١ عامًا، ومعاناة ٨ مليون إفريقي من مرض الإيدز، من جملة ١٢ مليون مريـض بالإيدز على مستوى العالم، ووجود نسبة كبيرة من لاجئي العالم في إفريقيا، فضـلاً عـن وجود ٣٢ دولة من الأربعين دولة الأقل نماءًا في العالم في إفريقيا(٢). وكذلك بلغت ديـون إفريقيا عام ١٩٩٢ حوالي ٢٩٠ بليون دولار، أي ما يعادل ديـون إفريقيـا عـام ١٩٨٠ مرتين ونصف، وشكلت تلك الديون ١١٠% من الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا جنوب

---

(١) Roger C.Riddell. "The End Of Foreign Aid To Africa? Concerns About Donor Policies". **African Affairs,** Vol. 98, No. 392, July 1999, pp. 313- 314.

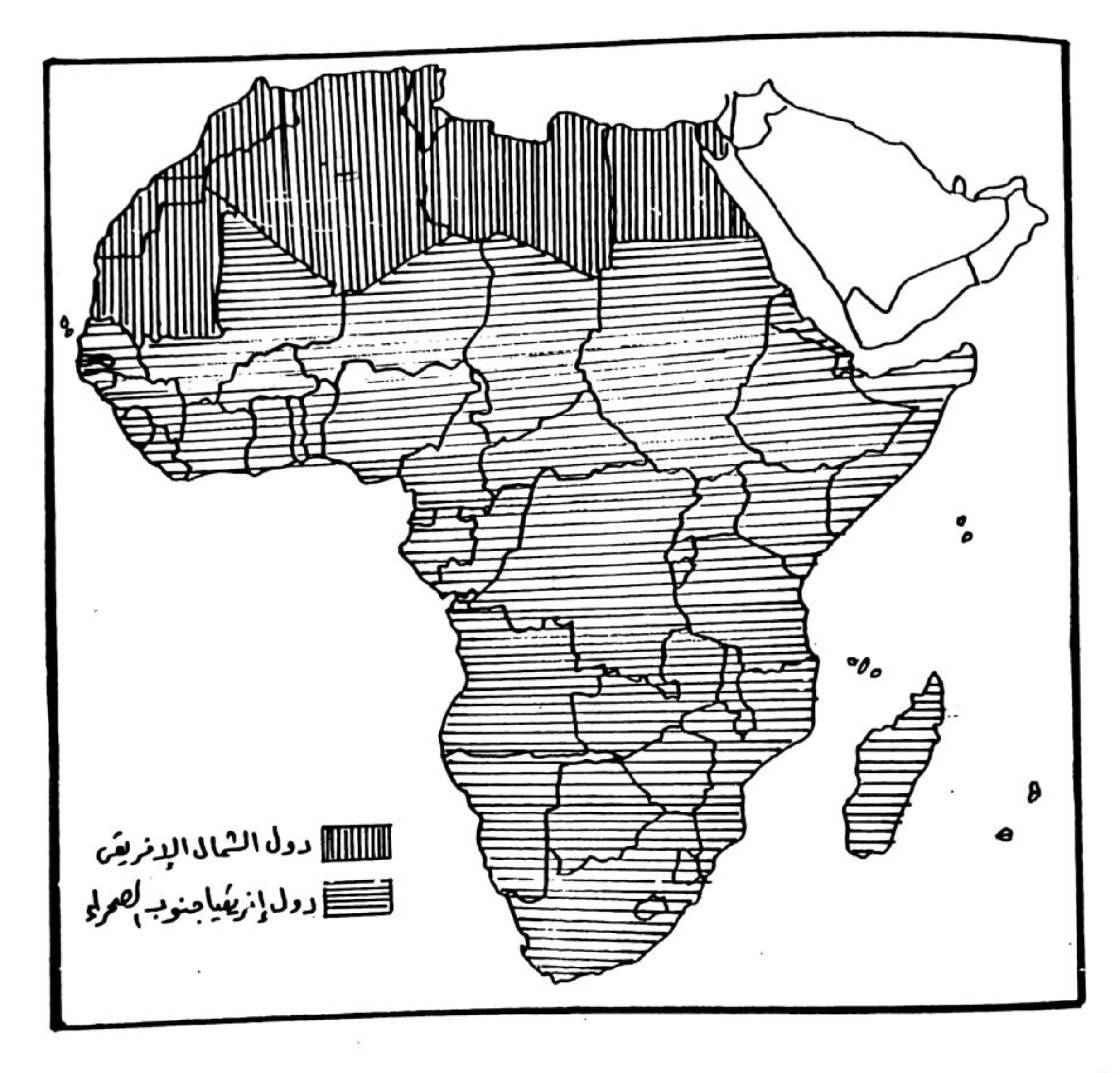
- ولمزيد من التفاصيل عن الأوضاع الاقتصادية في إفريقيا، في أوائل التسعينيات انظر:

Thomas M.Callaghy. "Africa: Falling Off The Map?", **Current History,** Vol. 93, No. 579, Jan 1994, pp. 31-36.

(٢) Marguerite Michaels. "Retreat From Africa". **Foreign Affairs,** Vol. 72, No. 1, 92- 1993, pp. 95-96.

الخريطة رقم (١)

دول إفريقيا جنوب الصحراء



المصدر : بتصرف عن :

Africa Confidential, Vol. 39, No. 1, 19 January 1998, p.2.

الصحراء. وبلغت قيمة ما أنفقته إفريقيا على خدمة ديونها أربعة أمثال ما أنفقته في مجال الرعاية الصحية لمواطنيها[1].

أمَّا النصف الثاني من عقد التسعينيات فقد شهد إرهاصات تعافي إفريقيا من أزمتها الاقتصادية، حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي السنوية خلال عامي ١٩٩٦، ١٩٩٧ ٤,٢%، وهو معدل يفوق نظيره الخاص بالنصف الأول من عقد التسعينيات، ويفوق لأول مرة معدل النمو السكاني الذي يبلغ ٢,٧% تقريبًا (انظر الجدول رقم ١٨). وكذلك شهد عام ١٩٩٦ انخفاض عدد دول إفريقيا جنوب الصحراء ذات النمو السلبي من ١٥ دولة عام ١٩٩٠ إلى ٤ دول فقط في ١٩٩٦. وعلى الصعيد الفردي للدول الإفريقية حققت ٢١ دولة إفريقية في عام ١٩٩٦ معدلات نمو اقتصادي سنوية تبلغ ٥% أو أكثر، وخلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧ حققت ١١ دولة إفريقية (أنجولا، وبنين، وبتسوانا، وكوديڤوار، وغينيا الاستوائية، وأثيوبيا، وغينيا بيساو، وليسوتو، وموريشيس، وتوجو، وأوغندا) متوسطًا لمعدلات نموها الاقتصادي السنوية يفوق ٧%. وحققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء تقدمًا ملحوظًا في حجمها وعائداتها فقد بلغت عائدات تلك الاستثمارات في إفريقيا نسبة تتراوح من ٢٤% إلى ٣٠% مقارنة بنسبة عائدات تتراوح بين ١٦% و١٨% في الدول النامية بصفة عامة[2].

---

(١) DR/ Simon Baynham, "After The Cold War: Political And Secrutiy Trends In Africa", **Africa Insight,** Vol. 24, No. 1, 1994, pp. 38- 39.

(٢) ولمزيد من التفاصيل عن الوضع الاقتصادي في إفريقيا خلال تلك الفترة وتفسيراته. انظر:
Deborah Brautigam , **op.cit.,** pp. 204- 208.

الجدول رقم (١٨)

مؤشرات الأداء الاقتصادي لإفريقيا مقارنة ببقية دول العالم (١٩٩٦- ١٩٩٧)

البيـــــــــان	العالم	إفريقيا	نسبة إفريقيا إلى العالم %
عدد السكان (بالمليون نسمة عام ١٩٩٧)	٥٨٢٩	٦١٤	%١٠,٥
متوسط معدلات النمو السنوي للسكان (١٩٩٠ – ١٩٩٧)	%١,٥	%٢,٧	–
الناتج القومي الإجمالي (بلايين الدولارات لعـــام ١٩٩٧)	٢٩٩٢٥,٧	٣٠٩,١	%١,٠٣
متوسط معدلات النمو السنوي للنـــاتج القومـــي الإجمالي (١٩٩٦- ١٩٩٧)	%٣.٢	%٤,٢	–
الناتج القومي الإجمالي للفرد (بالدولارات عـــام ١٩٩٧)	٥١٣٠	٥٠٠	–
متوسط معدلات النمو السنوي للنـــاتج القومـــي الإجمالي للفرد (١٩٩٦- ١٩٩٧)	%١.٨	%١.٢	–
الصادرات مـــن الســـلع والخدمـــات (بملاييـــن الدولارات) ١٩٩٦	٦٦٨٩٠٤٠	٨٣٩٨٥	%١,٢
١٩٩٧	غير متاح	غير متاح	%١,٦
الـــواردت مـــن الســـلع والخدمـــات (بملاييـــن الدولارات) ١٩٩٦	٦٥٢٢٥٤٠	١٠٠٨٣٢	%١,٥
١٩٩٧	غير متاح	غير متاح	%١,٦
الاســـتثمارات الخارجيـــة المباشـــرة (بملاييـــن الدولارات ١٩٩٦)	٣١٤٦٩٦	٣٢٧١	%١,٠٣
الديون الخارجية (بملايين الدولارات ١٩٩٦)	–	٢٢٧١٦٣	–
مساعدات التنمية الرسمية (بليون دولار ١٩٩٦)	٥١	١٧	%٣٣
مساعدة التنمية الرسمية (بـــالدولار لكـــل فـــرد ١٩٩٦)	١٣	٢٦	–
مساعدة التنمية الرسمية (كنســـبة مئويـــة مـــن الناتج القومي الإجمالي ١٩٩٦)	%١	%٥,٣	–

المصدر: بتصرف عن:
- World Development Report 1998/ 1999, (New York: Oxford Uni Press, 1998), pp. 190- 232.
- Marina Ottaway, "Africa", **Forign Policy**, No. 114, Spring 1999, p. 23.
- Roger C. Riddell, "The End Of Foreign Aid To Africa? Concerns About Donor Policies", **African Affairs**, Vol. 98. No. 392, July 1999, p.312.

ولقد وفرت هذه الأجواء الاقتصادية المشجعة التي اقترنت بتحول كثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء لاقتصاد السوق، مناخا اقتصاديا مواتيا يسمح لجنوب إفريقيا بممارسة دور اقتصادي إقليمي فعال ومؤثر، حيث أضحت الأجواء ممهدة أمام جنوب إفريقيا لتحقيق توقعات الأفارقة، والعمل كمحرك للنمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء.

ومن شان تنفيذ معاهدة تأسيس الجماعة الاقتصادية الإفريقية The African Economic Community خلق أجواء اقتصادية أكثر ملائمة لدور إقليمي نشط من جانب جنوب إفريقيا، حيث تهدف المعاهدة إلى زيادة الاعتماد الإفريقي على الذات، وتشجيع التنمية الاقتصادية الإفريقية، فضلاً عن رفع مستوى معيشة الشعوب الإفريقية، وذلك من خلال تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع التكامل بين الاقتصاديات الإفريقية، وتأسيس إطار عمل لتطوير وتعبئة الموارد المادية والبشرية الإفريقية، وكذلك تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء، فضلاً عن التنسيق وتحقيق الانسجام بين السياسات الخاصة بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية القائمة والمستقبلية في ربوع إفريقيا[١].

ويعد ميلاد القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي[٢] خطوة هامة على طريق تفعيل معاهدة تأسيس الجماعة الاقتصادية الإفريقية، فقد عزز هذا القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي مبادئ وأهداف معاهدة تأسيس الجماعة الاقتصادية الإفريقية، وحث الدول

---

(١) وقّعت معاهدة تأسيس الجماعة الإفريقية (AEC) بواسطة رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية، في يونيو ١٩٩١، بأبوجا بنيجيريا. وتعد المعاهدة تتويجًا لجهد متواصل من جانب القادة الأفارقة، وتعكس قناعة لديهم مفادها أن التكامل الاقتصادي الإفريقي ضرورة لبلوغ أهداف منظمة الوحدة الإفريقية.

ولمزيد من التفاصيل عن المعاهدة انظر:

Richard S. Mukisa And Bankole Thampson, "Prerequisites For Economic Inte gration In Africa: An Analysis Of The Abuja Treaty", **Africa Today,** Vol. 42, No. 4, 1995.

(٢) تم الإعلان عن ميلاد الاتحاد الإفريقي في قمة رؤساء الدول والحكومات، المنعقدة في لوساكا بزامبيا، خلال الفترة من ٩ إلى ١١ يوليو ٢٠٠١. ووضعت قمة لوساكا الخطوط العريضة، التي تحكم المرحلة الانتقالية اللازمة لتحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، وفقا للمادة ٣٣ من القانون التأسيسي لهذا الاتحاد. وتم انتخاب وزير خارجية كوت ديفوار السابق أماراعيسى، ليقود منظمة الوحدة الإفريقية، خلال الفترة الانتقالية، لتحويلها إلى الاتحاد الإفريقي African Union.

لمزيد من المعلومات عن قمة لوساكا انظر:

د/ حمدي عبد الرحمن حسن، "قمة لوساكا ومستقبل الاتحاد الإفريقي"، **السياسة الدولية**، العدد ١٤٦، أكتوبر ٢٠٠١، ص١٤٦- ١٥٠.

الأعضاء على التعجيل بتحقيق مبادئ وأهداف المعاهدة، واستحدث القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي أدوات جديدة من شأنها التعجيل بتحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي[١]. ومن شأن خطوة كهذه -في حالة تنفيذها- تعضيد إمكانية اضطلاع جنوب إفريقيا بدور إقليمي نشط، انطلاقا من قدراتها المتميزة، خاصة قدراتها الاقتصادية (راجع القدرات الاقتصادية لجنوب إفريقيا)، التي تفوق قدرات غيرها من دول إفريقيا جنوب الصحراء.

ثانيا : المجال السياسي :

يعد الإقبال المتزايد من جانب دول إفريقيا جنوب الصحراء على الديمقراطية التعددية واحدا من الأحداث الكبرى في التاريخ الإفريقي المعاصر، الأمر الذي دفع البعض لإطلاق مسمى "الاستقلال الثاني" على هذه المرحلة، اقتفاء بمرحلة التحرر الوطني في بداية الستينيات. ولا تعد التحولات نحو الديمقراطية التعددية في إفريقيا جنوب الصحراء مجرد انعكاس لمتغيرات دولية خارجية، أو مجرد تحقيق لإرادة الدول والمؤسسات الدولية المانحة، وإنما تعد كذلك استجابة لمطالب شعبية ترجع جذورها إلى سنوات الاستقلال الأولى، فقد فقدت كثير من الأنظمة السياسية في إفريقيا جنوب الصحراء شرعيتها على الصعيد الشعبي قبل أن تفقدها على الصعيد الدولي[٢]. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين

---

(١) تشمل الأدوات الجديدة الواردة في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، والمعنية بتنفيذ الأهداف الاقتصادية، الأجهزة الفنية التالية: ١- لجنة الاقتصاد الريفي. ٢- لجنة التجارة. ٣- لجنة الشئون النقدية والمالية. ٤- لجنة النقل والمواصلات والسياحة. ٥- المصرف المركزي الإفريقي. ٦- صندوق النقد الإفريقي. ٧- المصرف الإفريقي للاستثمار.

ولمزيد من المعلومات عن إمكانات التعجيل بتنفيذ الجماعة الاقتصادية الإفريقية، في ظل الاتحاد الإفريقي انظر:

د/ فرج عبد الفتاح فرج، "إمكانات التعجيل بتنفيذ الجماعة الاقتصادية الإفريقية في ظل الاتحاد الإفريقي"، في د/ محمود أبو العينين (محرر)، **الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية**، (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١)، ص ص٢٦٩- ٣٣٥.

(٢) حول مزيد من المعلومات عن ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا انظر:

د/ حمدي عبد الرحمن حسن، "ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل"، **السياسة الدولية**، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣، ص ص٨- ٢٦.

- وانظر أيضا:

Samuel Decalo, "The Process, Prospects And Constraints Of Democratization In Africa", **African Affairs**, Vol. 91, No. . 1992, pp. 7- 35.

أربع مجموعات من الدول الإفريقية طبقا لموقفها من عمليات الإصلاح السياسي، والاقتصادي على النحو التالي[1]:

أ- دول أبدت التزاما قويا بالتحول نحو اقتصاد السوق والأخذ بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ومن هذه الدول بنين، وبتسوانا، ومالي، ومدغشقر، وموريشيس، وناميبيا، وجنوب إفريقيا.

ب- دول أبدت التزاما، يتراوح بين التواضع والقوة، بالإصلاح الاقتصادي، وشرعت في إجراء تحولات ديمقراطية، من خلال إجراء انتخابات تعددية. ومن هذه الدول بوركينا فاسو، وكوديفوار، وكينيا، ومالاوي، وموزمبيق، والسنغال، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا.

جـ- دول تبنت برامج إصلاح اقتصادي وسعت لتحقيق التنمية دون الأخذ بالديمقراطية. ومن هذه الدول بوروندي، وأثيوبيا، وأريتريا، والجابون، وجامبيا، والنيجر، ورواندا.

د- دول رفضت وقاومت الإصلاح الاقتصادي والسياسي، أو لم تملك ممارسة سلطتها على أراضيها لحرب أهلية أو لانهيار الدولة. ومن هذه الدول أنجولا والكاميرون، والكونغو، ونيجيريا، وسيراليون، والصومال، والسودان.

وتندرج الأغلبية الساحقة من دول إفريقيا جنوب الصحراء تحت المجموعتين الأولى والثانية، فخلال النصف الأول من عقد التسعينيات تلاشي نظام حكم الحزب الواحد في إفريقيا جنوب الصحراء تقريبا، وتبنت الأغلبية الساحقة من الدول الإفريقية نظم حكم ديمقراطية خلافا لما كان عليه الوضع قبل تلك الفترة الوجيزة (انظر الجدول رقم ١٩)[2]. وأسفر ذلك عن تغير المناخ السياسي في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أضحي أكثر ملاءمة واستجابة لدور إقليمي نشط وفعال من جانب جنوب إفريقيا، ففي ظل نظم الحكم الديمقراطية يسود الاستقرار السياسي على الصعيد الداخلي، ويشيع التعايش السلمي والتعاون الاقتصادي المتبادل على الصعيد الخارجي عكس الحال في ظل نظم الحكم الديكتاتورية والشمولية، التي تفتقد الاستقرار السياسي، على الصعيد الداخلي، وتسعى لعملقة ترسانتها العسكرية، ويزداد احتمال الصدام العسكري فيما بينها.[3]

---

(١) Joel D. Barkan And David F. Gordon. "Democracy In Africa", **Foreign Affairs,** Vol. 77. No. 4. July/ Augst 1998. pp. 108- 109.

(٢) د/ محمود محمد أبو العينين: "إفريقيا والتحولات..."، **م.س.ذ،** ص٢٧٦- ٢٨٩.

(٣) Morton H. Halperin. "Guaranteeing Democracy". **Foreign Policy,** No. 91. Summer 1993. p. 105.

- وانظر أيضا: Joshua Muravchik. **Exporting Democracy: Fulfilling America's Destiny,** (Washington D.C: The American Enterprise Institute Press. 1991). p. 8.

وعلى غرار الحال في المجال الاقتصادي جاء القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ليضيف ذخمًا للوحدة الإفريقية، ويمهد الطريق أمام اضطلاع جنوب إفريقيا بدور إقليمي نشط في المجال السياسي. فقد نصت المادتان الثالثة والرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي على إدراج تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، ضمن أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي. كما نصت المادة الخامسة على إنشاء محكمة عدل إفريقية وبرلمان عموم إفريقيا ضمن أجهزة هذا الاتحاد، لضمان مشاركة كاملة للشعوب الإفريقية في تحقيق التنمية والتكامل الإفريقيين. وكما هو واضح فإن شيوع هذه المبادئ والأهداف والأجهزة يتفق مع المنظومة الأيديولوجية لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، ويخدم مصالحها الإقليمية.(١)

ثالثًا: المجال الأمني:

برغم موجة التفاؤل بإمكانية إحلال السلام في إفريقيا في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانتهاء تنافس القوتين الأعظم على مناطق النفوذ في إفريقيا جنوب الصحراء اندلعت صراعات جديدة، وتفجرت صراعات قديمة بصورة حادة. فخلال الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٨ بلغ عدد الصراعات الرئيسية التي شهدتها إفريقيا ٢٥ صراعًا تراوحت بين صراع استعماري وصراع داخلي وصراع بين دول (انظر الجدول رقم ٢٠). وأسفرت تلك الصراعات عن تزايد أعداد اللاجئين الأفارقة من ١١٠٥٢١٧ لاجئ عام ١٩٧٤ إلى ٢٨٢٦١١٩ لاجئ عام ٢٠٠١، وكذلك ارتفاع نسبة اللاجئين الأفارقة إلى لاجئ العالم من ٧,٨% عام ١٩٧٤ إلى ٢٩,٤% عام ٢٠٠١ (انظر الجدول رقم ٢١).

---

(١) منظمة الوحدة الإفريقية، **وثيقة القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي** ، لومي – توجو ، ١٢ يونيو ٢٠٠٠.

- وحول برلمان عموم إفريقيا، ودوره في تعزيز المشاركة الشعبية الإفريقية ، انظر:

د/ حمدي عبد الرحمن حسن ، "برلمان عموم إفريقيا والبعد الشعبي في حركة الوحدة الإفريقية "، في د/ محمود أبو العينين (محرر)، **الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية**، (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١) ، ص ص٧٥- ١٠٢.

الجدول رقم (١٩)

مؤشرات أول انتخابات تعددية تنافسية في إفريقيا جنوب الصحراء (١٩٨٩-١٩٩٧)

توقيت الانتخابات	عدد الدول	عدد الانتخابات (الرئاسية والتشريعية)	انتخابات شهدت مقاطعة (جماعية أو جزئية) من جانب المعارضة	انتخابات حرة ونزيهة	انتخابات أسفرت عن تغير القيادات	قبول الخاسرين بنتيجة الانتخابات	نسبة الناخبين المشاركين إلى الناخبين المقيدة أسمائهم (متوسط)	نصيب الفائز من الأصوات في الانتخابات الرئاسية (متوسط)	نصيب الفائز من المقاعد في الانتخابات التشريعية (متوسط)
المرحلة الأولى ١٩٨٩-١٩٩٤	٢٩	٥٤	٦ (%١١,١)	٣٠ (%٥٥,٥)	١١ (%٣٧,٩)	٣٢ (%٥٩,٢)	%٦٣,٣	%٦١,٤	%٦٢,٧
المرحلة الثانية ١٩٩٥-١٩٩٧	١١	١٥	١١ (%٧٣,٣)	– (%٠.٠)	١ (%٦.٦)	– (%٠.٠)	%٦٦,٨	%٦٩,١	%٧٢,٠
الإجمالي	٤٠	٦٥	١٧ (%٢٤,٦)	٣٠ (%٤٣,٥)	١٢ (%٣٠,٠)	٣٢ (%٤٦,٣)	%٦٤,١	%٦٣,٤	%٦٥,٣

المصدر: _ Michael Bratton, "Second Elections In Africa", **Journal Of Democracy,** Vol. 9, No. 3, July 1998, p. 54.

الجدول رقم (٢٠)

الصراعات في إفريقيا خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٨

مكان الصراع	نمط الصراع		
	استعماري	داخلي	بين دول
أنجولا		√	
بوروندي		√	
الكاميرون/ نيجيريا			√
جمهورية إفريقيا الوسطى		√	
تشاد/ ليبيا			√
جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير)		√	
جمهورية الكونغو		√	
أثيوبيا		√	
ليبريا		√	
مالي		√	
موزمبيق		√	
ناميبيا	√		
رواندا		√	
سيراليون		√	
الصومال		√	
جنوب إفريقيا		√	
السودان		√	
أوغندا		√	
الصحراء الغربية	√		
الجزائر		√	
جزر القمر		√	
جيبوتي		√	
أرتيريا/ أثيوبيا			√
أريتريا/ اليمن			√
تشاد		√	

المصدر: بتصرف عن: Marrack Goulding, "The United Nations And Conflict In Africa Since The Cold War", **African Affairs,** Vol. 98, No. 391, April 1999, p. 158.

وأسفر ذلك الوضع عن مطالبة الكثيرين بحلول إفريقية للمشكلات الإفريقية. وكان الأمين العام السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية (سالم أحمد سالم) من أكثر الشخصيات تحمسًا للدعوة المطالبة بحلول إفريقية للمشكلات الإفريقية. وهذا ما نلمسه في تقريره الذي تقدم به في الدورة رقم ٥٥ لمجلس وزراء المنظمة في فبراير ١٩٩٢، ودعا فيه لإنشاء آلية تساعد المنظمة على الاضطلاع بدور مناسب في الصراعات الإفريقية، وحدد الأمين العام في تقريره ثلاث مهام لتلك الآلية وهي الوقاية من الصراعات وإدارتها وإيجاد حلول لها. وبالفعل أصدرت القمة الإفريقية رقم ٢٩ المنعقدة في القاهرة في يونيو ١٩٩٣ إعلانًا يتضمن الإطار العام لآلية منع وإدارة وتسوية الصراعات في إفريقيا[١]، تأكيدًا للدور المحوري للمنظمة في إرساء دعائم السلام والاستقرار في أرجاء إفريقيا في عصر ما بعد الحرب الباردة.

ولقد حالت معوقات مالية وتنظيمية دون تركيز هذه الآلية على عمليات حفظ السلام، وتركيزها بدلاً من ذلك على عمليات توقع ومنع الصراع، وعمليات صنع السلام، وعمليات بناء السلام، الأمر الذي أسفر عن تركز جهود منظمة الوحدة الإفريقية،في مجال حفظ السلام، على مشاركة أعضائها في عمليات حفظ السلام تحت لواء الأمم المتحدة، وكذلك تقديم المنظمة العون لعمليات حفظ السلام سواء تلك التي تقوم بها المنظمات الإقليمية الفرعية (كالإيكواس في ليبريا)، أو تلك التي تقوم بها تحالفات من الدول المجاورة (كما فعل جيران الكونغو إبان حكم موبوتو). وإدراكًا من منظمة الوحدة الإفريقية لضآلة مساهمتها في مجال حفظ السلام قررت قمة المنظمة المنعقدة في ياوندي في يوليو ١٩٩٦ تأسيس قوة تدخل وحفظ سلام إفريقية، وتزامن ذلك مع دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لتأسيس "مبادرة الاستجابة للأزمات الإفريقية"، التي كانت خطوة على طريق المبادرة المشتركة (راجع المبحث الأول من هذا الفصل)[٢].

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول ظروف نشأة الآلية، وإطارها المؤسسي والتشغيلي انظر:
د/ محمود أبو العينين، "**الأمن الجماعي الإفريقي: المستويان القاري والإقليمي الفرعي**"، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، نشرة الدراسات الإفريقية رقم ٣٦، ١٩٩٤) ص٦٨- ٨٧.

(٢) Paul Omach, **op. cit.**, pp. 77- 81.

الجدول رقم (٢١)

اللاجئون الأفارقة خلال أعوام ١٩٧٤ و١٩٩٥ و٢٠٠١

	١٩٧٤	١٩٩٥	٢٠٠١
عدد سكان العالم عدد لاجئي العالم	٣٨٩٠٠٠٠٠٠٠ ١٤١٩٥٤٥١	٥٧١٦٠٠٠٠٠٠ ١٥٣٣٧٠٠٠	غير متاح ٩٥٩١٩٤٧
نسبة لاجئي العالم إلى سكان العالم	%٠,٣٦	%٠,٢٦	—
عدد سكان إفريقيا عدد لاجئي إفريقيا	٣٩١٠٠٠٠٠٠ ١١٠٥٢١٧	٧٢٨٠٠٠٠٠٠ ٥٢٢٢٠٠٠	غير متاح ٢٨٢٦١١٩
نسبة لاجئي إفريقيا إلى سكان إفريقيا	%٠,٢٨	%٠,٧٢	—
نسبة لاجئي إفريقيا إلى لاجئي العالم	%٧,٨	%٣٤	%٢٩,٤٦

المصدر: بتصرف عن:

- Assefaw Bariagaber, "States, International Organizations And The Refugee: Reflections On The Complexity Of Managing The Refugee Crisis In The Horn Of Africa", **The Journal Of Modern African Studies,** Vol. 37, No. 4, 1999, p. 602.
- **United Nations High Commissioner For Refugees**, Global Refugee Trends, Geneva, 14 December 2001, pp. 6-7.

وانطلاقًا من إدراك القادة الأفارقة لأولوية الاعتبارات الأمنية، وحتمية تعزيز الأمن والاستقرار في إفريقيا، قررت قمة لوساكا المنعقدة في يوليو ٢٠٠١ دمج آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات الإفريقية كأحد أجهزة الاتحاد الإفريقي الوليد طبقًا للمادة ٥ [٢] من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، ومراجعة الهياكل والإجراءات وطرق العمل الخاصة بجهازها المركزي. وجاء القرار ليمثل نقلة نوعية فيما يتعلق بدور الاتحاد الإفريقي في مسألة التدخل لحفظ السلام وفرضه. ليس هذا فحسب، فقد طرح القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي بعض المعايير والمبادئ الجديدة والمهمة في المجال الأمني، كحق الاتحاد في التدخل لإعادة السلام وفرضه في ظل ظروف محددة (كجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية)، وحق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن، فضلاً عن فتح الباب أمام العمل الجماعي الإفريقي في مجال الدفاع المشترك سواء في مرحلة وضع السياسات الدفاعية المشتركة للدول الأعضاء، أو مرحلة التنفيذ والتطبيق، أو مرحلة بناء البنية الأساسية والآليات التي تخدم هذا الهدف[١].

ومما سبق يتضح أن المناخ الأمني الإفريقي يتيح لجنوب إفريقيا الفرصة لممارسة دور إقليمي نشط وفعال، استناداً إلى قدراتها العسكرية (التي تميزها عن بقية دول إفريقيا جنوب الصحراء)،واستناداً إلى انسجام ممارسة جنوب إفريقيا لدور إقليمي نشط في المجال الأمني مع الدعوة المطالبة بحلول إفريقية للمشكلات الإفريقية في إطار آليات إفريقية جماعية (آليات الاتحاد الإفريقي)، واستناداً كذلك للقبول الدولي والمساندة الدولية لجنوب إفريقيا كحجر زاوية في أي تصور خارجي للاستراتيجية الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء.

وهكذا يبدو جليًا أن الأوضاع السياسية، والاقتصادية والأمنية على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء في عصر ما بعد الحرب الباردة تعضد وتساند قيام جنوب إفريقيا بدور

---

(١) نشأت آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات بموجب إعلان القاهرة في يونيو ١٩٩٣، وهو بمثابة تقنية قانونية فعالة وبسيطة، إذ يمثل شكلاً رسميًا لقرار مؤتمر القمة الذي اعتمده، وفي نفس الوقت لا يمثل أداة ملزمة من الناحية القانونية، أي لا يعتبر الإعلان المنشئ للآلية بمثابة جزء لا يتجزأ من مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية.

لمزيد من المعلومات عن إمكانية إحلال السلام والأمن في ظل الاتحاد الإفريقي انظر:

د/ محمود أبو العينين، "الاتحاد الإفريقي وإمكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الإفريقية"، في د/ محمود أبو العينين (محرر)، **الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية**، (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١) ص١٩٧- ٢٣٢.

إقليمي نشط وفعال يلبي تطلعات شعوب إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة بعد انضمام جنوب إفريقيا إلى منظمة الوحدة الإفريقية في ٢٣ مايو ١٩٩٤ وخروجها من عزلتها الإفريقية(١).

المطلب الثاني: مستوى جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (سادك)

على غرار ما حدث في إفريقيا جنوب الصحراء، شهدت منطقة الجنوب الإفريقي، خلال عقد التسعينيات سلسلة من التحولات (الاقتصادية، والسياسية، والأمنية)، غيرت وجه الحياة في المنطقة. وتعد هذه التحولات نتاجا لتفاعل الأوضاع العالمية، والإقليمية خلال هذه الفترة. ولعبت هذه التحولات التي شهدتها منطقة الجنوب الإفريقي، دورا هاما في صياغة الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا منذ ١٩٩٤. وفيما يلي نتناول أهم هذه التحولات الاقتصادية، والسياسية، والأمنية على مستوى الجنوب الإفريقي:

أولا: التحولات الاقتصادية:

تأسس مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الإفريقي South African Development-Coordination Conference في لوساكا بزامبيا، في إبريل ١٩٨٠. وشكلت دول المواجهة حجر الزاوية في هذا التجمع، الذي استهدف أساسًا تقليص الاعتماد الاقتصادي لدوله على حكومة الأبارتهيد في جنوب إفريقيا، وتشجيع التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء من خلال التعاون المشترك فضلاً عن استهداف تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال التخطيط المشترك والتنسيق في القطاعات المختلفة (كالطاقة، والزراعة، والأمن الغذائي، والصناعة، والنقل، والمواصلات). وحقق التجمع نجاحًا محدودًا على طريق التكامل الإقليمي(٢).

وفي ضوء هذا النجاح المحدود، الذي أحرزه مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الإفريقي على طريق التكامل الإقليمي، وفي ضوء تدشين عملية التحول السياسي في جمهورية جنوب إفريقيا وانهيار الأبارتهيد، الذي شكلت الرغبة في التخلص من نيره الهدف

---

(١) دراسة حالة: جنوب إفريقيا، م.س.ذ، ص ٨١.

- وللتعرف على ظروف وملابسات انضمام جنوب إفريقيا لمنظمة الوحدة الإفريقية انظر:

DR/ Denis Venter. "An Evaluation Of The OAU On The Eve Of South Africa's Accession". **Africa Insight**, Vol. 24, No. 1, 1994, pp. 54- 55.

(٢) لمزيد من المعلومات عن مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الإفريقي انظر:

Richard Fredland. **A Guide To African International Organizations**, (London: Hans Zell Publishers, 1990), pp. 41- 42.

الأساسي لإنشاء المنظمة، أضحت الحاجة ماسة لإحلال منظمة جديدة تتلاءم مع المعطيات الجديدة، محل مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الإفريقي. وبالفعل تم توقيع معاهدة تأسيس جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (The Southern African Development (SADC Community، أثناء انعقاد قمة رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في ١٧ أغسطس ١٩٩٢، في ويندهوك بناميبيا. وطورت المعاهدة مجالات اهتمام السادك لتشمل مناطق جديدة، لم تطرقها معاهدة ١٩٨٠. وتمثلت هذه المناطق الجديدة فيما يلي[١]: ١- تكليف منظمة السادك بالتأسيس التدريجي لسوق مشتركة بين الدول الأعضاء، وذلك من خلال إزالة العوائق التي تحول دون حرية انتقال رأس المال والعمالة والبضائع والخدمات بين الدول الأعضاء. ٢- تقوية القاعدة المؤسسية لمنظمة السادك؛ حتى تكون أكثر فاعلية وتأثيرا عند التعامل مع مسألة التكامل الإقليمي. ٣- توسعة مجال اهتمام السادك ليشمل المسائل الخاصة بجودة الحكم، واحترام حقوق الإنسان، والممارسات الديمقراطية في الدول الأعضاء.

وهكذا جاءت معاهدة ١٩٩٢ مواكبة للمعطيات الجديدة، فعلى خلاف المعاهدة الأولى خلت معاهدة ١٩٩٢، من الإشارة لضرورة العمل على التخلص من التبعية الاقتصادية لجنوب إفريقيا وعزلها، كخطوة تمهيدية لدمج جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد داخل المنظمة الجديدة. وانطوت المعاهدة الجديدة على قبول مبادئ تحرير التجارة واقتصاد السوق كمنهج لتحقيق التكامل الاقتصادي، وهو ما لم يتوافر في المعاهدة الأولى التي سعت لتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال التخطيط والتنسيق المشترك. وكذلك انطوت المعاهدة الجديدة على طموحات لإحراز درجة عالية من التكامل في السياسات المالية والنقدية والتجارية، وذلك من خلال تحويل المنظمة الجديدة إلى أداة فعالة ومؤثرة على خلاف مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الإفريقي الذي كان تجمعا فضفاضا[٢].

---

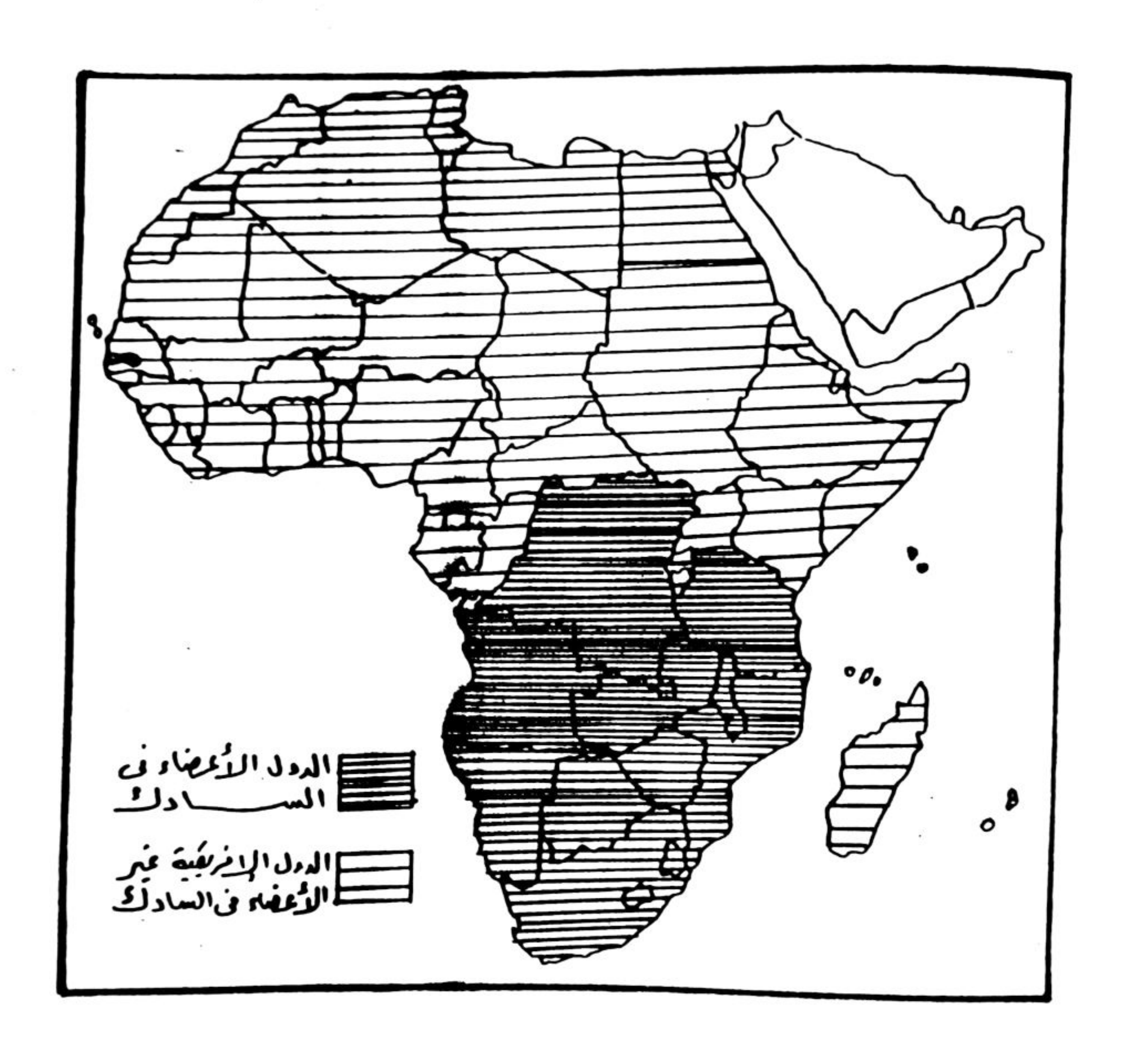
(١) لمزيد من المعلومات عن جماعة التنمية للجنوب الإفريقي انظر:
The Southern African Development Community (SADC), (Cape Town: The South African Communication Service On Behalf Of Department Of Foreign Affairs. 1995). pp. 15- 17.

(٢) حول مزيد من المعلومات عن الفروق بين معاهدتي ١٩٨٠، ١٩٩٢ انظر:
Richard Gibb. "Southern Africa In Transition: Prospects And Problems Facing Regional Integration". **The Journal Of Modern African Studies**, Vol. 36, No. 2, 1998, pp. 302- 304.

وانظر أيضا:
DR/ Erich Leistner. "SADCC Into SADC: Plus ca Change". **Africa Insight**, Vol. 22, No. 3, 1992, p. 158.

الخريطة رقم (٢)

خريطة دول جماعة التنمية للجنوب الإفريقي



المصدر : بتصرف عن :

Africa Confidential, Vol. 39, No. 1, 19 January, 1998, p. 2.

وهكذا لم تكتف معاهدة تأسيس جماعة التنمية للجنوب الإفريقي بتمهيد الطريق أمام انضمام جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لعضويتها في ٢٩ أغسطس ١٩٩٤ [١]. ولكنها وفرت أيضا بيئة إقليمية موانية تسمح لجنوب إفريقيا بممارسة دور إقليمي نشط وفعال على الصعيد الاقتصادي، خاصة في ظل تفوقها الاقتصادي مقارنة ببقية دول السادك. حيث يجري الآن تنفيذ منطقة تجارة تفضيلية A Preferential Trade Area، وذلك من خلال توقيع الدول الأعضاء لبروتوكولات تجارية كخطوة على طريق تحقيق أحد أهداف معاهدة السادك الجديدة، وهو تأسيس سوق مشتركة في منطقة الجنوب الإفريقي[٢].

ثانيا: التحولات السياسية:

بنهاية الحرب الباردة شهدت دول إفريقيا جنوب الصحراء تحولات من النظم الديكاتورية إلى التعددية الحزبية، ولم تكن دول الجنوب الإفريقي استثناء من ذلك التيار الديمقراطي، الذي اجتاح إفريقيا جنوب الصحراء خلال العقد المنصرم. ويمكن تصنيف عمليات التحول السياسي، التي شهدتها دول الجنوب الإفريقي إلى قسمين رئيسيين[٣]:

١- تحولات تفاوضية Negotiated Transitions، دخلت بمقتضاها الأحزاب الحاكمة في محادثات للخروج من المآزق السياسية والعسكرية. وخير مثال على ذلك، التحولات التفاوضية التي شهدتها جمهورية جنوب إفريقيا (حيث أسفرت المفاوضات بين الحزب

---

(١) د/ هويدا عبد العظيم، **"التكتلات الاقتصادية في الجنوب الإفريقي"**. بحوث مؤتمر إفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين ٢٧- ٢٩ مايو ١٩٩٧، المجلد الثاني، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ص٥٩.

(٢) DR/ Erich Leistner, "Regional Cooperation In Sub- Saharan Africa: With Special Reference To Southern Africa", **Africa Insight,** Vol. 27, No. 2, 1997, pp. 118- 120.

(٣) Gilbert M.Khadiagala, "Southern Africa's Transitions: Prospects For Regional Security", In Stephen John Stedman (ed), **South Africa: The Political Economy Of Transformation,** (Boulder And London: Lynne Rienner Publishers, 1994), pp. 170- 171.

وللتعرف على مزيد من التفاصيل عن التحولات السياسية في جنوب إفريقيا، وموزمبيق، وزامبيا انظر:

John W.Harbeson, "Rethinking Democratic Transitions: Lessons From Eastern And Southern Africa", In Richard Joseph, **State, Conflict, And Democracy In Africa,** (Boulder And London: Lynne Rienner Publishers, 1999), pp. 45- 50.

- وللتعرف على مزيد من التفاصيل عن التحول السياسي في ليسوتو انظر:

Khabele Matlosa, "Democracy And Conflict In Post- Apartheid Southern Africa: Dilemmas Of Social Change In Small States", **International Affairs,** Vol. 74, No. 2, April 1998, pp. 320- 330.

الوطني، والمؤتمر الوطني الإفريقي عن ترتيبات للتحول إلى نظام ديمقراطي غير عنصري)، وكذلك تلك التي شهدتها موزمبيق (حيث أسفرت المفاوضات بين فريليمو Frelimo، ورينامو Renamo عن اتفاق لوقف شامل لإطلاق النار وإجراء انتخابات تعددية حرة ونزيهة في نوفمبر ١٩٩٤). ٢- تحولات من أنظمة الحزب الواحد المهيمن إلى نظم التعددية الحزبية The Transition Of Dominant One- Party System Into Pluralist Systems. وخير مثال على ذلك ليسوتو (التي بلغ التحول السياسي فيها ذروته بإجراء انتخابات عامة في ١٩٩٣، تنافس فيها ١٢ حزبا سياسيا، أهمها حزب باسوتو الوطني Basotho National Party، وحزب مؤتمر باسوتولاند Basutoland Congress Party)، وزامبيا (حيث استجاب الرئيس كينيث كاوندا Kenneth Kaunda لنتيجة الانتخابات الرئاسية، وسلم السلطة سلميا لفردريك شيلوبا Frederick Chiloba، الذي فاز بها).

الجدول رقم (٢٢)

الدول التي شهدت انتخابات تعددية تنافسية لأول مرة خلال الفترة ١٩٨٩- ١٩٩٧

	عدد الدول التي شهدت انتخابات تعددية تنافسية لأول مرة خلال الفترة ١٩٨٩- ١٩٩٧
مستوى إفريقيا جنوب الصحراء	٤٠ دولة
مستوى السادك	١٢ دولة
نسبة دول السادك إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء (%)	%٣٠

المصدر: بتصرف عن:

Michael Bratton, "Second Elections In Africa", **Journal Of Democray,** Vol. 9, No. 3, July 1998, pp. 53- 57.

- دولتا السادك، اللتان لم تشهدا انتخابات تعددية تنافسية لأول مرة، خلال الفترة ١٩٨٩- ١٩٩٧، هما سوازيلاند وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وهكذا سيطرت التحولات الديمقراطية على المناخ السياسي في منطقة الجنوب الإفريقي، على النحو الذي حدث في إفريقيا جنوب الصحراء ككل، حيث شهدت جميع دول السادك عدا دولتين منها (سوازيلاند، وجمهورية الكونغو الديمقراطية) انتخابات تعددية تنافسية، خلال الفترة من ١٩٨٩- ١٩٩٧. ومثلت تلك الدول ٣٠% من إجمالي دول إفريقيا جنوب الصحراء التي شهدت انتخابات تعددية تنافسية خلال الفترة ذاتها (انظر الجدول رقم ٢٢). الأمر الذي يعكس مدى ضخامة التحولات السياسية التي شهدتها منطقة الجنوب الإفريقي خلال عقد التسعينيات، ومدى تأثير ذلك على تهيئة مناخ ملائم لدور إقليمي نشط لجنوب إفريقيا. فهناك علاقة طردية بين الاستقرار السياسي لدول المنطقة، وبين نشاط وفعالية الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا. فكلما زاد الاستقرار السياسي لدول المنطقة، زادت فعالية ونشاط الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا. وتعد مناقشة دول السادك لفكرة إنشاء برلمان مشترك يضمها معًا، على غرار البرلمان الأوروبي في ستراسبورج Strasbourg، محاولة من شأنها -في حالة نجاحها- تعضيد فرص الاستقرار السياسي في منطقة الجنوب الإفريقي ككل، وبالتالي تهيئة الأجواء لدور إقليمي نشط وفعال لجنوب إفريقيا على كافة المستويات، وليس على مستوى منطقة الجنوب الإفريقي فحسب(١).

ثالثًا: التحولات الأمنية:

شهدت منطقة الجنوب الإفريقي في عقد التسعينيات عدة أحداث درامية، شكلت نقاط تحول في المناخ الأمني للمنطقة. وكانت هذه الأحداث إلى حد كبير انعكاسًا لانهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء تنافس القوتين الأعظم في المنطقة. ويعد اتفاقا نيويورك، اللذان تم توقيعهما في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ في نيويورك، من أهم الأحداث التي شكلت نقطة تحول هامة في منطقة الجنوب الإفريقي. نص الاتفاق الأول، الذي وقعته كوبا وأنجولا وجنوب إفريقيا، على تحديد إبريل ١٩٨٩ لبدء تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٣٥، الصادر في سبتمبر ١٩٧٨، والذي يقضي بتنفيذ خطة ترمي لاستقلال إقليم جنوب غرب إفريقيا. واستهدف الاتفاق الثاني، الذي وقعته كوبا وأنجولا تحقيق انسحاب كامل للقوات الكوبية من أنجولا على مراحل بحلول يوليو ١٩٩١ (٢).

---

(١) **Africa Confidetial,** "Southern Africa: Still The Boss", Vol. 36, No. 17, 25 August, 1995, pp. 3-4.

(٢) لمزيد من المعلومات عن اتفاقي نيويورك، وظروف إنجازهما انظر:

G.R. Berridge, "Diplomacy And The Angola /Namibia Accords", **International Affairs,** Vol. 65, No.3, Summer 1989, pp. 463- 479.

وترجع أهمية الاتفاقين إلى أنهما أسفرا عن حصول ناميبيا (إقليم جنوب غرب إفريقيا سابقًا) على استقلالها عام ١٩٩٠، وانسحاب القوات الكوبية بأكملها من أنجولا، مما أسفر عن تأثيرات إيجابية على المناخ الأمني في منطقة الجنوب الإفريقي. فضلاً عن إرساء الاتفاقين لتقليد جديد في منطقة الإفريقي، مفاده إمكانية إيجاد حلول سلمية متعددة الأطراف لأزمات الجنوب الإفريقي. فقبل اتفاقات ١٩٨٨ لم يكن هناك تقليد خاص بالتوصل لحلول سلمية متعددة الأطراف لأزمات الجنوب الإفريقي، حيث لم تملك منظمة الوحدة الإفريقية، ولا أي كيان إفريقي آخر، القدرة على صنع أو حفظ السلام في المنطقة، مما أسفر عن مآسي عديدة كتلك التي شهدتها أنجولا وموزمبيق. أما بعد إتفاقي ١٩٨٨ فقد برزت أمثلة ناجحة مثل لجان المراقبة المشتركة Joint Monitoring Commissions في أنجولا وناميبيا، والتي ساعدت على تنفيذ اتفاق ١٩٨٨، حيث أثبتت جنوب إفريقيا وأنجولا كفاءة عالية في الصدد(١).

ومن الأحداث الهامة أيضًا، التي شكلت نقطة تحول أخرى في المناخ الأمني لمنطقة الجنوب الإفريقي، تخلي حكومة الأبارتهيد عن الحكم في جنوب إفريقيا، وتسليمها السلطة لأول حكومة منتخبة غير عنصرية عام ١٩٩٤. وتمخض ذلك عن اختفاء الكتلة البيضاء White Bloc (التي ضمت جنوب إفريقيا، والإدارات البيضاء في أنجولا وموزمبيق قبل استقلالهما في عام ١٩٧٥، وروديسيا قبل استقلالها في ١٩٨٠، وإقليم جنوب غرب إفريقيا قبل استقلاله في ١٩٩٠) في منطقة الجنوب الإفريقي، والتي طالما ناصبت الكتلة السوداء Black Bloc (التي ضمت دول خط المواجهة(٢)، وعددامن حركات التحرير في المنطقة) العداء وعملت على زعزعة استقرارها. وباختفاء الكتلة البيضاء أضحت الهيمنة كاملة للكتلة السوداء في منطقة الجنوب الإفريقي، الأمر الذي أثر بالإيجاب على المناخ الأمني في المنطقة، حيث أصبحت هناك إمكانية لخلق منظومة للأمن الإقليمي في المنطقة، بعد أن كان هذا غير ممكن في ظل العداء الذي ساد بين الكتلتين السوداء والبيضاء، قبل اختفاء الكتلة البيضاء بعد انتخابات ١٩٩٤ في جنوب إفريقيا وتولي حكومة غير عنصرية الحكم فيها(٣).

---

(١) Willie Breytenbach."Conflict In Southern Africa: Whither Collective Security?". **Africa Insight,** Vol. 24. No. 1. 1994. p. 30.

(٢) بلغ عدد دول المواجهة ست دول هي أنجولا، وبتسوانا، وموزمبيق، وتنزانيا، وزامبيا، وزيمبابوي. وكانت هذه الدول في مواجهة دائمة مع جنوب إفريقيا، إبان حكم الأبارتهيد. لمزيد من المعلومات انظر: Douglas G. Anglin. "Southern Africa Under Siege: Options For The Frontline States". **The Journal Of Modern African Studies,** Vol. 26. No. 4. Dec 1988. pp. 549- 565.

(٣) Willie Breytenbach. **op. cit.,** p. 26.

الجدول رقم (٢٣)

عدد اللاجئين في دول السادك خلال عامي ١٩٩٥ و٢٠٠١

الدولة	عدد اللاجئين	
	١٩٩٥	٢٠٠١
أنجولا	١٠٧٠٠	١٢٢٢٢
مالاوي	٩٠٢٠٠	غير متاح
موريشيس	غير متاح	غير متاح
موزمبيق	غير متاح	غير متاح
ناميبيا	١١٠٠	غير متاح
جنوب إفريقيا	٩١٩٠٠	غير متاح
تنزانيا	٨٨٣٣٠٠	٦٥٢٥٣٥
جمهورية الكونغو الديقراطية	١٧٢٤٤٠٠	٣٦٣٠٩٥
زامبيا	١٤١١٠٠	٢٦٨٧٦٧
زيمبابوي	٢٢٠٠	غير متاح
بتسوانا	غير متاح	٤٠٨٥
ليسوتو	غير متاح	غير متاح
سوازيلاند	غير متاح	٦٩٠
سيشل	غير متاح	غير متاح
إجمالي لاجئي دول السادك	٢٩٤٤٩٠٠	١٣٠١٣٩٤
إجمالي لاجئي إفريقيا	٥٢٢٢٠٠٠	٢٨٢٦١١٩
نسبة لاجئي دول السادك إلى لاجئي إفريقيا (%)	%٥٦,٤	%٤٦

المصدر: بتصرف عن:

- Tiyanjana Maluwa, "The Refugee Problem And The Quest For Peace And Security In Southern Africa", In Ibbo Mandaza (ed), **Peace And Security In Southern Africa,** (Harare: Sapes Books, 1996), pp. 149- 150.
- **United Nations High Commissioner For Refugees**, Global Refugee Trends, Geneva, 14 December 2001, pp. 4-7.

- تمت الاستعانة ببعض بيانات الجدول رقم (٢١).

ولقد مهدت الأحداث سالفة الذكر الطريق أمام الدعوة لبناء منظومة للأمن الإقليمي في منطقة الجنوب الإفريقي، خاصة وأن المنطقة كانت مسرحًا لخمسة من الصراعات الرئيسية (٢٥ صراعاً)، التي شهدتها القارة الإفريقية، خلال الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٨ (انظر الجدول رقم ٢٠). فضلاً عن ارتفاع أعداد اللاجئين في المنطقة، حيث بلغ عدد اللاجئين في دول السادك ١٣٠١٣٩٤ لاجئ في عام ٢٠٠١، أي ما يعادل تقريباً نصف لاجئي إفريقيا (٢٨٢٦١١٩ لاجئ) في العام نفسه (انظر الجدول رقم ٢٣).

ويعد تشكيل دول خط المواجهة (سابقًا) لجمعية دول الجنوب الإفريقي (ASAS) Association Of Southern African States، في يوليو ١٩٩٤، لتولي الوظائف السياسية والأمنية الخاصة بها، أول تحرك عملي مؤثر لبناء منظومة للأمن الجماعي في منطقة الجنوب الإفريقي. وقد ناقش وزراء خارجية دول السادك، خلال اجتماعهم في زيمبابوي في مارس ١٩٩٥، اقتراح مفاده وضع الجمعية تحت سلطة سكرتارية السادك. ولم يحظ هذا الاقتراح بالقبول، ووافق وزراء الخارجية -بدلاً من ذلك- على أن تكون الجمعية كيانًا فضفاضًا مدنيًا، يخضع بصورة مباشرة لقادة دول السادك[1]. وبرفع الأمر إلى قمة دول السادك، المنعقدة في جوهانسبرج في أغسطس ١٩٩٥، قررت القمة إرجاء البت في قضية هذا الكيان الجديد لمدة ١٢ شهر، للسماح بإجراء المزيد من المشاورات مع الوزراء المختصين. وفي نهاية لقاء وزراء دول السادك للشئون الخارجية والدفاع والأمن، المنعقد في جابورون Gaborone في ١٨ يناير ١٩٩٦، صدرت توصيات مفادها المطالبة بتأسيس جهاز للسادك مختص بالسياسات والدفاع والأمن SADC Organ For Politics, Defence And Security، حتى تتحقق استجابة أكثر مرونة وسرعة للمواقف المتدهورة[2]. وصدقت قمة السادك المنعقدة في أغسطس ١٩٩٦ في ماسيرو Maseru على التوصيات المطالبة بتأسيس الجهاز المقترح، ليكون الذراع السياسي للسادك، ولتصبح مسئوليته الرئيسية التعامل مع منع وإدارة وحل الصراعات في منطقة الجنوب الإفريقي، مع قيامه برفع تقاريره بصورة مباشرة

---

(١) Africa Confidential, "Southern Africa: …", op. cit., pp. 3- 4.

وانظر أيضاً: DR/Erich Leistner, "Regional Cooperation In….", op. cit., pp. 119.

(٢) DR/ Jakkie Cilliers, "The Evolving Security Architecture In Southern Africa", **Africa Insight**, Vol. 26, No. 1, 1996, pp. 20- 21.

إلى القمة السنوية للسادك. وهناك آراء تنادي بجعل لجنة الأمن والدفاع البينيـــة[1] (ISDSC) Inter –State Defence And Security Committee سكرتارية للجهاز الجديد[2].

وخلاصة القول أن المنظومة الوليدة للأمن الإقليمي في منطقة الجنوب الإفريقي يمكنـــها المساهمة في زيادة فرص ممارسة جنوب إفريقيا لدور إقليمي نشط وفعـــال، علـــى مســـتوى المنطقة، وذلك من منطلقين. المنطلق الأول يتمثل في أن مناخ الاســـتقرار، الـــذي يمكـــن أن توفره هذه المنظومة من خلال دورها في منع وإدارة وحل الصراعات في منطقـــة الجنـــوب الإفريقي، سيزيد من فرص جنوب إفريقيا وقدرتها على لعب دور إقليمي نشط باســـتخدام قدراتها المختلفة، التي تفوق قدرات بقية دول منطقة الجنوب الإفريقي (راجع الفصل الأول من هذا الباب). المنطلق الثاني يتمثل في أن المنظومة الأمنية الوليدة تتيح الفرصة أمـــام جنـــوب إفريقيا لممارسة دور هام وفعال في إشاعة الأمن والاستقرار في المنطقة، وذلك مـــن خـــلال مشاركتها الفعالة في هذه المنظومة، استناداً إلى قوتها العسكرية التي تفوق تلك الخاصة ببقيـــة دول المنطقة.

المطلب الثالث: مستوى الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي (ساكو)

يمثل الاتحاد الجمركي للجنـــوب الإفريقـــي The Southern African (SACU) Customs Union أحد المستويات الإقليمية، التي تعد مجالاً للـــدور الإقليمـــي لجمهوريـــة جنوب إفريقيا، ومن ثم يهتم الباحث بدراسته ودراسة التحولات التي طرأت عليـــه، باعتبـــاره كياناً فاعلاً، يؤثر بالكيانات الأخرى. فمرور العالم والمنطقة وجنوب إفريقيا نفســـها بتحـــولات راديكالية، خلال عقد التسعينيات، أثر بالطبع علـــى الاتحـــاد الجمركـــي للجنـــوب الإفريقـــي (الساكو). ويعد هذا المطلب محاولة من الباحث للتعرف على التحولات التـــي طـــرأت علـــى الاتحاد الجمركي باعتبارها عاملاً مؤهلاً هامًا للدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا. وعلـــى خلاف المستويين السابقين، وهما مستوى إفريقيا جنوب الصحراء ومستوى الســـادك، يقتصـــر

---

(١) تأسست لجنة الأمن والدفاع البينية (ISDSC) عام ١٩٨٣، تحت رعاية دول المواجهة، وانضمت إليـــها جنوب إفريقيا وليسوتو ومالاوي وسوازيلاند في نوفمبر ١٩٩٤، وتعد هذه اللجنة منتـــدى ينـــاقش فيـــه وزراء دول الجنوب الإفريقي للدفاع، والشئون الداخلية، والأمن العام، وأمن الدولة المسائل المتصلة بأمن دولهم ودفاعها على الصعيدين الفردي والجماعي.

ولمزيد من المعلومات عن هذه اللجنة انظر:

Ibid.,pp. 21- 24.

(٢) ولمزيد من المعلومات عن جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن انظر:

DR/ Denis Venter, op.cit., pp. 32- 41.

الباحث في هذا المطلب على مناقشة أبعاد الساكو الاقتصادية باعتباره تجمعًا اقتصاديًا محضًا، ليس له أبعاد سياسية ولا أمنية. وباعتبار أن الأوضاع السياسية والأمنية لدول الساكو تم تناولها في المطلب السالف، في إطار الحديث عن التحولات السياسية والأمنية على مستوى السادك، الذي يضم في عضويته جميع دول الساكو.

ترجع جذور الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي إلى عام ١٨٩٣ عندما انضمت المحميات البريطانية (باسوتولاند Basutoland، وبيتشوانالاند Bechuanaland، وسوازيلاند Swaziland) إلى الاتحاد الجمركي بين مستعمرة رأس الرجاء الصالح البريطانية ودولة الأورانج الحرة. وتأسست الساكو في ظل الحكم الاستعماري عام ١٩١٠، وأعيد التفاوض حولها عام ١٩٦٩ بعد حصول بتسوانا وليسوتو وسوازيلاند على الاستقلال. وانضمت ناميبيا إلى الساكو كعضو مستقل في أعقاب استقلالها عام ١٩٩٠ بعد أن كانت تُدار من قبل جنوب إفريقيا قبل استقلالها. وتوُصف الساكو بأنها أقدم التجمعات الاقتصادية وأكثرها نجاحًا، ليس على مستوى القارة الإفريقية فحسب وإنما على مستوى العالم ككل، باعتبار جذورها ترجع إلى مائة عام تقريبًا، فضلاً عن تحقيقها درجة رفيعة من التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء فيها(١).

وتضم الساكو الآن خمس دول هي بتسوانا وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند وجنوب إفريقيا، تجمعها تعريفة جمركية خارجية مشتركة في مواجهة الدول غير الأعضاء في الاتحاد. وتنص معاهدة الساكو على حرية انتقال البضائع والخدمات بين الدول الأعضاء بدون رسوم. ويتم تجميع معظم عائدات الرسوم الجمركية على واردات دول الساكو بواسطة إدارة الرسوم الجمركية في جمهورية جنوب إفريقيا. وتُوضع هذه العائدات في صندوق، ثم يُعاد توزيعها على الدول الأعضاء في الساكو، حيث تحصل الدول الأصغر على حصص أكبر نسبيًا تعويضًا لها عن عضويتها في اتحاد يضم دولة قوية اقتصاديًا كجنوب إفريقيا(٢).

---

(١) Patrick J. McGowan And Fred Ahwireng- Obeng. "Partner…", Part Two, op. cit., pp. 179- 180.

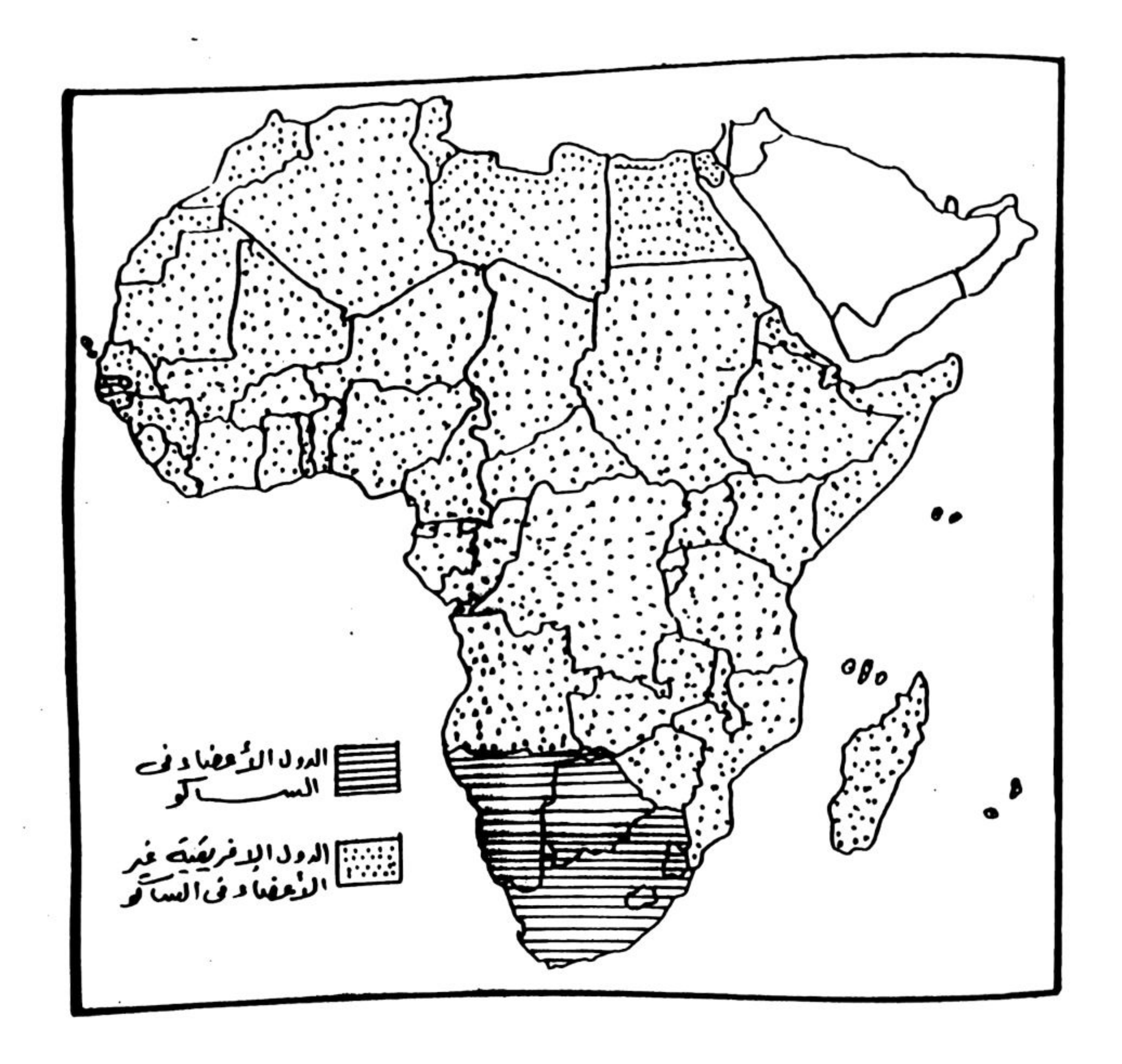
(٢) Biff Turner. "A Fresh Start For The Southern African Customs Union", **African Affairs**, Vol. 70. No. 280. July 1971. pp. 273- 276.

وانظر أيضا:

Colleen Lowe Morna, "New Era Of Cooperation". **Africa Report**, Vol. 40. No. 3. May –June 1995. p. 66.

الخريطة رقم (٣)

خريطة دول الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي



المصدر : بتصرف عن :

Africa Confidential, Vol. 39, No. 1, 19 January 1998, p. 2.

ويوضح الجدول رقم (٢٤) مدى أهمية الساكو لأعضائها حيث يشكل نصيب الدول الأعضاء من عائدات الساكو مصدراً هامًا للدخل في هذه الدول. ففي عام ١٩٩١/١٩٩٠ شكل نصيب بتسوانا وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند من عائدات الساكو ١٣,٢%، و٤٣,٥%، و٢٢,٣%،و ٤٤,٧% من دخل هذه الدول على التوالي. وشكلت هذه الأنصبة عام ١٩٩٤/١٩٩٣ ١٥,٩%، و٥٣,٣%، و٢٥,٤%، و٤٦,٣% من دخل حكومات بتسوانا وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند على التوالي. وتزايدت هذه الأنصبة حتى بلغت عام ١٩٩٦/١٩٩٥ ١٦,٣%، و٥٠,٦%، و٣٠,١%، و٥٠,١% من دخل حكومات هذه الدول الأعضاء على التوالي، الأمر الذي يعكس الأهمية المتزايدة لتلك العائدات الخاصة بالساكو كمصدر للدخل بالنسبة لحكومات الدول الأعضاء في الساكو.

وشهد عام ١٩٩٤ إجماعامن قبل دول الساكو على ضرورة إعادة التفاوض حول ترتيبات جديدة للساكو، حرصًا من تلك الدول على استمرار هذا التجمع، الذي يؤكد معظم الخبراء أهميته وضرورة الإبقاء عليه كحجر زاوية لأية ترتيبات للتكامل الاقتصادي في المنطقة . فلقد أكد السكرتير التنفيذي للسادك مؤخراً على هذا المعنى، بقوله أن السادك لا تملك أية مشاكل مع الساكو، فهي تنظر للساكو على أنها درجة أعلى من التكامل الإقليمي، تميز أعضاؤها عن بقية دول المنطقة، التي يرى السكرتير التنفيذي للسادك أنها ليست مؤهلة بعد لتحقيق هذه الدرجة من التكامل بين أعضائها . وفي هذا الإطار تسعى بعض الدول في منطقة الجنوب الإفريقي للانضمام للساكو، كزيمبابوي – على سبيل المثال – التي ترى أن أوضاعها الاقتصادية تؤهلها للانضمام للساكو[١].

وانطلاقاً من هذه الأهمية التي تتمتع بها الساكو، تحرص الدول الأعضاء في الساكو على إعادة التفاوض حولها لمعالجة الأمور التالية[٢]:

---

(١) Gavin Maasdorp. "The Future Structure Of Regional Trade Integration And Development Cooperation In Southern Africa" **Africa Insight**. Vol. 24, No.1, 1994,PP.8-9.

(٢) Patrick J- McGowan And Fred Ahwireng- Obeng. "Partner…", Part Two, **op. cit.**, pp. 180- 181.

وانظر أيضًا:

DR/ Erich Ieistner, " Regional Cooperation ". **op.cit.**, PP. 115-116.

الجدول رقم ٢٤

عائدات دول الساكو من حصيلة الموارد الجمركية

كنسبة من دخل حكوماتها

(١٩٩٠/١٩٩١-١٩٩٥/١٩٩٦)

السنة	بتسوانا	ليسوتو	ناميبيا	سوازيلاند
١٩٩١/١٩٩٠	%١٣,٢	%٤٣,٥	%٢٢,٣	%٤٤,٧
١٩٩٢/١٩٩١	%١٩,٠	%٤٣,٨	%٣٦,٣	%٤٣,٧
١٩٩٣/١٩٩٢	%٢١,٩	%٥٦,٥	%٢٥,٣	%٣٦,٩
١٩٩٤/١٩٩٣	%١٥,٩	%٥٣,٣	%٢٥,٤	%٤٦,٣
١٩٩٥/١٩٩٤	%١٦,٢	%٥٣,٢	%٢٦,٤	%٤٧,٢
١٩٩٦/١٩٩٥	%١٦,٣	%٥٠,٦	%٣٠,١	%٥٠,١

المصدر :

Richard Gibb, "Southern africa In Transition:

Prospects And Problems Facing Regional Integration" , **The Journal Of Modern African Studies** , Vol.36, No.2, 1998. P.301.

أ ــ عدم رضاء دول الساكو عن نصيبها من صندوق العائدات المشتركة، باعتبـــاره لا يتواكب مع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة لدول الساكو، ولا يعوضـــها بصـــورة كافية عن عضويتها في اتحاد يضم دولة قوية اقتصاديا كجنوب إفريقيا.

ب ــ عدم رضاء دول الساكو عن اعتبار العائدات التي تتأخر جنوب إفريقيا في دفعـــها لمدة سنتين قروض بدون فوائد لحكومة جنوب إفريقيا، مما يترتب عليه خسائر اقتصادية لـدول الساكو.

جـ ــ عدم رضاء دول الساكو عن مستوى الحماية التجارية غير الكفء الذي يســـمح بممارسة جنوب إفريقيا لسياسية الإغراق تجاه بقية دول الساكو، التي أصبحت في ظل الســـاكو سوقا لمنتجات جنوب إفريقيا.فاستيراد دول الساكو ٩٠% تقريبا من وارداتها من جنوب إفريقيـا يسمح لجنوب إفريقيا بتحقيق فائض تجاري هائل مع دول الساكو. ولقد بلغ هذا الفـــائض ١٢,٧ بليون رائد عام ١٩٩٣ ، أي ما يعادل٣٦ % تقريبا من الفائض التجاري الإجمـــالي لجنـــوب إفريقيا في العام نفسه.

د – عدم رضاء دول الساكو عن مستوى الحماية غير الكفء للصناعات الوليـــدة فـــي دول المواجهة، وكذلك عدم رضاء تلك الدول عن المادة السابعة مـــن اتفاقيـــة ١٩٦٩، التـــي تجعل من الصعب تأسيس صناعات جديدة في دول الساكو.

هـــ-عدم رضاء دول الساكو عن سياسـة الحماية الصناعية التي تنتهجها جنوب إفريقيـا والتي تقود بقية دول الساكو لدفع أسعار أعلى من الأسعار العالمية للحصول علـــى المنتجـــات المصنعة لجنوب إفريقيا، حيث تذهب نسبة كبيرة من الصادرات المصنعة لجنوب إفريقيا إلـــى دول الساكو .

و – عدم رضاء دول الساكو عن آلية التشاور داخل الساكو.

ن – تخـــوف دول الســـاكو مـــن الآثـــار الســـلبية المحتملـــة لاتفاقيـــــة التجـــارة الحرةA Free Trade Agreement (والتي اقترحها الاتحاد الأوروبي في مارس ١٩٩٦ بين جنوب إفريقيا، والاتحاد الأوروبي) على اقتصاديات دول الساكو . حيث تتوقع دول الســـاكو أن تسفر الاتفاقية المقترحة عن تخفيض عائدات صندوق الساكو، وفقد دول الساكو لنصيبها فـــي أسواق جنوب إفريقيا، وتأثر عملية التنمية الاقتصادية بها، فضلا عن توقع تقلص الامتيـــازات التي تتمتع بها دول الساكو في أسواق الاتحاد الأوروبي نتيجة عضويتهم الكاملة فـــي اتفاقيـــة لومي . ولقد دفعت هذه المخاوف دول الساكو لمطالبة الاتحاد الأوروبي بدراســـة التـــأثيرات المحتملة للاتفاقية المقترحة على كل قطاع على حدة.

وتأتي إعادة التفاوض حول صيغة جديدة للساكو استجابة لعوامل عديدة منها انهيار حكم الإبارتهيد في جنوب إفريقيا، وإقبال دول الجنوب الإفريقي على التحول نحو اقتصاديات السوق، فضلاً عن تغير المناخ الاقتصادي العالمي. وتمنح المفاوضات الجارية اهتماماً خاصاً لمسألة تعديل معادلة توزيع عائدات الساكو، باعتبار ذلك مطلباً جماعياً لدول الساكو (بما فيها جمهورية جنوب إفريقيا)، وتؤكد القراءة المتأنية لتاريخ الساكو أهميته لأعضائه، ومن ثم حرصهم على الإبقاء عليه من خلال الوصول لصيغة جديدة تضمن استمراريته، وتحقق طموحاتهم(١).

ويتضح من هذا التناول المختصر للاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي (الساكو)، ولأهم القضايا المثارة على مائدة المفاوضات بين الدول الأعضاء فيه، أنه يمثل بيئة خصبة لدور إقليمي نشط لجمهورية جنوب إفريقيا، خاصة في ظل التفوق الاقتصادي والسياسي والعسكري لجنوب إفريقيا، مقارنة ببقية دول الساكو. فباستطاعة جنوب إفريقيا توظيف تفوقها الاقتصادي وريادتها السياسية، وثقلها العسكري لتدعيم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني في بقية دول الساكو، لاعتبارات عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ ــ ملاصقة حدود دول الساكو لحدود جنوب إفريقيا، وبالتالي وجود علاقة طردية بين استقرار دول الساكو، واستمرار استقرار جنوب إفريقيا.

ب ــ إمكانية استخدام جنوب إفريقيا لدول الساكو المستقرة (اقتصادياً، وسياسياً، وأمنياً) كركيزة لإشاعة الاستقرار في منطقة الجنوب الإفريقي، بل وفي إفريقيا جنوب الصحراء ككل.

---

(١) Richard Gibb. op.cit.. pp. 299 –302.

الباب الثاني

الباب الثاني

مستويات الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا

أجمعت العوامل المؤهلة للدور الإقليمي (الداخلية والإقليمية والدوليـــة) تقريبـــاً ، علـــى ضرورة اضطلاع جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بدور نشط في عصر ما بعـــد الأبارتـــهيد. واختلفت الآراء حول ماهية هذا الدور، وذلك أمر طبيعي، فكل طرف ينظر للـــدور الإقليمـــي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بالطريقة التي تلائم مصالحه.ويـــأتي هـــذا البـــاب كمحاولـــة للتعرف على الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد،بمستوياته المختلفة. ويركز هـــذا الباب على ثلاثة مستويات بعينها . المستوى الأول، الاتحـــاد الجمركـــي للجنـــوب الإفريقـــي (الساكو).وهو أضيق المستويات، التي تمارس جنوب إفريقيا دورها الإقليمي خلالـــها. فـــدول الساكو تتمتع بقدر كبير من الخصوصية عند صانعي القرار فـــي جنـــوب إفريقيـــا مـــا بعـــد الأبارتهيد،لدرجة أن بعض الآراء في جنوب إفريقيا تعتبر بقية دول الســـاكو امتـــداداً طبيعيـــاً لأراضي جنوب إفريقيا،الأمر الذي يعكس مدى إصرار جنوب إفريقيـــا علـــى ممارســـة دور إقليمي نشط في تلـــك المنطقـــة. المســـتوى الثـــاني،جماعـــة التنميـــة للجنـــوب الإفريقـــي (السادك).فجنوب إفريقيا تنظر لمنطقة الجنوب الإفريقي على أنها نقطـــة الانطـــلاق لدورهـــا الإقليمي في إفريقيا جنوب الصحراء ككل،ومن ثم فهي تولى تلك المنطقة قـــدراً هـــائلاً مـــن الاهتمام لاعتبارات عديدة أخرى. أما المستوى الثالث والأخير، فهو إفريقيا جنوب الصحـــراء. باعتبارها المجال الأوسع،الذي تمارس جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد دورها الإقليمي فيه.

واستناداً لنظرية الدور، التي ترى أن دور الوحدة الدولية ينقسم في مجمله إلى عنصرين،همـــا تصور الدور وسلوك الدور. يتم تقسيم كل مستوى من المستويات الثلاثة السابق ذكرهـــا إلـــى ثلاثة مباحث. يتناول الأول، التصور الرسمي من جانب صانع القـــرار فـــي جنـــوب إفريقيـــا لمفهوم الدور، المنوط ببلاده لعبه في عصر ما بعد الأبارتهيد. ويتناول الثاني السلوك الفعلـــي للدور، في محاولة للتعرف على مدى انسجام هذا السلوك الفعلي مع مفهوم الدور لدى صـــانع القرار. ثم يأتي المبحث الثالث ليتناول التحديات،التي تعوق صانع القرار عن ترجمة تصـــوره الرسمي للدور إلى سلوك فعلي على أرض الواقع. ومن هذا المنطلق يتم تقسيم هذا الباب إلـــى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الدور الإقليمي على مستوى الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي .

الفصل الثاني: الدور الإقليمي على مستوى جماعة التنمية للجنوب الإفريقي .

الفصل الثالث: الدور الإقليمي على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء.

الفصل الأول

الدور الإقليمي على مستوى الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي

يعد مستوى الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي(الساكو) أضيق المستويات، التي تمارس جمهورية جنوب إفريقيا دورها الإقليمي خلالها، الأمر الذي يمنح دول الساكو وضعا شديد الخصوصية لدى صانع السياسة الخارجية في جنوب إفريقيا. وكما عاشت تلك الخصوصية الشديدة إبان عصر الأبارتهيد، فإنها بلا شك تظل قائمة في ظل الحكم الديمقراطي غير العنصري في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد. والسؤال الذي يطرح نفسه يدور حول ما إذا كانت هناك ثمة فروق بين الدور الإقليمي في الحالتين. ويعد هذا السؤال أحد التساؤلات التي يحاول هذا الفصل الإجابة عليها. وعلى أي حال،وبغض النظر عن إجابة هذا السؤال، لا يعتقد الباحث أن هناك اختلافا هاما في تقييم الإدارات المختلفة(سواء الإدارة البيضاء، أو إدارة الأغلبية السوداء)لأهمية دول الساكو، التي لا تلاصق حدودها حدود جمهورية جنوب إفريقيا فحسب، بل تحاط إحداها بالكامل بأراضي جنوب إفريقيا، الأمر الذي يضفي شكلا ما من الخصوصية على الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا في تلك المنطقة. ولا غرو أن دراسة الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد على مستوى الساكو من شأنه إلقاء الضوء على مستقبل تجمع الساكو، الذي يعد واحدا من أقدم و أنجح التجمعات الاقتصادية على أرض القارة الإفريقية. فتاريخ تأسيسه يرجع إلى ما ينوف على قرن من الزمان، الأمر الذي يثير تساؤلات جمة عن مدى إمكانية توسعه عضويته وجعله نواة لاتحاد جمركي يشمل دول منطقة الجنوب الإفريقي بأسرها.

وانطلاقا من الأهمية التي يتمتع بها تجمع الساكو، يتناول هذا الفصل الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد على مستوى الساكو، وذلك من خلال سبر غور ثلاثة أمور أساسية. يتمثل أولها في التصور الرسمي للدور الإقليمي، ويتمثل الأمر الثاني في السلوك الفعلي للدور الإقليمي، أما الأمر الثالث فيتناول تحديات الدور الإقليمي.

ومن ثم يتم تقسيم هذا المبحث إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: تصور الدور في إطار الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي.

المبحث الثاني: ممارسة الدور في إطار الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي.

المبحث الثالث: تحديات الدور في إطار الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي.

المبحث الأول

تصور الدور في إطار الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي

يُعرف تصور الدور الإقليمي – طبقاً لما ورد في الفصل التمهيدي – بأنه إدراك صانع القرار* للدور الإقليمي، الذي ينبغي على دولته القيام به تجاه بيئتها الإقليمية. ويختلف تصور الدور باختلاف وتنوع المناطق والقضايا، التي تُرسم وفقاً لها هذه الأدوار. ويهدف هذا المبحث للتعرف على التصور الرسمي للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إطار الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي.

وسيحدد الباحث التصور الرسمي للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا من خلال متابعة تصريحات وبيانات رئيس الجمهورية، ومسئولي وزارة الشئون الخارجية والتجارة والصناعة، وكذلك من خلال متابعة الوثائق الصادرة عن إدارة الشئون الدولية في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، انطلاقاً من كونه الحزب الحاكم، وانطلاقاً كذلك من انتماء رئيس الدولة والأغلبية العظمى من الوزراء له(راجع الفصل الأول من الباب الأول). فضلاً عن متابعة ما جاء في الوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة الشئون الخارجية بجنوب إفريقيا في الشق المتعلق بالدور الإقليمي .

---

* تشارك جهات عديدة في عملية صنع قرار السياسة الخارجية، في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد .فهناك رئيس الدولة ، ووزارة الشئون الخارجية ، ووزارة التجارة والصناعة ، وأعضاء البرلمان بمجلسيه وحكومات الأقاليم، وبشكل أو بآخر بعض تنظيمات المجتمع المدني، فضلاً عن لجنة برلمانية للشئون الخارجية Parliamentary Committee On Foreign Affairs ، شُكلت مؤخراً لمراجعه السياسة الخارجية لجنوب افريقيا. وفي حين يعتبر البعض هذا التعدد في صانعي القرار في جنوب إفريقيا تأكيداً للديمقراطية، نجد البعض الآخر يعتبر هذا التعدد نذيراً لخطر مفاده افتقاد الوضوح والشفافية. وقد ساعدت سلسلة الندوات المشتركة، التي عُقدت ابان فترة التحول السياسي في جنوب إفريقيا وضمت مسئولي وزارة الشئون الخارجية (الذين ينتمون إلى النظام القديم) ومسئولي إدارة الشئون الدولية في المؤتمر الوطني الإفريقي (الذين ينتمون إلى النظام الجديد)، على الوصول إلى درجة عالية من التفاهم بين الفريقين ، وبالتالي تقليص العوائق المترتبة على ضم دبلوماسيين من حركات التحرير ومن الأوطان المحلية الأربعة المستقلة(سابقا)إلى وزارة الشئون الخارجية.

ولمزيد من التفاصيل عن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية في جنوب إفريقيا أنظر:

Paul – Henri Bischoff And Roger Southall."The Early Foreign Policy Of The Democratic South Africa ",In Stephen Wright,**African Foreign Policies**,(Boulder,Colo: Westview Press,1999),PP.156 – 156 .

وانظر أيضاً:

Philip Nel."The Foreign Policy Beliefs Of South Africans : A First Cut". **Journal Of Contemporary African Studies** ,.Vol .17,No . 1, Jan 1999,PP 123 – 145.

وقبل تحليل التصور الرسمي للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إطار الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي، يلزم التأكيد على وجود تصور تاريخي لدى كثير من أبناء جنوب إفريقيا، مفاده أن بتسوانا وليسوتو وسوازيلاند تمثل تاريخياً واقتصادياً جزءاً من جنوب إفريقيا، وأنها مجرد بانتوستانات ضخمة ، لدرجة أن واضعي ميثاق الحرية[1] The Freedom Charter تحدثوا عن منح شعوب هذه الدول الفرصة لتقرير مستقبلهم بأنفسهم اعتقاداً من جانبهم بإمكانية اختيار شعوب هذه الدول البقاء كجزء من جنوب إفريقيا. كان ذلك بالطبع قبل استقلال هذه الدول فعلياً وامتلاك كل منها لهوية وطنية مستقلة، لكن الأمر الذي لم يتغير هو عدم قدرة هذه الدول على امتلاك اقتصاديات قوية مستقلة. فضآلة عدد سكان بتسوانا وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند (٦ملايين نسمة تقريبًا)، وتاريخهم الاستعماري المرتبط بالحكم الأبيض في جنوب إفريقيا، أسفر عن اندماج شبه كامل لاقتصاديات تلك الدول في اقتصاد جنوب إفريقيا،وذلك في إطار الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي، مما عظم الفائدة الاقتصادية لجنوب إفريقيا، التي تعتبر دول الاتحاد أكبر سوق إقليمي لصادراتها ذات القيمة المضافة[2].

ومن هذا المنطلق حرصت جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد على إيلاء اهتمام قوى بديمومة هذا التجمع، وتوفير الظروف الملائمة له، حتى يصبح أكثر عدالة، ومن ذلك تأكيدها

---

(١) قام المؤتمر الوطني الإفريقي في عام ١٩٥٣ بالتحالف مع كل من مؤتمر الديمقراطيين(وقد تشكل عقب حل الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا عام ١٩٥٠ من مجموعة من الليبراليين والشيوعيين البيض)، والمؤتمر الهندي لجنوب إفريقيا، ومنظمة الشعب الملون ، ثم مؤتمر النقابات العمالية لجنوب إفريقيا، وأصبحت قيادة هذا التحالف في يد المؤتمر الوطني الإفريقي، نظراً لأن التنظيمات الأخرى المتحالفة كانت في معظمها قيادة دون قاعدة جماهيرية عريضة بين جماعاتها العرقية. وقام هذا التحالف بتشكيل لجان تنسيق ضمت ممثلي التنظيمات المتحالفة، يعلوها مجلس العمل الوطني لمؤتمر الشعب، بهدف وضع مسودة ميثاق الحرية، كبرنامج للتنظيمات المتحالفة، وتنظيم عقد مؤتمر الشعب كمؤتمر جماهيري للتصديق على الميثاق. وبالفعل اجتمع مؤتمر الشعب يومي ٢٦،٢٥ يونيو ١٩٥٥وصدق على ميثاق الحرية. وتلي ذلك تصديق المؤتمر الوطني (وهو أعلى جهاز تنظيمي في المؤتمر الوطني الإفريقي) في أواخر أبريل ١٩٥٦ على الميثاق، الذي أصبح منذ ذلك الحين بمثابة برنامج المبادئ للمؤتمر الوطني الإفريقي.

أنظر :

د/ إبراهيم أحمد نصر الدين، حركة التحرير الوطني لجنوب إفريقيا، م .س. ذ، ص ص ٤٩–٥١.

(٢) Joseph Hanlon,"Post – Aparthcid South Africa And Its Neighbours". **Third World Quarterly**. Vol. 9.No.2.April1987.pp.444-226.

على أربعة مبادئ تنبثق من تلك الخاصة بالسادك، ويعتبرها صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد كفيلة بتعضيد الفعالية الاقتصادية للساكو. وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي[١]:

أ- الالتزام بعلاقات حسن الجوار بين الدول الأعضاء في الساكو.

ب- تشجيع التعاون والتجارة المتبادلين بين الدول الأعضاء، وكذلك تشجيع النمو الاقتصادي في هذه الدول.

جـ - تأسيس آليات فعالة تحكم عمليات عبور الحدود بين دول الساكو، وتساهم في حل مشاكل تهريب المخدرات والسلاح بين هذه الدول.

د - تشجيع التعاون والتفاعل المتبادلين في المجالات الاجتماعية والتعليمية والثقافية.

ولا تقدح المبادئ الأربعة السابقة، التي يراها صانع القرار حاكمة للعلاقات البينية للدول الأعضاء في الساكو، في كون منظمة الساكو تجمعاً اقتصادياً محضاً، ليس له أبعاد سياسية أو أمنية، فتلك المبادئ تنبع من المبادئ الخاصة بالسادك، ومن ثم سيتم تناولها بشئ من التفصيل إبان الحديث عن المبادئ الحاكمة للمنظومة السياسة والأمنية داخل السادك. ويهدف هذا المبحث للتعرف على التصور الرسمي لصانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد للدور الإقليمي لبلاده داخل الساكو، باعتباره تجمعاً اقتصادياً محضًا. وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف نتناول ما أجمعت عليه وثائق جنوب إفريقيا وتصريحات مسئوليها، في الشق المتعلق بالساكو، من ضرورة إعادة التفاوض حول ترتيبات جديدة للساكو، لإحداث تغيير شامل يأخذ في الاعتبار مصالح جنوب إفريقيا وشركائها في الساكو[٢]. ولقد حددت هذه الوثائق والتصريحات ثلاثة مجالات لهذا التغيير نوجزها فيما يلي:

١- تغيير صيغة توزيع عائدات الساكو:

عبرت الوثائق والتصريحات عن إدراك صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لوجود حاجة ماسة لإعادة التفاوض حول الصيغة (المعادلة) القديمة لتوزيع عائدات الساكو، تلك المعادلة التي حولت أسواق بقية دول الساكو إلى أسواق أسيرة Captive Market لصادرات جنوب إفريقيا(انظر جدول رقم ٢٥)، مقابل أنصبة من العائدات الجمركية تدفعها جنوب إفريقيا لحكومات هذه الدول[٣]. حيث بلغ نصيب هذه الدول من العائدات الجمركية في عام ١٩٦٩/١٩٧٠ حوالي ٢,٦% مقابل ٩٧,٤% لجنوب إفريقيا، وأصبح هذا النصيب ٣٤%

---

(١) South Africa Yearbook 1996. op.cit .p.181.

(٢) Gavin Maasdorp .op.cit.. p.8.

(٣) انظر على سبيل المثال: Nelson Mandela . " South Africa's Future Foreign Policy ", **Foreign Affairs**, Vol. 72. No. 5. Nov-Dec 1993. PP. 92 – 93

تقريباً عام ١٩٩٢/١٩٩٣مقابل ٦٦% تقريباً لجنوب إفريقيا في العام نفسه(أنظر الجدول رقم ٢٦).

٢- تعديل أسلوب إدارة الساكو :

عبرت الوثائق والتصريحات أيضاً عن إدراك صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لضرورة تعديل أسلوب إدارة الساكو ليصبح أسلوباً ديمقراطياً، يتواءم مع التوجهات والمعطيات الجديدة على ساحة الجنوب الإفريقي(١). فطبقاً للوضع القائم يتم تحديد الرسوم الجمركية المشتركة طبقاً لتوجيهات مجلس جنوب إفريقيا للرسوم الجمركية والتجارة South Africa's Board On Tariffs And Trade، وتُجمع معظم هذه الرسوم بواسطة إدارة جنوب إفريقيا للرسوم والتعريفات الجمركية، ووزارة التجارة والصناعة، التي تعمل كمنسق للساكو(٢) .

٣- تشجيع تنمية صناعية أكثر توازناً في دول الساكو:

عبرت الوثائق والتصريحات أيضاً عن إدراك صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لضرورة إزالة العوائق التي تنطوي عليها الترتيبات القائمة، والتي تحول دون قيام تنمية (صناعية) أكثر توازناً في دول الساكو(٣). فبرغم تأسيس بعض الصناعات في دول الساكو(كمصنع تجميع سيارات الهيونداي في بتسوانا، ومصانع منتجات السكر في سوازيلاند وصناعة الأسماك في ناميبيا، وكثير من شركات النسيج في ليسوتو)، استناداً إلى قدرة مخرجات هذه الصناعات على الدخول إلى أسواق جنوب إفريقيا(٤) .لا تزال هناك حاجة لتنمية

---

(١) أنظر على سبيل المثال: ANC . The Constitution And .... op. cit ..p.118.

(٢) Patrick J.McGowan And Fred Ahwireng – Obeng . Part Two . op.cit ..p.179.

(٣) انظر على سبيل المثال: - ANC , Department Of International Affairs , "Foreign Policy Perspective In A Democratic South Africa. " Dec 1994 . p.7.
- ANC , Department of International Affairs." Foreign Policy In A New Democratic South Africa ", A Discussion paper. Oct 1993. p.7.
- Nelson Mandela . South Africa 's .... op.cit .. PP.92 – 93 .

(٤) Patrick J . McGowan And Fred Ahwireng – Obeng . Part Two . op.cit .. P. 180.

الجدول رقم (٢٥)

نسبة توزيع حصيلة الموارد الجمركية لدول الساكو ما قبل ١٩٩٤

الدولة	نصيب الدولة كنسبة مئوية من إجمالي العائدات			
	١٩٧٠/ ١٩٦٩	١٩٩٠/١٩٨٩	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٣/١٩٩٢
جنوب إفريقيا	%٩٧,٤	%٨٨	% ٦٨	%٦٦
بقية دول الساكو	%٢,٦	%١٢	%٣٢	%٣٤
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر :بتصرف عن:

- R.A.Gibb,**Flexible Integration In The New Southern Africa,**Without Date,[http://www.egs.uct.ac.za/Sagi/Gibb80(1).htm],p.7.
- Richard Gibb," Southern Africa In Transition: Prospects And Problems Facing Regional Integrat ion", **The Journal Of Modern African Studies**,Vol.36,No.2,1998,p.300.
- Eirch leistner," Regional Cooperation In Sub–Saharan Africa: With Special Refrence To Southern Africa",**Africa Insight**,Vol. 2, No.2,1997, p.116.

الجدول رقم (٢٦)

الموازين التجارية لدول الساكو مع جنوب إفريقيا عام ١٩٩٣

(بالألف راند)

الدولة	واردات من جنوب إفريقيا	صادرات إلى جنوب إفريقيا	الميزان التجاري
بتسوانا	٤٦٨٦٩٥١	٢٦٤٠٨٩	٤٤٢٢٨٦٢ -
ليسوتو	٣٤٧٣٢٦٩	١٠٢١٧٥	٣٣٧١٠٩٤ -
ناميبيا	٤٦١٨٦٩٠	١٣٦٤١٦٠	٣٢٥٤٥٣٠ -
سوازيلاند	٢٦٢٧٤١٥	٩٨٧٤٠٠	١٦٤٠٠١٥ -
الإجمالي	١٥٤٠٦٣٢٥	٢٧١٧٨٢٤	١٢٦٨٨٥٠١-

المصدر:

Patrick J.McGowan And Fred Ahwireng – Obeng,"Partner Or Hegemon? South Africa In Africa,Part One",**Journal Of Contemporary African Studies,**Vol.16, No.1, Jan 1998, p.10.

ملحوظة: يتغير سعر صرف الراند بالنسبة للدولار الأمريكي ، ويدور في الأغلب حول ٤,٥ راند للدولار الواحد .

صناعية أكثر توازنا في دول الساكو، فمعظم الواردات الضخمة لدول الساكو من جنوب إفريقيا تتمثل في المنتجات ذات القيمة المضافة(١).

وهكذا يظهر التصور الرسمي لصانع القرار في جمهورية جنـــوب إفريقيـا مــا بعــد الأبارتهيد مدى حرص جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد على إعادة التفــاوض حــول معــاهدة الساكو المبرمة عام ١٩٦٩، والتي وصفها مانديلا بأنها تجسيد لعقلية القمـــع الاســتعماري(٢). وإدراكها لضرورة ترسيخ دعائم معاهدة ساكو جديدة، تصلح كنواة للتكامل الاقتصـــادي فـــي منطقة الجنوب الإفريقي. وكذلك إدراكها للمسئولية الملقاة على عاتقها، والممثلة في ضـــرورة قيادة الجهود الإقليمية في إطار الساكو لإحداث تغييرات جذرية لإقامة منظومـــة جديــدة مــن العلاقات الإقليمية المحكومة بمبادئ التعاون والمساواة والمنفعة المتبادلة.وبمعنى آخر، يُظـــهر التصور الرسمي لصانع القرار في جمهورية جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتـــهيد إدراك صـــانع القرار لضرورة قيادة بلاده للجهود الإقليمية الرامية لإعادة التفاوض حـــول معـــاهدة الســـاكو وإرساء دعائم معاهدة جديدة تصلح كنواة للتكامل الاقتصادي في منطقة الجنـــوب الإفريقـــي، والرامية كذلك لتأسيس منظومة جديدة من العلاقـــات الإقليميـــة المســـتندة لمبـــادئ التعـــاون والمساواة والمنفعة المتبادلة. وينطلق صانع القرار في تصوره هذا من إدراكه لامتلاك بـــلاده للقدرة على التأثير على بقية دول الساكو، وامتلاكها أيضا لأسباب القوة المؤهلـــة للاضطـــلاع بهذه الواجبات والمسئوليات المنوطة بها تجاه بقية دول الساكو. وهو ما يتفق مع مفـــهوم دور القائد الإقليمي عند هولستي. ذلك المفهوم الذي عرفه هولستي بأنه ينطوي على إدراك صـــانع القرار للواجبات والمسئوليات المنوطة بدولته في علاقتها بالدول الأخرى فـــي إقليـــم معيـــن، وكذلك إدراكه لضرورة تحرك دولته تجاه إيجاد صيغة مناسبة لتعايش الأطراف المختلفة فـــي هذا الإقليم (راجع الفصل التمهيدي).

---

(١) **RSA, Department Of Trade And Industry,** "Briefing By Minister Of Trade Industry- Alen Erwin", 16 Feb 1999, p. 2.

(٢) Patrick J. McGowan And Fred Ahwireng- Obeng, Part Two, **op.cit.,** p. 180.

المبحث الثاني

ممارسة الدور في إطار الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي

انطلاقاً من تصورها الخاص بضرورة إعادة التفاوض حول ترتيبات جديدة للساكو بدلاً من الترتيبات القائمة، والتي أصبحت غير موائمة للتغييرات الجذرية التي طرأت على منطقة الجنوب الإفريقي ودولها، اتفقت دول الساكو في نوفمبر ١٩٩٤على تشكيل ما يسمى بفريق عمل الاتحاد الجمركي(Customs Union Task Team (CUTT، للنهوض بمهمة إعادة التفاوض حول الساكو(١). وضم هذا الفريق ثلاث مجموعات عمل. سُميت المجموعة الأولى بمجموعة العمل المؤسسي، وكُلفت هذه المجموعة بالعمل على إعادة صياغة الإطار المؤسسي للساكو. وسُميت ا لمجموعة الثانية بمجموعة عمل السياسة الخارجية، وكُلفت هذه المجموعة ببحث المسائل المتصلة بالسياسة التجارية للساكو ودوله. أما المجموعة الثالثة، فقد سُميت بمجموعة العمل الفنية، وكُلفت هذه المجموعة بإعادة صياغة معادلة توزيع العائدات على دول الساكو، بحيث تصبح أكثر عدالة وأكثر تحفيزاً للنمو في دول الساكو(٢). ويركز هذا المبحث على أهم القضايا المطروحة على مائدة المفاوضات ، ووجهات النظر المختلفة حولها، في محاولة للتعرف على السلوك الفعلي لدور جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في عملية التفاوض ومدى ملاءمتة للتصور الرسمي الصادر عن صانعي القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد .

صيغة توزيع العائد:

تعد قضية الوصول لصيغة جديدة لتوزيع عائدات الساكو إحدى القضايا الشائكة، التي تدور حولها المفاوضات الحالية ، فجنوب إفريقيا ترى أن الزيادة الكبيرة نسبياً لنصيب بقية دول الساكو من صندوق عائدات الساكو في السنوات الأخيرة تمثل إضراراً بموارد جنوب إفريقيا، ويستدلون على ذلك بأن نصيب دول الساكو من صندوق عائدات الساكو بلغ ٣١%عام ١٩٩٥/١٩٩٤(أنظر الجدول رقم ٢٧)، مقابل ٢,٦ %عام ١٩٦٩ /١٩٧٠، برغم أنها مسئولة عن ٧% فقط من الناتج المحلي الإجمالي لدول الساكو، وأنها تساهم بنصيب قدره ١٦% فقط

(١) A Wallie Roux, How Serious Is South Africa To Conclude A Renegotiated SACU ???, Windhoek, 14 May1999, [http:WWW.tips.org .Za/papers. asp? id = 282], p.2

(٢) South Africa Yearbook 1996, op.cit., P.190.

من دخل صندوق عائدات الساكو. وتؤكد حكومة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد تضررها من صيغة توزيع عائدات الساكو بقولها أن انضمامها للجات يلزمها بإجراء تخفيضات كبيرة على الرسوم الجمركية على وارداتها في حين تمنع معاهدة الساكو امتداد تأثير هذه التخفيضات إلى بقية أعضاء الساكو، أو بمعنى آخر تمنع امتداد تأثير هذه التخفيضات إلى صندوق عائدات الساكو ، ومن ثم تتحمل جنوب إفريقيا ثمن تحرير التجارة وحدها. ويؤكد فريق من المراقبين رغبة حكومة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في استبدال تقديم مساعدات مالية بصورة ثنائية للأطراف الأصغر تعويضا لها عما تواجهه من جراء انضمامها للساكو، بالصيغة التعويضية الثابتة لتوزيع عائدات الساكو. وهو أمر إن صح يعضد هيمنة جنوب إفريقيا على مقدرات دول الساكو،حيث سيزداد نصيب جنوب إفريقيا من صندوق عائدات الساكو، وستصبح جنوب إفريقيا صاحبة الاختيار في منع أو تقديم المساعدة المالية للأطراف الأصغر(١).

ولقد واجهت جنوب إفريقيا في مفاوضاتها حول الساكو وجهة نظر أخرى مخالفة لوجهة نظرها ، فبقية دول الساكو ترى أن صندوق العائدات المشتركة لا يعوضها بالقدر الكافي عما يلحق بها من جراء انضمامها للساكو، فهي تشتري منتجات جنوب إفريقيا التي تغرق أسواقها (والتي تلقى حماية ضد المنافسة الخارجية) بدلا من المنتجات القادمة من أوروبا وآسيا وأمريكا، مما يسفر عن فائض تجاري ضخم لصالح إفريقيا (انظر جدول رقم ٢٨). وكذلك يتأخر حصول دول الساكو على نصيبها من عائدات الساكو لمدة سنتين مما يمثل قروضا حسنة لجنوب إفريقيا(٢) . فضلا عن اضطرار هذه الدول للانضمام إلى جنوب إفريقيا في مفاوضاتها مع بقية دول السادك حول تنفيذ بروتوكول تجارة السادك، باعتبار أن اتفاقا منفردا بين جنوب إفريقيا وبقية دول السادك من شأنه المساس بمصالح بقية دول الساكو، التي تربطها بها تعريفة جمركية خارجية مشتركة(٣). وقد توجت مفاوضات دول الساكو حول صيغة جديدة

---

(١) Patrick J.McG owan And Ferd Ahwireng – Obeng , Part Two , op.cit., pp.180 – 182.

(٢) Idem,

(٣) وجدير بالذكر أن اتفاقية التجارة الحرة بين جنوب إفريقيا والاتحاد الأوروبي كانت نسبيا أكثر مراعاة لموقف بقية دول الساكو، حيث تضمنت الاتفاقية بنودا خاصة بدول الساكو تقضي بإجراء دول الساكو تخفيضات على الرسوم الجمركية على وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي أسوة بجنوب إفريقيا، مقابل حصولها من الاتحاد الأوروبي على حزمة من المساعدات المالية والهيكلية، التي تعوضها وتساعدها على جمع عائدات من مصادر أخرى أثناء الفترة الانتقالية، مع منح دول الساكو الحق – طبقا لإحدى مواد الاتفاقية – في زيادة الرسوم على الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي (التي تهدد بتدمير الصناعات المحلية) لحماية هذه الصناعات المحلية .انظر :

=

لتوزيع عائدات الساكو،باتفاق وزراء تجارة ومالية دول الساكو في سبتمبر ٢٠٠٠ على مجموعة من الصياغات الجديدة لتوزيع عائدات الساكو على النحو الموضح في الجدول رقم ٢٧.

تعديل أسلوب إدارة الساكو:

يتسم الأسلوب الحالي لإدارة الساكو بالهيمنة الأنانية من جانب جنوب إفريقيا، حيث لا توجد سكرتارية للساكو، وتصنع قرارات الساكو بصورة منفردة من جانب جنوب إفريقيا طبقا لمذكرة التفاهم السرية The Secret Memorandum Of Understanding الملحقة بمعاهدة الساكو(١)، دون استشارة بقية دول الساكو، الأمر الذي دفع هذه الدول للمطالبة بوضع قواعد لصنع القرار في الساكو، حتى تتمكن هذه الدول من ممارسة بعض النفوذ في صنع القرار. وكذلك المطالبة بتأسيس سكرتارية دائمة للساكو،تتولى تنفيذ قواعد صنع القرار، التي يتم الاتفاق عليها. ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد طالبت بقية دول الساكو بتأسيس كيان متعدد الجنسيات لإدارة أعمال الساكو، بدلا من الاستمرار في الاعتماد على بعض أجهزة جنوب إفريقيا في هذا الصدد. وفي مواجهة هذه المطالب دافعت جنوب إفريقيا بشدة عن تحكمها المنفرد في صنع قرارات الساكو، مؤكدة أن ذلك أمر طبيعي في ظل كون الناتج المحلي الإجمالي لبقية دول الساكو مجتمعة يمثل ٧% فقط من الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا، ومؤكدة كذلك على عدم قبولها بأي كيان متعدد الجنسيات لإدارة الساكو بدون معرفة مسبقة بالسياسات التي سينتهجها هذا الكيان(٢).

ومن أمثلة القرارات المهمة التي تنفرد جنوب إفريقيا بصنعها،قرار تحديد قيمة التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة لدول الساكو، وكذلك القرارات الخاصة بمواجهة الأزمات التي تعترض مسيرة الساكو، فضلا عن قرارات هامة أخرى كقرار جنوب إفريقيا الصادر في

=

- Marina Mayer." The EU – South Africa Trade Deal: Implications For Southern Africa", **Global Dialgue,** Vol-4-2, August 1999, pp.5-6.
- Jacqueline Irving."South Africa And European Union Conclude Sweeping Trade Agreement ", **Africa Recovery,** Vol.13, No.1, June 1999, pp.20-21.
- **Daily Mail And Guardian,** "EU-SA Deal Worries Neighbours", 5 July 1999, [http:www.mg.co.za/mg/news/99jul1/5Jul-trade-html], pp.1- 4.

(١) A Wallie Roux, **op.cit.**, p.1.

(٢) انظر: -Rupert McGowan And Martinus Seboni."The South Africa- European Union Free Trade Area And Other Trade Area Negotiations: Impact On Botswana", **Stockbrokers Botswana Research,**(Botswana:Stockbrokers Botswana ltd). 18 Nov 1998, p. 2.
- Patrick J. McGowan And Fred Ahwireng- Obeng. Part Two, **op.cit.**, pp. 182- 183.
- DR/ Erich Leistner. "Regional Cooperation In..", **op.cit.**, p. 116.

١٩٩٥ والذي يقضي بالإلغاء المنفرد للمادة ٣١١ (من معاهدة الساكو)، التي كانت تسمح لبقية دول الساكو باستيراد المواد الخام اللازمة لصناعة النسيج الموجه لأسواق جنوب إفريقيا من خارج دول الساكو، مما أضر بصناعة النسيج في بقية دول الساكو لعجز منتجي المواد الخام في جنوب إفريقيا عن توفير المواد الخام اللازمة في التوقيت المطلوب وبالجودة الملائمة. وقرار جنوب إفريقيا(منذ ١٩٩٤) بالتفاوض أو إعادة التفاوض حول الاتفاقيات التجارية الثنائية مع دول الجنوب الإفريقي مثل مالاوي وزامبياوزيمبابوى، مما ينال من تماسك الساكو(١).

ولقد أسفرت الجهود التفاوضية مؤخرًا عن ملامح مؤسسية جديدة للساكو تتضمن مجلساً للوزراء مسئولاً عن اتخاذ القرارات المتعلقة بمعاهدة الساكو، وكياناً مختصاً بمعالجة الأمور المتعلقة بالرسوم الجمركية والتجارة يرفع توصياته إلى مجلس وزراء الساكو، وسكرتارية صغيرة للساكو تقدم الخدمات الإدارية إلى هياكل الساكو الأخرى، وآلية لحل الأزمات شبيهة بتلك الخاصة بالسادك، فضلاً عن كيانات وطنية تتلقى طلبات الرسوم الجمركية من كل دولة من الدول الأعضاء في الساكو(٢).

التنمية الصناعية في دول الساكو:

تعد قضية إقامة تنمية صناعية أكثر توازناً في جميع دول الساكو واحدة من أهم القضايا المطروحة على مائدة مفاوضات الساكو، فبقية دول الساكو تتهم جنوب إفريقيا بتشجيع تنمية صناعية غير متوازنة،تستفيد منها جنوب إفريقيا على حساب بقية دول الساكو. وتعضد هذه الدول اتهامها لجنوب إفريقيا بأمور عديدة منها صعوبة إقامة صناعات جديدة في هذه الدول بسبب بعض مواد معاهدة الساكو، وكذلك صعوبة حصول الصناعات الوليدة في هذه الدول على الحماية الكافية بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالشروط المطلوبة (كشرط استحواذ الصناعة المطلوب حمايتها على ٦٠%على الأقل من أسواق الساكو)، والتي لا تطبق على صناعات جنوب إفريقيا(٣) . ومنها أيضًا إقدام جنوب إفريقيا على ممارسات من شأنها الإضرار بالتنمية الصناعية في بقية دول الساكو،مثل اتهام جنوب إفريقيا لمصنع تجميع

---

(١) انظر:
-Rupert McGowan And Martinus Seboni,"The South ...",op.cit.,p.2.
- Patrick J.McGowan And Fred Ahwireng –Obeng,Part Two,op.cit., pp.182-183.
-DR/ Erich leistner", Regional Cooperation In ....",op.cit., p.116.

(٢) South Africa Yearbook 2001/ 2002, "Economy", op.cit., p. 10.

(٣) DR/ Erich Leistner, "Regional Cooperation In...",op.cit., p. 116.

السيارات الهيونداي في بتسوانا بانتهاك معاهدة الاتحاد الجمركي فيما يتعلق بالشـق المعنـي بصناعة السيارات، واستخدامها هذا الاتهام لتبرير إخضاعها منتجات هذا المصنـع للرسـوم الجمركية عند دخولها جنوب إفريقيا،حماية للصناعات المماثلة في جنوب إفريقيا. ودفعت هـذه الممارسات وغيرها وزير التجارة الناميبي للقول، في حديثه أمام جمع من قادة القطاع الخاص الناميبي والمنظمات غير الحكومية في أغسطس١٩٩٧، بأن هناك أدلة عديدة على قيام جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بممارسات من شأنها إعاقة الصناعات الوليدة في بقية دول السـاكو، حماية لنظيراتها في جنوب إفريقيا.وعضد الوزير قوله بالإشارة لممارسات حكومـة جنـوب إفريقيا ضد مصنع تجميع سيارات الهيونداى في بتسوانا، ومصنع الأسمدة فـي سـوازيلاند، ومصنع تجميع التليفزيون في ليسوتو، ومصانع النسيج في بقية دول الساكو،وأكـد الوزيـر الناميبي على أن هذه الممارسات من شأنها الإضرار الجسيم بالتنمية الصناعية في بقيـة دول الساكو[١].

وتؤكد البيانات الرسمية صدق هذه الاتهامات الموجهة لجنوب إفريقيا،فقـد اسـتطاعت جنوب إفريقيا في عام ١٩٩٤ تسويق ٢٥%من صادراتها المصنعة في بقية دول الساكو،ممـا أسفر عن زيادة فائضها التجاري مع بقية دول الساكو من ١٢,٧ مليار راند تقريبًا عام ١٩٩٣ إلى ١٣,٣ مليار راند تقريبًا عام ١٩٩٤(راجع جدولي ٢٦و٢٨). ويقـوم اسـتمرار تضخـم الفائض التجاري لجنوب إفريقيا مع بقية دول الساكو، حتى بلغ ١٥مليار رانـد تقريبًـا عـام ١٩٩٩[٢]، دليلاً واضحًا على استمرار ممارسات جنوب إفريقيا الرامية لتحقيق تنمية اقتصادية غير متوازنة في دول الساكو.

ويدل توصل المفاوضات الجارية بين جنوب إفريقيا وبقية دول الساكو لنتائج محـدودة وغير نهائية (كاتفاق وزراء تجارة ومالية دول الساكو في سبتمبر ٢٠٠٠ على مجموعة مـن الصياغات الجديدة لتوزيع عائدات الساكو لعدة سنوات، وكذلك اتفاق المفاوضين على بعـض الملامح المؤسسية الجديدة للساكو كتلك الخاصة بإنشاء مجلس للوزراء مسئول عـن اتخـاذ القرارات المتعلقة بمعاهدة الساكو، وإنشاء كيان مختص بمعالجة الأمور المتعلقـة بالرسـوم الجمركية والتجارة يرفع توصياته إلى مجلس وزراء الساكو، وإنشاء سكرتارية صغيرة للساكو تقدم الخدمات الإدارية إلى هياكل الساكو الأخرى، وإنشاء آلية لحل الأزمـات شـبيهة بتلـك الخاصة بالسادك، فضلاً عن إنشاء كيانات وطنية تتلقى طلبات الرسوم الجمركية من كل دولة من الدول الأعضاء في الساكو) على تردد جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد فـي الاضطـلاع

(١) Patrick J.McGowan And Fred Ahwireng-Obeng, Part Two,op.cit., pp.179-184.

(٢) Johan Theron,"SA's International Trade Blossoms",African Business, No.258, Oct 2000,p.13.

الجدول رقم ٢٧

نسبة توزيع حصيلة الموارد الجمركية لدول الساكو منذ ١٩٩٤

الدولة	نصيب الدولة كنسبة مئوية من إجمالي العائدات						
	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣
جنوب إفريقيا	%٦٢	%٦٩	%٥٣	%٥٠	%٥٣	%٥٤	%٥٢
بقية دول الساكو	%٣٨	%٣١	%٤٧	%٥٠	%٤٧	%٤٦	%٤٨
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر : بتصرف عن :

-Patrick J.McGowan And Fred Ahwireng-Obeng,"Partner Or Hegemon ?South Africa In Africa, Part Two ",**Journal Of Contemporary African Studies** ,Vol. 16, No.2, July1998,P.180.

-Erich leistner," Regional Cooperation In Sub- Saharan Africa: With Special Reference To Southern Africa", **Africa Insight** Vol.27,No.2,1997,p.116.

-Adv J.H.J .Botha And R.Van Wyk, **South African Budget Summary 2ool,** [http://www.manageme.com/infol industry/200/227 budgetoo1/ botha-vwyk-html],p.2

الجدول رقم (٢٨)

الموازين التجارية لدول الساكو مع جنوب إفريقيا عام ١٩٩٤

(بالألف راند)

الدولة	واردات من جنوب إفريقيا	صادرات إلى جنوب إفريقيا	الميزان التجاري
بتسوانا	٤٨٢٢٣٨٨	٤٠٢٤٢١	-٤٤١٩٩٦٧
ليسوتو	٣٢١٩٢٢٩	١٣٩٣٣٠	-٣٠٧٩٨٩٩
ناميبيا	٥١٢٥٤٠٠	١٥٢٥١٠٠	-٣٦٠٠٣٠٠
سوازيلاند	٣٣٦٥٩٧٧	١١٥٩٧٤٦	-٢٢٠٦٢٣١
الإجمالي	١٦٥٣٢٩٩٤	٣٢٢٦٥٩٧	-١٣٣٠٦٣٩٧

المصدر: بتصرف عن:

Patrick J.McGowan And fred Ahwireng–Obeng,"Partner Or Hegemon? South Africa In Africa, Part One ", **Journal Of Contemporary African Studies,** Vol.16,No.1,Jan 1998,p9.

بدور القائد الإقليمي، باعتبار أن القيادة الإقليمية ستدفعها للتضحيـــة بكثـير مــن المكاســب الاقتصادية التي يحققها الوضع الراهن لها، فهي تهيمن اقتصاديًا على بقية دول الساكو، حيـث تدير شئون الساكو بصورة منفردة وتعمل على توفير الحماية الجمركية لصناعاتها،مما يســفر عن فائض تجاري ضخم لصالحها.وبرغم اقتراح المؤتمر الاستشاري للسادك، المنعقــد فــي ليلونجوىLilongwe في فبراير ١٩٩٥، توسعة عضوية الساكو لتشمل بقيـــة دول الســادك، وتحويل الاتحاد إلى سوق مشتركة تتمتع فيها العمالــة ورؤوس الأمــوال بحريـــة الحركـــة، تُعرض جنوب إفريقيا في الآونة الحالية عن التفكير في هذا الأمر لانشغالها بـــأمور أخــرى منها كيفية تخفيض إلتزاماتها المالية تجاه بقية دول الساكو[٢].

---

(٢) DR/Erich leistner,"Regional Cooperation In..",op.cit., pp.116-117.

المبحث الثالث

تحديات الدور في إطار الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي

طبقًا للتناول السابق للسلوك الفعلي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، يمكن التعرف على بعض التحديات التي تعوق اضطلاع جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بدور القائد الإقليمي على مستوى دول الساكو، وفيما يلي نتناول أهم هذه التحديات:

١- لا شك أن المتطلبات الاقتصادية الداخلية، والأعباء الملقاة على عاتق حكومة جنوب إفريقيا في عصر ما بعد الأبارتهيد، والمتمثلة في رفع المستويات المعيشية للأغلبية السوداء التي تحيا في مستويات معيشية متدنية، تحد من قدرة حكومة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد على الاضطلاع بدور القائد الإقليمي ومتطلبات هذا الدور. فهي مترددة في تقديم تنازلات لجيرانها في الساكو، لإدراكها أن مثل هذه التنازلات من شأنها التأثير سلبًا على عائدات جنوب إفريقيا من الساكو، وبالتالي التأثير سلبًا على قدرة جنوب إفريقيا الاقتصادية على مواجهة التحديات الداخلية في عصر ما بعد الأبارتهيد (راجع القدرات الاقتصادية).

٢- يُعدُ مفاوضو جنوب إفريقيا الذين ينتمي معظمهم للنظام القديم في جنوب إفريقيا، أحد الأسباب وراء تأخر إحراز تقدم في مفاوضات الساكو، لقناعتهم بضرورة حماية قطاع الأعمال في جنوب إفريقيا، بل ودعمه ليظل مهيمنًا اقتصاديًا على بقية دول الساكو، ومن ثم فهم يعوقون اضطلاع جنوب إفريقيا بدور القائد الإقليمي، ذلك الدور الذي يتطلب ممن يتصدى له الأخذ بيد بقية دول الساكو لإقالتها من عثرتها الاقتصادية والتحرك نحو تنمية اقتصادية متوازنة، تهدف لتحقيق مصلحة الجميع، وليس مصلحة جنوب إفريقيا فحسب(١).

٣- يؤثر انحراط مفاوضو جنوب إفريقيا في عدة مفاوضات في نفس الوقت (مفاوضات الساكو، ومفاوضات بروتوكول تجارة السادك، ومفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي) سلبًا على دورها الإقليمي في الساكو، خاصة في ظل غياب التنسيق بين هؤلاء المفاوضين، الذين ينتمون لقطاعات مختلفة. فعلى سبيل المثال ينتمي قادة فريق التفاوض إلى وزارة التجارة والصناعة، في حين تعد وزارة المالية في جنوب إفريقيا الجهة المنوط بها الوصول لصيغة جديدة لتوزيع عائدات الساكو(٢).

---

(١) **Africa Research Bullet In,** Feb 16 th- March 15 th 1996, p. 12477.

(٢) Patrick J.McGowan And Fred Ahwireng- Obeng. Part Two, **op. cit.,** p. 181.

الجدول رقم (٢٩)

التأثيرات الإيجابية والسلبية لاتفاقية التجارة الحرة بين جنوب إفريقيا والاتحاد الأوروبي على بقية دول منطقة الجنوب الإفريقي

التأثيرات الإيجابية الممكنة	التأثيرات السلبية الممكنة
تمكين بعض المنتجين المحليين من استيراد مدخلات أكثر رخصًا، مما يزيد من أرباحهم، وبالتالي تزيد الضرائب التي تُحصل منهم.	التقليص الممكن للعائدات المالية لبتسوانا، وليسوتو، وناميبيا، وسوازيلاند.
تمكين بعض المنتجين المحليين من أن يصبحوا أكثر قدرة على المنافسة، بسبب إجبارهم على الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة وعمليات إعادة الهيكلة.	الفقد الممكن من جانب بعض المنتجين المحلين لأنصبتهم من الأسواق المحلية و/ أو الإقليمية نتيجة الدخول في منافسة صعبة مع منتجي الاتحاد الأوروبي.
تمكين بعض المنتجين المحليين من الدخول بصورة أيسر إلى الأسواق الأوروبية.	الإجبار الممكن لبعض المنتجين المحليين على الخروج من السوق، بسبب المنافسة الشرسة لهم من جانب منتجي الاتحاد الأوروبي.
تدني أسعار بعض السلع الاستهلاكية المستوردة.	الدخول الأيسر من جانب منتجي الاتحاد الأوروبي لسوق جنوب إفريقيا، بشروط أفضل من تلك المقدمة إلى شركات الجنوب الإفريقي.

المصدر: Jaqueline Trving, "South Africa and European Union Conclude Sweeping Trade Agreement", **Africa Recovery**, Vol. 1, June 1999, p. 22.

٤- يشكل انفتاح جنوب إفريقيا على العالم الخارجي ودخولها في العديد من الاتفاقات مع تكتلات وكيانات اقتصادية دولية عديدة تحديًا أمام اضطلاعها بدور القائد الإقليمي، حيث تلزمها هذه الاتفاقيات بالتزامات لا تخلو من بعض التأثيرات الجانبية السلبية التي تئن تحت وطأتها بقية دول الساكو باعتبارها تشترك مع جنوب إفريقيا في تعريفة جمركية خارجية مشتركة. ومن تلك التأثيرات السلبية على سبيل المثال التأثير السلبي المتوقع نتيجة انفتاح أسواق الساكو أمام منتجات الاتحاد الأوروبي الزراعية المدعومة بقوة، خاصة وأن ٧٠% تقريبًا من سكان دول الساكو يعملون في قطاع الزراعة. ومن المتوقع أن يتراوح هذا التأثير السلبي بين فقد منتجي الساكو الزراعيين حصة من أسواقهم في منطقة الساكو بأسرها، أو فقدهم الكامل لأسواقهم في جنوب إفريقيا، الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلبًا على سكان دول الساكو العاملين في قطاع الزراعة، خاصة وأن التعويضات والضمانات التي تقدمها لهم اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وجنوب إفريقيا لن تستمر إلى أجل غير مسمى (راجع الجدول رقم ٢٩)(١).

وهكذا تأتي معظم التحديات،التي تعوق نهوض جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بدور القائد الإقليمي على مستوى دول الساكو،من انخراط جنوب إفريقيا في منظومة متشابكة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية (مع بقية دول الجنوب الإفريقي) والدولية (مع الاتحاد الأوروبي). الأمر الذي يتطلب من جنوب إفريقيا قيادة جهود جيرانها في الساكو للحفاظ على شخصية مستقلة للساكو، مع أخذها في الاعتبار علاقاتها التجارية الخارجية سواء تلك التي تربطها ببقية دول السادك أو تلك التي تربطها بالاتحاد الأوروبي، حتى لا يسفر هذا التطور السريع في منظومة العلاقات التجارية لجنوب إفريقيا عن أثار وخيمة على مستقبل التجارة الإقليمية على مستوى الساكو(٢).

---

(١) - Daily Mail And Guardain, "EU-SA Deal…". **op. cit.,** p. 3.
- Jacqueline Irving. **op.cit.,** pp. 22-23.

ولمزيد من التفاصيل انظر:

Paul Goodison. **Marginalisation Or Integration? Implications For South Africa's Customs Union Partners Of The South –European Union Trade Deal,** (Braamfontein: The Institute For Global Dialogue. IGD Occasional Paper No. 22. Oct 1999).

(٢) **World Trade Organization,** "Southern African Customs Union (SACU): April 1998". 16 April 1998. (http: //www. wto. org/english/tratop-c/tpr-c/ tpr-c/ tp72-c-htm). p.2.

الفصل الثاني

الدور الإقليمي على مستوى جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (سادك)

تعد منطقة الجنوب الإفريقي الجزء الأكثر أهمية لجنوب إفريقيا في إفريقيا جنوب الصحراء، ومن ثم فهي تتمتع بقدر ضخم من الاهتمام والخصوصية، باعتبارها المنطقة التي تقع فيها جنوب إفريقيا، والتي تربطها بدولها روابط عديدة. وتعد المنطقة كذلك أكثر مناطق إفريقيا معاناة من حكم الأبارتهيد، حيث دشنت الحكومات البيضاء حملات مستمرة لزعزعة الاستقرار في منطقة الجنوب الإفريقي، مما أسفر عن خسائر مادية وبشرية ضخمة، الأمر الذي يلقي مسئولية أخلاقية على كاهل حكومات ما بعد الأبارتهيد تجاه هذه المنطقة وشعوبها، التي لم تدخر وسعًا في مساندتها لحركة التحرير الوطني في جنوب إفريقيا.

ويأتي هذا الفصل كمحاولة للإجابة على التساؤلات، التي تثور حول طبيعة التصور الرسمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لدورها في منطقة الجنوب الإفريقي في عصر ما بعد الأبارتهيد، ومفردات هذا التصور، وما إذا كانت في صالح شعوب المنطقة أم لا، خاصة في ظل الاتجاهات الدولية نحو العولمة وتغليب المصالح الاقتصادية على ما عداها من التزامات أخلاقية وأدبية. وكذلك يحاول هذا الفصل التعرف علي السلوك الفعلي لحكومة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، ومدى تطابق هذا السلوك مع التصور الرسمي، وذلك في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية. فضلاً عن محاولة التعرف على التحديات التي تحد من قدرة جنوب إفريقيا على الاضطلاع بدورها الذي تحدثت عنه وثائقها الرسمية وتصريحات وبيانات مسئوليها.

ومن هذا المنطلق يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تصور الدور في إطار جماعة التنمية للجنوب الإفريقي.

المبحث الثاني: ممارسة الدور في إطار جماعة التنمية للجنوب الإفريقي.

المبحث الثالث: تحديات الدور في إطار جماعة التنمية للجنوب الإفريقي.

المبحث الأول

تصور الدور في إطار جماعة التنمية للجنوب الإفريقي

في مقالته الهامة في دورية الفورين أفيرز، حول السياسة الخارجية المستقبلية لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، أسهب نيلسون مانديلا في الحديث عن منطقة الجنوب الإفريقي ومدى خصوصيتها بالنسبة لدولة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، شأنه في ذلك شأن جميع التصريحات والوثائق الرسمية، التي تؤكد ما ذكره مانديلا في مقالته من ضرورة أن تحظى منطقة الجنوب الإفريقي بأولوية خاصة A Special Priority لدى صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، نظرًا للقرب الجغرافي والمصير المشترك والروابط العديدة الأخرى التي تربط جنوب إفريقيا بمنطقة الجنوب الإفريقي(١). والتي نذكر منها على سبيل المثال الروابط التالية(٢): أ- **الروابط الاقتصادية:** فمنطقة الجنوب الإفريقي تمثل مصدرًا حاليًا ومستقبليًا للهيدروإليكتريستي والمياه والغذاء بالنسبة لجنوب إفريقيا، نظرًا للنمو السكاني السريع والتحضر الأكثر سرعة والتغيرات المناخية المحتملة، والتي من شأنها التأثير سلبًا على الزراعة في جنوب إفريقيا في المستقبل. وكذلك يرتبط تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على جنوب إفريقيا، وعلى منطقة الجنوب الإفريقي بصفة عامة بمدى الاستقرار في المنطقة، وبمدى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية فيها. فضلاً عن كون المنطقة سوقًا متنامية وأرضًا خصبة لصادرات جنوب إفريقيا، ونشاطات قطاع الأعمال الخاص بها. ب- **الروابط الأخلاقية:** تدرك جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد أن عليها التزامًا أخلاقيًا تجاه دول وشعوب منطقة الجنوب الإفريقي، فقد عانت دول المنطقة وشعوبها الأمرين من السياسات العدوانية لحكومات جنوب إفريقيا إبان حكم الأبارتهيد، والتي كان أحد دوافعها استضافة العديد من دول المنطقة (دول المواجهة) للمؤتمر الوطني الإفريقي وحركات التحرير الوطني الأخرى. وكبدت تلك السياسات العدوانية دول المنطقة خسائر قيمتها ٦٢,٤٥ مليار دولار تقريبًا، وأسفرت عن ١,٥ مليون قتيل تقريبًا خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨، وتدمير شرس للبنية التحتية في المنطقة. ولا تزال بعض أثار هذه السياسات العدوانية قائمة، فأنجولا وحدها لا تزال تعاني من ١٠ ملايين لغمًا مزروعة في أرضها، تشكل استنزافًا مستمرًا لثروتها البشرية. جـ- **الروابط الأمنية:** فقد أسفر التدهور الأمني في المنطقة (سواء

---

(١) Nelson Mandela, "South Africa's Future…", op.cit., pp. 90- 92.

(٢) Fred Ahwireng-Obeng And Patrick J.McGowan, Part One, op.cit., pp. 12- 13.

اتخذ شكل صراعات مفتوحة، أو عدم استقرار سياسي، أو تدني في مستويات المعيشة) عن تدفق متنامي للهجرات غير الشرعية من جانب أبناء المنطقة إلى جنوب إفريقيا، مما يشكل تهديدًا للأوضاع الأمنية في جنوب إفريقيا ويُنذر بمخاطر جمة منها اندلاع صراعات كما حدث في ألكسندرا Alexandra بمحافظة جوتنج، وأوت باي Hout Bay بمحافظة الكيب الغربي.

وانطلاقًا من تلك الأهمية التي تحظى بها منطقة الجنوب الإفريقي عند صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، وانطلاقًا كذلك من رغبة جنوب إفريقيا في الوفاء بدينها الأخلاقي تجاه دول وشعوب المنطقة، تحدثت وثائق جنوب إفريقيا عن ضرورة بناء نظام إقليمي جديد، مغاير في بنيته وتفاعلاته للنظام الإقليمي، الذي ساد إبان حكم الأبارتهيد(١).

فعلى صعيد بنية النظام، بشرت وثائق جنوب إفريقيا بنظام إقليمي جديد يتسم بوجود تكتل واحد على خلاف النظام الإقليمي السابق الذي اتسم بوجود كتلتين هما الكتلة السوداء Black Block (التي ضمت الدول المحكومة من قبل الأغلبية السوداء، وعددًا من حركات التحرير الوطني)، والكتلة البيضاء White Block (التي ضمت الدول المحكومة من قبل الأقليات البيضاء). أما على صعيد تفاعلات النظام، تحدثت الوثائق عن مجموعة من المبادئ، يراها صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد حاكمة للتفاعلات في النظام الإقليمي

---

(١) ANC. Department Of Inernational Affairs. 1994. op.cit., p. 6.

ومن نافلة القول أن منطقة الجنوب الإفريقي تمتلك كافة العناصر، التي تلقى قبولاً عامًا كعناصر ضرورية لقيام أي نظام إقليمي Regional Order، والتي نوجزها فيما يلي: ١- أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة، مما يتيح لدوله حجم تفاعلات أكبر وأكثر كثافة من تلك التفاعلات التي تنشأ بين الدول غير المتقاربة جغرافيا. ٢- أنه يشمل ثلاث دول على الأقل. ٣- أنه لا وجود لقوة عظمى بين الوحدات المكونة له، فالقوة العظمى قد تمارس ضغوطًا أو نفوذًا على النظام الإقليمي، من خلال التفاعلات الاقتصادية أو العسكرية مع دوله، ولكنها لا تصبح عضوًا فيه أو أحد مكوناته. ٤- أن وحدات النظام الإقليمي تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام، والمستقلة عن النظام الدولي أو نفوذ الدول الكبرى. ولا يتضمن هذا بالطبع افتراض الاستقلال الكامل للتفاعلات التي تجري في نظام إقليمي، فهذا لا يمكن تصوره في ضوء ثورة الاتصالات والمواصلات المعاصرة واعتبارات الاستراتيجية الدولية. انظر:

د/ علي الدين هلال وجميل مطر، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠) ص ص١٥- ٢٠.

الجديد، وهي مغايرة لتلك التي حكمت تفاعلات النظام الإقليمي القديم، والتي اتسمت بالمواجهة المستمرة بين الكتلتين السوداء والبيضاء[1].

وتتمثل تلك المبادئ فيما يلي[2]: أ- **رفض الهيمنة الخارجية**: أي رفض أية محاولة خارجية لفرض منظومة تفاعلات معينة تعكس مصالح القوى الخارجية دون مبالاة بعواقب ذلك على المنطقة وشعوبها، كما حدث إبان الأبارتهيد، حيث كانت المواجهات المستمرة في منطقة الجنوب الإفريقي انعكاسا مباشرا للحرب الباردة بين القطبين الأعظم آنذاك وهما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، مما أسفر عن معاناة مريرة من جانب شعوب منطقة الجنوب الإفريقي، الذين تحولت منطقتهم لساحة تصارعت فيها مصالح القوتين الأعظم.
ب- **المساواة والمنفعة المتبادلة**: فشعوب المنطقة ودولها ينبغي أن تتمتع بحقها في الحرية وكذلك بحقها في التعامل مع بعضها البعض على قدم المساواة، دون محاولة أي شعب أو دولة ممارسة الهيمنة على بقية شعوب ودول المنطقة، حرصا على تحقيق المنفعة المتبادلة بين شعوب ودول المنطقة. على خلاف الوضع إبان الأبارتهيد، الذي شهد هيمنة أنانية من جانب حكومة الأبارتهيد في جنوب إفريقيا على مقدرات المنطقة، مما أسفر عن خلل رهيب في العلاقات الإقليمية، لا تزال أثاره قائمة حتى اليوم. جـ- **الوحدة الإقليمية**: بمعنى أن منطقة الجنوب الإفريقي في عصر ما بعد الأبارتهيد منوط بها العمل على الدخول في وحدة إقليمية، لجمع الشتات، وتوحيد الصف، انطلاقا من حتمية التكامل في عصر لا يعترف إلا بالتكتلات، وانطلاقا أيضا من وجود العديد من العوامل التي تضمن نجاح هذا التكتل، والتي يتمثل بعضها في الخبرات التاريخية المشتركة، والمصالح الاقتصادية المتشابكة، فضلا عن الطبيعة الجغرافية المتلاصقة لدول المنطقة. وترشح وثائق جنوب إفريقيا منظمة السادك ككيان يجسد الوحدة بين شعوب ودول المنطقة، ويمكن من خلاله تعميق الوحدة الإقليمية في كافة المجالات، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو أمنية. د- **التعاون الإقليمي**: فصانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد يرى مستقبل منطقة الجنوب الإفريقي في التعاون الإقليمي بين دولها. وعلى خلاف الوضع في ظل الأبارتهيد واتخاذ القوة العسكرية كمدخل للتعاون الإقليمي، تحدثت وثائق جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد عن مدخل سلمي تنموي للتعاون الإقليمي في منطقة الجنوب الإفريقي، يرمي للتحرك التدريجي والمخطط نحو التعاون الإقليمي في المنطقة، خاصة في المجالين الاقتصادي والأمني.

---

(١) لمزيد من المعلومات عن النظام الإقليمي السائد إبان حكم الأبارتهيد في جنوب إفريقيا انظر:
Willie Breytenbach. op.cit., pp. 26- 36.

(٢) ANC. Department Of International Affairs. 1993. op. cit., pp. 5- 7.

وهكذا تتضح معالم نظام إقليمي جديد يغاير في بنيته وتفاعلاته النظام الإقليمي القديم، الذي اقترن بحكم الأبارتهيد في جمهورية جنوب إفريقيا. فالمبادئ التي يراها صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد حاكمة للتفاعلات بين وحدات النظام الإقليمي الجديد تختلف جذريا عن تلك التي حكمت تفاعلات النظام الإقليمي القديم. فهي ترفض أن تظل منطقة الجنوب الإفريقي مسرحا لتفاعلات تعكس مصالح القوى الدولية وإرادتها، وتؤكد على ضرورة تحقيق المساواة والمنفعة المتبادلة في علاقة وحدات النظام الإقليمي الجديد بعضها ببعض. وترى الوحدة الإقليمية ضرورة ملحة تفرضها معطيات الواقع وتقتضيها المصلحة الإقليمية، فضلا عن رفضها للمواجهة بين دول المنطقة ورفضها الاعتماد المكثف على الآلة العسكرية، ودعوتها للتعايش السلمي والتعاون الإقليمي بين شعوب ودول المنطقة في كافة المجالات، كمدخل لتحقيق التنمية الشاملة في منطقة الجنوب الإفريقي.

وبالإضافة لرؤية صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لضرورة إرساء دعائم نظام إقليمي جديد يغير وجه الحياة في منطقة الجنوب الإفريقي للأفضل، وانطواء تلك الرؤية على دعوة ضمنية لاضطلاع جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بدور القائد الإقليمي في المنطقة، حتى يتسنى لها قيادة جهود المنطقة لإرساء دعائم ذلك النظام الإقليمي الجديد، تحدثت الوثيقة الصادرة عن وزارة الشئون الخارجية في جنوب إفريقيا في ١٩٩٦ صراحة عن اعتقاد صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بملاءمة دور القائد الإقليمي في منطقة الجنوب الإفريقي لبلاده في عصر ما بعد الأبارتهيد، انطلاقا من قدراتها، وإيمانا بمسئولياتها وواجباتها المادية والأدبية تجاه دول وشعوب منطقة الجنوب الإفريقي. ويتفق هذا التصور من جانب صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لدور القائد الإقليمي مع تعريف هولستي لذلك الدور بأنه إدراك صانع القرار في الدولة لواجبات ومسئوليات منوطة بدولته في علاقتها بالدول الأخرى في إقليم معين، وكذلك إدراكه لضرورة تحرك دولته تجاه إيجاد صيغة مناسبة لتعايش الأطراف المختلفة في هذا الإقليم (راجع الفصل التمهيدي)(١).

واستنادا للوثائق الرسمية والتصريحات الصادرة عن مسئولي صنع القرار في جنوب إفريقيا، والتي أبدت اهتماما ملحوظا بمنطقة الجنوب الإفريقي، انطلاقا من الاعتبارات السابق سرد جزء منها في صدر هذا المبحث، يمكن الحديث عن ثلاثة عناصر أساسية يراها صانع

---

(١) **RSA, Department Of Foreign Affairs,** "South African Foreign Policy: Discussion Document", July 1996, p. 19.

وانظر أيضا:

Aziz Pahad, "Interview With Aziz Pahad", **Global Dialogue,** Vol. 3.1, March 1998, p. 2.

القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد كمحاور لدور القائد الإقليمي المنوط ببلاده لعبه في منطقة الجنوب الإفريقي. وتنسجم هذه المحاور الثلاثة مجتمعة مع مشروع مبيكي للنهضة الإفريقية، والمبادئ السبعة التي يراها صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد حاكمة للسياسة الخارجية لبلاده تجاه بيئتها الخارجية (راجع الفصل الثالث من هذا الباب). ولا يتعارض هذا بالطبع مع الخصوصية التي تتمتع بها منطقة الجنوب الإفريقي في السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا، تلك الخصوصية التي تبدو جلية في حرص صانع القرار على الصياغة المحكمة لتصوره الخاص بنظام إقليمي جديد في المنطقة، باعتبار ذلك يمهد الطريق أمام اضطلاع جنوب إفريقيا بدورها القيادي في المنطقة. وفيما يلي نتناول العناصر الثلاثة التي يراها صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد كمحاور لدور القائد الإقليمي المنوط ببلاده لعبه في منطقة الجنوب الإفريقي:

مساندة الديمقراطية وحقوق الإنسان:

في تعاملها مع قضيتي الديمقراطية وحقوق الإنسان في منطقة الجنوب الإفريقي، خلت وثائق جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد وتصريحات مسئوليها من التناول المكثف للقضيتين على النحو الذي يحدث إبان تعاملها مع الديمقراطية وحقوق الإنسان كأحد محاور الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء. وهناك تفسيرات عديدة لذلك الأمر، فقد يكون السبب وراء ذلك اكتفاء الوثائق والتصريحات بتناول القضيتين على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء، باعتبار ذلك ينسحب تلقائيًا على منطقة الجنوب الإفريقي، باعتبارها جزءًا منها. وقد يكون السبب رغبة صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في انتهاج نهجًا أكثر برجماتية تجاه منطقة الجنوب الإفريقي، تركز جنوب إفريقيا من خلاله على القضايا الاقتصادية والأمنية في المنطقة، بدلاً من تركيزها على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، خاصة وأن تركيز جنوب إفريقيا على القضيتين الأخيرتين من شأنه إثارة مخاوف دول المنطقة من ممارسة جنوب إفريقيا وصاية سياسية وأخلاقية عليها. ومما يزيد من ثقل هذا المبرر الأخير اتجاه جنوب إفريقيا لتجنب إثارة مخاوف دول المنطقة، وذلك من خلال دعوتها لإيجاد صيغة جماعية لحماية حقوق الإنسان في المنطقة، ومن ذلك دعوتها لتأسيس اتفاقية الجنوب الإفريقي لحقوق الإنسان، وتأسيس محكمة إقليمية لحقوق الإنسان، كأسس لمنظومة جماعية تجبر دول المنطقة على احترام حقوق الإنسان[١].

---

(١) ANC. Department Of International Affairs, 1994, op.cit., p. 7.

تشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي:

بشرت وثائق جنوب إفريقيا وتصريحات مسئوليها بعصر جديد في منطقة الجنوب الإفريقي، تقود خلاله جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد عملية تكامل اقتصادي واسعة النطاق في المنطقة، تحقيقا للتنمية المتوازنة بين دول المنطقة. وأكدت وثائق جنوب إفريقيا أيضا حرصها على كون هذا التكامل الاقتصادي مفيدا لجميع الأطراف في المنطقة، وخاليا من ممارسة أي طرف لأي شكل من أشكال الهيمنة على بقية الأطراف، وخاليا كذلك من استغلال أي طرف لبقية الأطراف سعيا وراء مصلحته الخاصة. وتشتمل عملية التكامل الاقتصادي المقترحة على ثلاثة عناصر رئيسية نوجزها فيما يلي(١): أ- **التجارة:** حيث تهدف عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى تنشيط التجارة البينية بين دول المنطقة، بما يعود بالنفع على جنوب إفريقيا وبقية دول المنطقة. فتنشيط التجارة البينية بين دول منطقة الجنوب الإفريقي من شأنه زيادة صادرات دول المنطقة، وبالتالي تطوير القطاعات الصناعية والزراعية فيها، نتيجة للأسواق الجديدة التي ستفتح أمامها بعد إزالة عقبات التبادل التجاري بين دول المنطقة. وأكدت الوثائق على ضرورة عمل جنوب إفريقيا على معاملة دول منطقة الجنوب الإفريقي بالمثل، أي ضرورة إزالتها للقيود التي تعوق صادرات دول الجنوب الإفريقي من الدخول إلى أسواقها، حتى لا يصبح التبادل التجاري لصالح جنوب إفريقيا على حساب بقية دول منطقة الجنوب الإفريقي. ب- **الاستثمارات:** تهدف عملية التكامل الاقتصادي المقترحة إلى تشجيع قطاع الأعمال الخاص في جمهورية جنوب إفريقيا على زيادة استثماراته في دول المنطقة بما يعود بالنفع على جنوب إفريقيا وعلى دول المنطقة، أي أن الدعوة لزيادة استثمارات جنوب إفريقيا وبقية دول المنطقة مشروطة بضرورة تحقيقها للنفع المتبادل بين جنوب إفريقيا وبقية دول المنطقة، تجنبا للاستغلال الذي كان سمة مميزة لجنوب إفريقيا إبان حكم الأبارتهيد، والذي أسفر عن خلل رهيب في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، لا تزال آثاره قائمة حتى اليوم. جـ- **البنية التحتية:** يتضمن هذا العنصر تشجيع مشروعات البنية التحتية وتنمية الموارد في كافة القطاعات في جميع دول منطقة الجنوب الإفريقي، لكونها تعود بالنفع المتبادل على جنوب إفريقيا وبقية دول المنطقة. فمشروعات المياه والهيدروإليكتريستي في دول الجنوب

---

(١) انظر :

- Nelson Mandela. "South Africa's...". op.cit., pp. 90- 91.
- RSA. Department Of Foreign Affairs. 1996. op. cit., p. 23.
- African National Congress. The Reconstruction.... op.cit., pp. 116- 118.
- ANC. Department Of International Affairs. 1993. op.cit., pp. 5-7.

الإفريقي لن يكون لها نفع إلا إذا قامت تلك الدول بتصدير منتجاتها إلـــى جمهوريـــة جنـــوب إفريقيا، التي تشهد حاجة متزايدة لهذه الموارد.

تشجيع التعاون الأمني الإقليمي:

إزاء المشاكل الأمنية التي تواجهها منطقة الجنوب الإفريقي (كالهجرات غير الشـــرعية، وتهريب المخدرات، وعصابات الجريمة المنظمة، وانتشـــار الأسـلحة الصغـيرة، والتدهـور البيئي)، والتي تعود جذورها للتنمية غير المتوازنة في منطقة الجنوب الإفريقي، تتحدث وثـائق جنوب إفريقيا وتصريحات مسئوليها عن ضرورة التنسيق والتعاون الأمني بين دول المنطقـــة، حتى تتمكن من التعامل مع تلك المشاكل. وترشح الوثائق منظمة السادك لتكون إطـــارًا لـــهذا التعاون والتنسيق، حتى يمكن التعامل مع تلك المشاكل على نحو فعال وإيجابي. وترى جنـــوب إفريقيا نفسها جديرة بقيادة هذه الجهود انطلاقًا من ثقلها الإقليمي، وقدرتها على تنسيق الجـــهود الرامية للتعامل مع هذه المشاكل الأمنية، التي تنال من استقرار المنطقة وتحد من قدرة دولـــها على توفير احتياجات شعوبها[١]. ويمكن إرجاع هذا الحرص من جانب صانع القـــرار علـــى التأكيد على ضرورة انخراط جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في الجهود الرامية لإيجاد حلـــول للمشاكل الأمنية في المنطقة إلى إدراكه لعدم إمكانية تجاهل المشاكل الأمنيـــة فـــي المنطقـــة، وصعوبة العزوف عن المشاركة في الجهود المبذولة لحل هذه المشاكل الأمنية، انطلاقـــا مـــن الاعتبارات العديدة التي أشرنا إليها سلفًا، والتي تفرض على صانع القرار في جنـــوب إفريقيـــا ما بعد الأبارتهيد التعامل مع المشاكل الأمنية في المنطقة، وأن يكون هذا التعامل من منظـــور جماعي[٢].

---

(١) ANC. Developing A Strategic Perspective On South African Foreign Policy: Discussion Document For The 50 th ANC National Conference, 16- 20 Dec 1997, p. 8.

(٢) Jackie Selebi. "Interview With Jackie Selebi". Global Dialogue, Vol. 3-3. Dec 1998. p. 1.

المبحث الثاني

ممارسة الدور في إطار جماعة التنمية للجنوب الإفريقي

ثمة تساؤلات جائلات بالصدور حول الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في منطقة الجنوب الإفريقي، والسلوك الفعلي لهذا الدور، ومجالات ممارسة هذا السلوك الفعلي، ومدى نجاح جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إرساء دعائم نظام إقليمي جديد يغاير في بنيته وتفاعلاته النظام السائد إبان حكم الأبارتهيد، ومدى التزامها، في إطار هذا النظام الإقليمي الجديد، بدور القائد الإقليمي كما ورد في وثائقها الرسمية وتصريحات مسئوليها. ويعد هذا المبحث محاولة للإجابة على تلك التساؤلات السالفة المتعلقة بالدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في منطقة الجنوب الإفريقي، التي وصفتها وثائق جنوب إفريقيا وتصريحات مسئوليها بأنها تتمتع بقدر كبير من الخصوصية في السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا في عصر ما بعد الأبارتهيد. وفي هذا الإطار يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، تمثل ثلاثة أبعاد للسلوك الفعلي للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا في منطقة الجنوب الإفريقي في عصر ما بعد الأبارتهيد، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: البعد الاقتصادي للدور الإقليمي.

المطلب الثاني: البعد السياسي للدور الإقليمي.

المطلب الثالث: البعد الأمني للدور الإقليمي.

المطلب الأول: البعد الاقتصادي للدور الإقليمي

منذ إجراء أول انتخابات ديمقراطية غير عنصرية في جمهورية جنوب إفريقيا في ١٩٩٤، سادت دول منطقة الجنوب الإفريقي موجة من التفاؤل بإمكانية قيام جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بحفز عملية التنمية في منطقة الجنوب الإفريقي، والأخذ بيد دول المنطقة حتى تتمكن من النهوض من عثرتها الاقتصادية. وتوقعت دول الجنوب الإفريقي أيضًا أن تستخدم حكومة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد تجارتها مع دول المنطقة واستثماراتها فيها للنهوض بالمنطقة اقتصاديًا، على نحو ما فعلته اليابان مع منطقة شرق وجنوب آسيا، حين تصرفت كمحفز للنمو في المنطقة[1].

---

(1) **UNCTAD, World Investment Report 1997: Transnational Corporations, Market Structure And Competition Policy,** (New York And Geneva: United Nations Publication, 1997), p. 64.

وسرعان ما جاء الواقع مغايرا ليس لتوقعات دول منطقة الجنوب الإفريقي فحسب، وإنما أيضا للتصور الرسمي، الذي أعرب فيه صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، عن ضرورة اضطلاع جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بدور القائد الإقليمي لجهود التنمية الاقتصادية في المنطقة. وتعد مجالات التجارة والاستثمارات والبنية التحتية، من أبرز المجالات التي شهدت تناقضا بينا بين التصور الرسمي للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد والسلوك الفعلي لهذا الدور على النحو التالي:

أولا: مجال التجارة:

يعد مجال التجارة واحدا من أبرز المجالات التي شهدت تناقضا بينا بين التصور الرسمي للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد والسلوك الفعلي لهذا الدور. فمنذ انتخابات ١٩٩٤ نمت تجارة جنوب إفريقيا مع دول السادك بصورة ملحوظة، حيث زادت صادرات جنوب إفريقيا إلى بقية دول السادك، وتمثلت معظم هذه الصادرات في السلع المصنعة والمدخلات الوسيطة والمعدات الرأسمالية، وكذلك زادت واردات جنوب إفريقيا من بقية دول السادك، وتمثلت معظم هذه الواردات في المنتجات الأولية[١].

وتعد بيانات الجدول رقم ٣٠ تأكيدا لتلك التطورات. فعلى الصعيد الفردي، ومع استبعاد دول الساكو، يوضح الجدول اشتمال دول السادك على العديد من الأسواق الهامة (لصادرات جنوب إفريقيا) كزيمبابوي التي تعد أكبر سوق لصادرات جنوب إفريقيا في إفريقيا، رغم ما شهدته السنوات الأخيرة من تقلص نسبي في وارداتها من جنوب إفريقيا بسبب ظروف عدم الاستقرار الداخلي فيها. وموزمبيق التي تعد ثاني أكبر سوق لصادرات جنوب إفريقيا في إفريقيا، فخلال الفترة من يناير إلى نوفمبر ١٩٩٩ زادت صادرات جنوب إفريقيا إلى موزمبيق بنسبة ٥١%، الأمر الذي يرشحها لخلافة زيمبابوي في السنوات القليلة القادمة كأكبر سوق لصادرات جنوب إفريقيا في إفريقيا[٢].

---

(١) Paul Kalenga, "Trade And Industrial Integration In Southern Africa: Pitfalls And Challenges", **Global Dialogue,** Vol. 4.3, Dec 1999, p. 1.

(٢) John Theron, **op.cit.,** p. 13.

الجدول رقم (٣٠)

الموازين التجارية لجنوب إفريقيا مع دول السادك (ماعدا دول الساكو) خلال الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٨ (بالمليون راند)

الدولة		١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
أنجولا	صادرات	٣١١,٨٣٥	٤٤٦,٢٧٤	١٥٢٤,٢٢٦	٨٧٨,٧٨٣	١٠٧٦,٣٤٥
	واردات	١٦,٨٩١	٣,٤٨٨	٢٦٠,٧٣٥	٢٠٨,٧٢٢	١٤,٢٠٩
ج الكونغو الديمقراطية	صادرات	٣٤٩,٦٧٦	٧٠٦,٣٦٦	٩٦٠,٩٠٦	٧٨,٠٣٨	٠,١٨٣
	واردات	٣٥٣,٥٧٦	٣٦٥,٩٥٧	٤٧٩,٧٥٣	٤٠٩,٦٦٣	١٥,٣٣٧
سيشل	صادرات	٨٤,١٥١	١٢٤,١٥٦	١٦٣,٠٤٣	١٩١,٥١٧	١٧٨,١٨١
	واردات	٤,٨٤٠	٢,٠٨٢	٣,٣٩٨	٦,١٨٧	٨,٨٥٤
مالاوي	صادرات	٦٢٢,٠٦٧	٦٩٦,٠٦٧	٩٦١,٩٧٨	١١٣٤,٢٨٠	١٢٠٣,٦٧٠
	واردات	١٨٥,٢٢١	٢٠٣,٤١٠	٢٩٥,٢٧٠	٣٩٩,٤٦٥	٤٦٢,٣٠١
موريشيس	صادرات	٥٤١,٣١٨	٦٨٥,١٩١	٩٢٣,٣٨٣	١١٩٠,٨٢٤	١٠٢٨,٢٠٨
	واردات	١٥,١٤٥	٣٤,٨٠٣	١٦,١٣٩	٢٦,٦٢١	٢٩,٦٧١
موزمبيق	صادرات	١٤٠٦,٧٧٦	٢٢٣٧,١٦٩	٢٣٧٦,٦٩٢	٢٧١٥,٤٤٦	٢٦٣٢,٢٨٠
	واردات	٩١,٩٣١	١١٧,٠٠٩	٧٤,٨٩٠	١٦٨,١٩١	٢١٥,٤٩٢
تنزانيا	صادرات	١٨٣,٢٣٣	٦٢٧,٥٩٧	٥٥٢,١٨٧	٩٦٥,١١٧	١٠٨٧,١٢٥
	واردات	١٥,٨٦٥	١٥,٤٢١	٢١,١٠٨	١٨,٨٩٤	٢٦,٨٦٧
زامبيا	صادرات	١١٥٨,٦٧٦	١٣٦٦,٧٦٩	١٨٠٠,٨٨٨	٢١٧٥,٠٩٧	٢١٤١,٣٥٩
	واردات	١٠٣,٨٩٠	٩٥,١٨٦	١٧٣,١٠٢	١٨٤,٢٥٨	٢٣٢,٩٨١
زيمبابوي	صادرات	٢٤٥٩,٤٣٩	٤٥٤٢,٩٤٠	٥٣٨٨,٢٨٣	٥٧٠٦,٦٩٤	٧٠٠٠,٦٢٣
	واردات	١٠٢١,٨٠١	٩٦٤,١٠٢	١١٧٦,٩٣٢	١٣٥٣,٠٨٤	١١٣٢,٦٧٢

تابع جدول رقم (٣٠)

الدولة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
إجمالي					
صادرات	٧١١٧,١٧١	١١٤٣٢,٥٢٩	١٤٦٥٢,٠٣٦	١٠٠٣٥,٨٥٦	١٦٣٤٧,٩٧٤
واردات	١٨٠٩,١٥١	١٨٠١,٤٥٨	٢٥٠١,٣٢٧	٢٧٧٥,٠٨٥	٢١٣٨,٣٨٤
الميزان التجاري	٥٣٠٨,٠٢٠	٩٦٣١,٠٧١	١٢١٥٠,٧٠٩	١٢٢٦٠,٧٧١	١٤٢٠٩,٥٩٠

المصدر: بتصرف عن:

Roger Pfister, **South Africa's Recent Foreign Policy Towards Africa: Issues And Literature,** (Zurich: Center For International Studies, Paper No. 29, August 2000), p.9.

وعلى الصعيد الجماعي ، يوضح الجدول تزايدا مطردا في صادرات دول السادك (باستثناء دول الساكو) إلى جنوب إفريقيا منذ عام ١٩٩٤، حيث زادت تلك الصادرات من ٧١١٧.١٧١ مليون راند عام ١٩٩٤، إلى ١١٤٣٢,٥٢٩ مليون راند عام ١٩٩٥، ثم إلى ١٤٦٥٢,٠٣٦ مليون راند عام ١٩٩٦، ثم إلى ١٥٠٣٥,٨٥٦ مليون راند عام ١٩٩٧، ثم إلى ١٦٣٤٧,٩٧٤ مليون راند عام ١٩٩٨. وكذلك يوضح الجدول تزايدا مطردا في واردات جنوب إفريقيا من دول السادك (باستثناء دول الساكو)، حيث تزايدت تلك الواردات من ١٨٠٩,١٥١ مليون راند عام ١٩٩٤، إلى ٢١٣٨,٣٨٤ مليون راند عام ١٩٩٨. وأسفر عدم تكافؤ الزيادت الكبيرة التي طرأت على صادرات جنوب إفريقيا إلى بقية دول السادك مع الزيادات المتواضعة التي طرأت على وارداتها منها عن فائض هائل في الموازين التجارية لجنوب إفريقيا مع دول السادك، لصالح جنوب إفريقيا. ولقد تزايد هذا الفائض من ٥٣٠٨,٠٢٠ مليون راند عام ١٩٩٤، إلى ٩٦٣١,٠٧١ مليون راند عام ١٩٩٥، ثم إلى ١٢١٥٠,٧٠٩ عام ١٩٩٦، ثم إلى ١٢٢٦٠,٧٧١ مليون راند عام ١٩٩٧، ثم إلى ١٤٢٠٩,٥٩٠ مليون راند عام ١٩٩٨، مما يشكل تحديا أمام بروتوكول تجارة السادك SADC Trade Protocol، الذي تم توقيعه في ١٩٩٦ في ماسيرو Maseru، والذي يرسي قواعد تقليص تدريجي في التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء في السادك، بهدف إزالتها تماماً، والوصول إلى منطقة تجارة حرة في المنطقة في غضون ثمان سنوات من إقرار البروتوكول[١].

ويقوم هذا الفائض الهائل في الموازين التجارية لجنوب إفريقيا مع بقية دول السادك دليلاً واضحًا على عدم اتساق السلوك الفعلي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في مجال التجارة مع التصور الرسمي للدور الإقليمي، ذلك التصور الذي أكد على قيادة إقليمية اقتصادية لجنوب إفريقيا في المنطقة، تستند إلى مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة بين الأطراف المختلفة. فالواقع يؤكد أن غزو صادرات جنوب إفريقيا لأسواق دول السادك يأتي على حساب المنتجين المحليين والصناعات الوطنية في تلك الدول، كما هو الحال مع صناعة الدواجن في موزمبيق على سبيل المثال، فقد أضيرت هذه الصناعة (التي وفرت ١٨٠٠ وظيفة مباشرة في عام ١٩٩٥، فضلاً عن تشغيلها ١٠٠٠٠ فلاح ومربي للدواجن) بصورة واضحة نتيجة لصادرات جنوب إفريقيا من الدواجن المجمدة، والتي تنتج بتقنيات عالية تماثل تلك الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تقل أسعارها بنسب تتراوح بين ١٠% و١٥% من أسعار مثيلاتها في الأسواق الموزمبيقية. مما يعد تهديدًا خطيرًا لصناعة الدواجن المحلية في موزمبيق، خاصة وأن كثيرًا من صادرات جنوب إفريقيا تدخل موزمبيق بصورة غير قانونية،

---

(١) Paul Kalenga, op.cit., p. 1.

نتيجة لتعاون منتجي جنوب إفريقيا والمستوردين الموزمبيقيين، الذين يلجأون للحيلة للتحايل على مسألة ضرورة الحصول على رخصة موزمبيقية للاستيراد، مما يترتب علية إغراق أسواق موزمبيق بدواجن جنوب إفريقيا المجمدة(١).

ثانيًا: مجال الاستثمارات:

اقترن الغزو العنيف من جانب جنوب إفريقيا لأسواق دول السادك، بتدفق استثمارات جنوب إفريقيا عليها. وساعدت على ذلك عدة عوامل منها تشجيع حكومة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لذلك الاتجاه، فقد تضمنت ميزانية جنوب إفريقيا للسنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٧ مادة جديدة تجعل العملة الأجنبية متاحة أمام شركات جنوب إفريقيا، التي تستثمر في دول السادك أكثر من الشركات التي تستثمر في أماكن أخرى. ومنها أيضًا رخص تكاليف العمالة في بقية دول السادك عن نظيرتها في جنوب إفريقيا، فعلى سبيل المثال تعد تكلفة العمالة في زيمبابوي نصف تكلفتها في جنوب إفريقيا. ومن العوامل الأخرى أيضًا تطبيق كثير من دول السادك لبرامج التكيف الهيكلي، التي أسفرت عن تحرير اقتصاد تلك الدول وخلق بيئة مواتية للمستثمرين. وترحيب بعض دول السادك باستثمارات جنوب إفريقيا، ومن ذلك إعلان سام نجوما رئيس ناميبيا في مايو ١٩٩٦، في زيارته الرسمية الأولى لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، عن خطة طموحة لبلاده لجذب استثمارات جنوب إفريقيا، وذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات مثل تقديم مزايا ضريبية لمستثمري جنوب إفريقيا(٢).

ومن العوامل الأخرى التقارب الجغرافي في المنطقة، فضلاً عن الفهم العميق من جانب مستثمري جنوب إفريقيا لطبيعة البيئة الصناعية والسياسية في منطقة الجنوب الإفريقي. ولقد أسفرت كل تلك العوامل مجتمعة عن تدفق استثمارات جنوب إفريقيا على دول السادك، حيث استحوذ مستثمرو جنوب إفريقيا على ٤٧% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول السادك (انظر الجدول رقم ٣١). وشكلت هذه الاستثمارات ٢٦% من إجمالي استثمارات جنوب إفريقيا في إفريقيا (انظر الجدول رقم ٣٨). وتركزت معظم هذه الاستثمارات في قطاعات التعدين، والزراعة، والسياحة، وتجهيز الأطعمة. ولم يلق قطاع التصنيع إلا اهتمامًا

---

(١) Fred Ahwireng-Obeng And Patrick J.McGowan, Part One, op.cit., pp. 30- 31.

(٢) Ibid., pp. 24- 31.

محدودًا. ومن أهم المشروعات التي تعدّ تجسيدًا لاستثمارات جنوب إفريقيا في دول السادك مشروع مصنع موزال مابوتو للحديد والصلب بتكلفة ٢,١ مليار دولار، ومصنع بتشوايير للحديد بتكلفة ٥٠٠ مليون دولار، ومشروع كودو لحقول الغاز وهو لا يزال محل تفاوض(١).

ومما يعزز القول بهيمنة استثمارات جنوب إفريقيا على منطقة الجنوب الإفريقي، وجود بعض دول المنطقة ضمن مجموعة الدول التي تحظى بأعلى نسبة من استثمارات جنوب إفريقيا على مستوى العالم. فطبقًا للجدول رقم (٣٢) يبلغ نصيب ناميبيا وحدها ١٦ صفقة من إجمالي ٣١٣ صفقة تشكل إجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة لجنوب إفريقيا، وتأتي تنزانيا وموزمبيق في المرتبة التالية بنصيب مقداره ١٤ صفقة لكل منها، ثم زامبيا بنصيب مقداره ١٣ صفقة، تليها زيمبابوي بنصيب مقداره ١١ صفقة، ثم بتسوانا بنصيب مقداره ٩ صفقات من إجمالي صفقات جنوب إفريقيا، وذلك خلال الفترة من ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٨. ولا تقتصر صدارة دول الجنوب الإفريقي على ضخامة نصيبها من عدد صفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة لجنوب إفريقيا، ولكنها أيضًا تحظى بنصيب ضخم من قيمة هذه الاستثمارات، فعلى سبيل المثال شهد عام ١٩٩٧ تفوق استثمارات جنوب إفريقيا في زامبيا على الاستثمارات البريطانية، حيث بلغت استثمارات جنوب إفريقيا في زامبيا ١٨٠ مليون دولار مقابل ١٢٥,٣ مليون دولار للاستثمارات البريطانية(٢)، الأمر الذي يعكس مدى كثافة استثمارات جنوب إفريقيا في دول المنطقة، خاصة وأن هذه الاستثمارات تولي اهتمامًا محدودًا بقطاعات التصنيع.

ثالثًا: مجال البنية التحتية:

لا يختلف الوضع كثيرًا في مجال البنية التحتية عنه في مجالي التجارة والاستثمارات، حيث يشهد هذا المجال هيمنة ملحوظة من جانب جنوب إفريقيا، بسبب تمتعها ببنية تحتية متطورة جدًا مقارنة ببقية دول الجنوب الإفريقي، مما خلق شكلاً من التبعية من جانب دول المنطقة تجاه جنوب إفريقيا خاصة في مجال المواصلات، حيث تعتمد دول المنطقة على شبكة جنوب إفريقيا للمواصلات والاتصالات، ليس فقط في تجارتها مع جنوب إفريقيا ولكن أيضًا في تجارتها مع بقية دول العالم.

---

(١) Karen Heese, **Foreign Direct Investment In South Africa (1994- 1999): Confronting Globalization,** Paper Prepared For The TIPS 1999 Annual Forum, "Growth And Investment In South Africa", Held In Johannesburg, On 19-22 Sept, pp. 15- 17.

(٢) Fred Ahwireng-Obeng And Patrick J.McGowan, Part Two, **op.cit.,** p. 166.

الجدول رقم (٣١)

الاستثمارات الخارجية المباشرة في دول السادك خلال الفترة (١٩٩٤- ١٩٩٨)

الدولة مصدر الاستثمارات	استثمارات كل دولة كنسبة مئوية من إجمالي الاستثمارات
جنوب إفريقيا	%٤٧
دول أخرى	%٥٣
الإجمالي	%١٠٠

المصدر: بتصرف عن:

Karen Heese, **Foreign Direct Investment In South Africa (1994-1998): Confronting Globalization,** Paper Prepared For The TIPS 1999 Annual Forum, "Growth And Investment In South Africa", Held In Johannesburg, On 19-22 Sept, p. 16.

الجدول رقم (٣٢)

أكبر محطات استقبال الاستثمارات الخارجية المباشرة لجنوب إفريقيا خلال الفترة من ١٩٩٤- ١٩٩٩

الدولة	عدد الصفقات
المملكة المتحدة	٣٥
استراليا	٢٦
ناميبيا	١٦
موزمبيق	١٤
تنزانيا	١٤
الولايات المتحدة	١٤
زامبيا	١٣
زيمبابوي	١١
غانا	١١
ألمانيا	١٠
بتسوانا	٩

المصدر:

Karen Heese, **Foreign Direct Investment In South Africa (1994-1999): Confronting Globalization,** Paper Prepared For The TIPS 1999 Annual Forum, "Growth And Investment In South Africa", Held In Johannesburg, on 19- 22 Sept, pp. 19- 20.

وهناك أربعة مشاريع جديدة طموحة من شأنها تأكيد محورية البنية التحتية لجنوب إفريقيا في منطقة الجنوب الإفريقي، رغم ما تدعيه جنوب إفريقيا من مزايا تعود على دول المنطقة من وراء تلك المشروعات. وتتمثل تلك المشروعات الأربعة فيما يلي[1]: **المشروع الأول:** هو مشروع الأراضي العليا في ليسوتو، وهو يهدف لتعديل مسار الأنهار في ليسوتو لتتدفق في اتجاه الشمال نحو المناطق الصناعية في جوتنج، وذلك عبر منظومة ضخمة من الأنفاق وسدود توليد الهيدروإليكتريستي. **المشروع الثاني:** يتضمن بناء خط طوله ١٤٤٠ كيلو متر يربط بين مشروع الهيدروإليكتريك في كابوراباسا على نهر الزمبيزي في موزمبيق ومحافظة جوتنج في جنوب إفريقيا، ويتكلف هذا المشروع ٣٢٠ مليون راند، وينتهي في ٢٠٠٣. ويمثل هذا المشروع جزءا من مشروع أكبر يرمي لربط محطات القوى الجنوبية الاستوائية بإنجا على نهر زائير غرب كينشاسا. ويتوقع أن يولد هذا المشروع ١٠٠٠٠٠ ميجاوات، أي ضعف ما تنتجه إفريقيا الآن. **المشروع الثالث:** يتضمن بناء طريق متطور يربط بصفة رئيسية بين جوتنج في جنوب إفريقيا وعاصمة ناميبيا وميناءها الرئيسي (خليج ولفس). ومن شأن هذا الطريق اختصار المسافة بين جوتنج وخليج ولفس بمقدار ٥٠٠ كم عما هي عليه الآن. وتطالب السلطات الناميبية مصدري جنوب إفريقيا باستخدام الخليج في تصدير منتجاتهم إلى أوروبا وأمريكا. **المشروع الرابع:** هو مشروع ممر مابوتو Maputo Corridor، الذي أرسيت دعائمه من خلال اتفاقيات ثنائية بين وزارتي المواصلات في موزمبيق وجنوب إفريقيا في يوليو ١٩٩٦. ويتكلف هذا المشروع ١,١ مليار راند، ويجمع بين استثمارات القطاع الخاص واستثمارات المحافظات الإقليمية في جنوب إفريقيا، وكذلك استثمارات الحكومات الوطنية في موزمبيق وجنوب إفريقيا، فضلا عن مشاركة البنك الدولي. ويهدف هذا المشروع للتطوير الاقتصادي للمنطقة بين جوهانسبرج ومابوتو (بما في ذلك محافظات مبوما لانجا، وكوازولو/ ناتال في جنوب إفريقيا). ومن المتوقع أن يسفر هذا المشروع عن تخفيض تكلفة التجارة المتبادلة بين الإقليم الصناعي الرئيسي في جنوب إفريقيا (جوتنج) وأقاليم إنتاج الفاكهة (مبوما لانجا، والمحافظات الشمالية) من جانب، وبين العالم الخارجي من جانب آخر. وكذلك يسفر المشروع عن تنشيط السياحة والصناعات على طول الممر والمناطق المحيطة به مما يسفر عن عائد يقدر بـ٢٣ مليار راند، فضلا عن توقع خلق المشروع لمائة ألف فرصة عمل داخل جنوب إفريقيا.

---

(١) Fred Ahwireng-Obeng And Patrick J.McGowan. Part One. op.cit., pp. 15- 20.

وانظر أيضا: UNCTAD. World Investment Report 1997. op. cit., p. 71.

المطلب الثاني : البعد السياسي للدور الإقليمي

شهد هذا البعد ضيقاً نسبياً في الفجوة الفاصلة بين تصور صانع القـــرار فـــي جنـــوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد لضرورة اضطلاع بلاده بدور القائد الإقليمي، وبين الممارسة الفعليـة لهذا الدور، وهذا ما تؤكده الأحداث المتتابعة، منذ إجـــراء أول انتخابـــات ديمقراطيـــة غـــير عنصرية في جنوب إفريقيا عام ١٩٩٤. حيث حظيت منطقة الجنوب الإفريقي باهتمـــام كبـــير من جانب حكومة جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد. ولعل خير دليل على ذلك حـــرص جنـــوب إفريقيا على إقامة صلات دبلوماسية بينها وبين كافة دول المنطقة، فقد أصبح لجنوب إفريقيـــا تمثيل دبلوماسي لدى كافة دول الجنوب الإفريقي، وكذلك أصبح لجميع دول المنطقـــة (مـــاعدا سيشل) تمثيل دبلوماسي لديها، مما جعل جنوب إفريقيا أكثر دول المنطقـــة امتلاكـــاً للتمثيـــل الدبلوماسي المتبادل مع جيرانها، تليها في ذلك زامبيا، ثم أنجولا، ثم زيمبابوي، ثم موزمبيـــق، ثم مالاوي، ثم ناميبيا، ثم تنزانيا، ثم بتسوانا، ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية، ثم ســـوازيلاند، ثم ليسوتو، ثم موريشيس، وفي المؤخرة تأتي سيشل بتمثيل دبلوماســـي وحيـــد لـــدى جنـــوب إفريقيا(انظر الجدول رقم ٣٣).

ولم تكتف حكومة جنوب إفريقيا بذلك، حيث حرصت على الانخراط في منظومـــة مـــن العلاقات السياسية الوطيدة مع بقية دول المنطقة. وتجلي ذلك الحرص واضحـــاً فـــي كثافـــة الزيارات المتبادلة، والمعاهدات الثنائية الموقعة بين جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد وبقيـــة دول المنطقة . ففي عام ١٩٩٩، على سبيل المثال، تمت العديد من الزيارات المتبادلة والمعـــاهدات الثنائية الموقعة بين جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد وبقية دول المنطقة على النحو التالي(١):

١- في أبريل ١٩٩٩ قام وزير مالية جنوب إفريقيا مانويلTrevor Manuel بزيارة لمـــدة يومين إلى موزمبيق استجابة لدعوة نظيره الموزمبيقي، وتشاور الطرفان حول أنشطة قطـــاع التمويل والاستثمار التابع للسادك، والذي تضطلع جنوب إفريقيـــا بمســـئوليته. وفـــي نوفمـــبر ١٩٩٩ زار أعضاء من قوات الدفاع الوطني في جنوب إفريقيا موزمبيـــق لإمدادهـــا بـــالدعم اللوجستيكي إبان العملية الانتخابية، مما ساهم في نجاح الانتخابات البرلمانية والرئاســـية فـــي

---

(١) **South Africa Yearbook 2000/2001.** "Foreign Relations". (http: //www. Gov. Za/ Yearbook/ Foreign. Htm). pp. 1-10.

موزمبيق. وفي العام نفسه أبلغت جنوب إفريقيا حكومة موزمبيق بقرارها الخاص بإلغاء ديون مستحقة على موزمبيق لجنوب إفريقيا.

٢ - وشهد عام ١٩٩٩ علاقات ثنائية متميزة بين جنوب إفريقيا ومالاوي، سعت جنوب إفريقيا خلالها للتأكيد على الحكم الرشيد والدعم الاقتصادي لمالاوي، ومن ذلك عقد جنوب إفريقيا اتفاقية تجارة تفضيلية مع مالاوي، تدخل بمقتضاها منتجات مالاوي إلى أسواق جنوب إفريقيا بدون رسوم جمركية، مما أعطى ميزة هامة لمالاوي في المنطقة.

٣ - وشهد أكتوبر ١٩٩٩ أول زيارة دولة لرئيس جنوب إفريقيا إلى زامبيا، ووقع مبيكي خلال هذه الزيارة إعلاناً للنوايا مع الرئيس الزامبي شيلوبا Frederick Chiluba، واستهدف هذا الإعلان التعجيل بتنفيذ اتفاقية ١٩٩٦ الخاصة بالتعاون بين البلدين، كما ناقش مبيكي مع نظيره الزامبي أموراً أخرى كالتجارة والزراعة والفنون والثقافة. وفي العام نفسه زارت وزيرة الشئون الخارجية في جنوب إفريقيا زوما zuma لوساكا في عدة مناسبات كجزء من عملية مستمرة استهدفت التوصل إلى حل سلمي لأزمة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت زوما قد صاحبت الرئيس مبيكي إلى لوساكا في ١٠ يوليو ١٩٩٩، إبان توقيع اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

٤ - وشهد عام ١٩٩٩ سعياً حثيثاً من جانب جنوب إفريقيا لتوطيد صلاتها بحكومة موريشيس في كافة المجالات، لتحقيق التعاون والتكامل الإقليمي الذي يفيد البلدين، خاصة وأن موريشيس تتمتع بشعبية لدى سائحي جنوب إفريقيا.

٥ - وفي سبتمبر ١٩٩٩ زار الرئيس مبيكي تنزانيا، وتركزت المحادثات على ضرورة تأسيس لجنة ثنائية مشتركة بين الدولتين ، تغطي كافة مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدولتين. وفي أكتوبر ١٩٩٩ زار مبيكي تنزانيا للمرة الثانية ، يرافقه وفد عالي المستوى للمشاركة في تشييع جنازة الرئيس السابق نيريري، وزار مبيكي تنزانيا للمرة الثالثة خلال عام ١٩٩٩ للمشاركة في قمة رؤساء دول البحيرات العظمى الخاصة بعملية سلام بورندي.

٦ - في أكتوبر ١٩٩٩ عُقد لقاء وزراء السادك في مبابان Mbabane بسوازيلاند، وسبق اللقاء مشاورات بين وزراء دفاع زيمبابوى وموزمبيق وجنوب إفريقيا. وقام وزير دفاع جنوب إفريقيا ليكوتا Mosiuoa Lekota بزيارة سوازيلاند لإطلاع الملك مسواني الثالث Mswate III على المشاورات باعتباره رئيساً للجنة البينية للدفاع والأمن التابعة للسادك (ISDSC).

الجدول رقم (٣٣)

البعثات الدبلوماسية بين دول السادك

الدولة	عدد البعثات الدبلوماسية
جنوب إفريقيا	٢٥
زامبيا	١٨
أنجولا	١٥
زيمبابوي	١٥
موزمبيق	١٤
مالاوي	١٠
ناميبيا	١٠
تنزانيا	١٠
بتسوانا	٩
ج الكونغو الديمقراطية	٩
سوازيلاند	٤
ليسوتو	٢
موريشيس	٢
سيشل	١

المصدر :

Ian H. Rowlands, "Mapping The Prospects For Regoinal Cooperation In Southern Africa", **Third World Quarterly**, Vol. 19, No.5, Dec 1998, pp. 926-928.

وكذلك حرصت حكومة جنوب إفريقيا على ممارسة دورها الإقليمي في إطار الآليات الجماعية الإقليمية، ومن ثم انضمت جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد إلى منظمة السادك عام ١٩٩٤ ، وحرصت على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاهها (أنظر الجدول رقم ٣٤)، وانخرطت بقوة في أنشطتها. حيث أُسندت إليها في ١٩٩٥ مسئولية قطاع التمويل والاستثمار (انظر الجدول رقم ٣٥)، وفي عام ١٩٩٧ أسندت إليها أيضا مسئولية قطاع الصحة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد ترأست جنوب إفريقيا منظمة السادك خلال الفترة من أغسطس ١٩٩٦ وحتى ٣١ أغسطس ١٩٩٩، عندما انتقلت رئاسة المنظمة لموزمبيق. وكذلك لعبت جنوب إفريقيا دوراً هاماً في تأسيس جهاز السياسات والدفاع والأمن في يونيو ١٩٩٦، كمنتدى لمناقشة المسائل السياسية والأمنية في المنطقة والبحث عن حلول لها. وقامت جنوب إفريقيا أيضاً بتوقيع العديد من بروتوكولات السادك مثل تلك الخاصة بأنظمة الموارد المائية المشتركة، ومكافحة تهريب المخدرات، والطاقة، والتعدين، والنقل، والاتصالات، والأرصاد الجوية، والتعليم، والتدريب، والتجارة. ولعبت جنوب إفريقيا أيضاً دوراً قيادياً في تطوير مبادرة برلين Berlin Initiative، التي ترمي لتشجيع تعاون أوثق بين السادك والاتحاد الأوروبي. وكذلك لعبت جنوب إفريقيا دوراً هاماً في مبادرة المنتدى الأمريكي الجنوب إفريقي، الذي يرمي للتعاون الأمريكي الجنوب إفريقي[1].

وفي نهاية نوفمبر ٢٠٠٠ ، شاركت جمهورية جنوب إفريقيا في موافقة وزراء خارجية دول السادك على الخطة الرامية لتقوية منظمة السادك . وشاركت جنوب إفريقيا أيضاً في قمة السادك غير العادية (المنعقدة في ويندهوك بناميبيا في مارس ٢٠٠١) ، حيث تمت الموافقة على التقرير الخاص بإعادة هيكلة مؤسسات السادك لزيادة فاعليتها و قدرتها على تحقيق أهداف السادك . وذلك خلال فترة انتقالية أقصاها ديسمبر ٢٠٠٢ . واستهدفت هذه العملية تمكين السادك من تخطي العقبات التي واجهتها خلال تحولها من مجرد مؤتمر تنسيقي إلى جماعة تسعى لتحقيق التكامل الإقليمي ، وكذلك استهدفت عملية إعادة هيكلة مؤسسات السادك التحرك نحو برنامج تكاملي تنسيقي لأنشطة دول السادك . وتبنت عملية إعادة هيكلة السادك مدخلاً أكثر مركزية ، بدا واضحاً في بلورة مؤسسة تنفيذية رئيسية للسادك (سكرتارية السادك) ، يترأسها سكرتير تنفيذي ، ويقع مقرها الرئيسي في جابورون في بتسوانا ، ووافقت قمة ٢٠٠١ غير العادية على تقوية التفويض الممنوح لسكرتارية السادك والموارد المتاحة أمامها ، لتمكينها من النهوض بالمهام المنوطة بها والواردة في معاهدة السادك والمنسجمة مع

---

(١) Idem.

معاهدة أبوجا ، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، التخطيط الاستراتيجي وإدارة برامج السادك ، وتنفيذ قرارات القمة ومجلس وزراء السادك ، وتنظيم وإدارة لقاءات السادك، وتولي الإدارة المالية والعامة للسادك ، وتمثيل السادك ، فضلاً عن تشجيع التناغم بين سياسات واستراتيجيات الدول الأعضاء ، وحتى عام ٢٠٠١ وزعت مسئولية القطاعات الرئيسية في السادك على الدول الأعضاء على النحو الوارد في الجدول رقم (٣٥)، حيث تولت جنوب إفريقيا مسئولية قطاعات التمويل والاستثمار والصحة ، وانطوت مسئولية الدول الأعضاء على اقتراح سياسات واستراتيجيات وأولويات القطاع الموكل إليها ، وانطوت كذلك على تشغيل مشروعات القطاع ، فضلاً عن مراقبة التقدم الذي تم إحرازه في القطاع ورفع تقرير بذلك إلى مجلس وزراء السادك [(١)].

الجدول رقم (٣٤)

المساهمة السنوية لجنوب إفريقيا في تمويل أنشطة السادك(١٩٩٥)

النشاط	المبلغ المدفوع بالراند
رسوم العضوية	١٢٠٠,٠٠٠.٠٠٠
لجنة النقل	٤٤٠,٠٠٠
لجنة الزراعة	٣٥٠,٠٠٠

المصدر : بتصرف عن:

South Africa Yearbook 1996, (Cape Town: South Africa Communication Service, 1996), P. 186.

(١) **SADC, History, Evolution And Current Issues, 2001,**(Http: // www. Sadc. Int), pp.1-7.

وانظر أيضا :

South Africa Yearbook 2001/2002, "Foreign Relations", [http://www.gov.za], pp. 13-14.

الجدول رقم (٣٥)

توزيع مسئولية القطاعات الرئيسية في السادك حتى عام ٢٠٠١

الدولة المنسقة	القطـــاع
أنجولا	الطاقة
بتسوانا	البحوث الزراعية والإنتاج الحيواني ومكافحة أمراض الحيوانات
ليسوتو	البيئة وإدارة الأرض والمياه
مالاوي	الصيد البري والغابات والحياة البرية
موريشيس	السياحة
موزمبيق	الثقافة والإعلام والرياضة والنقل والاتصالات
ناميبيا	الثروة السمكية والشئون القانونية
جنوب إفريقيا	التمويل والاستثمار والصحة
سوازيلاند	تنمية الموارد البشرية
زامبيا	التوظيف والعمل والتعدين
زيمبابوي	الإنتاج الزراعي والغذاء والموارد الطبيعية
تنزانيا	الصناعة والتجارة

المصدر: بتصرف عن:

South Africa Yearbook 2001/2002, "Foreign Relations", [http://www.gov.za], p. 14.

* لم تتحمل سيشل أو جمهورية الكونغو الديمقراطية المسئولية عن أي قطـــاع رئيســـي فـــي السادك حتى عام ٢٠٠١.

وفي إطار سعيها لترسيخ دعائم قيادتها الإقليمية، قدمت جنوب إفريقيا نفسها كنموذج عملي ناجح للديمقراطية الحقيقية على أرض منطقة الجنوب الإفريقي، ممارسة بذلك ضغوطاً غير مباشرة على دول المنطقة لمحاكاتها والسير على نهجها. ليس ذلك فحسب، فقد انتهجت جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد نهجاً إقليمياً سلمياً جديداً، جرد حكام دول المنطقة من إحدى المبررات القوية، التي اعتاد هؤلاء الحكام على استخدامها لتبرير غياب الديمقراطية، وحقوق الإنسان عن بلادهم حيث اعتاد هؤلاء الحكام على التذرع باستراتيجية زعزعة الاستقرار (التي دأبت حكومات الأبارتهيد على اتباعها تجاههم) وتداعياتها الأمنية كمبرر لعدم أخذهم بالديمقراطية وعدم احترامهم لحقوق الإنسان في بلادهم[1]. وبرغم ذلك فشلت جنوب إفريقيا في الانتصار للديمقراطية وحقوق الإنسان في زيمبابوي، فطبقاً لسياسة الدبلوماسية الهادئة Quiet Diplomacy، امتنع مبيكي عن إدانة الممارسات غير الديمقراطية في زيمبابوى، وتدخل لدى الدول الغربية والمؤسسات الدولية لمساندة حكومة زيمبابوي لتخطي أزمتها الاقتصادية(راجع المبحث الثالث من هذا الفصل).

المطلب الثالث: البعد الأمني للدور الإقليمي

على خلاف البعد السياسي للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا في إطار جماعة التنمية للجنوب الإفريقي، شهد البعد الأمني اتساعا عميقا في الفجوة الفاصلة بين التصور الرسمي وممارسة الدور من جانب صانع القرار في جنوب إفريقيا، حيث سعت حكومة جنوب إفريقيا من خلال دبلوماسيتها الهادئة، لتصدير خبرتها وتجربتها الذاتية في الحلول التفاوضية للصراعات. وبدا ذلك واضحا في نشاطها في مجالات صنع السلام، وحذرها وترددها إزاء المشاركة في أنشطة حفظ السلام في منطقة الجنوب الإفريقي (باستثناء تدخلها العسكري في ليسوتو). ومع ذلك ينطوي السلوك الفعلي لجنوب إفريقيا على إرهاصات تنبئ بمشاركة مستقبلية أوسع من جانب جنوب إفريقيا في مهام حفظ السلام في المنطقة في إطار الآليات الجماعية الدولية والإقليمية[2]. وفيما يلي نوضح بعض نماذج المواقف الهامة، التي تعاملت معها جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد، بهدف التعرف على مزيد من ملامح السلوك الفعلي للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد في منطقة الجنوب الإفريقي:

---

(١) David R.Black And larry A.Swatukl. "Gazing Into the Continental Crystal Ball:Directions And Suggestions For South Africa-Africa Relations", In Hussein Solomon (ed), **Fairy Godmother, Hegemon Or Partner?** (Halfway House: Institute For Strategic Studies. 1997. (monographs. 13). (Http:// www-iss-co-zalpubs/monographs/No%2013/Black %20+ %20 s watuk html).

(٢) Cedirc de koning. " South African Blue Helmets In The Democratic Republic Of Congo" **Global Dialogue,** Vol.4.2. August 1999. P.I.

موزمبيق:

منذ إبرام اتفاقية روما عام ١٩٩٢، أحرزت المصالحة الوطنية في موزمبيق تقدما متقطعا وغير منتظم. ولم يلبث الخلاف الحاد أن دب بين فريليمو Frelimo ورينامو Renamo، حول آلية الانتخابات وجدولها الزمني. واقترن الخلاف بتوترات أخرى ناجمة عن شيوع الفوضى والتمردات العسكرية، وعمليات تسريح أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ جندي من القوات العسكرية وشبه العسكرية، ونزع أسلحتهم، وإعادة تدريبهم ودمجهم في الحياة المدنية، مما أثقل كاهل ينوموز (UNOMOZ United Nations Operation In Mozambique، ودفع الحكومة الموزمبيقية لمطالبة وزارة الخارجية في جنوب إفريقيا بتقديم المساعدة للجنة الانتخاب الوطني الموزمبيقية، وبالفعل زودت جنوب إفريقيا موزمبيق بـ١٢ طائرة هليكوبتر عسكرية، وبخبرات فنية وبشرية للمساعدة في إنجاز العملية الانتخابية. وقامت جنوب إفريقيا كذلك بنشر ٢٠مراقبا من جنوب إفريقيا لمراقبة العملية الانتخابية في موزمبيق، وتم ذلك كله تحت رعاية الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي وجمعية البرلمانيين الأوروبيين الغربيين في الجنوب الإفريقي. ولم يقف الأمر عن هذا الحد، فقد لعب مبيكي – نائب رئيس الجمهورية حينئذ- وأعضاء آخرين في حكومة جنوب إفريقيا دورا هاما في إقناع دهلاكاما Dhlakama مسئول رينامو بالعدول عن تهديده بالانسحاب من الانتخابات الموزمبيقية. وأسفرت مساهمة جنوب إفريقيا في عملية السلام في موزمبيق، من خلال دعمها النشط لمبادرات الأمم المتحدة واضطلاعها بالوساطة في بعض الأحيان، عن إجراء الانتخابات الموزمبيقية في نوفمبر ١٩٩٤(١). ولا تزال جنوب إفريقيا تساند حكومة موزمبيق المنتخبة ديمقراطيا حتى اليوم ، من خلال تقديم الدعم اللازم لهذه الحكومة ، فعلى سبيل المثال طالب الرئيس مبيكي قوات بلاده في فبراير ٢٠٠١ بالمشاركة في إنقاذ ضحايا الفيضانات المدمرة في موزمبيق، وتزويدهم بالمواد الغذائية والأدوية . فقد أسفرت تلك الفيضانات المدمرة عن مصرع ٥٠ شخصا وتشريد ما يقارب ٧٧٠٠٠ آخرين(٢) .

---

(١) Aparajta Biswas, "The New South Africa In Southern Africa" , **Africa Quarterly**, Vol. 38,No.2, 1998 , PP, 84-87,

ولمزيد من المعلومات عن الحرب الأهلية في موزمبيق انظر:

Jessica Schafer, " Guerrillas And Violence In The War In Mozambique: De –Socialization Or Re-Socialization?", **African Affairs** , Vol. 100, No.399,April 2001,Pp. 215-237-

(٢) South Africa Yearbook 2001/2002, "Foreign Relations", **op. cit.**, p. 10.

ليسوتو:

بدأ عدم الاستقرار السياسي في ليسوتو في يناير ١٩٩٤، حينما واجهت حكومة ليسوتو المنتخبة ديمقراطياً، تمرداً من جانب فصيل من قوة الدفاع الملكي، تأييدًا للملك ليتسي الثالث LetsieIII. واستمر الصراع وتفاقم، مما دفع رئيس حكومة ليسوتو موخيهيلي Mokhele لمطالبة جنوب إفريقيا بتزويده بالمساعدات العسكرية لإنهاء التمرد. وبدلاً من إرسال قوات عسكرية إلى ليسوتو، قامت جنوب إفريقيا بجهود دبلوماسية مكثفة، بالتعاون مع بتسوانا وزيمبابوى. وقررت الدول الثلاثة تشكيل قوة واجبTask Force ، لتحقيق المصالحة بين الفصائل المتناحرة في إطار دستور ليسوتو. وبالفعل تشكلت القوة، وأعدت تقريرًا بتوصياتها لإنهاء الأزمة، وسلمت هذا التقرير لرئيس حكومة ليسوتو في فبراير ١٩٩٤. ولم يستمر الاستقرار السياسي كثيراً، إذ سرعان ما ثارت أزمة دستورية في أغسطس ١٩٩٤ عندما قام الملك ليتسي الثالث بتعليق الدستور، الذي أجريت على أساسه الانتخابات العامة في ١٩٩٣. وساندت أحزاب المعارضة والجيش قرار الملك، مما شجع الملك على حل البرلمان واستبداله بمجلس حاكم مؤقت، الأمر الذي دفع رئيس جنوب إفريقيا -حينئذ- نيلسون مانديلا للقيام مرة أخرى بجهود دبلوماسية مكثفة، بالتعاون مع رئيس بتسوانا(ماسيريMasire) ورئيس زيمبابوي (موجابي) لحل الأزمة. ووجهت جنوب إفريقيا في أواخر أغسطس الدعوة لملك ليسوتو ولموخيهيلي لحضور قمة في بريتوريا، قدم خلالها الوسطاء للملك إنذاراً قوياً يقضي بفرض حصار اقتصادي على ليسوتو في حالة عدم إعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطياً. وبالفعل انصاع الملك لهذا الإنذار، وعادت الحكومة المنتخبة ديمقراطياً للحكم في ليسوتو[1].

وبرغم مذكرة التفاهم الصادرة عن السادك في سبتمبر ١٩٩٤، والتي بمقتضاها عُينت جنوب إفريقيا وبتسوانا وزيمبابوى ضامنين Guarantors للديمقراطية في ليسوتو، شهد عام ١٩٩٨ تدهورا خطيرًا في الموقف السياسي والأمني في ليسوتو في أعقاب انتخابات مايو ١٩٩٨، حيث نظمت أحزاب المعارضة مظاهرات حاشدة للتنديد بعدم نزاهة الانتخابات، مما هدد بانهيار كامل للوضع الأمني في ليسوتو، خاصة في ظل عجز قوات الأمن عن السيطرة

---

(١) وبرغم انخراط ثلاثة أطراف فقط (جنوب إفريقيا، وبتسوانا، وزيمبابوي) بصورة مباشرة في الجهود الرامية لتحقيق السلام في ليسوتو، تمت تلك الجهود تحت رعاية دول المواجهة والسكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، انظر:

Aparajita Biswas. op.cit.. Pp. 84. 87.

على الموقف. وبدا جليا أن قوات الدفاع الملكي في ليسوتو تتـــأهب لتدشـــين انقـــلاب ضـــد الحكومة، بعد أن أجبر ٢٨ من كبار الضباط على الاستقالة، الأمر الذي دفع رئيس الـــوزراء موسيسيلي Pakalitha Mosisili لمطالبة جنوب إفريقيا بتقديم المساعدات العسكرية للسيطرة على الموقف(١). وخوفا من التداعيات الأمنية لتدهور الموقف الأمني في ليســـوتو (المحاطــة بأراضي جنوب إفريقيا)، وحرصا من جنوب إفريقيا على حماية الموارد المائية فـــي ليســـوتو والتي تلبي الكثير من احتياجاتها المائية، ونظرا لتعليق أنشـــطة جـــهاز السياســـات والدفـــاع والأمن التـــابع للســـادك فـــي ســـبتمبر ١٩٩٧، دخلـــت قـــوات عســـكرية مـــن جنـــوب إفريقيا(قوامها٦٠٠رجل) ليسوتو في ٢٢ سبتمبر١٩٩٨، مصحوبة بقوات من بتسوانا (قوامـــها ٢٠٠رجل) لاستعادة النظام في ليسوتو. وتلي ذلك إصدار السادك قرارا رسميا بنشـــر قـــوات عسكرية في ليسوتو(٢).

وعقب نجاحها في إعادة موسيسيلي إلى موقعه كرئيس للوزراء (على الأقـــل رســـميا)، ونجاحها كذلك في إعادة الهدوء إلى ليسوتو، انسحبت قوات جنوب إفريقيا مـــن ليســـوتو فـــي مايو ٢٠٠٠، مخلفة ورائها العديد من الآثار السلبية التي يصعب إغفالها. فقد صـــاحب هـــذا التدخل عمليات إحراق وسلب ونهب للمراكز التجاريـــة فـــي ماســـيرو Maseru ومـــافيتينج Mafeteng وموهيلز هوكMohales Hoek، مما أضر باقتصاد ليسوتو الضعيف، حيث فقـــد كثيرون أعمالهم في المدن الواقعة على الحدود الجنوبية، وأجـــهضت الاســـتثمارات الأجنبيـــة هناك، وتدفق اللاجئون على جنوب إفريقيا، وأميط اللثام عن التصدعات الحادة فـــي مجتمـــع دولة ليسوتو، كتلك القائمة بين سكان الحضر وسكان الريف، والحكومة والجيـــش، والعـــرش وعامة الشعب، والبروتستانت والكاثوليك، فضلا عن التصدعات القائمة بين الحـــزب الحـــاكم والمعارضة السياسية(٣).

ومن الآثار السلبية الأخرى التي أفرزتها عملية التدخل العسكري مـــن جـــانب جنـــوب إفريقيا في ليسوتو، تفسير البعض لهذا التدخل على أنه حماية لمصالح جنوب إفريقيا، وارتـــدادا من جانبـها إلى السياسة الإقليمية القمعية التي اعتادت ممارستها إبان حكم الإبارتهيد، ويعضـــد

---

(١) Balefi Tise. " Regional Security In Southern Africa: Whither The SADC Organ On Politics. Defence And Security? ". **Global Dialogue**. Vol. 3.3. Dec1998. P.3.

(٢) Roger Pfister. **South Africa's Recent Foreign Policy Towards Africa: Issues And Literature**. (Zurich: Center For International Studies. Paper No.29. August 2000). P.3.

(٣) David B. Coplan . "A River Runs Through It: The Meaning Of The Lesotho – Free State Border". **African Affairs** " Vol. 100. No. 398. Jan 2001. Pp. 113-114.

أنصار هذا الرأي وجهة نظرهم بما يثيرونه من تساؤلات حول أسباب تردد جنوب إفريقيا في تعاملها مع أزمة ليسوتو، وتباطؤها في إعلان نتائج اللجنة التي شكلتها برئاسة لانجا Puis Langa (أحد قضاة جنوب إفريقيا) للتحقيق في مدى شرعية نتائج انتخابات مايو ١٩٩٨، فضلا عن تساؤلهم عن أسباب تجاهل جنوب إفريقيا لملك ليسوتو إبان الأزمة[١].

جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا):

حاول نيلسون مانديلا منع تفاقم الصراع في زائير، من خلال عقد محادثات بين موبوتوسيسيكو Mobuto Sesekо ولوران كابيلا Laurent Kabila (قائد المتمردين)، ولم تكلل تلك المحاولة بالنجاح لرفض كابيلا حضور جولة ثانية من المحادثات مع موبوتو، مما دفع مانديلا للانتظار وتوجيه الدعوة لكافة الأطراف المتحاربة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، تضم ممثلين عن كافة الأطراف السياسية والإثنية في زائير، انطلاقا من قناعة مفادها عدم إمكانية حل أزمة زائير عسكريا (على خلاف أزمة ليسوتو)، وإمكانية حلها عبر مفاوضات سلمية بين أبناء زائير أنفسهم[٢].

وفي هذه الأثناء، نجح لوران كابيلا في الوصول للحكم في مايو ١٩٩٧، بعد إطاحته بموبوتو سيسيكو، بمساعدة حكومتي رواندا وأوغندا، لاعتقادهما بتغاضي موبوتو عن القوات العاملة ضدهما من الأراضي الزائيرية، بل وتشجيعه لها كذلك. وتوقعت حكومتي رواندا وأوغندا مساعدة كابيلا لهما في القضاء على تلك القوات، وسرعان ما أحبطوا نتيجة رفض كابيلا التعاون مع الحكومتين في المجال الأمني، مما حدا بالدولتين لتقديم المساعدة العسكرية للتمرد المناوئ لكابيلا (بقيادة التوتسي). وفي ظل تعليق أنشطة جهاز السياسات والدفاع والأمن التابع للسادك قررت حكومات أنجولا وناميبيا وزيمبابوي إرسال قواتهم لمساعدة حكومة كابيلا، التي كانت تتقهقر في مواجهة المتمردين المدعومين من قبل رواندا وأوغندا[٣]. وهكذا فشلت المساعي الدبلوماسية من جانب جنوب إفريقيا لإقناع الأطراف المتحاربة في الكونغو بالجلوس إلى مائدة المفاوضات، والبحث عن حل سياسي سلمي لأزمة الكونغو،

---

(١) Hein Maris. "Diplomacy Discarded For Intervention : South Africa Carries A Big Stick". **Le Monde Diplomatique**. March 1999. (Http:// www. en – Monde – diplomatique. Fr /1999/o3/o7 safr). Pp. 1-5.

(٢) Ian Taylor And Paul Williams . " South African Foreign Policy And The Great Lake Crisis: Africa Renaissance Meets Vagabondage Politique ". **African affairs**. Vol. 100. No.399. April 2001. Pp. 279-280.

(٣) Balcfi Tsie. **op.cit.** Pp. 1-2.

ويرجع المحللون هذا الفشل إلى عدة أسباب منها [1]: أ ــ نجاح كابيلا في توظيف وجوده في السلطة لتحقيق مصالحه ومصالح أتباعه وأيضاً مصالح الأطراف الخارجية المساندة له، على حساب مصالح الشعب الكونغولي. مما قلل من احتمالات التوصل لحل سلمي للأزمة. ب ــ تشكيك العديد من الأطراف في منطقة ا لجنوب الإفريقي في حياد جنوب إفريقيا في الصراع الكونغولي، بسبب عقدها صفقات سلاح مع خصوم كابيلا(رواندا وأوغندا)، وكذلك انخراط مرتزقة جنوب إفريقيا في القتال في صفوف الأطراف المتحاربة، وعدم مبادرة جنوب إفريقيا بإدانة تدخل رواندا وأوغندا في الكونغو. جـ- اتهام أنصار كابيلا (أنجولا،وناميبيا، وزيمبابوي) جنوب إفريقيا بمسئوليتها عن حدوث انشقاق في صفوف الدول الأعضاء في السادك، ومقاطعتهم لمحادثات السلام التي نظمتها بريتوريا، فضلاً عن اتهامهم حكومة مبيكي باستخدام معايير مزدوجة تمثلت في تدخل بلاده العسكري في ليسوتو وعدم تدخلها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعقب فشل المساعي الدبلوماسية لجنوب إفريقيا لحل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، جهوداً أخرى من جانب جنوب إفريقيا تُوجت بتوقيع ستة من الأطراف المتحاربة (جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزيمبابوي، وناميبيا، وأنجولا، ورواندا، وأوغندا) لاتفاقية في لوساكا في ١٠ يوليو ١٩٩٩. وفي أغسطس من نفس العام انضمت حركة التحرير الكونغولية Le Mouvement De liberation Congolais –إحدى فصائل المتمردين في الكونغو– للاتفاقية، وربطت الحركة تنفيذها للاتفاقية بتوقيع التجمع الكونغولي للديمقراطية Le Rassemblement Congolais Pour La Democratie –أكبر فصائل المتمردين في الكونغو ــ للاتفاقية. ونصت البنود الرئيسية للاتفاقية على وقف الممارسات العدوانية خلال ٢٤ساعة من توقيع الاتفاقية ، والبدء في انسحاب كل القوات الأجنبية من أراضي الجمهورية. وكذلك تشكيل لجنة عسكرية مشتركة، تضم ممثلين لكل من الأطراف المتحاربة، وترأسها شخصية محايدة، لإدارة تنفيذ الاتفاقية. ونصت الاتفاقية أيضاً على بدء الحكومة والتجمع الكونغولي للديمقراطية وحركة التحرير الكونغولية وجماعات المعارضة غير المسلحة ومنظمات المجتمع المدني في الجمهورية، مفاوضات سياسية مفتوحة بعد ٤٥ يوم من توقيع الاتفاقية ، للتوصل إلى نظام سياسي جديد وانتخابات ديمقراطية وتبنى دستوراً جديداً وبناء جيش وطني جديد يضم مقاتلي الحكومة والمتمردين. وتركت الاتفاقية لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام الإشراف على تنفيذ كل تلك الأمور الواردة في الاتفاقية. وفور إعلان

(١) Ian Taylor And Paul Williams. op. cit. P.281.

توقيع اتفاقية لوساكا، صرح الرئيس تابومبيكي بالتزام بلاده بالمشاركة بقواتها في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية[١].

وقد علق بعض كبار القادة العسكريين في جنوب إفريقيا على تصريح مبيكي بقولهم أن نشر قوات عسكرية في الكونغو (على خلاف الوضع في ليسوتو) سيوقعها في مستنقع يصعب الخروج منه [٢]. وفي نوفمبر ٢٠٠٠ حضر ممثلو أنجولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب إفريقيا قمة طرابلس لمناقشة الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وفي العام نفسه ترأس مبيكي اجتماعا لقادة العديد من الدول الإفريقية في موزمبيق ، في محاولة لإحياء عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية . وفي أعقاب اغتيال الرئيس لوران كابيلا في يناير ٢٠٠١ ، عقد الرئيس مبيكي محادثات مع خليفته جوزيف كابيلا ، وفي فبراير ٢٠٠١ عقد نائب رئيس جنوب إفريقيا محادثات مع نظيره الأوغندي حول عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، حيث ناقشا كيفية إحلال الاستقرار والسلام في إفريقيا بصفة عامة ومنطقة البحيرات العظمى بصفة خاصة ، وفي مارس ٢٠٠١ أرسلت جنوب إفريقيا دفعة أولى من جنودها (الـ ٨٨) المقرر مشاركتهم في بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة . وأعقب ذلك لقاء مبيكي مع بعثة مجلس الأمن في بريتوريا في مايو ٢٠٠١ لمناقشة عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، ثم لقائه مع جوزيف كابيلا في ٢٩ أغسطس ٢٠٠١ أثناء زيارته لجنوب إفريقيا [٣].

سوازيلاند:

مع اتجاه معظم دول الجنوب الإفريقي في بداية التسعينيات نحو الديمقراطية، ظلت سوازيلاند جزيرة من الأوتوقراطية الأرستقراطية وسط خضم من التحولات الديمقراطية، الأمر الذي دفع منظمات المجتمع المدني في سوازيلاند (كالنقابات العمالية،ومنظمات الشباب) إلى ممارسة ضغوط على الدولة لتبني برنامج للتحول السياسي الشامل في سوازيلاند ، يتم في

---

(١) يرجع اختيار اتفاقية لوساكا للأمم المتحدة، للنهوض بمهمة الإشراف على تنفيذ بنود الاتفاقية، لكونها المنظمة الوحيدة التي تملك الخبرة والقدرة والتمويل اللازمين لتنفيذ مهمة حفظ سلام معقدة ومتعددة الأبعاد كتلك الخاصة بالكونغو.

(٢) Cedric De Koning, **op.cit.**, Pp. 1-2.
Ian Taylor And Paul Williams, **op.cit**. Pp. 281-282.

- وحول استعدادات جنوب إفريقيا للمساهمة في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية . انظر:

RSA, Department Of Defence, "SANDF Participation In UN Mission To The DRC (MONUC2)", Bullet Ins, No. 56/2000, 15 June 2000, Pp. 1-2.

(٣) South Africa Yearbook 2001/ 2002, "Foreign Relations", **op.cit.**, P.8- 9.

ظله رفع حالة الطوارئ المفروضة منذ ١٩٧٣، ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية، ورفع القيود عن أنشطة النقابات العمالية، وإجراء انتخابات تعددية ديمقراطية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة، ورفع القيود عن حرية التعبير والتجمع.. إلخ، وحاول الملك مسواتي الثالث Mswati III امتصاص غضب الجماهير من خلال الإقدام على بعض الإصلاحات الظاهرية، التي لا تغير الواقع، مما أسفر عن اندلاع موجة عارمة من الإضرابات في ١٩٩٦. وحاول الملك مرة ثانية امتصاص الغضب الشعبي من خلال تعيينه لجنة مراجعة دستورية لوضع مسودة دستور جديد للمملكة، وأقال رئيس وزرائه، وأعلن عن استفتاء حول ديمقراطية التعدد الحزبي. وقوبلت تلك الإجراءات بالرفض من جانب منظمات المجتمع المدني في سوازيلاند، وظل الصراع متأججا بين الطرفين(١)، مما دفع السادك للعمل على حل الصراع. وبالفعل عقد رؤساء دول السادك لقاء في مابوتو في يوليو ١٩٩٦ للبحث عن حلول للصراع السوازيلاندي، ولم يحضر ملك سوازيلاند هذا اللقاء، الذي أعقبه لقاءات ثنائية سرية بين مانديلا ومسواتي، ظل مضمونها سرا حتى اليوم، احتراما من جانب مانديلا لرغبة مسواتي في ألا تبدو إصلاحاته السياسية وكأنها انصياعا من جانبه لضغوط جيرانه في المنطقة. ومما يعضد هذا التفسير تأكيد مانديلا ثقته في إقدام ملك سوازيلاند على الاضطلاع بعملية إصلاح سياسي شامل تلبي طموحات شعبة. ولقد تعرضت مساعي حكومة جنوب إفريقيا الدبلوماسية لاستمالة ملك سوازيلاند لتدشين عملية إصلاح سياسي شامل لانتكاسة، أسفرت عن تعقيد الصراع، ففي ٣ مارس ١٩٩٧ صعدت كوساتو من حصارها لمعبرين حدوديين هامين بين جنوب إفريقيا وسوازيلاند ، وهما معبر أوشوك Oshoek ومعبر جوليلا Golela، حيث قام متظاهرو كوساتو بمنع ٢٠ لوريا تقريبا من عبور أو شوك لجلب بضائع لسوازيلاند، وأجبر المتظاهرون اللوريات على العودة لسوازيلاند، وكذلك أوقف متظاهرو كوساتو ١٦ لوريا على الأقل عند معبر جوليلا، الأمر الذي أسفر عن أزمة دبلوماسية بين جنوب إفريقيا وسوازيلاند، حيث اتهمت حكومة سوازيلاند حكومة جنوب إفريقيا بحث عمالها على التظاهر تضامنا مع الحركة العمالية في سوازيلاند، سعيا لزعزعة استقرار سوازيلاند، ونفي الفريد نزو وزير خارجية جنوب إفريقيا – حينئذ- تلك الاتهامات، مؤكدا أن كوساتو منظمة مستقلة عن الحكومة، تملك الحق في التضامن مع الحركات العمالية خارج البلاد بما في ذلك الحركة العمالية السوازيلاندية(٢).

---

(١) Khabele Matlosa, **op. cit.**, Pp. 333-334.

(٢) **Ibid.**, Pp. 334- 336.

المبحث الثالث

تحديات الدور في إطار جماعة التنمية للجنوب الإفريقي

طبقاً للمبحثين السابقين من هذا الفصل، توجد فجوة واضحة بين التصور الرسمي من جانب صانع القرار في جنوب إفريقيا للدور الإقليمي المنوط ببلاده لعبه في عصر ما بعد الأبارتهيد، والسلوك الفعلي لهذا الدور. فبينما يتحدث التصور الرسمي عن اضطلاع جنوب إفريقيا بدور القائد الإقليمي الذي يقود جهود التكامل الاقتصادي والتعاون السياسي والأمني في منطقة الجنوب الإفريقي، يأتي السلوك الفعلي لجنوب إفريقيا مغايراً لحد ما لهذا التصور، مما يخلق فجوة بين التصور الرسمي والسلوك الفعلي. وبينما تتسم هذه الفجوة بالضيق نسبياً في المجال السياسي، نجدها تتسم بالاتساع والعمق في المجالين الاقتصادي والأمني، مما يعد دليلاً على وجود تحديات تعوق قدرة جنوب إفريقيا على الاضطلاع بدور القائد الإقليمي في سلوكها الفعلي في المنطقة. ويهدف هذا المبحث إلى سبر غور هذه التحديات في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، في محاولة للتعرف على مدى إمكانية مواجهة تلك التحديات في المستقبل من جانب حكومة جنوب إفريقيا. ومن هذا المنطلق ينقسم هذا المبحث إلى جزأين. الأول يتمثل في التحديات التي تواجه الدور الإقليمي في المجال الاقتصادي، ويتمثل الجزء الثاني في التحديات التي تواجه الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا في المجالين السياسي والأمني.

أولاً: التحديات في المجال الاقتصادي:

من أهم التحديات الاقتصادية التي تعوق اضطلاع جنوب إفريقيا بدور القائد الإقليمي في منطقة الجنوب الإفريقي، الهيمنة الاقتصادية. تلك الهيمنة التي تتجلى مظاهرها في الفائض التجاري الضخم الذي تتمتع به جنوب إفريقيا على حساب بقية دول المنطقة، وتركز الاستثمارات المكثفة (من جانب قطاع الأعمال في جنوب إفريقيا) في قطاعات التعدين والزراعة والسياحة وتجهيز لأطعمة،فضلاً عن محورية البنية التحتية لجنوب إفريقيا في منطقة الجنوب الإفريقي. وتكمن خطورة هذه الهيمنة الاقتصادية في أنها تحد من قدرة جنوب إفريقيا على الاضطلاع بدور القائد الإقليمي، الذي يقود جهود التكامل الاقتصادي في إقليمه، والذي يعمل على تحفيز التنمية الاقتصادية في ربوعه. ويعد مجال التجارة أكثر المجالات الاقتصادية معاناة من هذه الهيمنة، وبالتالي أكثرها إعاقة لجهود التكامل الاقتصادي الإقليمي. فعلى سبيل المثال تعوق الهيمنة التجارية التنفيذ الناجح لبرتوكول تجارة السادك (الذي يرمى لتخفيض مرحلي للرسوم على الواردات). حيث يلحق تنفيذ البرتوكول في ظل الهيمنة التجارية

من جانب جنوب إفريقيا أضراراً بالغة ببقية دول السادك. ويعد قبول جنوب إفريقيا بتخفيض غير متماثل في الرسوم (أي القبول بتخفيض الرسوم على وارداتها من بقية دول السادك بصورة أكبر وأسرع من تخفيض بقية دول السادك للرسوم على واردتها من جنوب إفريقيا) أحد أشكال الآليات التعويضية المطلوبة لتقليص الهيمنة التجارية لجنوب إفريقيا، ومنح دول السادك فرصة أكبر لدخول أسواقها[١]، وتهدئة مخاوف تلك الدول من التأثيرات السلبية المحتملة لاتفاقية التجارة الحرة بين جنوب إفريقيا و الاتحاد الأوروبي، على صادراتها إلى جمهورية جنوب إفريقيا، حيث تتوقع دول السادك الدخول في منافسة شرسة على أسواق جنوب إفريقيا مع منتجي الاتحاد الأوروبي تضر باقتصادياتها وتهدد التنمية الاقتصادية فيها[٢]. ولكي يتم تفعيل الاستثمارات المباشرة لجنوب إفريقيا في المنطقة وتحويلها إلى محفز للتنمية الاقتصادية في دول الجنوب الإفريقي، يوصي تقرير الاستثمارات العالمية الصادر عن اليونكتاد في ١٩٩٧ بالآتي[٣]: أ- تكثيف مساهمة هذه الاستثمارات في نقل التكنولوجيا وأساليب التصنيع الحديثة إلى دول المنطقة (التي تعاني من مستويات متواضعة في هذا الصدد). ب- تكثيف مساهمة هذه الاستثمارات في تطوير الموارد البشرية لدول المنطقة عبر قنوات تعليم رسمية وغير رسمية. جـ- عدم تركيز هذه الاستثمارات على إنتاج السلع التي يعاد تصديرها لجنوب إفريقيا، وتركيزها بدلاً من ذلك على زيادة صادرات هذه الدول (خاصة الصادرات المصنعة) بصفة عامة.

ثانياً: التحديات في المجالين السياسي والأمني:

تحد بعض التحديات السياسية والأمنية من قدرة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد على الاضطلاع بدور القائد الإقليمي،الذي يقود الجهود الرامية لتحقيق الأمن والاستقرار في ربوع إقليمه. وتعد منافسة زيمبابوي لجنوب إفريقيا على مقعد القيادة الإقليمية من أهم التحديات التي

---

(١) Paul kalenga. op.cit, pp.1-2.
وأنظر أيضاً: Roger Pfister. op.cit., P-7.

(٢) وتعد اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وجنوب إفريقيا جزءاً من اتفاقية التعاون والتنمية والتجارة The Trade.Development And Cooperation Agreement ، التي تغطي مجالات متنوعة (سياسية، واقتصادية،واجتماعية،وثقافية). ووقعت تلك الاتفاقية في مارس١٩٩٩ بعد مفاوضات دامت أربع سنوات.
لمزيد من المعلومات أنظر: Marina Mayer,op.cit., pp.1-7.

(٣) UNCTAD,World Investment 1997. op.cit.,pp. 65-66.

أسفرت عن تحجيم قدرة جنوب إفريقيا على الاضطلاع بدور القائد الإقليمي في إطار جماعة التنمية للجنوب الإفريقي[١]. وقد اتخذت هذه المنافسة صوراً مختلفة منها الصراع بين مانديلا(رئيس السادك حينئذ)، وموجابي (رئيس جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن حينئذ) حول مهام واختصاصات كل منهما فيما يتعلق بالتعامل مع الصراعات الإقليمية. فقد تبنى مانديلا وجهة نظر مفادها أن الجهاز منوط به رفع تقاريره إلى قمة السادك باعتباره جزءًا من السادك، في حين تبنى موجابي وجهة نظر مغايرة مفادها ضرورة استقلال الجهاز عن بقية هياكل السادك باعتباره متفرداً بمهام محددة. وأسفرت هذه الرؤى المختلفة عن مطالبة كل منهما بحقه في المبادرة بالتعامل مع الصراعات في المنطقة، الأمر الذي أثر سلباً على قدرة السادك والجهاز على التعامل مع الصراعات في المنطقة، حيث تم تعليق أنشطة الجهاز في سبتمبر ١٩٩٧، وشكلت لجنة تضم رؤساء مالاوي وموزمبيق وناميبيا وتنزانيا لدارسة المشكلة ورفع توصياتها إلى السادك[٢]. مما دفع عزيز بهاد – نائب وزير الشئون الخارجية في جنوب إفريقيا –لوصف الجهاز بعدم الفاعلية ومقارنته بلجنة الأمن والدفاع البينية Interstate Defence And Security Committee، التي يقودها وزراء أمن ودفاع ومسئولي مخابرات دول السادك، والتي حققت –طبقًا لعزيز– نجاحًا ملحوظًا في التخطيط الجماعي حول بعض المسائل كالجرائم والدفاع والمخابرات[٣]. ومن الصور الأخرى لمنافسة زيمبابوى لجنوب إفريقيا على مقعد القيادة الإقليمية، إصرار زيمبابوي على القيام بفعل مباشر لمساندة لوران كابيلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الوقت الذي دعت فيه جنوب إفريقيا لإيجاد حل سلمي للصراع من خلال جلوس الأطراف المتصارعة إلى مائدة المفاوضات (راجع المبحث السابق).

ومن الملاحظ خفوت حدة المنافسة بين زيمبابوي وجنوب إفريقيا على مقعد القيادة الإقليمية بتخلي مانديلا عن رئاسة جنوب إفريقيا، الأمر الذي يبرره البعض بمعاداة موجابي لمانديلا (لصرامته في انتقاد الممارسات غير الديمقراطية في دول المنطقة)،واستحسانه لسياسة مبيكي تجاه زيمبابوي. فطبقاً لسياسة الدبلوماسية الهادئة ، امتنع مبيكي عن إدانة الممارسات غير الديمقراطية في زيمبابوي، وصمت مبيكي إزاء موقف موجابى المساند لقدامى المحاربين في استيلائهم القسرى على مزارع البيض في زيمبابوي، رغم استبعاده إمكانية

---

(١) Maxi Schoeman, "South Africa As An Emerging Middle Power",**African Security Review**, Vol. 9, No. 3, 2000, p.8.

(٢) Balefi Tsie,**op.cit**.,pp.1-2.

(٣) Aziz Pahad,**op.cit**.,p.2.

حدوث ذلك في بلاده، وتدخله لدى الدول الغربية والمؤسسات الدولية لمساندة اقتصاد زيمبابوي وتمويل برنامجها للإصلاح الزراعي Land Reform. ويمكن تبرير سياسة مبيكي بأمرين هما خشيته من انهيار حكومة موجابي، واندلاع حرب أهلية، تدمر اقتصاد زيمبابوي الهش، وتدفع اللاجئين للتدفق على جنوب إفريقيا. وخشيته من تعاظم نفوذ كوساتو، في حالة نجاح الحركة من أجل التغيير الديمقراطي، صاحبة التأييد العمالي الواسع في إسقاط موجابي على غرار ما حدث في زامبيا مع الرئيس كاوندا، الذي أسقطته المعارضة العمالية(١). ومن التحديات الهامة الأخرى التي تحد من قدرة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد على الاضطلاع بدور القائد الإقليمي في الإقليم في المجالين السياسي والأمني، عدم اكتمال عملية إعادة هيكلة القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، وكذلك عدم اكتمال التجهيزات اللازمة للمشاركة النشطة من جانب القوات العسكرية لجنوب إفريقيا في عمليات حفظ السلام،فبرغم التقدم الملحوظ الذي أحرزته جنوب إفريقيا في هذا الصدد، والذي ينبئ بمشاركة مستقبلية نشطة في مهام حفظ السلام، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، حتى تصبح جنوب إفريقيا قادرة بصورة فعليه على تعضيد جهودها السلمية بقوة عسكرية تزيد من ثقل هذه الجهود وفاعليتها. فالمبادرات السلمية دون قوة عسكرية تقف خلفها وتعضدها، تصبح أقل تأثيراً من المبادرات السلمية التي تعضدها قوة عسكرية(٢).

ومن التحديات الأخرى التي يمكن أن تنال في المستقبل من قدرة جنوب إفريقيا على الاضطلاع بالقيادة الإقليمية في المجالين السياسي والأمني، مرتزقة جنوب إفريقيا، وهم يُعدون بالآلاف الآن، ويأتي معظمهم من أفراد القوات العسكرية إبان حكم الأبارتهيد، وتقوم بتوظيفهم شركات أهمها شركة Excutive Outcomes ، التي تتخذ من جنوب إفريقيا مقراً لها. وتُعد هذه القوات بمثابة جيوش خاصة ، اكتسب أفرادها الخبرة أثناء حروب جنوب إفريقيا في المنطقة إبان حكم الأبارتهيد. وتلعب هذه القوات دوراً هاماً في الصراعات الإفريقية عموماً، وتلك الخاصة بمنطقة الجنوب الإفريقي بصفة خاصة لخبرتهم السابقة، حيث يرجع إليهم الفضل على سبيل المثال في تغيير نتائج الصراع في أنجولا، الأمر الذي يعني قدرتهم على التأثير على الموقف الأمني في المنطقة(٣).

---

(١) R.W.Johnson,"South Africa's Support For Mugabe",**Focus**,(Parklands : The Helen Suzman Foundation),No.21,March 2001, pp.1-15.

(٢) William Gutteridge,"South Africa:Potential ….",**op.cit.**,p.17.

(٣) ولمزيد من المعلومات عن مرتزقة جنوب إفريقيا أنظر:
Herbert M.Howe, "Private Security Forces And African Stability: The Case Of Excutive Outcomes", **The Journal Of Modern African Studies**,Vol.36, No.2. June 1998, pp. 307-331.

وتعد التحديات السابق ذكرها مسئولة إلى حد كبير، وبنسب متفاوتة عن عدم قدرة صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد على تقديم ترجمة أمينة لتصوره الخاص بضرورة اضطلاع بلاده بدور القائد الإقليمي في منطقة الجنوب الإفريقي في المجال الأمني.ويظهر ذلك جليًا في تعامل جنوب إفريقيا مع أزمتي ليسوتو والكونغو . ففي الحالتين حدث انشقاق في صفوف الدول الأعضاء في منظمة السادك، وتباينت مواقفهم حيال الأزمتين، مما أكد فشل جنوب إفريقيا في قيادة جهود التعاون والتنسيق الأمني الإقليمي (في إطار منظمة السادك) للتعامل مع الأزمتين.

في أزمة ليسوتو، كان للتحدي الخاص بمنافسة زيمبابوى لجنوب إفريقيا نصيب الأسد من المسئولية عن فشل جنوب إفريقيا في الاضطلاع بدور القائد الإقليمي، حيث أسفر هذا التحدي عن تعليق جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن، مما أضطر جنوب إفريقيا وبتسوانا للتدخل العسكري بصورة منفردة لإنقاذ الموقف المتدهور، وهو الأمر الذي جاء مخالفاً للالتزام الذي قطعته جنوب إفريقيا على نفسها بقيادة جهود التنسيق والتعاون الأمني بين دول المنطقة في إطار منظمة السادك وآلياتها.

أما في أزمة الكونغو، فكانت التحديات الثلاثة المذكورة سلفاً مسئولة بنسب متفاوتة عن فشل جنوب إفريقيا في الاضطلاع بدور القائد الإقليمي إبان تعاملها مع الأزمة. فقد أسفر تعليق جهاز السادك للسياسات والدفاع والأمن عن غياب الآلية السياسية والأمنية المعنية بتجسيد التعاون الإقليمي في التعامل مع الأزمات، وبالتالي فقدت جنوب إفريقيا أداة هامة وحيوية للتنسيق والتعاون الأمني. وكذلك أسفر عدم اكتمال التجهيزات اللازمة للمشاركة النشطة من جانب القوات العسكرية لجنوب إفريقيا في عمليات حفظ السلام في مناطق بعيدة نسبيًا (كجمهورية الكونغو الديمقراطية) عن إحجام جنوب إفريقيا عن تلبية دعوة بعض الأطراف الإقليمية للتدخل العسكري في الكونغو، مما دفع هذه الأطراف لاتهام حكومة جنوب إفريقيا باستخدام معايير مزدوجة تمثلت في تدخلها العسكري في ليسوتو وإحجامها عن التدخل العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية . وكان لانخراط مرتزقة جنوب إفريقيا في القتال في صفوف الأطراف المتحاربة في الكونغو أثر سلبي على قدرة جنوب إفريقيا على قيادة جهود التنسيق والتعاون الإقليمي حيال الأزمة، حيث اتخذت بعض الأطراف الإقليمية هؤلاء المرتزقة ذريعة للتشكيك في حياد جنوب إفريقيا في الصراع الكونغولي.

الفصل الثالث

الدور الإقليمي على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء

تزداد أهمية إفريقيا جنوب الصحراء بالنسبة لجنوب إفريقيا باعتبارها المجال الأوسع للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، ذلك الدور الذي يشهد نشاطًا ملحوظًا نتيجة خروج جنوب إفريقيا من عزلتها الإقليمية، التي فُرضت عليها إبان حكم الأبارتهيد، والتي حالت دون اضطلاعها بدور إقليمي نشط. ومن ثم يسعى هذا الفصل لسبر غور الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء، في محاولة للتوصل لإجابات شافية للأسئلة الحائرة، التي تثور حول ماهية التصور الرسمي لصانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لدور بلاده في إفريقيا جنوب الصحراء، والركائز أو الدعائم التي يستند إليها الإطار العام لهذا التصور الرسمي، ومفهوم الدور الذي ينطوي تحته هذا التصور الرسمي. ويحاول هذا الفصل أيضًا التعرف على السلوك الفعلي لدور جنوب إفريقيا في إفريقيا جنوب الصحراء بأبعاده المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو أمنية، بغية تحديد مدى تناغم هذا السلوك الفعلي بأبعاده المختلفة مع التصور الرسمي للدور (أو مفهوم الدور) الذي يراه صانع القرار ملائمًا لبلاده في عصر ما بعد الأبارتهيد. ويتناول هذا الفصل أيضًا التحديات والمشكلات، التي تعوق اضطلاع جمهورية جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بالدور الإقليمي، الذي يراهُ صانع القرار ملائمًا لها في عصر ما بعد الأبارتهيد.

وفي هذا الإطار يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء. يتناول الأول التصور الرسمي من جانب صانع القرار للدور الإقليمي لبلاده.ويتناول الثاني السلوك الفعلي للدور الذي يتم على أرض الواقع. ويتناول الثالث التحديات التي تعوق اضطلاع جمهورية جنوب إفريقيا بالدور الإقليمي الذي يراه صانع القرار ملائمًا لها. وتتمثل هذه الأجزاء الثلاثة التي يضمها هذا الفصل في المباحث التالية:

المبحث الأول: تصور الدور في إفريقيا جنوب الصحراء.

المبحث الثاني: ممارسة الدور في إفريقيا جنوب الصحراء.

المبحث الثالث: تحديات الدور في إفريقيا جنوب الصحراء.

المبحث الأول

تصور الدور في إفريقيا جنوب الصحراء

يستند التصور الرسمي للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء إلى دعامتين رئيستين، هما المبادئ السبعة التي يراها صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد حاكمة لسياسة بلاده تجاه بيئتها الخارجية، ومشروع مبيكي للنهضة الإفريقية. وتستند هاتان الدعامتان الرئيسيتان بدورهما إلى رؤية صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد للمعطيات الجديدة على المسرح الدولي، تلك الرؤية التي عبر عنها تابومبيكي وعزيز بهاد إبان توليهما مسئولية قسم الشئون الدولية في المؤتمر الوطني الإفريقي، وانطوت على إدراك لانهيار الكتلة الاشتراكية، وهيمنة الرأسمالية، وبزوغ الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم. وانطوت أيضًا على إدراك لبزوغ وهيمنة ثلاثة تكتلات اقتصادية قوية (الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وتجمع دول جنوب شرق آسيا) في عالم ما بعد الحرب الباردة، وإدراك للاتجاه العالمي الجديد المساند للأنظمة الديمقراطية، التي تحترم حقوق الإنسان وتتبع آليات السوق، فضلاً عن انطواء تلك الرؤية على إدراك للاعتماد المتبادل بين دول العالم في عصر ما بعد الحرب الباردة، وإدراك للسعي العالمي نحو تحقيق الانسجام العالمي على الصعيدين الاقتصادي والأمني[1].

وانطلاقًا من الاعتبارات السابقة يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: الدعائم الرئيسية لتصور الدور في إفريقيا جنوب الصحراء.

المطلب الثاني: الإطار العام لتصور الدور في إفريقيا جنوب الصحراء.

---

(١) Graham Evans, "South Africa In Remission: The Foreign Policy Of An Altered State", **The Journal Of Modern African Studies**, Vol. 34, No. 2, June 1996, p. 258.

المطلب الأول: الدعائم الرئيسية لتصور الدور في إفريقيا جنوب الصحراء

يستند الإطار العام للتصور الرسمي لدور جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء، إلى دعامتين رئيسيتين هما مشروع مبيكي للنهضة الإفريقية، والمبادئ السبعة التي يراها صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد حاكمة للسياسة الخارجية لبلاده تجاه بيئتها الخارجية، بما في ذلك دروها الإقليمي في إفريقيا جنوب الصحراء. وفيما يلي نتناول هاتين الدعامتين:

أولاً: المبادئ السبعة:

تتمثل هذه المبادئ -طبقًا لمنظور قسم الشئون الدولية في المؤتمر الوطني الإفريقي- فيما يلي[1]:

١- الإيمان بأهمية حقوق الإنسان كمسألة محورية في العلاقات الدولية، لا تتوقف عند الحقوق السياسية، ولكن تشمل أيضًا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢- الإيمان بإمكانية الحلول العادلة والدائمة لمشاكل الجنس البشري فقط من خلال تشجيع الديمقراطية في ربوع المعمورة.

٣- الإيمان بالعدالة والقانون الدولي كدعامتين للعلاقات الدولية.

٤- الإيمان بالسلام الدولي كهدف تسعى إليه جميع دول العالم، وكذلك الإيمان بضرورة الاستناد إلى آليات سلمية دولية متعددة الأطراف لحل الصراعات التي تهدد السلام الدولي.

٥- الإيمان بسياسة خارجية لجنوب إفريقيا تعكس مصالح إفريقيا.

٦- الإيمان باعتماد التنمية الاقتصادية لجنوب إفريقيا على تنامي التعاون الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٧- الإيمان بسياسة خارجية لجنوب إفريقيا تعكس التزامًا صارمًا بترسيخ الديمقراطية في جنوب إفريقيا.

ومن الواضح أن الطابع الإنساني يغلب على المبادئ السابقة، فهي تتحدث عن حقوق الإنسان كركيزة للعلاقات الدولية، وتتوسع في تفسير هذه الحقوق لتشمل الحقوق الاقتصادية

---

(١) ANC, Department Of International Affairs, 1994, op.cit., p. 2.

والاجتماعية والبيئية إلى جانب الحقوق السياسية، وكذلك تتحدث عن الديمقراطية بوصفها إحدى مكتسبات العقل الإنساني كحل لمشاكل الجنس البشري، كما تتحدث أيضًا عن السلام الدولي كهدف سامي يستوجب الوصول إليه صياغة آليات سلمية جماعية، فضلاً عن حديثها عن التعاون الاقتصادي (الدولي والإقليمي) كسبيل لبلوغ التنمية الاقتصادية في جنوب إفريقيا.

ويقدم حديث وثيقة المؤتمر الوطني الإفريقي عن امتنان صانع القرار في جنوب إفريقيا مابعد الأبارتهيد لتضامن المجتمع الدولي مع شعب جنوب إفريقيا إبان كفاحه المرير ضد الأبارتهيد تفسيرًا للطابع الإنساني للمبادئ[1]، فهذه المبادئ التي يغلب عليها الطابع الإنساني هي محاولة من جانب صانع القرار لرد الدين الأدبي تجاه المجتمع الدولي، وتجاه المبادئ التي طالما كافح شعب جنوب إفريقيا من أجلها. ومما يدعم هذا الاستنتاج حديث مانديلا إبان وصفه للدستور النهائي لجنوب إفريقيا، حيث وصف مانديلا الدستور النهائي بأنه مساهمة متواضعة من جانب جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لصالح الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل أنحاء العالم، وأنه وعد بحماية الكرامة الإنسانية من خلال حماية الكرامة الإنسانية لشعب جنوب إفريقيا[2]. وهذا الوصف يعكس مدى رغبة صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في الانتصار للمبادئ والمثاليات التي طالما كافح شعب جنوب إفريقيا من أجلها بمساندة الأسرة الدولية.

وبالإضافة إلى غلبة الطابع الإنساني على المبادئ السابقة، فإنها تعكس أيضًا اهتمامًا خاصًا من جانب صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بإفريقيا. ويتجلى ذلك بوضوح في المبدأ الخامس، الذي ينص صراحة على إيمان صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بضرورة أن تعكس السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد تجاه بيئتها الخارجية مصلحة إفريقيا. وذلك انطلاقًا من قناعات عديدة (لدى صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد) منها[3]: أ- أن جنوب إفريقيا جزء لا يتجزأ من إفريقيا، وأن تنميتها اقتصاديًا مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بما يحدث على أرض إفريقيا. ب- أن جنوب إفريقيا منوط بها

---

(١) Idem.

(٢) انظر نص الخطاب الذي ألقاه الرئيس مانديلا في ٨ مايو ١٩٩٦، أمام المجلس الدستوري بمناسبة تبني دستور جديد لجنوب إفريقيا: Foreign Policy Bullet In. op.cit., pp. 59- 61.

(٣) ANC. Developing A Strategic Perspective...,1997. op.cit., p. 6.

لعب دور هام لتحقيق النهضة الاقتصادية والسياسية في إفريقيا. جـ- أن التنمية الاقتصادية لإفريقيا ككل تُعد خطوة هامة على طريق تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب.

وفي هذا الإطار يأتي تحديد المؤتمر الوطني الإفريقي للأولويات التالية لتحتل موقع الصدارة في أجندة العمل الإفريقي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد(١): أ- الانضمام لمنظمة الوحدة الإفريقية. ب- زيادة الصلات التجارية مع الدول الإفريقية. جـ- تشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا. د- المساهمة في تطوير القدرات الإقليمية لصنع وحفظ السلام في إفريقيا. هـ- الاهتمام بقضية الديون الإفريقية.

وفي الإطار نفسه تأتي دعوة نيلسون مانديلا لتعميق انتماء جنوب إفريقيا لإفريقيا، ومناداته بضرورة تدعيم منظمة الوحدة الإفريقية، حتى تصبح قادرة على التعامل مع المعطيات الدولية الجديدة، وحتى تصبح أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات الإفريقية. وكذلك ترديده للدعوة التي أطلقها أحمد بن بلا في ١٩٦٣، والتي انطوت على حث الأفارقة على بذل كافة الجهود الممكنة لتحويل الوحدة الإفريقية إلى حقيقة واقعة(٢).

ثانيًا: مشروع النهضة الإفريقية:

يعد تابومبيكي، الرئيس الحالي لجنوب إفريقيا، واحدًا من أكثر مسئولي جنوب إفريقيا اهتمامًا بتعميق انتماء جنوب إفريقيا إلى إفريقيا، مما دفع البعض لوصفه بأنه المخطط الفعلي للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء، انطلاقًا من طرحه لمشروع النهضة الإفريقية، الذي يُرجع مافيمبيلا Vusi Mavimbela، المستشار السياسي لمبيكي، التبشير به للحاجه الملحة لتعبئة الشعوب الإفريقية لتحرير نفسها من ربقة المواريث الاستعمارية، ومن أغلال الاستعمار الجديد، ولتتبوأ مكانة لائقة على المسرح العالمي، كشريك على قدم المساواة، يستفيد من إنجازات الحضارة الإنسانية، ويساهم فيها بنصيب يحفظ عليه إنسانيته ووجوده، ويثبت وحده الجنس البشري، ويؤكد للعالم احتضان إفريقيا للحضارة الإنسانية في مهدها(٣).

---

(١) ANC, Department Of International Affairs, 1993, **op.cit.**, pp. 7-8.

(٢) Nelson Mandela,"Toward The Twenty-First Century", In Keith Philip Lepor (ed), **After The Cold War: Essays On The Emerging World Order,** (Austin: University Of Texas Press, 1997),p. 14.

(٣) Vusi Mavimbela, "The African Renaissance:A Workable Dream", In Garth Le Pere, Anthoni Van Nieuwkerk And Kato Lambrechts, **South Africa And Africa: Reflections On The African Renaissance,** (Braamfontein: The Foundation For Global Dialogue, FGD Occasional Paper No. 17, October 1998), p. 30.

وطبقا لوثائق المؤتمر الوطني الإفريقي، لا تمثل النهضة الإفريقية دعامة للدور الإقليمي (في إفريقيا) فحسب، ولكنها تمتد لتمثل دعامة للدور الدولي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد على المسرح العالمي، حيث تنشد النهضة الإفريقية إقامة نظام عالمي قائم على العدل والمساواة[1].

ولقد طرح مبيكي مشروع النهضة الإفريقية African Renaissance لأول مرة رسميا في خطابه الذي ألقاه في إبريل ١٩٩٧، في الولايات المتحدة الأمريكية، أمام تجمع استهدف جذب رؤوس الأموال إلى القارة الإفريقية. وأوضح مبيكي في خطابه استناد مشروع النهضة الإفريقية إلى ثلاث دعائم أساسية[2]: **الدعامة السياسية:** تتضمن إقامة أنظمة ديمقراطية مستقرة في إفريقيا، تستمد شرعيتها وسلطتها من إرادة الشعوب الإفريقية. **الدعامة الاقتصادية:** تتضمن إصلاح الاقتصاد الإفريقي، لجذب نصيب أوفر من الاستثمارات الأجنبية لإفريقيا، وذلك من خلال تحرير التجارة وإصلاح الأسواق المالية والسلعية وتفعيل المؤسسات متعددة الأطراف ونقل مساعدات ومصادر التنمية من العالم المتقدم إلى العالم النامي. **الدعامة الاجتماعية:** تتضمن مقاومة الشعوب الإفريقية للقهر وللخطابات الديماجوجية، وتحرير المرأة الإفريقية، واستعادة الكرامة الإفريقية من خلال إيمان الشعوب الإفريقية بقدرتها على قهر الفقر والتخلف وتجاوز الخبرات المؤلمة، كتلك الخاصة بالعبودية والاستعمار والأبارتهيد والتبعية.

وفي إطار السعي لتفعيل مشروع النهضة الإفريقية، أكد مافيمبيلا على ضرورة التوصل لبرنامج عمل يهدف لتحويل مشروع النهضة الإفريقية لحقيقة على أرض الواقع، واقترح توطيد أواصر التواصل بين جنوب إفريقيا وإفريقيا في عدة مجالات منها مجال التبادل الثقافي، وتحرير المرأة الإفريقية، وتعبئة الشباب الإفريقي، وتعميق الممارسات الديمقراطية، وتحقيق التنمية الاقتصادية. وأكد مافيمبيلا أيضا على العناصر التالية كقوى دافعة رئيسية لمشروع النهضة الإفريقية[3]: أ- طبقة جديدة من البوليتاريو، تنتظم في أشكال جديدة من الاتحادات العمالية، وتستحوذ لنفسها على دور متزايد في الملكية الاقتصادية والإنتاج

---

(١) ANC, Developing A Strategic...., 1997, op. cit., p. 6.

(٢) انظر نص الخطاب: Thabo Mbeki, "Address By Excutive Deputy President Thabo Mbeki To Corporate Council On Africa's Attracting Capital To Africa's Summit, April 19- 22, 1997, Chantilly, Virginia, USA". In Garth Le Pere, Anthoni Van Nieuwkerk And Kato Lambrechts, **South Africa And Africa: Reflections On The African Renaissance,** (Braamfontein: The Foundation For Global Dialogue, FGD Occasional Paper, No. 17, October 1998), pp. 34- 36.

(٣) Vusi Mavimbela, **op.cit.,** pp. 29- 32.

والتوزيع. ب- طبقة متوسطة حضرية تعمل على بدء وتنظيم المشروعات التجارية، وتمثل القوة الدافعة للمجتمع المدني. جـ- طبقة ريفية تستوعب المستحدثات التكنولوجية.

وفي إطار سعيه الحثيث لبلورة مضمون مشروعه للنهضة الإفريقية، تناول مبيكي في كلمة ألقاها في إبريل ١٩٩٨ بعض العناصر الجوهرية لمضمون رؤيته للنهضة الإفريقية، ومن أهم العناصر الجوهرية التي أوردها مبيكي العناصر التالية(١): أ- الحاجة لتأسيس وترسيخ نظم حكم رشيدة. ب- الحاجة لانتهاج سياسات اقتصادية جديدة، بغية خلق مناخ ملائم للقطاع الخاص. جـ- الحاجة لتقليص إسهام الدولة في الملكية الاقتصادية، وفي بناء الاقتصاديات الحديثة. د- الحاجة لإرساء ترتيبات اقتصادية إقليمية لتخطي عقبة الأسواق الصغيرة. هـ- الحاجة لانتهاج سياسات ترمي لتوفير التعليم الجيد، والرعاية الصحية الجيدة، والمساكن الجيدة، والمياه النقية، والصرف الصحي الجيد.

وبرغم محاولات مبيكي ومافيمبيلا لبلورة مضمون واضح للنهضة الإفريقية، لا يزال الغموض يحيط بمضمون هذه النهضة، وملامحها الرئيسية، وسبل تطويرها، الأمر الذي دفع البعض لتقديم تفسيرات متباينة للنهضة الإفريقية. ومن أهم الإسهامات في هذا الصدد إسهام بيتر ڤال Peter Vale وسيفوما سيكو Sipho Maseko، فقد قدما تفسيرين متباينين نوجزهما فيما يلي(٢):

التفسير الأول: يطلقون عليه الاستجابة العالمية لمشاكل إفريقيا، وبمقتضاه ترتبط المصلحة الاقتصادية لجنوب إفريقيا بإفريقيا من خلال منطق العولمة. أي يرتبط اقتصاد جنوب إفريقيا بسلسلة من الاقتصاديات الإفريقية التي يمكن أن تتحول بمرور الوقت إلى نظير إفريقي للنمور الآسيوية. وبهذا المنطق تنظر جنوب إفريقيا لإفريقيا على أنها سوق واعدة (إلى جانب أسواق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية)، يلعب فيها رأس مال جنوب إفريقيا دوراً خاصاً من خلال تنمية التجارة والشراكة الاستراتيجية وما شابه، مقابل الحصول على امتيازات فيما يتعلق بالهبات الطبيعية لدول إفريقيا كالبترول والمعادن. ويلقى هذا التفسير قبولاً واسع النطاق من جانب مساعدي مبيكي، الذين يطمحون إلى محاكاة المعجزة الاقتصادية الشرق آسيوية، التي أثبتت إمكانية إنجاز تنمية اقتصادية يُعتدُ بها بدون اللجوء للضم القسري للأسواق الأجنبية. وكذلك يلقى هذا التفسير قبولاً واسع النطاق من جانب النخبة الاقتصادية في جنوب إفريقيا التي تفهم التحديث على أنه توليد الثروة، وتنظر للتجارة والتنافس العالمي على أنهما لا

---

(١) Ian Taylor And Paul Williams, op.cit., p. 267.

(٢) Peter Vale And Sipho Maseko, "South Africa And The African Renaissance", **International Affairs**, Vol. 74, No. 2, April 1998, pp. 271- 287.

يقلان أهمية عن الأبعاد السياسية للدبلوماسية. وكذلك يتفق هذا التفسير مع المعطيات الحاليـــة على الساحة العالمية، ومع أطر العمل في مجال العلاقات الدولية المعـــاصرة. ومـــن ناحيـــة أخرى يثير هذا التفسير مخاوف معظم الأفارقة في ربوع إفريقيا، باعتبار أن مصلحة جنـــوب إفريقيا لا تتضمن بالضرورة مصلحة إفريقيا. وتعضد التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحـــدة للتنمية هذه المخاوف الإفريقية بتأكيدها أن ما يسمى بحلول السوق Market Solutions مـن شأنه توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

التفسير الثاني: يطلقون عليه التفسير الإفريقي، باعتباره مقابلا للتفســـير الأول، الـــذي يراه أنصار هذا التفسير الإفريقي، مجرد استجابة لضغوط خارجية، ترمي لتحويـــل الأفارقـــة لمستهلكين للأفكار الأجنبية. ويرى التفسير الإفريقي النهضة الإفريقية مدخلا لتحرير الهويـــة الإفريقية من بعض الهياكل الاجتماعية المعقدة، التي تحيط بها وتعوق انطلاقها. وبهذا المنطـق ترى جنوب إفريقيا أن فهم النهضة الإفريقية يستوجب سبر غور الثقافة والأدب والفن الشـــعبي الإفريقي في ربوع إفريقيا، وترجمة هذه العناصر إلى سياسات تمس الحياة اليوميـــة للأفارقـــة وتنهض بهم. وبرغم تمتع هذا التفسير بالقبول من جانب المفكرين الأفارقة، فإنه لا ينسجم مـــع الرؤى المعاصرة للعلاقات الدولية، والتي بمقتضاها يمكن أن توجـــد بدائـــل أفضـــل للهويـــة الإفريقية.ويرى أنصار هذا التفسير أن نجاح النهضة الإفريقية يستلزم تخليص الأفارقـــة مـــن شعورهم بالتهميش على كافة المستويات المحلية والإفريقية والعالمية، ويستلزم كذلك وضع حـد للتعثر الاقتصادي الإفريقي، ومحاربة التمييز بين شعوب الكرة الأرضية، واحترام تنوع القيـــم الثقافية. ويتعاطف ڤال وما سيكو مع هذا التفسير الإفريقي للنهضة الإفريقية ويقترحان بعـــض المجالات للبدء في تدشين النهضة الإفريقية من خلالها، ومن أهم هذه المجالات التعليم باللغـات الأصلية لتعميق الهوية الإفريقية، والزراعة لتمكين الأفارقة من تحقيق الاكتفاء الذاتي، والمنـــح الدراسية لإحداث تقارب بين الفهم الإفريقي والدولي للعلاقات الدولية.

المطلب الثاني: الإطار العام لتصور الدور في إفريقيا جنوب الصحراء

جاء تصور صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد للدور الإقليمي المنوط ببلاده لعبه في إفريقيا جنوب الصحراء، مستندا إلى الدعامتين السابق تناولهما في المطلب السابق، حيـــث عبر صانع القرار في جنوب إفريقيا صراحة عن وجوب اضطلاع جنوب إفريقيـــا مـــا بعـــد الأبارتهيد بدور القائد الإقليمي The Regional Leader في إفريقيا جنوب الصحراء، فـــي الوثيقة الصادرة عن وزارة الشئون الخارجية في جنوب إفريقيا في يوليو ١٩٩٦، والتي نصت صراحة على اعتقاد صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بأنه ينبغي علـــى بـــلاده

الاضطلاع بدور القائد الإقليمي، انطلاقا من إيمانه بالمسئوليات والواجبات المنوطة ببلاده تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء، سواء كانت مسئوليات وواجبات أخلاقيـــة، كواجــب التبشــير بالديمقراطية وحقوق الإنسان في ربوع إفريقيا، أو واجبات اقتصادية كواجــب قيــادة إفريقيــا اقتصاديا لتخطي عثرتها الاقتصادية، أو واجبات أمنية كواجب المشاركة الفعالة فــي الآليــات الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء. وفي إطار حديثه عن دور القائد الإقليمي المنــوط ببــلاده لعبه في إفريقيا جنوب الصحراء، أكد صانع القرار على ضرورة تجنب إثــارة عــداء الــدول الإفريقية تجاه جنوب إفريقيا أثناء اضطلاعها بدور القائد الإقليمي، وذلك من خــلال حــرص جنوب إفريقيا على تحقيق المنفعة المتبادلة والتعامل مع بقية دول إفريقيا جنوب الصحراء علــى قدم المساواة، وتجنب استغلال جنوب إفريقيا لقدراتها، التي تفوق تلك الخاصة بإفريقيا جنــوب الصحراء، في ممارسة الهيمنة[١]. وبالإضافة للتبشير الصريح، الذي ورد في وثيقــة ١٩٩٦، بضرورة اضطلاع جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بدور القائد الإقليمي فــي إفريقيــا جنــوب الصحراء، ينطوي مشروع مبيكي للنهضة الإفريقية على تبشير ضمني بضــرورة اضطــلاع جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بدور القائد الإقليمي على مستوى إفريقيا جنــوب الصحــراء، حتى يتسنى لها قيادة إفريقيا جنوب الصحراء نحو ميلاد جديد. ويُرجع البعض حرص مبيكــي على تجنب التبشير الصريح بضرورة اضطلاع جنوب إفريقيا بدور القائد الإقليمي في إفريقيــا جنوب الصحراء إلى خوفه من إثارة عداء الدول الإفريقية الأخرى لمشروعه الخاص بالنهضة الإفريقية[٢]. وفيما يلي نتناول العناصر الثلاثة التي يراها صانع القرار فــي جنــوب إفريقيــا كمحاور لدور القائد الإقليمي المنوط ببلاده لعبه في إفريقيا جنوب الصحراء:

أولا: تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان:

وهذا ما تؤكده الوثائق والتصريحات الصادرة عن القيادة الجديدة في جنوب إفريقيا مــا بعد الأبارتهيد. ومن ذلك دعوة مبيكي للتمرد ضد الأنظمة الديكتاتوريــة الفاســدة[٣]. وتــأكيد

---

(١) RSA. Department Of Foreign Affairs. 1996. **op. cit.**, pp. 1-32.

وانظر أيضا: - Roger Pfister, **op. cit.**, p. 11.

وانظر أيضا: - David Ryall. "Caught Between Two Worlds: Understanding South Africa's Foreign Policy Options", **Third World Quarterly**, Vol. 18, No. 2, June 1997, p. 398.

(٢) Maxi Schoeman, **op. cit.**, p. 7.

(٣) Thabo Mbeki, "The African Renaissance". In Garth Le Pere, Anthoni Van Nieuwkerk And Kato Lambrechts, **South Africa And Africa: Reflections On The African Renaissance**, (Braamfontein: The Foundation for Dialogue, FGD Occasional Paper No. 17, Oct 1998), p. 39.

ألفريد نزو Alfred Nzo على ضرورة اضطلاع جنوب إفريقيا بالتبشير بالديمقراطية وحقوق الإنسان، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال تقديم نفسها كنموذج للديمقراطية الحقيقية ولاحترام حقوق الإنسان(١). ومن ذلك أيضا تأكيد نيلسون مانديلا على أهمية الديمقراطية لإفريقيا وعلى ضرورة قيام جنوب إفريقيا بالانتصار لقيم التسامح والحكم الديمقراطي في البلاد الإفريقية، انطلاقا من كون إفريقيا جزءا من العالم، وعدم معقولية انتهاج دولها نظما غير ديمقراطية في وقت يسعى فيه العالم بأسره لتعميم الديمقراطية، باعتبارها خير ضمان للحكم الرشيد، ولاحترام حقوق الإنسان، ولتجنب الكوارث المحلية والدولية(٢).

وكذلك يأتي تأكيد مانديلا على التزام جنوب إفريقيا بالتوقيع والالتزام بكافة الاتفاقات والمعاهدات والمواثيق المعنية باحترام حقوق الإنسان على المستويين الدولي والإفريقي، دليلا واضحا على اهتمام قيادة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان، بمعناها الواسع الذي يتخطى حدود الحقوق السياسية إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية(٣). ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد أكدت وثائق المؤتمر الوطني الإفريقي على اعتزام جنوب إفريقيا ربط علاقاتها الثنائية مع الدول الأخرى بمدى احترام تلك الدول لحقوق الإنسان، وأنها ستنتصر لحقوق الإنسان، مع عدم إغفال المصالح الاقتصادية أو السياسية التي تربط جنوب إفريقيا بتلك الدول(٤). وأكدت وزيرة الشئون الخارجية زوما Nkosazana Zuma على المعنى نفسه(٥).

ثانيا: تشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي الإفريقي:

طبقا لوثائق المؤتمر الوطني الإفريقي، يعود هذا الأمر بالنفع على إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يدعم مركزها الاقتصادي في علاقاتها الاقتصادية الخارجية، خاصة في ظل ما تتعرض له إفريقيا من تهميش متزايد، تتمثل أهم مظاهره في ظهور تكتلات تجارية تتحكم في الاقتصاد العالمي وتنتهج سياسات حمائية تؤثر سلبا على إفريقيا. وتتمثل كذلك في ارتفاع

---

(١) Paul – Henri Bischoff And Roger Southall, **op.cit.**, pp. 172- 173.
Nelson Mandela, "South Africa's…", **op. cit.**, pp.87-89.

(٢) Nelson Mandela, "Toward The Twenty…", **op. cit.**, pp. 7- 12.

(٣) ANC, Department Of International Affairs, 1994, **op.cit.**, p. 4.

(٤) - ANC, Developing A Strategic…, 1997, **op. cit.**, p. 7.

وانظر أيضا:

(٥) Nkosazana Zuma, "Interview With Nkosazana Zuma South African Minister Of Foreign Affairs", **Global Dialogue,** Vol. 4.3, Dec 1999, p. 3.

الأسعار العالمية وعزوف الاستثمارات العالمية عن إفريقيا، فضلا عن التزايد المستمر في أعباء الديون التي تُثقل كاهل الدول الإفريقية. وترى الوثائق أيضا أن التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا جنوب الصحراء ينبغي أن يتم على أساس تحقيق المنفعة المتبادلة لكافة الأطراف الإفريقية، بحيث لا تستخدم جنوب إفريقيا قدراتها الاقتصادية لممارسة ضغوط على الدول الإفريقية، أو لإجبار تلك الدول على قبول السياسات التي تنتهجها حكومة جنوب إفريقيا، ولكن تستخدم قدراتها بما يعود بالنفع على مواطنيها وعلى بقية الدول الإفريقية(١).

ولقد منحت وثائق المؤتمر الوطني الإفريقي أيضا اهتماما خاصا لمسألة الديون التي تثقل كاهل الدول الإفريقية، حيث أكدت الوثائق أن الديون وأعباء خدمتها تسفر عن تدفق الموارد من دول العالم النامي (بما فيها الدول الإفريقية) إلى دول العالم المتقدم، مما يؤثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية في دول العالم النامي. وطالبت الوثائق بضرورة تقديم الدول الدائنة إعفاءات من الديون وإلا ظلت مصدرا لمعاناة الأجيال الحالية وسيفا مسلطا على رقاب الأجيال القادمة في دول العالم الثالث، خاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء(٢).

ثالثا: تشجيع التعاون الأمني الإفريقي:

أكدت وثائق المؤتمر الوطني الإفريقي على اعتقاد القيادة الجديدة، في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، أن المسائل الأمنية تؤثر بقوة على المسائل الاقتصادية، وأن المسائل الأمنية لا تقتصر على الأمور العسكرية فحسب، ولكنها تنطوي أيضا على أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية هامة. كما أكدت الوثائق على أن أمن الدولة يتوقف على مدى قدرتها على تلبية الحاجات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والإنسانية لمواطنيها(٣). وأكدت الوثائق أيضا على التزام القيادة الجديدة بإيلاء اهتمام خاص بمسألة تطوير القدرات الإفريقية لحفظ السلام وصنعه، حتى تصبح إفريقيا قادرة على التعامل مع الصراعات المختلفة(٤). وأكد ألفريد نزو إبان توليه منصب وزير الشئون الخارجية، على المعنى نفسه في كلمته التي ألقاها أمام لجنة وزارية للشئون الخارجية في ١٤ مارس ١٩٩٥، وأضاف قائلا أن تعامل جنوب إفريقيا مع الصراعات الإفريقية ينبغي أن يتم في إطار آلية منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة

---

(١) ANC, Department Of International Affairs, 1993, op, cit., p. 8.

(٢) Idem.

(٣) Roger Pfister, op. cit., p. 8.

(٤) ANC, Department Of International Affairs, 1994, op.cit., p. 8.

بمنع وإدارة وحل الصراعات. وبرر ألفريد نزو ذلك بقوله أنه حتى لو كانت جنوب إفريقيا قادرة على التدخل العسكري، فإنه خيار غير واقعي، خاصة في ظل التجربة الفاشلة للتدخل العسكري من جانب الولايات المتحدة والأمم المتحدة في الصومال. وأكد ألفريد نزو على أن التعامل مع الصراعات الإفريقية من خلال آلية منع وإدارة وحل الصراعات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية من شأنه التأثير بالإيجاب على النظرة العالمية لإفريقيا باعتبارها قادرة على حل مشكلاتها بنفسها، ومن ثم التأثير بالإيجاب على الأوضاع الاقتصادية، ليس في إفريقيا فحسب وإنما في جنوب إفريقيا أيضا[1].

وبناء على التناول السابق للتصور الرسمي للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء، يمكن القول بأن صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد يتصور بلاده قائدا إقليميا يقود الجهود التعاونية في إفريقيا جنوب الصحراء لتحقيق الوحدة الإفريقية، فقد حدد صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأربارتهيد ثلاثة محاور للدور الإقليمي لبلاده في إفريقيا جنوب الصحراء: (أ) تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان بمعناها الواسع، الذي يتخطى حدود الحقوق السياسية إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (ب) تشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي الإفريقي من خلال قيادة الجهود الرامية لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي الإفريقي، على أساس تحقيق المنفعة المتبادلة لكافة الأطراف الإفريقية. (جـ) تشجيع التعاون الأمني الإفريقي، من خلال قيادة الجهود الإفريقية الرامية لتطوير القدرات الإفريقية لحفظ السلام وصنعه حتى تصبح إفريقيا جنوب الصحراء قادرة على التعامل مع الصراعات المختلفة. ويتفق ذلك التصور مع مفهوم دور القائد الإقليمي، ذلك المفهوم الذي أورده هولستي في دراسته وعرفه بأنه ينطوي على إدراك صانع القرار لواجبات ومسئوليات منوطة بدولته في علاقتها بالدول الأخرى في إقليم معين، وكذلك إدراكه لضرورة تحرك دولته تجاه إيجاد صيغة مناسبة لتعايش الأطراف المختلفة في هذا الإقليم (راجع الفصل التمهيدي).

---

(١) ANC, **Department Of Foreign Affairs,** "Statement By The Minister Of Foreign Affairs. MR/ Alfred Nzo. Before The Portfolio Committee On Foreign Affairs. 14 March 1995". p. 6.

المبحث الثاني

ممارسة الدور في إفريقيا جنوب الصحراء

في أعقاب تولي أول حكومة غير عنصرية للحكم في جنوب إفريقيا، تطلـــع الكثـــيرون داخل جنوب إفريقيا وخارجها، لصياغة جديدة لدور جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيـا جنوب الصحراء، خاصة في ظل التصورات التي عبرت عنها الوثائق والتصريحات الصـــادرة عن القيادة الجديدة في جنوب إفريقيا، والتي أكدت على انتماء جنوب إفريقيا لإفريقيا، وبشـــرت بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ودعت لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي الإفريقـــي، فضلاً عن تأكيدها على ضرورة التعاون الأمني الإقليمي الإفريقي في ظل القيـــادة الإقليميـة لجنوب إفريقيا.وجاء السلوك الفعلي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد مخيباً لآمـــال الكثـيرين، حيث لم تفعل القيادة الجديدة سوى النذر اليسير لترجمة تصوراتها الخاصة بدور جنوب إفريقيـا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء لسلوك فعلي.وفيما يلي نتناول الأبعـــاد المختلفـة للسلوك الفعلي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحـــراء، فـــي محاولـة لتوضيح مدى تناغم هذا السلوك الفعلي مع التصور السالف تناوله في المبحث الأول من هـــذا الفصل، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: البعد الاقتصادي للدور الإقليمي.

المطلب الثاني: البعد السياسي للدور الإقليمي.

المطلب الثالث: البعد الأمني للدور الإقليمي.

المطلب الأول : البعد الاقتصادي للدور الإقليمي

يعكس السلوك الفعلي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد اتجاه جنوب إفريقيـــا للتصـــرف كقوة مهيمنة اقتصاديًا في إفريقيا جنوب الصحراء، ويزداد ذلك الاتجاه قـــوة بتبنـــي حكومـــة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لاستراتيجية النمو والتوظيف وإعادة البناء، تلك الاســـتراتيجية التي اتخذت من زيادة صادرات جنوب إفريقيا (خاصـــة الصـــادرات ذات القيمـــة المضافـــة) واستثماراتها الخارجية المباشرة مدخلاً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف في جنـــوب إفريقيا، وتخفيض التفاوت الحالي في المستويات المعيشية بين مواطنيها، ومن ثم ترسيخ أقـــدام الديمقراطية الوليدة فيها (راجع القدرات الاقتصادية لجنوب إفريقيا). وفيما يلي نتنـــاول ابـــرز المجالات التي شهدت تبايناً بين التصور الرسمي للدور الإقليمي لجنـــوب إفريقيـــا مـــا بعـــد الأبارتهيد والسلوك الفعلي لهذا الدور على النحو التالي:

أولاً: مجال التجارة:

حظيت صادرات جنوب إفريقيا المصنعة باهتمام بالغ، مما أسفر عن زيادة نسبة تلك الصادرات (إلى إجمالي صادرات جنوب إفريقيا) من ٥% عام ١٩٨٧ إلى ٢٥% عام ١٩٩٧، وكان لإفريقيا نصيب وافر من تلك الصادرات المصنعة، حيث استقبلت إفريقيا وحدها ٢٥% تقريبًا من إجمالي صادرات جنوب إفريقيا المصنعة[1]. وتؤكد البيانات الواردة في الجدول رقم ٣٦ التزايد المطرد في صادرات جنوب إفريقيا إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء(ماعدا دول السادك) في ظل حكومة ما بعد الأبارتهيد، فقد تزايدت قيمة تلك الصادرات بصورة مطردة خلال الفترة من ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٨، حيث زادت من ١٣٧٩,٠٨٥ مليون راند تقريباً عام ١٩٩٤ إلى ٣٨٨٧,٤٦١ مليون راند تقريباً عام ١٩٩٨، الأمر الذي يعكس مدى حرص جنوب إفريقيا وإصرارها على غزو الأسواق الإفريقية في إطار سعيها لزيادة صادراتها ذات القيمة المضافة، والتي تعد إفريقيا جنوب الصحراء أكبر محطة لاستقبالها، والتي تشمل الصادرات شبه المصنعة(كالورق والصلب والكيماويات ومستلزمات التعبئة) والصادرات المصنعة (كالأغذية والمشروبات والآلات والمركبات وقطع الغيار ومعدات التعدين)، فضلاً عن الخدمات المتطورة في مجالات عديدة (كخدمات النقل والخدمات المصرفية والهندسية). وتختلف تلك الصادرات بالطبع عن صادرات جنوب إفريقيا لدول الشمال المتقدم، والتي يتمثل أغلبها في المعادن والأحجار الكريمة والخمور والفاكهة والخدمات السياحية[2]. وتؤكد بيانات التجارة الخارجية لجنوب إفريقيا مع إفريقيا والاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٤ على هذا الأمر، حيث تركزت صادرات جنوب إفريقيا إلى إفريقيا على سبيل المثال في الآلات (١٠,٥% من إجمالي صادراتها إلى إفريقيا) والمنتجات الكيماوية(١٤,٥%). والعربات ومعدات النقل(٩,٧%) والمنتجات الورقية (٧%) والمنتجات الغذائية الجاهزة(٨,٢%)، في حين تركزت صادرات جنوب إفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي في نوعية مختلفة من الصادرات كالأحجار الكريمة والمجوهرات (١٧,٨% من إجمالي صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي) والمعادن (٣٠,٥%) والخضراوات(٨.٨%) (أنظر الجدول رقم ٣٧)[3].

(١) Johan Theron,op.cit.,p.13.

(٢) Patrick J.McGowan And Fred Ahwireng-Obeng, Part One,op.cit., pp.11-12.

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر: Patrick J.McGowan And Fred Ahwireng – Obeng , Part Two,op.cit .,pp.174-175.

الجدول رقم ٣٦

الموازين التجارية لجنوب إفريقيا مع دول إفريقيا جنوب الصحراء ماعدا دول السادك

خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨ (بالمليون راند)

الدولة		١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
بنين	(ص)	٢,٩٠١	٣,٣١٩	٦,٦٧٢	١٦,٤٣٤	٨٣,٩٣٨
	(و)	٩,٣٣١	١٦,٨٣١	٣٣,١٩١	٧,٢١٥	١٠,٢٦٣
بوركينافاسو	(ص)	١,٤٨٣	٣,٤٢٢	٣,٦٤٦	٦,١٦٨	٦,٦٦٥
	(و)	٠,٠٣٤	٩,١٧٠	٢,٦٦٨	٤,٢٤٨	غير متاح
بوروندي	(ص)	٢٤,٢٠٠	١٣,٩٦٣	١٠,١٦٩	٣٩,٠٧٢	٢٢,٦٣٨
	(و)	١,٥٠٠	٠,٠٠٩	٠,١٣٤	٢,١٧٤	غير متاح
كاميرون	(ص)	١٥,٣٨٤	٣٦,٧٢٢	٣٦,٩٩٠	١٢٩,٤٦٤	٧١,٢٠٨
	(و)	٧,٣٨٣	٢١,٤٧٥	٢٧,٩٧٩	٢٦,١٥٥	٢٢,٤,٥
كيب فيرد	(ص)	٢,٩٦٩	١,٢٩٤	٣,٩١٧	١٦,١٨٥	١٤,٤٢٧
	(و)	٠,١٣٢	٠,٠٤٢	٠,٠٧٨	٠,٠٤٨	٠,٥٢٣
ج إفريقيا الوسطى	(ص)	٠,٩٨٣	٥,٤٦٣	١,٣٤٠	١,٠٦٥	٥,٢٦٥
	(و)	٠,٠٠٦	٠,٠٦١	٠,٠٩٦	٠,٥٣١	٠,١٥٥
تشاد	(ص)	٠,٠٤١	٠,٥٤٧	٢,٣٤٤	٠,٨٦٨	٠,٩٢٤
	(و)	٦,١٧٢	١١,١٥٨	١٥,١٣٤	١,٢٧٣	٠,٠٧٤
جزر القمر	(ص)	٣٩,٧٥٢	٧٠,٨٤٥	٨٩,٥٠٧	١١١,٧٩٩	٩٠,٧٥٢
	(و)	٠,٣٢٢	٠,٢٦٦	٠,٣٦٢	٠,٤٨٨	٠,١٣٠

تابع جدول رقم ٣٦

الدولة		١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الكونغو	(ص)	٣٢,٠١١	٤١,٩٥٢	٦٧,٦٩٢	١٥٣,٦٢٢	١٠٣,٦٨٥
	(و)	٣,١٤٣	٣,١٣٦	٢,٥٠٩	٥,٨٥١	٣,٨٢٦
كوديفوار	(ص)	٥٢,٨٣٣	١٠١,٠٥٦	٩٩,٠٥٧	١٠٩,٧٥٦	١٥٩,٦٩٦
	(و)	٨٥,٧٠٥	١٣٦,٨٧٣	١٢٨,٧١٧	١٢٦,٧٩٩	١٣٢,٩٧٧
جيبوتي	(ص)	٠,٤٤٥	٣,٣٣٨	١,٤٤٠	٢,٢٨٢	٢,٠٢٨
	(و)	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٠,٠٨٧	-----	٠,١٥٣
غينيا الاستوائية	(ص)	٠,١١٦	٥,٢٩٢	٥,٨٥٥	٠,١٤٦	٠,١٥٠
	(و)	----	----	٠,٠١٩	-----	٠,٠٠٢
أثيوبيا	(ص)	١٦,٤١١	١٥,٢٦١	٦٦,١٠٧	٥٦,٦١٦	٧٥,٥٩٨
	(و)	٠,٨٨٥	٢,٦٦٧	١,٠٧٥	٤,٣٧٤	٤,٤٤٠
الجابون	(ص)	١٣,٤٦٣	٢٠,٣٦٠	٣٥,٨٥٤	١٠٢,٨٤٠	٨٠,٩٩٦
	(و)	٠,٤١٦	٥,٤٢٨	٢٢,١١١	٣٧,٥٥٥	١٩,٧٣٨
جامبيا	(ص)	١,٣٤٦	٥,٧٩١	٥,١٦١	١٠,١٨٥	٦,٥٧٣
	(و)	٠,٨٤٠	٠,٤٤٢	٠,٧١٣	٠,٤٠٤	٠,٠٩١
غانا	(ص)	٨٠,٩٢٢	١٧٤,٨٣٣	٢٥٥,١٩٦	٣٩٢,٦٤٢	٤٤٨,٧٠٤
	(و)	٢٢,٥٥٦	١٤,٨٤٥	١٤,٥٩٨	١٦,٦٢٤	٢٨,١٩٣
غينيا	(ص)	٨,٩٥١	٦,٧٨٤	٦,١٧٤	٤٥,٧٠٤	٤٨,٥٨٢
	(و)	٠,١٣٣	٠,٨٣٣	٠,٥٤٤	٠.٤٦٧	١,١٧٣

تابع جدول رقم ٣٦

الدولة		١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
غينيا بيساو	(ص)	٠,٢٩٦	٠,٢٣٩	١,٢٦١	١,١٥١	٠,٨٠٥
	(و)	٠,٩٧٩	٠,٥٩٩	١,٤٢١	٠,٧١٣	٠,٠٠١
كينيا	(ص)	٦٦٤,٧٢٣	٩٤٠,٠٠٨	٩٥٣,٤٧٤	١٦٢١,٦٩٦	١٢٦١,٢٤٨
	(و)	٢٨,١١٩	١١١,٠٨٣	١٢٢,٩٥١	٨٥,٨٣٢	٦٣,٩٢٤
ليبريا	(ص)	٠,٢٥٤	١٠,٦١٢	٢٧,٦٥٠	٤٥,٢٣٩	١٧,١١١
	(و)	٠,٠١٢	---	٠,٩٧٨	٤٢,٩٤٠	٠,٩٧٣
مالي	(ص)	١١,٠٥٤	٦٤,٥٧١	٧٢,٩٦٨	٦٩,٩٧٦	٧٥,١٤١
	(و)	٥,٨٢١	١٢,٢٢٧	٤٨,٩٢٨	١٥,٧٩٥	٣٩,٤٩٠
موريتانيا	(ص)	٠,٠٤١	٠,٤٩٩	٧,٢٤٢	٨,٦٣٨	٩,٥٣٤
	(و)	٠,٠١٢	١,٠٥٦	٠,٠٤٤	١,٨٧١	٠,١٦٤
النيجر	(ص)	٢,٢٤١	٥,٨٥٣	١,٢٣٦	٨.٨٠٣	٤,٥٥٦
	(و)	١,٥٧٤	٢,٤٧٢	١١,٠١٨	٤,٨٠٢	٣,٠٥٤
نيجيريا	(ص)	٦٤,٦٤١	١٨٥,٤٨٧	١٨٠,١٦٨	٢٠٣,٨٥٠	٢٨٩,٣١٤
	(و)	٢١,١٨٣	٢٦,٣٧٧	٣٧,٨١٣	٨٣٧,٨٨٧	٤٣٩,٣٣٣
ريونيون	(ص)	١٤٧,٤٠٧	١٨٦,٥٢٥	١٩٥,٧٥٨	٢٠٣,١٦٣	١٨٨,٩٩٥
	(و)	٠,٩٠٤	٠,٩٥٩	٠,٧٠٤	١,٣٠٤	١,٩٦٦
رواندا	(ص)	١١,٠٨٤	١٠,٤٦٤	١٣,٨٨٣	٢٣,٢٨١	٦٢,٧٢٨
	(و)	٠,١٥٥	١,١٨١	٠,٢٩١	٢,٣٥٧	٢,١٥١

تابع جدول رقم ٣٦

الدولة		١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
سانت هيلانه	(ص)	١١,٩٤٨	١١,٦٩٥	١٤,٣٨٨	١٧,٢٣٤	٢٠,٧٥٩
	(و)	٠,٢٦٥	٠,٧٩٣	٠,٨٣٣	٠,٨٢٠	٠,٧٧٧
ساوتومي	(ص)	٤,٩٥٢	٦,٧٤١	٤,٤١٩	١١,٦٨٨	٧,٧٤٦
	(و)	٠,٣٦٦	١,٠٣٥	٠,٦٣٨	٠,٤٠١	٠,٢٨٣
السنغال	(ص)	٥,١٣٢	٢٨,٦٠٨	٢٠,٥٩٢	١٢,٥٩٤	٣٩,٢٠٥
	(و)	٢,٩٠٠	٥,٥٣٧	١,٦٠٥	٢,٧١٠	٢,٨٧٥
مدغشقر	(ص)	٦٨,٤٧١	١٦٤,٠٥٥	١٩٣,٤٢٠	٢٩٨,٠٠٩	٢٥٤,٧٨٥
	(و)	٣,٦٩٢	٩,٩٩٠	٦,١٣٨	١٧,٦٥٥	٣٩,٦٧٥
سيراليون	(ص)	٣,٩٦٥	١٢,٦٣٤	٣٢,٤٣٤	٣٣,٧٥٩	٣٢,٠٠٦
	(و)	٠,٥٥١	٠,٧٤٧	١,٤٥٩	١,٧٧٠	٢,٦٦٦
الصومال	(ص)	٤,٠٧٦	٩,٤٨٤	٠,١٣٢	٠,٢٢٤	١,٠٣٨
	(و)	٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٨	---	٠,٥٩٧
السودان	(ص)	٥٠,٥٠٦	١٩,١٦٢	٧٨,٠٤٢	٢٤.١٩٢	٦٠,٠٨٦
	(و)	٤,٣٢٥	١,٠٠٤	٣,٧٤٥	٢,٢٩٦	١,٠٥٥
توجو	(ص)	١١,٣٥٥	١٩,٨٧١	٢٥,٥٧٠	٢٦,٩٠٢	٣١,٦٠٤
	(و)	٦١,٦٠٧	٦٠,١١٥	٧٣,٥٦٨	١٠٤,٦٩	٩٨,١١٥
أوغندا	(ص)	٢٢,٧٢٨	٨٧,٦٧٣	١٠٣,٦٠١	١٥٩,٧٥٦	٣٠٨,٩٧١
	(و)	١,٦٣٢	٢,٠٠٩	١,٦٧٥	١,٨٧٩	٧,٦٦٠
إجمالي	(ص)	١٣٧٩,٠٨٥	٢٢٧٤,٤٢٣	٢٦٢٦,٣٥٩	٣٩٦٥,٠٠٣	٣٨٨٧,٤٦١
	(و)	٢٧٢,٦٦٩	٤٦٠,٤٣٦	٥٦٣,٨٣٢	١٣٥٩,٩٢٨	٩٢٨,٩٠٢
الميزان التجاري		١١٠٦,٤١٦	١٨١٣,٩٨٧	٢٠٦٢,٥٢٧	٢٦٠٥,٠٧٥	٢٩٥٨,٥٥٩

المصدر : بتصرف عن:

Roger Pfister, **South Africa's Recent Foreign Policy Towards Africa: Issues And literature,** (Zurich:Center For International Studies, Paper No.29,August 2000), p. 9.

ولا شك أن عدم إضافة صادرات جنوب إفريقيا إلى دول السادك إلى إجمالي صادراتها إلى إفريقيا يؤثر إلى حد كبير على مدى قدرة إجمالي الصادرات المذكور سلفاً على التعبير عن الثقل الحقيقي لهذه الصادرات،فقد أسفر رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على جنوب إفريقيا إبان حكم الأبارتهيد، والتي كثيراً ما شكلت عقبة أمام دخول صادرات جنوب إفريقيا الأسواق الإفريقية، عن غزو جنوب إفريقيا لكل الأسواق الإفريقية معتمدة على قاعدتها الإنتاجية المتنوعة والضخمة، والمستوى الراقي لمنتجاتها، وكفاءة نخبتها الاقتصادية[١]، فضلاً عن اعتمادها على التعاون والاستثمار المشترك بينها وبين دول تجارية وصناعية متقدمة في أوروبا وأمريكا وآسيا[٢].

وفي الوقت الذي تسعى فيه جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لتحقيق أقصى إفادة من الأسواق الإفريقية باعتبارها أكبر متلق لصادراتها ذات القيمة المضافة (التي لا تنتجها الدول الإفريقية أو تنتجها بكفاءة أقل)، نجد جنوب إفريقيا تبقى أسواقها مغلقة نسبياً، حماية لشركاتها وعمالها، الأمر الذي يسفر عن تراكم فائض تجاري ضخم لصالح جنوب إفريقيا على حساب الدول الإفريقية. فطبقاً للجدول رقم ٣٦ بلغ الفائض التجاري لجنوب إفريقيا مع دول إفريقيا جنوب الصحراء (ماعدا دول السادك) ما قيمته ٢٩٥٨,٥٥٩ مليون راند تقريباً في عام ١٩٩٨. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، حيث يأتي تزايد نصيب جنوب إفريقيا من الأسواق الإفريقية وجنى مصدريها للأرباح الطائلة على حساب المنتجين المحليين في الدول الإفريقية وأصحاب الصناعات هناك، لعدم امتلاكهم القدرة على منافسة القدرات التصنيعية الهائلة لجنوب إفريقيا، الأمر الذي يهدد الصناعات المحلية في الدول الإفريقية[٣]. ويعكس في نفس الوقت إخلالاً واضحاً بأحد المحاور الأساسية لتصور صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لدور القائد الإقليمي المنوط ببلاده لعبه في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو مبدأ تشجيع التعاون الاقتصادي القائم على المساواة والمنفعة المتبادلة بين جنوب إفريقيا وبقية دول إفريقيا جنوب الصحراء.

---

(١) د/ عبد الملك عودة، "السياسة الخارجية لدولة جنوب إفريقيا تجاه الدول الإفريقية والعربية"، **السياسة الدولية**،العدد ١٢٠،أبريل ١٩٩٥،ص١٨٨-١٩١.

- وللتعرف على مدى فعالية العقوبات الاقتصادية على جنوب إفريقيا إبان حكم الأبارتهيد أنظر: Neta C.Crawford And Audie klotz, **How Sanctions Work: lessons From South Africa,** (New York:St. Martin Press,1999).

(٢) وللتعرف على أحد نماذج الاستثمارات الخارجية المباشرة في جنوب إفريقيا انظر: د/فرج عبد الفتاح فرج ، **الاستثمارات الأمريكية المباشرة في إفريقيا: محدداتها وآثارها على بعض جوانب التنمية الاقتصادية** ، (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الإفريقية، نشرة الدراسات الإفريقية رقم٤٩،١٩٩٨)، ص٤١.

(٣) Patrick J.McGowan And Fred Ahwireng-Obeng, Part One. op.cit., P.30.

الجدول رقم (٣٧)

نوعية صادرات جنوب إفريقيا خلال عامي ١٩٩٤، ١٩٩٨

نوع الصادرات	كنسبة منوية من إجمالي صادراتها لإفريقيا ١٩٩٤	كنسبة منوية من إجمالي صادراتها لإفريقيا ١٩٩٨
الماكينات والمعدات	١٠,٥%	١٩%
Base Metals And Metal Articles	١٤,٠%	١١%
الكيماويات	١٤,٥%	١٣%
مركبات ومعدات نقل	٩,٧%	٩%
الأطعمة المجهزة	٨,٢%	٩%
البلاستيك	٥,٧%	٦%
Pulp And Paper	٧,٠%	٥%
صادرات أخرى	٢٥,٤%	٢٨%
الإجمالي	١٠٠%	١٠٠%

المصدر: بتصرف عن:

Patrick J.McGowan And Fred Ahwireng – Obeng, "Partner Or Hegemon? South Africa In Africa, Part Two",**Journal of Contemporary African Studies**,Vol. 6, No. 2, p.174.

-Johan Theron,"SA'S International Trade Blossoms", **African Business**,No.258,Oct 2000,p.13.

ثانيا :مجال الاستثمارات:

ويأتي الهجوم الشامل لرأس مال جنوب إفريقيا على إفريقيا، والذي يتخذ شكل استثمارات مباشرة في مختلف أنحاء إفريقيا ليؤكد هذه العلاقة الاقتصادية غير المتوازنة بين جنوب إفريقيا وبقية دول إفريقيا. ففي عام ١٩٩٦بلغ إجمالي الأصول الخاصة بالاستثمارات الخارجية المباشرة لجنوب إفريقيا في الدول الإفريقية ٨٦٠ مليون دولار تقريبا ، وتزايدت تلك الأصول بمقدار الثلث في عام ١٩٩٧، حيث بلغت قيمتها ١٣٠٠ مليون دولار تقريبا[١]. وخلال الفترة من ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٨ شملت الاستثمارات الخارجية المباشرة لجنوب أفريقيا ٣١٣ صفقة، بقيمة إجمالية بلغت ٧٧ مليار راند تقريبا. وبالطبع كان للدول الإفريقية، خاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء، نصيب الأسد من هذه الصفقات، حيث بلغ نصيب إفريقيا ٦٨% من إجمالي هذه الصفقات (انظر الجدول رقم ٣٨).

وتوزعت هذه النسبة بين دول إفريقية عديدة. فعلى سبيل المثال بلغ نصيب غانا ١١ صفقة من إجمالي الصفقات التي شهدتها تلك الفترة[٢]. وغطت الاستثمارات المباشرة لجنوب أفريقيا، بصفة عامة، قطاعات اقتصادية متعددة من أهمهما قطاع التعدين والاحتجار (١٠٢ صفقة)، وقطاع الخدمات المالية (٣٥ صفقة)، وقطاع الأغذية والمشروبات (٢٨ صفقة)، وقطاع التصنيع (٢٩ صفقة) وقطاع تجارة التجزئة والجملة (١٤ صفقة)، وقطاع الاتصالات (١٢ صفقة) وقطاع الفندقة واللهو (١٠ صفقات)،وقطاع الطاقة والبترول (٨ صفقات)، وقطاع التعبئة والورق (٧ صفقات)، فضلا عن قطاع الصيدلة والطب الذي بلغ نصيبه ٦ صفقات من إجمالي الصفقات التي انعقدت خلال تلك الفترة (انظر الجدول رقم ٣٩).

(١) **UNCTAD, World Investment Report 1999 : Foreign Direct Investment And The Challenge Of Development** , (New York And Geneva: United Nations, 1999), P.48.

(٢) ولمزيد من المعلومات عن الاستثمارات الخارجية المباشرة لجنوب إفريقيا في إفريقيا انظر :
Karen Heese, **op. cit.**, PP. 17 – 21 .

ثالثا: مجال البنية التحتية:

فضلا عن كون إفريقيا جنوب الصحراء سوقا مستهدفة بقوة من جانب صادرات جنوب إفريقيا (خاصة الصادرات ذات القيمة المضافة)، وكونها محطة وصول للاستثمارات الخارجية المباشرة الخاصة بجنوب أفريقيا (المتركزة في قطاعي التعدين والسياحة، والمستغلة لانخفاض تكاليف العمالة الإفريقية مقارنة بتلك الخاصة بجنوب أفريقيا)، تتكالب شركات جنوب إفريقيا العاملة في مجالات الإنشاءات والاستشارات الهندسية للفوز بالعقود الخاصة بمشاريع البنية التحتية الضخمة في إفريقيا جنوب الصحراء والتي تمولها الدول الغربية. كما يسعى قطاع الصناعة في جنوب إفريقيا للحصول على العقود الخاصة بتوفير احتياجات الأمم المتحدة اللازمة لعملياتها الإفريقية في دول كرواندا وأنجولا، والتي تراوحت قيمتها عام ١٩٩٤ بين ٧٠و١٠٠ مليون دولار. ومن المتوقع أن تتزايد تلك النشاطات في المستقبل بعد حصول جنوب أفريقيا على عضوية جزئية في اتفاقية لومي، حيث ستتمكن شركاتها من الدخول في مناقصات للحصول على العقود الممولة من صناديق التنمية الأوروبية والمزمع تنفيذها في إفريقيا جنوب الصحراء[١].

ولقد شهدت الفترة محل الدراسة تكريس امتلاك جمهورية جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لبنية تحتية قوية ومتطورة مقارنة بتلك الخاصة بدول إفريقيا جنوب الصحراء. ودليل ذلك إنتاج جنوب إفريقيا لـ٧٥% من الطاقة الكهربائية لإفريقيا الاستوائية، ومسئولية قطعها البحرية وخطوطها الجوية عن الربط بين إفريقيا جنوب الصحراء وبقية دول العالم، فضلا عن امتلاكها لإمكانيات هائلة في مجال الاتصالات مقارنة ببقية دول إفريقيا جنوب الصحراء، فإمكانياتها تضارع العديد من الدول الأوروبية المتقدمة (راجع القدرات الاقتصادية).

(١) Patrick J. McGowan And Fred Ahwireng- Obeng. Part One, op.cit., P.25.

الجدول رقم (٣٨)

التوزيع المكاني للاستثمارات الخارجية المباشرة لجنوب إفريقيا

(خلال الفترة ١٩٩٤ – ١٩٩٨)

المكان	النسبة المئوية لصفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة لجنوب إفريقيا
دول السادك	%٢٦
دول إفريقيا (ماعدا السادك)	%٤٢
دول الاتحاد الأوروبي	%١٨
دول أخرى	%١٤
الإجمالي	%١٠٠

المصدر: بتصرف عن :

Karen Heese, **Foreign Direct Investment In South Africa (1994 – 1999) : Confronting Globalization**, Paper Prepared For the TIPS Investment 1999 Annual forum, "Growth And Investment In South Africa", Held In Johannesburg, On 19-22 Sept, P.20.

الجدول رقم (٣٩)

أهم قطاعات الاستثمارات الخارجية المباشرة لجنوب إفريقيا

(خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨)

القطاع	عدد الصفقات
قطاع التعدين والاحتجار	١٠٢
قطاع الخدمات المالية	٣٥
قطاع الأغذية والمشروبات	٢٨
قطاع التصنيع	٢٩
قطاع تجارة التجزئة والجملة	١٤
قطاع الاتصالات	١٢
قطاع الفندقة والترفيه	١٠
قطاع الطاقة والبترول	٨
قطاع التعبئة والورق	٧
قطاع الصيدلة والطب	٦

المصدر : بتصرف عن :

Karen Heese, **Foreign Direct Investment In South Africa (1994 – 1999): Confronting Globalization**, Paper Prepared For The TIPS 1999 Annual Forum, "Growth And Investment In South Africa", Held In Johannesburg, On 19-22 Sept, P.20.

وهكذا وبرغم جهود الرئيس مبيكي الرامية لفتح أسواق الشمال المتقدم أمام الصادرات الإفريقية وتخفيف عبء الديون عن كاهل الدول الأفريقية [1]، يقدح هذا التناول السابق للبعد الاقتصادي لسلوك جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، الذي يتجه نحو الهيمنة الاقتصادية، في مدى التزام حكومة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بتصوراتها الخاصة بدور بلادها في إفريقيا جنوب الصحراء في المجال الاقتصادي، تلك التصورات التي انطوت على ضرورة سعي جنوب أفريقيا لقيادة جهود التعاون والتكامل الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء على أساس المنفعة المتبادلة والمعاملة على قدم المساواة. ويمكن تفسير هذا السلوك بعدة أمور[2]:

أولاً: أن قيادة جنوب إفريقيا بعد الأبارتهيد ورثت قوة هيكلية اقتصادية ضخمة، خاصة على صعيد البنية التحتية (راجع القدرات الاقتصادية لجنوب إفريقيا)، ومن ثم لم تستطع حكومة ما بعد الأبارتهيد مقاومة إغراء مفاده استخدام هذه القوة الهيكلية كأداة لمواجهة المشاكل الداخلية الملحة (مثل متطلبات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل)، خاصة في ظل ضغوط أصحاب قطاع الأعمال في جنوب إفريقيا.

ثانيا، أن قطاع الأعمال في جنوب إفريقيا يتمتع بقدرات تسويقية وإدارية وتكنولوجية يصعب توافرها في إفريقيا جنوب الصحراء، الأمر الذي أسفر عن ترسيخ اعتقاد واسع بين المستهلكين والمسئولين الأفارقة بأن منتجات جنوب إفريقيا ذات قدرة تنافسية عالية من حيث مستوى الجودة والسعر في مواجهة الواردات التقليدية، وخير دليل على ذلك تضاعف صادرات جنوب إفريقيا إلي كينيا وتنزانيا وأوغندا ٤ مرات خلال الفترة من ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٦، حيث قفزت من ٣٣٧ مليون راند إلى ١,٤١ مليار راند. فضلاً عن تحمس مسئولو قطاع الأعمال في جنوب إفريقيا لمد نشاطهم إلي أنحاء أفريقيا بعد سنوات من العزلة الطويلة في ظل الأبارتهيد.

---

(١) ومن أمثلة تلك الجهود الرامية لتخفيف عبء الديون عن كاهل دول أفريقيا جنوب الصحراء، مطالبة الرئيس مبيكي، إبان حضوره القمة السنوية لل G8 المنعقدة في اوكيناوا باليابان في يوليو ٢٠٠٠ (بوصفه رئيساً لحركة عدم الانحياز)، بضرورة تخفيف عبء الديون عن كاهل دول العالم الثالث بما فيها الدول الإفريقية. ونجاحه، بالتعاون مع الرئيس النيجيري (بوصفه رئيساً لمجموعة الـ ٧٧)، والرئيس الجزائري (بوصفه رئيساً لمنظمة الوحدة الإفريقية)، في الحصول على وعود من قادة القمة بالعمل على حل مشكلة الديون الإفريقية انظر :

Chris Landsberg. " South Africa And Nigeria: Hegemon Or Strategic Partners?, **Global Dialogue**, Vol .5.2. Sept 2000, .P.3.

(٢) Patrick J.McGowan And Fred Ahwireng-Obeng. Part One, **op.cit.**, pp.29-30.

ثالثا: أن قيادة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد تواجه بيئة إقليمية مواتية لممارسة هذه الهيمنة، فقدرات إفريقيا جنوب الصحراء لا تُقارن بقدرات جنوب إفريقيا، التي تعد بحق عملاقا اقتصاديا في إفريقيا، كما أن الكثير من الدول الإفريقية تتبنى برامجًاللتكيف الهيكلي تنطوي على تحرير التجارة وخلق بيئة اقتصادية مشجعة للمستثمرين، وهو أمر يحسن قطاع الأعمال في جنوب إفريقيا الإفادة منه، فضلا عن إدراك كثير من الأفارقة لجنوب أفريقيا كآخر أمل لإقالة إفريقيا جنوب الصحراء من عثرتها الاقتصادية(١)، وخير دليل على ذلك نقل مقر الدائرة المستديرة لقطاع الأعمال الإفريقي (والتي تأسست في ١٩٩٠ بواسطة بنك التنمية الإفريقي) من أبيدجان في ساحل العاج إلى جوهانسبرج في إبريل ١٩٩٧، وهو الأمر الذي فسره مسئوليها بأنه اعتراف من الأعضاء بالثقل الاقتصادي لجنوب إفريقيا (التي تستضيف كبار المستثمرين والمكاتب الإقليمية لكثير من المنظمات الدولية)، وتعبيرا عن رغبتهم في ان تصبح جنوب إفريقيا المحرك للتنمية الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء.

رابعا: أن إحجام الاستثمارات الأجنبية العالمية عن التواجد في إفريقيا جنوب الصحراء منذ أوائل الثمانينيات، فتح الباب لقطاع الأعمال في جنوب إفريقيا لكي ينشط هناك. فخلال الفترة من ١٩٩١ آلي ١٩٩٥ حصلت إفريقيا على ٢% فقط من الاستثمارات الأجنبية العالمية، وهو ما يعادل ٥% فقط من الاستثمارات الأجنبية العالمية في الدول النامية.

خامسا، أن جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد تتعرض لضغوط من جانب القوى الدولية الفاعلة، خاصة الولايات المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لكي تنشط في إفريقيا، فتلك القوى ترى جنوب إفريقيا منقذا، ليس لإفريقيا جنوب الصحراء فحسب بل للقارة الإفريقية ككل.

---

(١) لمزيد من المعلومات حول الاعتقاد الخاص بإدراك كثير من الأفارقة لجنوب إفريقيا كآخر أمل لإقالة جنوب إفريقيا من عثرتها الاقتصادية ومدى رسوخ هذا الاعتقاد في أذهان الأفارقة انظر:
Erich Ieistner. "Africa Hope For Rescue From The South ", Africa Insight, Vol. 21,No.3,1991

المطلب الثاني: البعد السياسي للدور الإقليمي

جاء البعد السياسي للسلوك الفعلي لجنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء منسجمًا إلى حد ما مع التصور الرسمي لدور جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء، مما يعني ضيقاً نسبياً في الفجوة الفاصلة بين التصور الرسمي للدور والسلوك الفعلي له. ففيما يتعلق بقناعة القيادة الجديدة لجنوب إفريقيا بضرورة تعميق انتماء جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد لإفريقيا. جاء السلوك الفعلي لجنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد متفقاً إلى حد كبير مع تلك القناعة، حيث زادت حكومة جنوب إفريقيا عدد سفاراتها في إفريقيا من ٤ سفارات إلى ٢١سفارة ، مقابل ٦ سفارات فقط في أوروبا[١]. وأقامت جنوب إفريقيا علاقات دبلوماسية كاملة مع ٤٩ دولة من ال٥٣ دولة الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية[٢].

ولم تكتف حكومة جنوب إفريقيا بذلك، حيث حرصت على الانخراط في منظومة من العلاقات السياسية الوطيدة مع بقية دول إفريقيا جنوب الصحراء. وتجلى ذلك الحرص واضحاً في كثافة الزيارات المتبادلة، والمعاهدات الثنائية الموقعة بين جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد وبقية دول إفريقيا جنوب الصحراء. ففي عامي ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١، على سبيل المثال، تمت العديد من الزيارات المتبادلة والمعاهدات الثنائية الموقعة بين جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد وبعض دول إفريقيا جنوب الصحراء على النحو التالي[٣]:

١ - شهد سبتمبر ٢٠٠٠ تأسيس سفارة لجنوب إفريقيا في كيجالي برواندا ، وقام الرئيس مبيكي في أكتوبر ٢٠٠٠ بزيارة دولة لرواندا ، حيث ناقش مع نظيره الرواندي العلاقات الثنائية بين الدولتين ، وأكد الرئيسان عزمهما على تقوية هذه العلاقات ، خاصة التعاون الاقتصادي بين الدولتين في مجالات تنمية الموارد البشرية والزراعة والثروة الحيوانية والطاقة والمياه وتطوير السكك الحديدية والخطوط الجوية وبقية مجالات البنية التحتية . وتم توقيع عدة اتفاقيات خاصة بتأسيس لجنة مشتركة للتعاون وتشجيع وحماية الاستثمارات ، وتشجيع التعاون المؤسسي في مجال الزراعة ، فضلاً عن اتفاقية للتعاون في مجال التعليم . وفي يونيو ٢٠٠١ عُقد أول لقاء للجنة المشتركة للدولتين في بريتوريا، وحضر اللقاء وزيرة جنوب إفريقيا للشئون الخارجية ونظيرها الرواندي .

٢ - وفي يناير ٢٠٠١ حضرت وزيرة الشئون الخارجية لجنوب إفريقيا مؤتمراً وزارياً لقمة إفريقيا الفرانكفونية في الكاميرون، وانعقدت القمة تحت شعار " إفريقيا وتحديات العولمة ".

---

(١) Roger Pfister, **op.cit.**, p.4.

(٢) Garth le Pere, "South Africa And Nigeria: A Strategic Partnership", **Global Dialogue,** Vol. 4.3, Dec. 1999, P.1.

(٣) South Africa Yearbook 2001/2002, "Foreign Relations", **op. cit.**, pp. 15- 18.

وناقشت القمة موضوعات عديدة منها حقوق الإنسان ، وحكم القانون ، والديمقراطية ، والحكم الرشيد ، والسلام والأمن ، والاقتصاد ، والتكامل الإقليمي ، والوحدة الإفريقية ، والتعاون الدولي ، وتوثيق التعاون بين الشمال والجنوب .

٣ - دخلت علاقة جنوب إفريقيا بنيجيريا مرحلة جدية مع تأسيس اللجنة المشتركة بين البلدين ، وعقدت اللجنة المشتركة أولى اجتماعاتها في العاصمة الفيدرالية النيجيرية أبوجا في أكتوبر ١٩٩٩ . وتمثل الهدف الرئيسي للجنة المشتركة في وضع أساس راسخ للتعاون والشراكة بين الدولتين في إطار أهداف منظمة الوحدة الإفريقية . ومن منظور أوسع ، ركز التعاون بين الدولتين على دمج إفريقيا في التطورات العالمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وركز التعاون الثنائي بين الدولتين أيضاً على تشجيع التجارة بين الدولتين . وفي أثناء زيارة الرئيس مبيكي لنيجيريا في أواخر عام ٢٠٠٠ ، التقى بالرئيس أوباسانجو Obasanjo ، وحضر احتفالات نيجيريا بالعيد الـ ٤٠ لاستقلالها ، فضلاً عن اجتماعه بالرؤساء التقليديين في نيجيريا . وفي مارس ٢٠٠١ عقدت اللجنة المشتركة بين جنوب إفريقيا ونيجيريا لقائها الثالث في أبوجا بنيجيريا .

٤ - أثناء زيارة الرئيس مبيكي لغانا في أكتوبر ٢٠٠٠ ، التقى مبيكي بالرئيس الغاني السابق رولنجز Jerry Rawlings ، وألقى مبيكي كلمة أمام البرلمان الغاني ، وشهد توقيع اتفاقية لتدريب الدفاع والتعاون الفني ، فضلاً عن حضوره احتفال تدشين غرفة الأعمال الخاصة بالدولتين . وخلال الفترة من ٥ إلى ٨ يونيو ٢٠٠١ زار رئيس جمهورية غانا كوفور John Kufuor جنوب إفريقيا ، واستهدفت زيارته عقد محادثات ثنائية مع الرئيس مبيكي في ديربان ، إلى جانب حضوره قمة دول الجنوب الإفريقي ، وكانت تلك الزيارة الأولى لرئيس غانا إلى جنوب إفريقيا منذ توليه مهام الرئاسة في يناير ٢٠٠١ .

٥ - أثناء زيارة الرئيس مبيكي إلى السنغال في أكتوبر ٢٠٠٠ ، عقد محادثات مع الرئيس السنغالي واد Abdoulaye Wade ، وركزت المحادثات على قضايا الصراع والتنمية الإقليمية ، وكيفية تحسين العلاقات الثنائية بين الدولتين. وفي يوليو ٢٠٠١ قام الرئيس السنغالي بزيارة دولة لجمهورية جنوب إفريقيا .

وكذلك حرصت جنوب إفريقيا على ممارسة دورها الإقليمي في إطار الآليات الجماعية الإفريقية، ومن ثم انضمت جنوب إفريقيا لمنظمة الوحدة الإفريقية. وبالفعل حضرت جنوب إفريقيا قمة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية، التي عقدت في تونس خلال الفترة من ١٣إلى١٥ مايو ١٩٩٤، واختير الرئيس نيلسون مانديلا نائباً ثانيًا لرئيس المنظمة خلال تلك الفترة. كما اختيرت جنوب إفريقيا (خلال نفس الاجتماع) لعضوية الجهاز المركزي لآلية منع

وإدارة وحل الصراعات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، خلال عام ١٩٩٥/١٩٩٤. وفي مارس ١٩٩٥ أسست جنوب إفريقيا سفارة لها في أديس أبابا، وأضحت هذه السفارة مسئولة عن تمثيل جنوب إفريقيا في أثيوبيا وفي منظمة الوحدة الإفريقية. وفي الإطار نفسه جاءت المشاركة الرسمية الأولى لجنوب إفريقيا (بعد قبول عضويتها في٢٣مايو ١٩٩٤) في أنشطة منظمة الوحدة الإفريقية في فبراير ١٩٩٥، بحضورها اجتماع مجلس وزراء المنظمة، الذي انعقد في أديس أبابا. وتلى ذلك انخراط جنوب إفريقيا في أنشطة المنظمة على كافة المستويات، ومن ذلك حضور وفد جنوب إفريقيا برئاسة تابومبيكي -نائب الرئيس حينئذ- قمة رؤساء الدول والحكومات التي انعقدت في أديس أبابا عام ١٩٩٥[١]، ومشاركة جنوب إفريقيا المنتظمة منذ ١٩٩٤ في اللجان المنبثقة عن المنظمة لمراقبة العمليات الانتخابية في كوديفوار وتنزانيا والجزائر ونيجيريا وأوغندا وأثيوبيا وجزر القمر وساوتومي وبرنسيب والسودان، وكذلك موافقة حكومة جنوب إفريقيا في ١٧سبتمبر١٩٩٧على انضمام جمهورية جنوب إفريقيا لمعاهدة أبوجا١٩٩١، التي تقضي بإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية، فضلاً عن مشاركة وفد جنوب إفريقيا برئاسة نائب وزير الشئون الخارجية عزيز بهاد في الاجتماع العادي السبعين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية، الذي انعقد في الجزائر في يوليو ١٩٩٩[٢]. وفي سبتمبر ١٩٩٩ ، فوضت قمة سرت غير العادية لمنظمة الوحدة الإفريقية الرئيسين مبيكي وعبد العزيز بوتفليقة (رئيس الجزائر) للاتصال بدائني الدول الإفريقية لإقناعهم بإلغاء الدين الخارجي لإفريقيا . وإدراكاً لأهمية هذه القضية ، فوضت قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في توجو في يوليو ٢٠٠٠ الرؤساء مبيكي وعبد العزيز بوتفليقة وأوباسانجو (رئيس نيجيريا) للاتصال بدول الشمال المتقدم بهدف تطوير شراكة بناءة لتنمية إفريقيا . وبالفعل قام الرؤساء الثلاثة بإثارة هذه القضية مع الثمانية الكبار G8 في قمتهم المنعقدة في اليابان في يوليو ٢٠٠٠[٣] .

وحرصت جنوب إفريقيا على المبادرة بالتوقيع على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في ٢٠٠٠/٩/٨ [٤]، وكذلك حرص الرئيس تابو مبيكي على تفعيل فكرته الخاصة بالنهضة الإفريقية ، وذلك من خلال تعاونه مع الرئيس النيجيري أوباسانجو والجزائري بوتفليقة لبلورة

---

(١) South Africa Yearbook 1996, **op. cit.**, P.180.

(٢) South Africa Yearbook , 2000/2001, **op. cit.**, Pp, 1-2.

(٣) **RSA, Department Of Foreign Affairs,** "Background On The New Partnership For Africa's Development (NEPAD)", May 2002, p.1.

(٤) د/ محمود أبو العينين (محرر)، **الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية**، (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١). ص ص ٣٩٠-٣٩١.

برنامج شراكة الألفيـــة لإنعـــاش إفريقيـــا Millennium Partnership For African Recovery [(١)]، بهدف إيجاد حلول إفريقية للمشكلات الإفريقية، وكذلك بهدف إظهار إفريقيـا على المسرح العالمي كقارة قادرة على التعامل مع مشاكلها، وتحرير دولها من الاعتماد علـى القروض والمساعدات الخارجية، ويعكس اهتمام مبيكي وحماسه لهذه الخطة مدى أهمية البعـد الإفريقي في السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد، ذلك الاهتمام الذي عبر عنـه مبيكي بقوله أن الخطة تسعى إلى التحول من العجز الفردي للدول الإفريقية إلى القوة الإفريقية الجماعية، التي تسهم الدول والمنظمات الإفريقية والدولية في بنائها[(٢)].

وشارك الرئيس مبيكي مع رؤساء نيجيريا والجزائر والسنغال في دمج الخطة السـنغالية Omega مع برنامج شراكة الألفية لإنعاش إفريقيا ، وذلك عبر سلســـلة مـــن الإجـــراءات والاجتماعات التي جرت في جنوب إفريقيا وبعض الدول الإفريقية الأخرى . وأســـفر هـــذا الدمج عن مبادرة إفريقيا الجديدة New Africa Initiative (NAI) . وقدمـــت المبـــادرة الجديدة للقمة الإفريقية في لوساكا في ١١ يوليو ٢٠٠١ ، وتمت الموافقة عليها . واســـتكملت المبادرة شكلها النهائي كإطار للعمل في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠١ ، وذلك باســـم مبـــادرة الشـــراكة الجديدة لتنمية إفريقيا New Partnership For Africa's Development (NEPAD) . وشكل برنامج العمل التفصيلي للنيباد محوراً لاهتمام قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في جنـوب إفريقيا ٢٠٠٢ ، باعتبار النيباد إطاراً استراتيجياً شاملاً وخطة متكاملة لتنمية القارة الإفريقيـة من منظور إفريقي ، وباعتبارها تنطوي على تعهد القارة الإفريقية بالعمل على القضاء علـى الفقر ووضع البلاد الإفريقية – فردياً وجماعياً – على طريق النمو المطرد والتنمية المستديمة، فضلاً عن تعهدها بالمشاركة الإفريقية الفعَّالة في الاقتصاد العالمي وشئونه السياسية [(٣)].

وهكذا شكلت جمهورية جنوب إفريقيا واحدة من الدول الخمسة المؤسسة لمبادرة النيباد، والمسئولة عن ملف السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد في إفريقيا ، كما أنها واحـــدة من الدول الخمس التي تقود المبادرة ضمن اللجنة التنفيذية لرؤساء الدول والحكومات ، وذلـك بالاشتراك مع كل من نيجيريا والجزائر والسنغال ومصر ، مما يعكس نجاحـــاً نســـبياً فـــي الاضطلاع بدور القائد الإقليمي على صعيد النيباد [(٤)].

---

(١) د/ محمود أبو العينين ، " الدور الإقليمي المصري في إفريقيا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ بين الاســـتمرارية والتغير " ، **السياسة الدولية** ، العدد ١٤٩ ، يوليو ٢٠٠٢ ، ص ٥٧ .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن هذا البرنامج انظر:
Business Day, "Mbeki Unveils Plan For Africa", 30 Jan 2001, (http:// www- day-co, za bday/ Content/irect/1,3523, 781789-6078-0,00. Html).

(٣) د/ محمود أبو العينين ، " الدور الإقليمي المصري في إفريقيا منذ ... " ، **م. س. ذ.** ، ص ٥٧ .

(٤) **RSA, Department Of Foreign Affairs,** "Background ...", **op. cit.**, pp. 1-5.

ولقد تعرض التصور الخاص بتشجيع جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد للديمقراطية وحقوق الإنسان (بوصفه أحد محاور دورها القيادي في إفريقيا جنوب الصحراء) لاختبار مهم تمثل في تمادي حكام نيجيريا العسكريين في هجومهم على الحركة الديمقراطية في ١٩٩٥، وتصديقهم على أحكام الإعدام الصادرة ضد الكاتب كين ساروويوا Ken Saro-Wiwal وثمانية آخرين من زملائه دعاة حقوق الإنسان. وتطلع الكثيرون داخل جنوب إفريقيا وخارجها لقيادة حكومة جنوب إفريقيا للجهود الدولية والإقليمية، الرامية لمساندة الحركة الديمقراطية، وممارسة ضغوط على حكام نيجيريا لعدم تنفيذ أحكام الإعدام. وكذلك تطلع الكثيرون لتدخل جنوب إفريقيا لدى حكام نيجيريا لإطلاق سراح المرشح الرئاسي مسعود أبيولا Mashood Abiula. وبرغم إدراك حكومة جنوب إفريقيا لضرورة إجبار حكام نيجيريا على العدول عن مواقفهم المناوئة للحركة الديمقراطية في نيجيريا، آثرت حكومة جنوب إفريقيا ما يسمى بالدبلوماسية الهادئة (في تعاملها مع الموقف) التي شبهها الكثيرون باستراتيجية الارتباط البناء، التي اتبعتها إدارة الرئيس الأمريكي ريجان في تعاملها مع حكومة الأبارتهيد في جنوب إفريقيا.وتجاهلت حكومة جنوب إفريقيا هذه الانتقادات وأعلن الرئيس مانديلا لدى وصوله لنيوزيلاندا لحضور قمة الكومنولث، أن بلاده لن تطالب بطرد نيجيريا من المنظمة، ولكنها ستستمر في انتهاج الدبلوماسية الهادئة، التي ترمي لاستمالة حكومة نيجيريا للعدول عن مواقفها. وجاء تنفيذ أحكام الإعدام في ساروويوا وزملائه كصفعة لحكومة جنوب إفريقيا لدورها المتخاذل في مواجهة حكام نيجيريا. وفي محاولة متأخرة لتدارك الأمر استدعت جنوب إفريقيا ممثلها في نيجيريا، ودعت لتعليق عضوية نيجيريا في الكومنولث، وناشدت الولايات المتحدة وبريطانيا لفرض حظر على بترول نيجيريا. وكما هو متوقع جاءت المحاولة متأخرة، حيث أعطى الغرب ـ كالعادة ـ أولوية لمصالحه الاقتصادية على حساب الديمقراطية النيجيرية(١).

وهكذا أضحى أحد محاور الدور القيادي الإقليمي لجنوب إفريقيا جنوب الصحراء محل تساؤلا، حيث جاء السلوك الفعلي، إبان التعامل مع الحالة النيجيرية، مغايرا للتصور الرسمي الذي تحدث عن التبشير بالديمقراطية وحقوق الإنسان في إفريقيا كأحد محاور الدور القيادي لجنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء. ورغم المحاولات لمختلفة لتبرير هذا الموقف غير المتوقع من جانب جنوب إفريقيا وإرجاعه لعوامل عديدة منها تعدد صناع السياسة الخارجية في جنوب إفريقيا، وغياب التنسيق بينهم، ومنها كذلك معارضة

---

(١) Paul – Henri Bischoff And Roger Southall, op.cit,. Pp., 172-173.

مبيكي لفرض عقوبات ضد نيجيريا، لاستضافتها لبعثة المؤتمر الوطني الإفريقي برئاسته إبان حكم الإبارتهيد(١). وأيا كان السبب الحقيقي وراء هذا السلوك الفعلي، فإن الأمر الذي لا مواء فيه أن القيادة الأخلاقية لجنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء أضحت محل تساؤل في أعقاب فشل مسئولي حكومة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في ترجمة كلماتهم المعسولة وأمانيهم العذاب إلى موقف حازم تجاه انتهاكات حكومة نيجيريا للديمقراطية وحقوق الإنسان. الأمر الذي دفع ديسموند توتو لاتهام حكومة جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد بخيانة المبادئ التي آمن بها أعضائها في سنوات الكفاح ضد الإبارتهيد، ودعا الرجل لإعادة تقييم الأسس الأخلاقية والفلسفية التي تحكم سياسة جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد تجاه بيئتها الخارجية، لقناعته الشخصية بأن السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا لا تزال، كما كانت إبان حكم الإبارتهيد، محكومة بمصلحة جنوب إفريقيا، وليس بالتزاماتها الأخلاقية(٢).

المطلب الثالث : البعد الأمني للدور الإقليمي

فيما يتعلق بالتصور الخاص بتشجيع ا لتعاون الأمني الإقليمي كمحور ثالث لدور القائد الإقليمي في إفريقيا جنوب الصحراء، سعت حكومة جنوب إفريقيا للتبشير بالحلول التفاوضية السلمية للصراعات الإفريقية، انطلاقا من خبرتها وتجربتها الذاتية. وحبذت جنوب إفريقيا استخدام الدبلوماسية كبديل للأداة العسكرية، وبدا ذلك واضحا في اتجاهها نحو أنشطة صنع السلام، وحذرها وترددها إزاء المشاركة في أنشطة حفظ السلام في إفريقيا. مما دفع السكرتير العام السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية للتعبير عن خيبة أمله إزاء المشاركة المتواضعة من جانب جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد في حل الصراعات الإفريقية(٣). فقد ساهمت جنوب إفريقيا بمبلغ ١٣٤٤٦٠٣ راند في صندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الإفريقية OAU Peace Fund لتوفير التمويل ا للازم لآلية منع وإدارة وحل الصراعات(٤). وتجاوزت جنوب إفريقيا الدعم المالي للآلية إلى المشاركة الحذرة والمتواضعة في أنشطة الآلية وجهازها المركزي(٥).

---

(١) Roger Pfister, **op.cit.**, P.12.

(٢) Graham Evans ,**op.cit.**, Pp. 262- 263.

(٣) Mark Malan , **Renaissance Peacekeeping, A South African Solution To Conflict In The DRC?**, (Halfway House: Institute For Security Studies, Occasional Paper, No.37, March 1999).

(٤) South Africa Yearbook 1996, **op.cit.**, p. 180.

(٥) الجهاز المركزي للآلية، يتكون أساسا من مكتب رؤساء الدول والحكومات (رئيس منظمة الوحدة الإفريقية وثمانية اخرون) يتم انتخابهم سنويا وفقا لنظام التمثيل الإقليمي والتناوب. بالإضافة إلى اللجوء في حالة الضرورة إلى دعوة بعض رؤساء الدول المعنية بالصراعات أو المجاورة لها. ويعد مسئولا عن

فقد شاركت جنوب إفريقيا إبان الانقلاب الفاشل في جزر القمر في سبتمبر/ أكتوبر ١٩٩٥، في بعثة المنظمة (إلى تلك الدولة) إلى جانب تونس ومدغشقر وأثيوبيا، بناء على طلب الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية[١]. وكذلك لعبت جنوب إفريقيا دورا متواضعا في جهود الآلية، التي استهدفت مساعدة بوروندي لحل مشاكلها السياسية الداخلية. فقد تدهور الموقف الداخلي في بوروندي بعد اغتيال الرئيس نداداي Melchior Ndadaye، وتدفق اللاجئون منها، مما أنذر بعواقب وخيمة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية، وازدادت بالفعل التوترات في المنطقة، واستلزم الأمر جهودا إقليمية لإيجاد حل لهذا الوضع المتردي. واقتصر دور جنوب إفريقيا على حضور ممثلوها اجتماعات نظمت لذلك الغرض، ومشاركة وفدها برئاسة وزير خارجيتها في بعض الزيارات إلى بوروندي ضمن بعثة الجهاز المركزي للآلية، وكذلك تأييد حكومتها لقرار منظمة الوحدة الإفريقية، الذي اتخذ في أعقاب القمة الإقليمية في أروشا في يوليو ١٩٩٦، والذي قضى بإنهاء تفويض بعثة المراقبة التابعة للمنظمة في بوروندي ومساندة الموقف الإقليمي الداعي لفرض حزمة من العقوبات على بوروندي، لإجبار حكومتها على الانصياع للإرادة الإفريقية. وشهد دور جنوب إفريقيا تصعيدا إيجابيا نسبيا، ففي أوائل ديسمبر ١٩٩٩، ونتيجة لوصول محادثات السلام لطريق مسدود، اتخذت القمة الإقليمية الثامنة قرارا بتعيين رئيس جنوب إفريقيا السابق مانديلا ميسرا Facilitator لعملية سلام أروشا، خلفا ليوليوس نيريري Awalimu Julius Nyerere [٢].

ومنذ ذلك الحين استطاع مانديلا وضع الصراع البوروندي على الأجندة الدولية واستطاع إحراز تقدم على طريق حل الصراع . ففي أعقاب إجراء جولات عديدة من المحادثات في تنزانيا (أروشا) وبوروندي وجنوب إفريقيا ، تم توقيع اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠. ورفضت الجماعتان المتمردتان الرئيسيتان توقيع

= نشر المراقبين العسكريين وقوات حفظ السلام. ويمكن أن يجتمع في أي وقت برئاسة الرئيس أو السكرتير العام للمنظمة. وتتخذ قراراته بمبدأ التوافق العام في الرأي، وإذا تعذر هذا تتخذ القرارات بأغلبية الثلثين كما هو معمول به في نظام الإجراءات الخاصة بمؤتمر رؤساء الدول والحكومات. والجهاز المركزي للآلية ذو هيكل ثلاثي، إذ يضم ثلاثة مستويات (مستوى رؤساء الدول والحكومات، ومستوى وزراء الخارجية، ومستوى السفراء). لمزيد من المعلومات انظر:

د/ محمود أبو العينين، الأمن الجماعي الإفريقي: المستويان القاري..، م.س.ذ، ص ص٧٦- ٨٧.

James Busumiwi- Sam, "Redefining Security After The Cold War: The OAU, The UN And Conflict Management In Africa", In Taisier M. Ali And Robert O. Mathews, **Civil Wars In Africa: Roots And Resolution,** (Montreal And Kingston. London. Ithaca: Mgill- Queen's Uni Press, 1999), P. 267.

(١) دراسة حالة : جنوب إفريقيا، م. س. ذ، ص ٨٢.

(٢) South Africa Yearbook 2000/2001,**op.cit.**,p.2

الاتفاق ، الذي نص على فترة انتقالية تسبقها فترة أخرى تتراوح مدتها من ثلاثة إلى ستة شهور ، ونص كذلك على إنشاء مجلس تشريعي أعلى جديد ، وإجراء إصلاح قضائي ، وخلق توازن إثني في الجيش ، فضلا عن نص الاتفاق على تأسيس لجنة للتحقيق في المذابح السابقة . وبالفعل أسست لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاق . واقتضى تنفيذ اتفاق أروشا حل بعض المسائل المعقدة ، كمسألة وجوب حدوث إجماع على القيادة الانتقالية (التي ستقود الدولة أثناء الفترة الانتقالية) ، ومسألة وجوب وقف إطلاق النار لإيقاف العداء وتيسير تنفيذ الاتفاق . واستطاع مانديلا أيضا تعبئة الجهود الدولية للمساعدة في إعادة بناء بوروندي ، حيث أسفر مؤتمر المانحين المنعقد في باريس في ديسمبر ٢٠٠٠ عن وعود بمنح قدرها ٤٤٠ مليون دولار أمريكي إلى بوروندي . واستطاع نائب رئيس جمهورية جنوب إفريقيا عقد لقاءات عديدة مع الحكومة البوروندية والجماعات المتمردة وفاعلين آخرين في محاولة لاستمالتهم للموافقة على وقف إطلاق النار . وبحلول يوليو ٢٠٠١ أعلن مانديلا تفاصيل خطة سلام بوروندي ، بعد محادثات أجراها في بريتوريا مع أطراف الصراع . ونصت خطة سلام بوروندي على تولي رئيس بوروندي بويويا Pea Buyoya (من التوتسي) قيادة الحكومة الانتقالية في بوروندي خلال الـ ١٨ شهر الأولى من فترة الثلاث سنوات ، مع تولي قائد الهوتو مدايزي Domotea Mdaeze منصب نائب الرئيس خلال الفترة نفسها . ونصت الخطة أيضا على تبادل الطرفين للمناصب في الـ ١٨ شهر الثانية من فترة الثلاث سنوات . وفي أكتوبر ٢٠٠١ وصل أكثر من ٢٠٠ جندي كطليعة لقوات جنوب إفريقيا (٧٠٠ رجل) المكلفة بمراقبة تنفيذ خطة سلام بوروندي (١).

ومن النشاطات الأخرى لجنوب إفريقيا في إطار منظومة الأمن الجماعي الإفريقي، مشاركتها المتواضعة في جهود منظمة الوحدة الإفريقية لإحلال السلام في رواندا. فمنذ الأيام الأولى لاندلاع الصراع في رواندا، ثار جدل واسع في جنوب إفريقيا حول مدى ضرورة المشاركة العسكرية لجنوب إفريقيا في الجهود المبذولة لإنهاء الصراع. فقد طالب البعض في جنوب إفريقيا بعدم تدخل جنوب إفريقيا عسكريا في هذا الصراع، الذي يبعد كثيرا عن حدود جمهورية جنوب إفريقيا، والتركيز بدلا من ذلك على حل ا لمشاكل الداخلية في جنوب إفريقيا. وطالب البعض الآخر بتدخل جنوب إفريقيا، انطلاقا من مسئوليتها الإفريقية. وكمحاولة متواضعة من جانب حكومة جنوب إفريقيا للتوصل لحل وسط، شاركت جنوب إفريقيا ببعثة عسكرية متواضعة نسبيا تحت راية منظمة الوحدة الإفريقية(٢).

---

(١) South Africa Yearbook 2001/2002, "Foreign Relations", op. cit., pp. 15-16.

(٢) Roger Pfister, op. cit., p.13.

ونتيجة لحرص جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد على أن تأتي جهودها -المتواضعة نسبيا- لإحلال السلام في إفريقيا في إطار جماعي، جاءت مبادراتها الفردية لإحلال السلام في إفريقيا أكثر تواضعا. ومن تلك المبادرات، مبادرة مانديلا – أثناء رئاسته لجنوب إفريقيا – لإحلال السلام في السودان وإيقاف الحرب الأهلية الدائرة هناك. فقد تقدم مانديلا بمبادرة دبلوماسية بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تقريب وجهات النظر بين الأطراف السودانية المتناحرة، من خلال الترتيب لعقد محادثات سلام في بريتوريا بين الرئيس السوداني عمر البشير، وزعيم المتمردين الجنوبيين جون جارانج، والرئيس الأوغندي يوري موسيفيني. وبرغم جهود مانديلا في الإعداد لهذا اللقاء، أعلن جارنج عقب لقائه بمانديلا في جنوب إفريقيا رفضه الجلوس إلى مائدة المفاوضات مع الرئيس السوداني، وأكد على مواصلته الحرب ضد الحكومة السودانية[١] .وفي محاولة لإحياء مبادرة مانديلا شهدت الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٠ لقاءات بين الرئيس مبيكي وقادة الأطراف المتناحرة في السودان. ففي أكتوبر ٢٠٠٠ أجرى وفد المتمردين الجنوبيين محادثات مع الرئيس مبيكي حول مدى إمكانية إنهاء الحرب الأهلية في السودان، وفي ديسمبر من العام نفسه ناقش الرئيس مبيكي نفس الموضوع مع وفد من كبار مسئولي الحكومة السودانية[٢].

وهكذا يمكن القول بوجود فجوة فاصلة بين السلوك الفعلي لحكومة جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد وتصوراتها الرسمية فيما يتعلق بتشجيع التعاون الأمني الإقليمي، فبرغم حرص جنوب إفريقيا على دعم آلية الأمن الجماعي الإفريقي، ممثلة في آلية منع وإدارة وحل الصراعات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، نجدها تنزع إلى المشاركة الحذرة والمتواضعة نسبيا في أنشطتها، كما هو الحال مع أنشطة الأمم المتحدة الرامية لحفظ السلام في إفريقيا[٣]، الأمر الذي يقدح في مدى التزام جنوب إفريقيا بقيادة التعاون والتنسيق الأمني الإفريقي، في إطار اضطلاعها بدور القائد الإقليمي الذي بشرت به وثائقها الرسمية وتصريحات مسئوليها.

= وحول مقاومة جنوب إفريقيا للضغوط الرامية لدفعها لتدخل عسكري أقوى في رواندا انظر :
Paul – Henri Bischoff And Roger Southall, **op.cit,** p.175.

وانظر أيضا:
Janis Van Der Westhuizen "South Africa's Emergence As A Middle Power", **Third World Quarterly,** Vol, 19, No. 3, Sept 1998, p. 450.

(١) مروى ممدوح سالم، "مشكلة جنوب السودان بين اتفاق إبريل ومبادرة مانديلا"، **السياسة الدولية**، العدد ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٧ ، ص ص١١٩_١٢١.

(٢) South Africa Yearbook 2000/2001, **op.cit.,** p.9.

(٣) Paul – Henri Bischoff And Roger Southall , **op.cit.,** p. 175.

المبحث الثالث

تحديات الدور في إفريقيا جنوب الصحراء

طبقاً للوثائق والبيانات والتصريحات الرسمية لصانعي السياسية الخارجية في حكومة جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد، يتمثل التصور الرسمي للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء في دور القائد الإقليمي، الذي يستغل قدراته في قيادة إقليمه (إفريقيا جنوب الصحراء)، وإقالته من عثراته الاقتصادية والسياسية والأمنية. ويأتي السلوك الفعلي لحكومة جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد مغايراً بدرجة ملحوظة لدور القائد الإقليمي. ويمكن إرجاع عدم تأدية جنوب إفريقيا لدور القائد الإقليمي، الذي ترى نفسها جديرة بالقيام به، إلى أن هذا الدور يواجه عدداً من التحديات والمشكلات التي تعوق تحويلة من مجرد تصور إلى سلوك فعلي على أرض الواقع. وتتنوع هذه التحديات والمشكلات ما بين تحديات اقتصادية، وسياسية، وأمنية. وسيتم تناول هذه التحديات فيما يلي:

أولا : التحديات في المجال الاقتصادي:

تمارس حكومة جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد في المجال الاقتصادي هيمنة اقتصادية واضحة في إفريقيا جنوب الصحراء، فصادراتها (خاصة ذات القيمة المضافة) تغزو الأسواق الإفريقية، مما يسفر عن فائض تجاري ضخم لصالح جنوب إفريقيا في مواجهة الأغلبية العظمى من دول إفريقيا جنوب الصحراء، فضلاً عن تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة لقطاع الأعمال في جنوب إفريقيا على الدول الإفريقية، تلك الاستثمارات التي تتركز في قطاعي التعدين والسياحة، والتي تستغل تدني أجور العمالة الإفريقية مقارنة بأجور العمالة في جنوب إفريقيا. وبرغم وصف البعض لهذه الهيمنة بكونها هيمنة حميدة، فإن الواقع يؤكد أن جمهورية جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد لم تفعل إلا النذر اليسير على أرض الواقع لتشجيع تنمية أكثر توازنا في إفريقيا جنوب الصحراء، مما يساعد على بقاء جنوب إفريقيا كجزيرة من الرخاء وسط بحر من البؤس والفقر في إفريقيا جنوب الصحراء[1]، ويحول دون ممارستها لدور القائد الإقليمي في إفريقيا جنوب الصحراء.

ويمكن إرجاع الهيمنة الاقتصادية (من جانب جنوب إفريقيا)، التي لا تنسجم مع مفهوم دور القائد الإقليمي، إلى عدم وجود آليات تعويضيةCompensatory Mechanisms، يتم

(١) Patrick J. McGowan And Fred Ahwireng – Obeng. Part Two. op.cit., Pp.189-190.

التوصل إليها من خلال مفاوضات ثنائية وجماعية، للتعامل مع عدم التوازن الناجم عن العلاقة الاقتصادية غير المتكافئة بين جنوب إفريقيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء، وتعويض تلك الدول عن الأضرار التي تلحق بها وبصناعاتها المحلية من جراء غزو قطاع الأعمال في جمهورية جنوب إفريقيا لها، سواء في صورة صادرات (معظمها ذات قيمة مضافة) أو في صورة استثمارات مباشرة (معظمها في قطاعات تعدينية وخدمية)[١]. فوجود مثل هذه الآليات التعويضية من شأنه تشجيع التنمية الاقتصادية المتوازنة ـ نسبيا ـ في إفريقيا جنوب الصحراء، وبالتالي تمكين جنوب إفريقيا من الاضطلاع بمسئولياتها وواجباتها كقائد إقليمي يقيل إفريقيا جنوب الصحراء من عثرتها الاقتصادية ، ويعمل كمحرك للنمو الاقتصادي في ربوعها. ولاشك أن هناك العديد من المحددات التي تحيط بفكرة إقامة مثل هذه الآليات التعويضية، لعل أهمها المحدد الخاص بالوضع الاقتصادي الداخلي في جنوب إفريقيا، وحاجة حكومة جنوب إفريقيا لموارد اقتصادية ضخمة لمواجهة الأعباء والالتزامات الضخمة المنوطة بها، حتى يتسنى لها الحفاظ على السلام الاجتماعي وترسيخ دعائم الديمقراطية الوليدة.

ثانيا : التحديات في المجالين السياسي والأمني:

لعل واحدا من أهم التحديات السياسية والأمنية التي تعوق اضطلاع جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد بدور القائد الإقليمي في إفريقيا جنوب الصحراء، يتمثل في التحفظ القوي لفصيل لا يستهان به من الدول الإفريقية، من بينها قوي إقليمية أخرى، على اضطلاع جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد بدور القائد الإقليمي في إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة اضطلاعها بالتبشير بالديمقراطية وحقوق الإنسان. ويبرر هؤلاء تحفظهم القوي بولاء جنوب إفريقيا القوي للقوى الغربية، ويذهب أنصار هذا الرأي إلى أبعد من ذلك باتهامهم لجنوب إفريقيا بأنها عميل للقوى الغربية على أرض إفريقيا. ويعضدون رأيهم بالعديد من الحجج، يتمثل بعضها فيما يلي[٢]:

أ ـ استئثار البعثات الدبلوماسية لجنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد في دول أوروبا وأمريكا الشمالية بنصيب كبير من ميزانية وزارة الشئون الخارجية، حيث يصل نصيب تلك البعثات من ميزانية الوزارة إلى ٥٥,٤%، مقارنة بـ١٩,٦% لدول إفريقيا والشرق الأوسط،

---

(١) Roger Pfister, op.cit., p.7.

(٢) انظر : Janis Van der Westhuizen, op.cit, Pp. 447-448.
Graham Evans, op.cit, Pp. 264-265,
Paul – Henri Bischoff And Roger Southall, op.cit., Pp. 172-173.

الأمر الذي يفسر على أنه اهتمام من جانب جنوب إفريقيا بالقوى الغربية على حساب الانتماء الإفريقي . ب ــ استدعاء جنوب إفريقيا للممثلها في أبوجا ودعوتها لمقاطعة البترول النيجيري وطرد نيجيريا من الكومنولث، في أعقاب تنفيذ حكومة نيجيريا أحكام الإعدام في تسعة من دعاة حقوق الإنسان. ويفسر هذا الأمر على أنه تم انسجاما مع سياسة واشنطن ولندن، وأنه شكل خرقا من جانب جنوب إفريقيا لمبدأ التضامن الإفريقي، باعتبارها الدولة الوحيدة في دول العالم النامي، التي استدعت ممثلها في أبوجا. جــ ـ موافقة حكومة جنوب إفريقيا في ١٩ أبريل ١٩٩٥ على المد غير المحدود لمعاهدة حظر الانتشار النووي، وتراجعها أمام الضغوط الأمريكية عن موقفها الرافض للمد غير المحدود للاتفاقية، مما ضيع فرصة الحصول على مكاسب لصالح دول العالم النامي بصفة عامة، والدول الإفريقية بصفة خاصة، باعتبار جنوب إفريقيا كانت قادرة على المساومة، انطلاقا من كونها دولة أقدمت طواعية على تفكيك قدراتها النووية، وانطلاقا كذلك من عضويتها في جماعة الموردين النوويين. د ــ مساندة الغرب لاضطلاع جنوب إفريقيا بدور القائد الإقليمي في إفريقيا جنوب الصحراء.

ويتمثل الحل المتاح أمام صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد، للتغلب على مشكلة اتهام فصيل من الأفارقة لجنوب إفريقيا بالولاء للغرب والتشكيك في ولائها لإفريقيا والمصلحة الإفريقية، في مزيد من الانخراط من جانب جنوب إفريقيا في الآليات الجماعية الإفريقية (لتجنب المخاوف الإفريقية من ممارسة جنوب إفريقيا للهيمنة لصالح الغرب) ومساندتها لتطور الثقافة السياسية الإفريقية حتى تصبح أكثر إيمانا بالديمقراطية وضرورة احترام حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار تستطيع جمهورية جنوب إفريقيا التعاون مع الديمقراطية الوليدة في نيجيريا فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على إفريقيا. وتعد مساندة جنوب إفريقيا للتحول في نيجيريا أمرا من شأنه مساعدتها على تأكيد ولائها للقارة الإفريقية واكتساب أنصار للديمقراطية وحقوق الإنسان، حتى لا تظل الصوت الوحيد المنادي بهما في القارة، الأمر الذي يمكن أن يثير الشك فيها ويسفر عن اتهامها بالولاء للمنظومة الفكرية السياسية الغربية على حساب المصلحة الإفريقية[1].

ومن أهم التحديات الأخرى التي تعوق اضطلاع حكومة جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد بدور القائد الإقليمي في المجالين السياسي والأمني، عدم اكتمال عملية إعادة هيكلة القدرات العسكرية لجمهورية جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد، وتحمل هذه القوات بعض المهام على

(١) Maxi Schoeman, op.cit., Pp.9-10.

صعيد الأمن الداخلي في جنوب إفريقيا، وكذلك رغبة حكومة جنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد في تجنب تحمل تكاليف عمليات عسكرية في الخارج، في ضوء المطالب الاقتصادية الداخلية الملحة والحيوية[١]، فضلا عن اتساع مفهوم الأمن ليشمل أمورا أخرى كمحاربة الفقر والبطالة والتهديدات البيئية والهجرات غير الشرعية والإيدز والمخدرات والجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة الصغيرة[٢].

ولمواجهة هذه التحديات الأخيرة التي تواجه الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الإبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء في المجالين السياسي والأمني، ينبغي على جنوب إفريقيا ترجمة الورقة البيضاء، الخاصة بمشاركة جنوب إفريقيا في مهام السلام الدولية والتي شارك في وضعها أطراف عديدة منها وزارة الشئون الخارجية ووزارة الدفاع وبعض منظمات المجتمع المدني، إلى واقع ملموس. تلك الورقة التي جاءت لتعكس رغبة حقيقية لدى جنوب إفريقيا لقبول تحمل جزء من المسئولية الخاصة بتحقيق الاستقرار في إفريقيا والعالم. فقد أكدت الورقة التزام جنوب إفريقيا بمساندة الجهود الدولية لإدارة وحل الصراعات، لاتفاق ذلك مع مصلحتها الوطنية. واشترطت الورقة ضرورة وجود تفويض من جانب الأمم المتحدة، ومساندة من جانب منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة السادك. وأكدت الورقة أيضا على ضرورة وجود استراتيجيات واضحة للدخول والخروج لمن ينفذون هذه المهام، فضلا عن قبولها انخراط أطراف غير حكومية إلى جانب الأطراف الحكومية كفاعلين في هذه المهام.

وأوضحت الورقة أن مستوى وحجم إسهام جنوب إفريقيا في أي مهام سلام يتوقف على مدى ارتباط هذه المهام بالمصلحة الوطنية لجنوب إفريقيا،ونوع المساهمة المطلوبة منها[٣]. ومن الأمور اللازمة لترجمة أمينة للورقة، تأسيس مركز لمهام السلام Peace Missions Center ملحق بوزارة الشئون الخارجية في جنوب إفريقيا، وتوفير قاعدة بيانات خاصة بمهام السلام أمام صانع القرار، وإعادة هيكلة القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا، حتى تصبح قادرة ليس فقط على ردع الهجوم الخارجي على أراضي الدول، ولكن أيضا على التعامل مع

---

(١) Patrick J.McGowan And Fred Ahwireng-Obeng, Part Two. op. cit., p.178.

(٢) Paul – Henri Bischoff And Roger Southall. op.cit., P.173.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر الورقة: **RSA. White Paper On South African Participation In International Peace Missions, 21Oct** 1998. Pp. 1-25.

وحول مفهوم مهام السلام Peace Missions، الذي شاع استخدامه مؤخرا للإشارة إلى الأنشطة الراهنة للأمم المتحدة الرامية لمنع أو حل النزاعات الدولية انظر:
Braam Rossouw, "A South African Perspective On The Place Of Peace Support Operations Within Broader Peace Missions", **African Security Review**, Vol. 7, No. 1, 1998, Pp. 1-6.

مقتضيات حفظ السلام الإفريقي، فضلاً عن تهيئة مواطني جنوب إفريقيا للتعامل مع تلك المهام الجديدة لجنوب إفريقيا على الصعيد العملي(١).

وحري بالذكر أن جنوب إفريقيا بذلت في الآونة الأخيرة جهوداً ملموسة لزيادة قدرتها على المشاركة في مهام السلام الدولية (خاصة في إفريقيا). ومن تلك الجهود إرسالها العديد من الضباط والدبلوماسيين لدول أخرى للحصول على دورات في حفظ السلام، وجعلها التدريب على مهام حفظ السلام جزءاً مكملاً للمناهج التأهيلية لضباطها ودبلوماسييها، فضلاً عن تجهيزها كتيبتين من المشاة ووحدات خاصة أخرى لعمليات حفظ السلام، الأمر الذي من شانه زيادة قدرتها على المشاركة بصورة أوسع وأكثر فعالية في مهام السلام الدولية (خاصة في إفريقيا)، وتعزيز موقفها في المنافسة على الفوز بمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي كممثل لإفريقيا، في حالة توسعة عضوية المجلس(٢).

(١) JakkieCilliers, **An Emerging South African Foreign Policy Identity?**, (Halfway House: Institute For Security Studies. Occasional Paper No, 39, April 1999), Pp. 9-11.
Cedric De Koning, **op.cit.**, Pp. 1-3.

(٢)
Jackie Selebi, **op.cit.**, Pp. 1-4,
وانظر أيضاً:

وانظر أيضاً:
Ian Taylor, "South Africa And The United Nations Security Council – Between The Desirable And The Possible", **Global Dialogue**, Vol. 2.3, Oct 1997, Pp. 1-2.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة الدور الإقليمي لجمهورية جنـــوب إفريقيـا فـــي إفريقيـا جنـــوب الصحراء منذ عام ١٩٩٤. وبدأت بفصل تمهيدي لوضع إطار نظري لتحليل الدور الإقليمـــي، وتناول الباحث في هذا الفصل التمهيدي الأدبيات السابقة التي استخدمت نظريـــة الـــدور فـــي تحليل السياسة الخارجية، باعتبارها مدخلاً منطقيا ومرجعًا فكريًا للإطـــار النظـــري الخـــاص بتحليل الدور الإقليمي. وأعقب ذلك تناول الباحث للإطار النظري لتحليـــل الـــدور الإقليمـــي. وشكلت مفاهيم الدور الإقليمي الركيزة الأساسية في هذا الإطار التحليلي. ونظرًا لاتسام مفـاهيم الدور الإقليمي باتساع المدى، أمكن التمييز بين عدة دلالات مختلفة لمفهوم الـــدور الإقليمـــي. واستندت هذه الدراسة إلى مفهوم الدور الإقليمي باعتباره رؤية صانع القرار لأنواع القـــرارات والقواعد التي ينبغي على الدولة القيام بها تجاه إقليم بعينه أو بمعنى آخر رؤية صانع القـــرار للمبادئ التي تحكم الدور الإقليمي الذي ينبغي على الدولة القيام به تجاه إقليم بعينه. وانطلاقـــا من تمتع مفاهيم الدور الإقليمي بخصوصية في دراسة هولستي، على خلاف بقية الدراســـات، التي ركزت على مفاهيم الدور الوطني بصفة عامة دون توجيه اهتمام خاص لمفاهيم الـــدور الإقليمي، استندت هذه الدراسة إلى مفاهيم الدور الإقليمي كما أوردها وعرفها هولستي.

وانطلاقًا من كون قرارات وأفعال سلوك الدور للدول ذات السيادة نتاج تفـــاعل مفـــاهيم الدور الخاصة بصانعي القرار، والحاجات والمطالب المحلية (حاجات ومطالب البيئة الداخليـــة) والأحداث والاتجاهات الهامة في البيئة الخارجية (دولية وإقليمية)، تناول الباب الأول من هـــذه الدراسة العوامل المؤهلة للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، حتى يتســـنى فـــهم سلوك الدور الإقليمي لجمهورية جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحـــراء. حيث تناول الفصل الأول مدى تأثير التحولات الداخلية على القدرات الاقتصاديـــة والسياســـية والعسكرية لجمهورية جنوب إفريقيا، باعتبار هذه القدرات إطارًا تتحـــرك خلالـــه وبمقتضـــاه حكومة جنوب إفريقيا أثناء ممارستها دورها الإقليمي. وخلصت الدراســـة إلـــى أن القـــدرات السياسية الحالية لجمهورية جنوب إفريقيا تؤهلها لتقديم نفسها كنموذج يُحتذى به مـــن جـــانب دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتزودها بمصداقية سياســـية فـــي تعاملاتـــها السياســـية علـــى الصعيدين الإقليمي والدولي، فهي تمتلك واحدًا من أكثر دساتير العالم ليبرالية واحترامًا لحقـــوق الإنسان. وبرغم انطواء الممارسة السياسية فيها على بعض الأمور الســـلبية، كعـــدم وجـــود معارضة برلمانية قوية تقدم نفسها كبديل للحزب الحاكم المسيطر (المؤتمر الوطني الإفريقـــي)، وتسلط الأضواء على الجوانب السلبية في ممارسات الحزب الحاكم، وتطالب الحزب الحـــاكم

بضرورة انتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية تستهدف تحسين مستوى معيشة أغلب المواطنين، وهو ما يرجعه البعض إلى حداثة التجربة الديمقراطية في مجتمع جنوب إفريقيا الذي سيطرت عليه ثقافة العنف إبان حكم الأبارتهيد البغيض، فإن الممارسة السياسية في جنوب إفريقيا انطوت أيضًا على العديد من الأمور الإيجابية مثل الارتفاع المطرد لنسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات، ووجود اتحادات عمالية على درجة عالية -نسبيًا- من الوعي والتنظيم.

وفيما يتعلق بالقدرات الاقتصادية لجنوب إفريقيا، خلصت الدراسة إلى أن امتلاك جنوب إفريقيا لقدرات اقتصادية ضخمة، ممثلة في امتلاكها نصيب كبير من الاحتياطي العالمي لكثير من المعادن الهامة، وقطاعًا ضخمًا للصناعة التحويلية، وقطاعًا ضخمًا للتجارة، وبنية تحتية قوية تمثل محورًا لمواصلات واتصالات إفريقيا جنوب الصحراء، يقابله ضخامة في المشكلات الاقتصادية التي تواجهها جنوب إفريقيا، كمشكلة انخفاض معدل النمو الاقتصادي السنوي، والبطالة، والتضخم، والتفاوت الصارخ في توزيع الثروة والدخل، فهناك تفاوت شاسع بين الجماعات العرقية (خاصة الجماعتين السوداء والبيضاء) في شتى مناحي الحياة.

وخلصت الدراسة إلى أنه كلما نجحت حكومة جنوب إفريقيا في توظيف إمكانياتها الاقتصادية بصورة سليمة في التعامل مع مشكلاتها الاقتصادية كلما أثر ذلك بالإيجاب على دورها الإقليمي.

أما فيما يتعلق بالقدرات العسكرية لجنوب إفريقيا، توصلت الدراسة إلى أن القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا (سواء كانت بشرية أو مادية) تجعلها عملاقًا عسكريًا في إفريقيا جنوب الصحراء، وأنه كلما اقتربت الدائرة -المطلوب ممارسة دور إقليمي نشط فيها- من حدود جمهورية جنوب إفريقيا، كلما ازدادت فعالية استخدام القدرات العسكرية الحالية لجنوب إفريقيا كأداة لممارسة دور إقليمي نشط، فقدرة جنوب إفريقيا على ممارسة دور إقليمي نشط (من خلال استخدام قدراتها العسكرية) تزداد في دائرة الساكو عنها في دائرة السادك، وتزداد في دائرة السادك عنها في دائرة إفريقيا جنوب الصحراء. وخلصت الدراسة أيضًا إلى أن مصير أية محاولة لتفعيل استخدام جنوب إفريقيا لقدراتها العسكرية كأداة لممارسة دور إقليمي نشط يتوقف على مدى قدرة حكومة جنوب إفريقيا على تذليل الصعوبات التي تكتنف هذه العملية.

وتناول الفصل الثاني من هذا الباب المتغيرات الدولية والإقليمية. وخلصت الدراسة إلى حرص القوى الدولية المؤثرة (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية) على حث جنوب إفريقيا

على ممارسة دور إقليمي نشط، يتفق ومصالح هذه القوى الدولية في إفريقيا جنوب الصحراء. واستدلت الدراسة على ذلك من الدعم والمساندة اللذين تقدمهما تلك القوى الدولية الفاعلة (كالولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان) لجنوب إفريقيا حتى تتمكن من المحافظة على استقرارها السياسي والاقتصادي، بحيث يتسنى لها القيام بالدور الإقليمي النشط المنوط بها، سواء كمحرك للنمو الاقتصادي الإفريقي، أو كمشارك مؤثر في عمليات حفظ السلام، ومساند قوي للديمقراطية وحقوق الإنسان في إفريقيا جنوب الصحراء.

وكذلك خلصت الدراسة إلى أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء، في عصر ما بعد الأبارتهيد، تعضد وتساند قيام جنوب إفريقيا بدور إقليمي نشط وفعال، يلبي تطلعات شعوب إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة بعد انضمامها إلى منظمة الوحدة الإفريقية في ٢٣ مايو ١٩٩٤ وخروجها من عزلتها الإفريقية. فعلى الصعيد الاقتصادي، تحولت كثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء لاقتصاد السوق، مما وفر مناخًا اقتصاديًا مواتيًا، يسمح لجنوب إفريقيا بممارسة دور إقليمي فعال ومؤثر، خاصة في ظل معاهدة تأسيس الجماعة الاقتصادية الإفريقية، التي تستهدف خلق أجواء اقتصادية أكثر ملائمة لدرر إقليمي نشط من جانب جنوب إفريقيا. حيث تهدف المعاهدة إلى زيادة الاعتماد الإفريقي على الذات، وتشجيع التنمية الاقتصادية الإفريقية، ورفع مستوى معيشة الشعوب الإفريقية. وعلى الصعيد السياسي، تلاشى خلال النصف الأول من عقد التسعينيات نظام حكم الحزب الواحد في إفريقيا جنوب الصحراء تقريبًا، وتبنت الأغلبية الساحقة من الدول الإفريقية نظم حكم أكثر ديمقراطية، مما أسفرَ عن تغير المناخ السياسي في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أضحى أكثر ملائمة واستجابة لدور إقليمي نشط وفعال من جانب جنوب إفريقيا، خاصة في ظل ميلاد الاتحاد الإفريقي، الذي اشتملت مواده على تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان. وعلى الصعيد الأمني، أضحى المناخ الأمني الإفريقي أكثر ملائمة لممارسة دور إقليمي نشط وفعال من جانب جنوب إفريقيا، استنادًا إلى قدراتها العسكرية، واستنادًا إلى انسجام ذلك مع الدعوة المطالبة بحلول إفريقية للمشكلات الإفريقية في إطار آليات إفريقية جماعية.

وعلى غرار إفريقيا جنوب الصحراء، شهدت منطقة الجنوب الإفريقي تحولات اقتصادية وسياسية وأمنية. فعلى الصعيد الاقتصادي، مهدت معاهدة تأسيس جماعة التنمية للجنوب الإفريقي الطريق أمام انضمام جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لعضويتها في ٢٩ أغسطس ١٩٩٤، ووفرت بيئة إقليمية مواتية تسمح لجنوب إفريقيا بممارسة دور إقليمي نشط وفعال على الصعيد الاقتصادي. وعلى الصعيد السياسي سيطرت التحولات الديمقراطية على

المناخ السياسي في منطقة الجنوب الإفريقي، مما مهد الطريق أمام دور إقليمي نشط وفعال لجنوب إفريقيا في المنطقة. وعلى الصعيد الأمني، صدقت قمة السادك في أغسطس ١٩٩٦ في ماسيرو على التوصيات المطالبة بتأسيس جهاز للسادك مختص بالسياسات والدفاع والأمن، لتكون مسئوليته الرئيسية منع وإدارة وحل الصراعات في منطقة الجنوب الإفريقي. ومن شأن هذه المنظومة الوليدة للأمن الإقليمي زيادة فرص ممارسة جنوب إفريقيا لدور نشط وفعال على مستوى منطقة الجنوب الإفريقي، وذلك من منطلقين. المنطلق الأول، يتمثل في أن مناخ الاستقرار الذي يمكن أن توفره هذه المنظومة سيزيد من فرص جنوب إفريقيا وقدرتها على لعب دور إقليمي نشط من خلال استخدام قدراتها المختلفة. المنطلق الثاني، يتمثل في أن المنظومة الأمنية الوليدة تتيح الفرصة أمام جنوب إفريقيا لممارسة دور هام وفعال في إشاعة الأمن والاستقرار في المنطقة، وذلك من خلال مشاركتها الفعالة في هذه المنظومة، استناداً إلى قوتها العسكرية التي تفوق تلك الخاصة ببقية دول المنطقة.

وعلى مستوى الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي، أوضحت الدراسة كونه بيئة خصبة لدور إقليمي نشط لجمهورية جنوب إفريقيا، فباستطاعة جنوب إفريقيا توظيف قدراتها لتدعيم الاستقرار في بقية دول الساكو، لاعتبارات عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر، ملاصقة حدود دول الساكو لحدود جنوب إفريقيا، وبالتالي وجود علاقة طردية بين استقرار دول الساكو واستمرار استقرار جنوب إفريقيا، وإمكانية استخدام جنوب إفريقيا لدول الساكو المستقرة كركيزة لإشاعة الاستقرار في منطقة الجنوب الإفريقي، بل وفي إفريقيا جنوب الصحراء ككل.

وهكذا أجمعت العوامل المؤهلة للدور الإقليمي (الداخلية والإقليمية والدولية) تقريبًا على ضرورة اضطلاع جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بدور نشط في عصر ما بعد الأبارتهيد. واختلفت الآراء حول ماهية هذا الدور، وذلك أمر طبيعي، فكل طرف ينظر للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بالطريقة التي تلائم مصالحه.

وجاء الباب الثاني من هذه الدراسة كمحاولة للتعرف على الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، بمستوياته المختلفة. وركز الباب على ثلاثة مستويات بعينها. المستوى الأول، الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي (الساكو). وهو أضيق المستويات، التي تمارس جنوب إفريقيا دورها الإقليمي خلالها. فدول الساكو تتمتع بقدر كبير من الخصوصية عند صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، لدرجة أن بعض الآراء في جنوب إفريقيا تعتبر بقية دول الساكو امتداداً طبيعيًا لأراضي جنوب إفريقيا. المستوى الثاني، جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (السادك)، فجنوب إفريقيا تنظر للمنطقة على أنها نقطة الانطلاق لدورها

الإقليمي في إفريقيا جنوب الصحراء ككل. المستوى الثالث والأخير، إفريقيا جنوب الصحـــراء، باعتبارها المجال الأوسع للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد.

واستهدفت هذه الدراسة تطبيق الإطار النظري التحليلي على الدور الإقليمي لجمهوريـــة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في إفريقيا جنوب الصحراء. وذلك من خلال تحليـــل الوثـــائق والخطب والمقابلات الخاصة بصانعي القرار في جنوب إفريقيا والتي ركـــزت علـــى ثلاثـــة محاور للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا في إفريقيا جنوب الصحراء خلال فترة ما بعد الأبارتـــهيد (الديمقراطية وحقوق الإنسان، التعاون والتكـــامل الاقتصـــادي الإفريقـــي، التعـــاون الأمنـــي الإفريقي). ومن خلال سبر غور إدراك صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لـــهذه المحاور، خلصت الدراسة إلى استناد تصور صانع القرار في جنوب إفريقيا للـــدور الإقليمـــي المنوط ببلاده على كافة المستويات الإقليمية إلى دعامتين أساسيتين همـــا، مشـــروع مبيكـــي للنهضة الإفريقية، والمبادئ السبعة، التي يراها صانع القرار في جنـــوب إفريقيـــا مـــا بعـــد الأبارتهيد حاكمة للسياسة الخارجية لبلاده تجاه بيئتها الخارجية، بما في ذلك دورها الإقليمـــي بمستوياته الثلاثة. وتناولت الدراسة الدعامتين بالتحليل، وخلصت إلى أنهما يأتيان من قناعـــات عديدة لدى صانع القرار (في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد) مفادها: (١) كون جنوب إفريقيـــا جزء لا يتجزأ من إفريقيا، وكون تنميتها اقتصاديًا مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بما يحدث علـــى أرض إفريقيا. (٢) ضرورة اضطلاع جنوب إفريقيا بدور هام، لتحقيق النهضة الاقتصادية والسياسـية في إفريقيا. (٣) اعتبار تحقيق التنمية الاقتصادية لإفريقيا خطوة هامة على طريـــق تضييـــق الفجوة بين الشمال والجنوب.

ولقد جاء تصور صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد للدور الإقليمي المنوط ببلاده لعبه على مختلف المستويات الإقليمية، مستندًا إلى الدعامتين السابق الإشـــارة إليـــهما، حيث عبر صانع القرار في جنوب إفريقيا عن ضرورة تعميق انتماء جنوب إفريقيـــا لإفريقيـــا على كافة المستويات الإقليمية، من خلال دعمها وانخراطها في المنظمات الإقليمية وآلياتـــها، وتوثيقها أواصر الصلة بينها وبين بقية الدول الإفريقية في كافة المجالات. كما عـــبر صـــانع القرار عن ضرورة اضطلاع جنوب إفريقيا بالتبشير بالديمقراطية وحقوق الإنســان، وسـعيها لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي الإفريقي. فضلاً عـــن تـــأكيده علـــى ضـــرورة التعاون الأمني الإقليمي الإفريقي. وفي الإطار نفسه عبر صانع القرار (تصريحًا وتلميحًا) عـــن قناعته بضرورة اضطلاع بلاده بدور القائد الإقليمي على كافة المستويات الإقليميـــة، انطلاقًـــا من إيمانه بالمسئوليات والواجبات المنوطة ببلاده تجاه دول إفريقيا جنوب الصحـــراء، ســـواء كانت مسئوليات وواجبات أخلاقية. كواجب التبشير بالديمقراطية وحقوق الإنسان فـــي إفريقيـــا

جنوب الصحراء، أو واجبات اقتصادية كواجب قيادة إفريقيا جنوب الصحراء اقتصاديًا لتخطي عثرتها الاقتصادية، أو واجبات أمنية كواجب المشاركة الفعالة في الآليات الأمنية الإقليمية. وفي إطار حديثه عن ضرورة اضطلاع بلاده بدور القائد الإقليمي على كافة المستويات الإقليمية، أكد صانع القرار على ضرورة تجنب إثارة عداء الدول الإفريقية تجاه جنوب إفريقيا أثناء اضطلاعها بدور القائد الإقليمي، وذلك من خلال حرص جنوب إفريقيا على تحقيق المنفعة المتبادلة والتعامل مع بقية دول إفريقيا جنوب الصحراء على قدم المساواة، وتجنب استغلال جنوب إفريقيا لقدراتها التي تفوق تلك الخاصة ببقية الدول الإفريقية في ممارسة الهيمنة الإقليمية. وخلصت الدراسة أيضًا إلى أن هذا التصور من جانب صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد للدور الإقليمي المنوط ببلاده على كافة المستويات الإقليمية يتفق مع مفهوم دور القائد الإقليمي، الذي أورده هولستي في دراسته وعرفه بأنه ينطوي على إدراك صانع القرار لواجبات ومسئوليات منوطة بدولته في علاقتها بالدول الأخرى في إقليم معين وكذلك إدراكه لضرورة تحرك دولته تجاه إيجاد صيغة مناسبة لتعايش الأطراف المختلفة في هذا الإقليم.

وجاء السلوك الفعلي للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا بمستوياته المختلفة مخيبًا لآمال الكثيرين، حيث لم تفعل القيادة الجديدة سوى النذر اليسير لترجمة تصوراتها، الخاصة بضرورة اضطلاع بلادها بدور القائد الإقليمي، إلى سلوك فعلي. ففي المجال الاقتصادي، مارست جنوب إفريقيا هيمنة اقتصادية على كافة المستويات الإقليمية. فعلى مستوى الساكو، عجزت جنوب إفريقيا حتى اليوم عن انهاء المفاوضات الجارية بينها وبين بقية دول الساكو بصورة إيجابية، مما يعني ترددها في الاضطلاع بدور القائد الإقليمي في إطار الساكو، باعتبار أن القيادة الإقليمية ستدفعها للتضحية بكثير من المكاسب الاقتصادية التي يحققها الوضع الراهن لها، فهي تهيمن اقتصاديًا على بقية دول الساكو، حيث تدير شئون الساكو بصورة منفردة، وتعمل على توفير الحماية الجمركية لصناعاتها، مما يسفر عن فائض تجاري ضخم لصالحها. وبرغم اقتراح المؤتمر الاستشاري للسادك المنعقد في ليلونجوى في فبراير ١٩٩٥، توسعة عضوية الساكو لتشمل بقية دول السادك، وتحويل الاتحاد إلى سوق مشتركة تتمتع فيها العمالة ورؤوس الأموال بحرية الحركة، تُعرض جنوب إفريقيا في الآونة الحالية عن التفكير في هذا الأمر لانشغالها بأمور أخرى منها كيفية تخفيض التزاماتها المالية تجاه بقية دول الساكو.

وعلى مستوى السادك تمارس جنوب إفريقيا الهيمنة الاقتصادية، بدلاً من استخدام قدراتها الاقتصادية للنهوض بالمنطقة اقتصاديًا على نحو ما فعلت اليابان مع منطقة شرق

وجنوب شرق آسيا، حيث تصرفت كمحفز للنمو في المنطقة. وبذلك فشلت جنوب إفريقيا في الاضطلاع بدور القائد الإقليمي، الذي يقود جهود التنمية الاقتصادية في المنطقة. وتعد مجالات التجارة والاستثمارات والبنية التحتية من أبرز المجالات التي شهدت تناقضًا بينًا بين التصور الرسمي للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد والسلوك الفعلي لهذا الدور. ففي مجال التجارة، يقوم الفائض الهائل في الموازين التجارية لجنوب إفريقيا مع بقية دول السادك دليلاً واضحًا على عدم اتساق السلوك الفعلي مع التصور الرسمي، الذي أكد على قيادة إقليمية اقتصادية، تستند إلى مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة بين الأطراف المختلفة. فصادرات جنوب إفريقيا (معظمها سلع مصنعة ومدخلات وسيطة ومعدات رأسمالية) تغزو أسواق دول السادك على حساب المنتجين المحليين والصناعات الوطنية في تلك الدول، في حين تتمثل معظم واردات جنوب إفريقيا من دول السادك في المنتجات الأولية. وفي مجال الاستثمارات، تتدفق استثمارات جنوب إفريقيا على دول السادك، حيث توجد بعض دول السادك ضمن مجموعة الدول التي تحظى بأعلى نسبة من استثمارات جنوب إفريقيا على مستوى العالم، وتولي هذه الاستثمارات اهتمامًا محدودًا بقطاعات التصنيع، مما يعزز الهيمنة الاقتصادية لجنوب إفريقيا. وفي مجال البنية التحتية، تتجلى هيمنة جنوب إفريقيا واضحة جلية، حيث تتمتع جنوب إفريقيا ببنية تحتية متطورة جدًا مقارنة ببقية دول الجنوب الإفريقي، مما يخلق شكلاً من التبعية من جانب دول المنطقة تجاه جنوب إفريقيا خاصة في مجال المواصلات، حيث تعتمد دول المنطقة على شبكة جنوب إفريقيا للمواصلات والاتصالات، ليس فقط في تجارتها مع جنوب إفريقيا، ولكن أيضًا في تجارتها مع بقية دول العالم. وتدشن جنوب إفريقيا حاليًا أربعة مشاريع جديدة من شأنها تأكيد محورية البنية التحتية لجنوب إفريقيا في منطقة الجنوب الإفريقي، رغم ما تدعيه جنوب إفريقيا من مزايا تعود على المنطقة من وراء تلك المشروعات.

وعلى مستوى إفريقيا جنوب الصحراء، يعكس السلوك الفعلي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد اتجاه جنوب إفريقيا للتصرف كقوة مهيمنة اقتصاديًا في إفريقيا جنوب الصحراء، ويزداد ذلك الاتجاه قوة بتبني حكومة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لاستراتيجية النمو والتوظيف وإعادة البناء، التي اتخذت من زيادة صادرات جنوب إفريقيا (خاصة الصادرات ذات القيمة المضافة) واستثماراتها الخارجية المباشرة مدخلاً أساسيًا لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف في جنوب إفريقيا، وتخفيض التفاوت الحالي في المستويات المعيشية بين مواطنيها، ومن ثم ترسيخ أقدام الديمقراطية الوليدة فيها.

وفي المجال السياسي، أحرزت جنوب إفريقيا تقدمًا نسبيًا على طريق اضطلاعها بالقيادة الإقليمية على كافة المستويات الإقليمية. فبرغم نجاحها الملحوظ في ترجمة التصور الخاص بتعميق انتماء جنوب إفريقيا لإفريقيا إلى واقع فعلي، وحرصها على ممارسة دورها الإقليمي في إطار الآليات الجماعية الإقليمية، عجزت سياستها المسماه بالدبلوماسية الهادئة عن تمكينها من الاضطلاع بالقيادة الإقليمية على الصعيد السياسي، وتجلى هذا الفشل واضحًا في تعامل جنوب إفريقيا مع الأزمات السياسية في زيمبابوي (على مستوى السادك) ونيجيريا (على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء)، لدرجة دفعت البعض لتشبيه سياسة الدبلوماسية الهادئة بسياسة الارتباط البناء، التي انتهجتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان تجاه الحكومة البيضاء في جنوب إفريقيا، وبرزت بمقتضاها إقامة علاقات مع الحكومة البيضاء رغم انتهاكاتها الواضحة لحقوق الإنسان وإنكارها البين لحق الأفارقة في التمتع بحكم ديمقراطي غير عنصري.

وفي المجال الأمني، وبرغم دعمها للآليات الأمنية الإقليمية الجماعية، سعت جنوب إفريقيا للتبشير بالحلول التفاوضية السلمية للصراعات الإفريقية، انطلاقًا من رغبتها في تصدير خبرتها وتجربتها الذاتية للآخرين. وحبذت جنوب إفريقيا استخدام الدبلوماسية الهادئة كبديل للأداة العسكرية (باستثناء تدخلها العسكري في ليسوتو، والذي يرجع لاعتبارات خاصة)، وبدا ذلك واضحًا في اتجاهها نحو أنشطة صنع السلام، وحذرها وترددها إزاء المشاركة في أنشطة حفظ السلام في إفريقيا. وأسفر ذلك عن فشل جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في قيادة جهود التعاون والتنسيق الأمني الإقليمي، ومن ثم فشلها في الاضطلاع بدور القائد الإقليمي، الأمر الذي دفع السكرتير العام السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية للتعبير عن خيبة أمله إزاء المشاركة المتواضعة من جانب جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في حل الصراعات الإفريقية (راجع الفصل الثالث من الباب الثاني).

وهكذا وبرغم المناخ الإقليمي المواتي -نسبيًا- لاضطلاع جنوب إفريقيا بدور القائد الإقليمي على كافة المستويات الإقليمية، جاء السلوك الفعلي للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد (بكافة مستوياته) مغايرًا للتصور الرسمي، حيث مارست جنوب إفريقيا الهيمنة في المجال الاقتصادي. وفي المجالين السياسي والأمني، ألقت سياسة جنوب إفريقيا الاقتصادية المسماة بالدبلوماسية الهادئة بظلال الشك على مصداقيتها لدى الكثير من الدول والشعوب الإفريقية، مما جعلها هدفًا مستباحًا لسهام النقد اللازعة من جانب العديد من الأطراف الإقليمية. وخلصت الدراسة إلى وجود عدة تحديات مسئولة عن فشل جنوب إفريقيا -حتى

الآن- في الاضطلاع بدور القائد الإقليمي على كافة المستويات الإقليمية، وفيما يلي أهم هـــذه التحديات:

١- تعد حداثة الدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد أحد التحديـــات المهمـــة التي ساهمت في إعاقة جنوب إفريقيا عن ترجمـــة تصورهـــا الرســـمي الخـــاص بضرورة اضطلاعها بدور القائد الإقليمي على كافة المستويات الإقليمية إلى واقـــع فعلي، حيث تعد هذه الحداثة مسئولة إلى حد ما عن افتقاد حكومة جنـــوب إفريقيـــا لرؤية واضحة للمعطيات الدولية والإقليمية والداخليـــة، خاصـــة وأن الإدارة غـــير العنصرية في جنوب إفريقيا تضم بين صفوفها مسئولين من مشارب مختلفة، ممـــا يفسر إلى حد كبير التضارب الواضح والإزدواجية الملحوظة في تعـــامل إدارة مـــا بعد الأبارتهيد مع المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية. وخير دليل على ذلـــك أن مرحلة ما بعد انتخابات ١٩٩٩ تتسم بوضوح نسبي في الرؤيـــة مقارنـــة بـــالفترة السابقة عليها والتي سادتها محاولات استكشافية للمعطيـــات الداخليـــة والإقليميـــة والدولية.

٢- يُعد التنافس المحموم بين المتطلبات الاقتصاديـــة الداخليـــة ومتطلبـــات النهضـــة الإفريقية، كقوتين دافعتين للدور الإقليمي لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد مســـئولاً بدرجة ملحوظة عن تردد جنوب إفريقيا في الاضطلاع بدور القائد الإقليمي والوفاء بمتطلبات هذا الدور. فاضطلاع جنوب إفريقيا بدور القائد الإقليمي يتطلب تخليـــها عن الهيمنة الاقتصادية على بقية دول إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يتعـــارض مع تبني حكومة جنوب إفريقيا منذ عام ١٩٩٦ لاستراتيجية النمو والتوظيف وإعـادة البناء، تلك الاستراتيجية التي اتخذت من زيادة صادرات جنوب إفريقيـــا (خاصـــة الصادرات ذات القيمة المضافة) واستثماراتها الخارجية المباشرة مدخـــلاً أساسـيًا لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف في جنوب إفريقيا، وتخفيض التفاوت الحالي فـــي المستويات المعيشية بين مواطنيها، ومن ثم ترسيخ أقدام الديمقراطية الوليدة فيها.

٣- يشكل انفتاح جنوب إفريقيا على العالم الخارجي ودخولها في العديد من الاتفاقـــات مع تكتلات وكيانات اقتصادية دولية عديدة، تحديًا أمام اضطلاعـــها بـــدور القـــائد الإقليمي. حيث تلزمها اتفاقية كتلك الخاصة بالتجارة الحرة بيـــن جنـــوب إفريقيـــا والاتحاد الأوروبي، بالتزامات لا تخلو من بعض التأثيرات الجانبية السلبية التي تئـن تحت وطأتها دول الجنوب الإفريقي بصفة عامة (لتوقع دخولها في منافسة شرســـة

مع منتجي الاتحاد الأوروبي على أسواق جنوب إفريقيا)، ودول الساكو بصفة خاصة (لاشتراكها مع جنوب إفريقيا في تعريفة جمركية خارجية مشتركة، ومن ثم توقع انفتاح أسواقها أمام منتجات الاتحاد الأوروبي الزراعية المدعومة بقوة، مما يعني تراوح التأثير السلبي بين فقد منتجي الساكو الزراعيين، الذين يقدر عددهم بـ ٧٠% من سكان الساكو، لحصة من أسواقهم في منطقة الساكو بأسرها أو فقدهم الكامل لأسواقهم في جنوب إفريقيا، خاصة وأن التعويضات والضمانات التي تقدمها لهم اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وجنوب إفريقيا لن تستمر إلى أجل غير مسمى).

٤-بعد التحفظ القوي لفصيل لا يُستهان به من الدول الإفريقية، من بينها قوى إقليمية أخرى، على اضطلاع جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بدور القائد الإقليمي في إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة اضطلاعها بالتبشير بالديمقراطية وحقوق الإنسان، واحدًا من أهم التحديات السياسية والأمنية التي تعوق اضطلاع جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بدور القائد الإقليمي، حيث يبرر هؤلاء تحفظهم القوي بولاء جنوب إفريقيا للقوى الغربية، ويذهب أنصار هذا الرأي إلى أبعد من ذلك باتهامهم لجنوب إفريقيا بأنها عميل للقوى الغربية على أرض إفريقيا ويعضدون رأيهم بالعديد من الحجج (راجع الفصل الثالث من الباب الثاني).

٥-ومن التحديات المهمة الأخرى التي تحد من قدرة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد على الاضطلاع بدور القائد الإقليمي في المجالين السياسي والأمني، عدم اكتمال عملية إعادة هيكلة القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، ورغبة حكومة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في تجنب تحمل تكاليف عمليات عسكرية في الخارج في ضوء المطالب الاقتصادية الداخلية الملحة والحيوية، وتحمل هذه القوات بعض المهام على صعيد الأمن الداخلي في جنوب إفريقيا، وكذلك عدم اكتمال التجهيزات اللازمة للمشاركة النشطة من جانب القوات العسكرية لجنوب إفريقيا في عمليات حفظ السلام. فبرغم التقدم الملحوظ الذي أحرزته جنوب إفريقيا في هذا الصدد، والذي يُنبئ بمشاركة مستقبلية أكثر نشاطًا في مهام حفظ السلام، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، حتى تصبح جنوب إفريقيا قادرة بصورة فعلية على تعضيد جهودها السلمية بقوة عسكرية تزيد من ثقل هذه الجهود وفاعليتها. فالمبادرات السلمية دون قوة عسكرية تقف خلفها وتعضدها، تصبح أقل تأثيرًا من المبادرات السلمية التي تعضدها قوة عسكرية.

٦-ومن التحديات الأخرى التي تلقي بظلال من الشك على حياد جنوب إفريقيا في الصراعات الإفريقية، وبالتالي تنال من قدرتها على الاضطلاع بدور القائد الإقليمي، مرتزقة جنوب إفريقيا، وهم يعدون بالآلاف الآن، ويأتي معظمهم من أفراد القوات العسكرية إبان حكم الأبارتهيد، وتقوم بتوظيفهم شركات تتخذ من جنوب إفريقيا مقرا لها. وتعد هذه القوات بمثابة جيوش خاصة، اكتسب أفرادها الخبرة أثناء حروب جنوب إفريقيا في المنطقة إبان حكم الأبارتهيد. وتلعب هذه القوات دورا هاما في الصراعات الإفريقية عموما، وتلك الخاصة بمنطقة الجنوب الإفريقي بصفة خاصة (كأنجولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية) لخبرتهم السابقة.

ويرى الباحث أن معالجة التحديات السابقة من شأنه المساهمة بصورة كبيرة في تمكين جنوب إفريقيا من إزالة الفجوة الفاصلة بين تصور صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد لضرورة اضطلاع بلاده بدور القائد الإقليمي على كافة المستويات الإقليمية، وبين ممارسته الفعلية لهذا الدور. وفي هذا الإطار يقدم الباحث بعض التوصيات التي يمكن أن تكون مفيدة في هذا الصدد:

١- هناك حاجة لأليات تعويضية يتم التوصل إليها من خلال مفاوضات ثنائية وجماعية، للتعامل مع عدم التوازن الناجم عن العلاقة الاقتصادية غير المتكافئة بين جنوب إفريقيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء، وتعويض تلك الدول عن الإضرار التي تلحق بها وبصناعاتها المحلية من جراء غزو قطاع الأعمال في جمهورية جنوب إفريقيا لها، سواء في صورة صادرات (معظمها ذات قيمة مضافة) أو في صورة استثمارات مباشرة (معظمها في قطاعات تعدينية وخدمية). فوجود مثل هذه الآليات التعويضية من شأنه تشجيع التنمية الاقتصادية المتوازنة -نسبيا- في إفريقيا جنوب الصحراء، وبالتالي تمكين جنوب إفريقيا من الاضطلاع بمسئولياتها وواجباتها كقائد إقليمي يقيل إفريقيا جنوب الصحراء من عثرتها الاقتصادية، ويعمل كمحرك للنمو الاقتصادي في ربوعها. ولا شك أن هناك العديد من المحددات التي تحيط بفكرة إقامة مثل هذه الآليات التعويضية، لعل أهمها المحدد الخاص بالوضع الاقتصادي الداخلي في جنوب إفريقيا، وحاجة حكومة جنوب إفريقيا لموارد اقتصادية ضخمة لمواجهة الأعباء والالتزامات الضخمة المنوطة بها، حتى يتسنى لها الحفاظ على السلام الاجتماعي وترسيخ دعائم الديمقراطية الوليدة.

٢- هناك حاجة لاضطلاع جنوب إفريقيا بقيادة عملية تفاوضية تهدف للتوصل إلى اتفاقية خاصة بالاستثمار الإقليمي (على الأقل في منطقة الجنوب الإفريقي)، لخلق

محفزات إقليمية لجذب الاستثمارات الأجنبية، ولتفعيل هذه الاستثمارات (بما فيها الاستثمارات المباشرة لجنوب إفريقيا)، وتحويلها إلى محفز للتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق: أ- تكثيف مساهمة هذه الاستثمارات في نقل التكنولوجيا، وأساليب التصنيع الحديثة إلى دول المنطقة (التي تعاني من مستويات متواضعة في هذا الصدد). ب- تكثيف مساهمة هذه الاستثمارات في تطوير الموارد البشرية لدول المنطقة عبر قنوات تعليم رسمية، وغير رسمية. جـ- عدم تركيز هذه الاستثمارات على إنتاج السلع التي يعاد تصديرها لجنوب إفريقيا، وتركيزها بدلا من ذلك على زيادة صادرات هذه الدول (خاصة الصادرات المصنعة) بصفة عامة.

٣- هناك حاجة لإسهام جنوب إفريقيا في توفير الموارد اللازمة لتنفيذ مشروعات البنية التحتية الإقليمية كشبكات المواصلات، والاتصالات، والمحطات الإقليمية لتوليد القوى، ومشروعات الرعاية الصحية، ومحطات المياه، ومشروعات البحوث الزراعية، وبحوث الإنتاج، ومشروعات الأمن الغذائي. فبرغم أن كافة هذه المشروعات في منطقة الجنوب الإفريقي تغطيها بروتوكولات إقليمية، لا توجد هناك إمكانيات من جانب وحدات التنسيق القطاعية التابعة للسادك لتنفيذها، نظرا لتقلص المساعدات الخارجية التي تعتمد عليها هذه الوحدات اعتمادا شبه كامل في تنفيذ مشروعاتها.

٤- هناك حاجة للتنسيق بين مفاوضي جنوب إفريقيا في مفاوضات الساكو، ومفاوضات بروتوكول تجارة السادك، ومفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، واختيارهم من العناصر المؤمنة بضرورة اضطلاع جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد بدور القائد الإقليمي على مختلف المستويات الإقليمية. فضلا عن ضرورة قيام حكومة وبرلمان جنوب إفريقيا بالتأكد من وجود إجراءات علاجية كافية لعلاج التداعيات السلبية لاتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي على دول منطقة الجنوب الإفريقي بصفة عامة ودول الساكو بصفة خاصة، قبل التصديق على الاتفاقية.

٥- هناك حاجة لاضطلاع جنوب إفريقيا بقيادة الدول الإفريقية نحو تقوية وتفعيل المؤسسات والآليات الإقليمية (كتلك الخاصة بالساكو والسادك ومنظمة الوحدة الإفريقية) حتى يتسنى لهذه المؤسسات والآليات الإقليمية الإفريقية النهوض بالأعباء المنوطة بها. فعلى سبيل المثال لا يتفق مع المنطق إسناد السادك لدولة فقيرة

ومدينة كتنزانيا مسئولية قيادة استراتيجية التجارة والصناعة الإقليمية، دون إمدادها بالتمويل والقدرة التي تمكنها من الاضطلاع بهذه المسئولية الثقيلة.

٦- ولمواجهة مشكلة اتهام فصيل من الأفارقة لجنوب إفريقيا بالولاء للغرب وتشكيكهم في ولائها لإفريقيا والمصلحة الإفريقية، ينبغي على جمهورية جنوب إفريقيا زيادة انخراطها في الأليات الجماعية الإفريقية (لتجنب المخاوف الإفريقية من ممارسة جنوب إفريقيا للهيمنة لصالح الغرب) ومساندتها لتطور الثقافة السياسية الإفريقية حتى تصبح أكثر ايمانا وأكثر احتراما لحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار تستطيع جنوب إفريقيا التعاون مع الديمقراطية الوليدة في نيجيريا، فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على إفريقيا. وتعد مساندة جنوب إفريقيا للتحول في نيجيريا أمرا من شأنه مساعدتها على تأكيد ولائها للقارة الإفريقية واكتساب أنصار للديمقراطية وحقوق الإنسان، حتى لا تظل الصوت الوحيد المنادي بهما في القارة، الأمر الذي يمكن أن يثير الشك فيها ويسفر عن اتهامها بالولاء للمنظومة الفكرية السياسية الغربية على حساب المصلحة الإفريقية.

٧- هناك حاجة لإسراع جنوب إفريقيا في تنفيذ الورقة البيضاء الخاصة بمشاركة جنوب إفريقيا في مهام السلام الدولية، والتي شاركت في وضعها أطراف عديدة منها وزارة الشئون الخارجية ووزارة الدفاع وبعض منظمات المجتمع المدني. وفي هذا الإطار يمكن تأسيس مركز لمهام السلام ملحق بوزارة الشئون الخارجية في جنوب إفريقيا، وتوفير قاعدة بيانات خاصة بمهام السلام أمام صانع القرار في جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد، وإتمام عملية إعادة هيكلة القدرات العسكرية لجنوب إفريقيا، حتى تصبح قادرة ليس فقط على ردع الهجوم الخارجي على أراضي جنوب إفريقيا، ولكن أيضا على التعامل مع مقتضيات حفظ السلام الإفريقي، فضلا عن تهيئة مواطني جنوب إفريقيا للتعامل مع تلك المهام الجديدة لجنوب إفريقيا على الصعيد العملي.

٨- وأخيرا هناك حاجة لوضع ضوابط على مبيعات جنوب إفريقيا من السلاح، لضمان عدم استخدام بعض الإطراف الإقليمية لهذه الأسلحة في زعزعة الأمن والاستقرار، والإطاحة بنظم ديمقراطية في إفريقيا جنوب الصحراء. كما أن هناك حاجة لمعالجة قضية مرتزقة جنوب إفريقيا، كسن تشريع يجرم انخراطهم في الصراعات الإفريقية، ويقصر نشاطهم على تقديم الخدمات الأمنية المشروعة والمتعارف عليها.

وصفوة القول أن قدرة جمهورية جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد على الاضطلاع بدور القائد الإقليمي، على المستويات الإقليمية المختلفة، تتوقف على مدى قدرتها على وضع أكبر قدر ممكن من التوصيات السابقة موضع التنفيذ، فهي السبيل المتاح لمعالجة التحديات، التي تحول بين جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد وبين الاضطلاع بدور القائد الإقليمي على كافة المستويات الإقليمية. ذلك الدور الذي ينطوي على إدراك صانع القرار لواجبات ومسئوليات منوطة بدولته في علاقتها بالدول الأخرى في إقليم معين، وكذلك إدراكه لضرورة تحرك دولية تجاه إيجاد صيغة مناسبة لتعايش الأطراف المختلفة في هذا الإقليم، انطلاقا من قناعته بامتلاك بلاده لأسباب القوة التي تمكنها من الاضطلاع بهذه الواجبات والمسئوليات.

ويعد سعي جمهورية جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد في الآونة الأخيرة لزيادة قدرتها على المشاركة في مهام حفظ السلام الدولية بصفة عامة والإقليمية بصفة خاصة (بما في ذلك إرسالها العديد من الضباط والدبلوماسيين لدول أخرى للحصول على دورات في حفظ السلام، وجعلها التدريب على مهام حفظ السلام جزءا مكملا للمناهج التأهيلية لضباطها ودبلوماسييها، فضلا عن تجهيزها كتيبتين من المشاة ووحدات خاصة أخرى لعمليات حفظ السلام Peace Keeping) إحدى الإرهاصات القليلة، التي تُنبئ بتحرك جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد صوب الاضطلاع بدور القائد الإقليمي على كافة المستويات الإقليمية.

ولعل إدراك صانع القرار في جمهورية مصر العربية لهذا الأمر يقوده لصياغة واقعية للمسارات المستقبلية المحتملة لتحرك مصر في إفريقيا جنوب الصحراء، باعتبار أن مصر قوة إقليمية لها مصالحها الخاصة بها في إفريقيا جنوب الصحراء، وباعتبار أن جنوب افريقيا ما بعد الأبارتهيد منافسا لا يُستهان به، فهي تسعى لتعظيم مكاسبها في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، خاصة بعد خروجها من عزلتها الدولية والإقليمية، التي فُرضت عليها إبان حكم الأبارتهيد.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

أ- الوثائق :

١- د/بطرس بطرس غالي ، **الأمم المتحدة والفصل العنصري ١٩٤٨ - ١٩٩٤**،سلسلة الكتب الزرقاء، المجلد الأول، (نيويورك:إدارة شئون الإعلام بالأمم المتحدة، ١٩٩٥).

٢- منظمة الوحدة الإفريقية ، **وثيقة القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي**، لومي- توجو، ١٢ يونيو ٢٠٠٠.

ب- الكتب :

١- د/ إبراهيم أحمد نصر الدين، **ناميبيا: قضية الاستقلال الصعب**،(القاهرة: دار المستقبل

العربي، ١٩٨٥).

٢- ـــــــــــــــ ، **حركة التحرير الوطني لجنوب إفريقيا**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٩).

٣- ـــــــــــــــ ، **ناميبيا: مسار التسوية ومشكلات الاستقلال**، (القاهرة : دار

المستقبل العربي ، ١٩٨٩).

٤- د/ عبد العظيم رمضان، ود/أحمد عبد الحليم(محرران)، **مصر وإفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة** ، (القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦).

٥- د/ عبد الملك عودة ، **الأمم المتحدة وقضايا إفريقيا**، (القاهرة:مكتبة الأنجلو

المصرية، ١٩٦٧).

٦- د/على الدين هلال، وجميل مطر، **النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٦).

٧-د/ محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩).

٨- ـــــــــ (محرر)، **النظام العالمي الجديد**، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٤).

٩-د/محمود أبو العينين (محرر)، **الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية**،(القاهرة : مركز البحوث الإفريقية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١).

جـ المقالات :

١- سفير / أحمد طه محمد، " التفكك الدولي والنظام العالمي الجديد"، **السياسة الدولية** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، العدد ١٠٩ يوليو١٩٩٢.

٢- ـــــــــ، "السياسة الاستراتيجية لدولة جنوب إفريقيا الجديدة"، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٠، أبريل ١٩٩٥.

٣- د/ السيد أمين شلبي، "الحرب الباردة : سنوات التحول (١٩٨٠-١٩٨٩)"، **السياسة الدولية**، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥.

٤- الشيماء على عبد العزيز، " أهداف جولة كلينتون في إفريقيا "، **السياسة الدولية** العدد ١٣٣،يوليو١٩٩٨.

٥- د/بهجت قرنى، " المعادلة الصعبة في السياسة الخارجية المصرية "، **السياسة الدولية**،عدد ٦٩،يوليو ١٩٨٢.

٦- ل.د/ جمال مظلوم، "الصناعات العسكرية في جنوب إفريقيا"، **السياسة الدولية**،العدد١٤٠، أبريل ٢٠٠٠.

٧- د/حمدي عبد الرحمن حسن، " ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل"، **السياسة الدولية**،العدد ١١٣، يوليو١٩٩٣.

٨- ـــــــــ، "قمة لوساكا ومستقبل الاتحاد الإفريقي"، **السياسة الدولية** العدد ١٤٦، اكتوبر٢٠٠١.

٩- د/ عبد الخالق عبد الله" النظام العالمي الجديد..الحقائق والأوهام"، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦.

١٠- د/ عبد الملك عودة، " السياسة الخارجية لدولة جنوب إفريقيا تجاه الدول الإفريقية والعربية"، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٠، أبريل ١٩٩٥ .

١١- عبير بسيوني،" الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية"، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧.

١٢- د/ عراقى عبد العزيز الشربينى، "اقتصاد جنوب إفريقيا في مرحلة انهيار العنصرية"، **السياسة الدولية**، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥.

١٣- محمد جاد ، "المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية"، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧.

١٤- د/ محمَّد السيد سليم ، " ثورة يوليو والدور الخارجي المصري "، **السياسة الدولية** ، العدد ١٤٩ ، يوليو ٢٠٠٢ .

١٥- محمد سيد أحمد، "لماذا انهار الاتحاد السوفيتي؟"، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٨، أبريل ١٩٩٢.

١٦- د/ محمد عبد الشفيع عيسى ،" النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية"، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦.

١٧- د/محمود محمد أبو العينين، "العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة " ، **السياسة الدولية**، العدد ١٤٠، أبريل ٢٠٠٠.

١٨- ________، " الدور الإقليمي المصري في إفريقيا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ بين الاستمرارية والتغير "، **السياسة الدولية** ، العدد ١٤٩ ، يوليو٢٠٠٢.

١٩-مراد إبراهيم الدسوقي،" إفريقيا وجهود التخلص من الأسلحة النووية : معاهدة بليندابا ومستقبل المناطق الخالية من الأسلحة النووية"، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٥، يوليو ١٩٩٦.

٢٠- مروى ممدوح سالم، "مشكلة جنوب السودان ومبادرة مانديلا"، **السياسة الدولية**، العدد ١٣٠، أكتوبر١٩٩٧.

٢١- وليد محمود عبد الناصر، "جنوب إفريقيا وتصفية الأبارتهيد"، **السياسة الدولية** العدد١٠٥، يوليو١٩٩١.

د- الرسائل العلمية :

١- إبراهيم أحمد نصر الدين، **حركة التحرير الإفريقي في مواجهة النظام السياسي لجنوب إفريقيا**، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،١٩٨١.

٢- حامد عبد الماجد السيد، **دور السلطة السياسية في تشكيل الرأي العام : دراسة للحالة المصرية**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

٣- شادية فتحي إبراهيم، **الدور السياسي للمؤسسة التشريعية في مصر: دراسة مقارنة لبرلمانات ١٩٦٤و١٩٧٦و١٩٨٧**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٧.

٤- فوزي على خليل، **دور أهل الحل والعقد في النظام السياسي الإسلامي : دراسة في خبرة الدولة الإسلامية الأولى**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١.

٥- ماجدة على صالح ربيع، **الدور السياسي للأزهر من ١٩٥٢-١٩٨١**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير١٩٩٠.

٦- نبيل عبد الحميد حسن، **جمهورية جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهيد والتأثيرات المحتملة على سياسة مصر الإفريقية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

د- البحوث المنشورة وغير المنشورة :

١- **دراسة حالة : جنوب إفريقيا**، (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، مارس ١٩٩٨).

٢- د/فرج عبد الفتاح فرج، **الاستثمارات الأمريكية المباشرة في إفريقيا: محدداتها وأثارها على بعض جوانب التنمية الاقتصادية**، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية، نشرة الدراسات الإفريقية، رقم٤٩، ١٩٩٨).

٣- د/ ماجدة على صالح ربيع، **الدور المصري فـــي جمـــهوريات آســـيا الوســطى وأذربيجان**، أوراق آسيوية، (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، العدد ١٠،أكتوبر ١٩٩٦).

٤- د/ محمود محمد أبو العينين، **الأمن الجمـــاعي الإفريقـــي: المســتويان القـــارى والإقليمي الفرعي** ، (القاهرة : معهد البحوث والدراســـات الإفريقيـــة ، نشـــرة الدراسات الإفريقية رقم ٣٦، ١٩٩٤).

٥- ــــــــــــــــ، **الدور الإقليمي المصـــري فـــي إفريقيـــا ومتغـــيرات التسعينيات**، ورقة مقدمة لندوة مصر وإفريقيا: مسيرة العلاقات في عالم متغـــير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، الاثنين ١٩٩٦/٥/٢٧.

٦- د/هويدا عبد العظيم، **المشكلات الاقتصادية في الجنوب الإفريقي**، بحوث مؤتمـــر إفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين ٢٧-٢٩مايو ١٩٩٧، المجلـــد الثـــاني، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

التقارير:

١- **التقرير الاستراتيجي العربـــي١٩٩١**، (القـــاهرة: مركـــز الدراســـات السياســـية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢).

ثانيا : المراجع باللغة الإنجليزية :

A- Documents:

1- **ANC, Department Of International Affairs,** "Foreign Policy In A New Democratic South Africa", A Discussion Paper, Oct 1993.

2- **ANC, Department Of International Affairs,** "Foreign Policy Perspective In A Democratic South Africa", Dec 1994.

3- **ANC, Developing A Strategic Perspective On South African Foreign Policy: Discussion Document For The 50th ANC National Conference, 16 – 20 Dec 1997.**

4- **ANC, The Reconstruction And Development Programme, A Policy Framework, 1994.**

5- **RSA, Constitution Of The Republic Of South Africa, 1994.**

6- **RSA, Constitution Of The Republic Of South Africa, 1996.**

7- **RSA, Department Of Defence,** "SANDF Participation In UN Mission To The DRC (MONUC2)", Bulletins, No. 56/2000, 15 June 2000.

8- **RSA, Department Of Foreign Affairs,** "Background On The New Partnership For Africa's Development (NEPAD)", May 2002.

9- **RSA, Department Of Foreign Affairs,** "Statement By The Minister Of Foreign Affairs, MR/ Alfred Nzo, Before The Portfolio Committee On Foreign Affairs", 14 March 1995.

10- **RSA, Department Of Foreign Affairs,** "South African Foreign Policy: Discussion Document", July 1996.

11- **RSA, Department Of Trade And Industry,** "Briefing By Minister Of Trade And Industry, Alen Erwin", 16 Feb 1999.

12- **RSA, Departments Of Labour And Justice, Government Gazette, 27 July 2000.**

13- **RSA, White Paper On South African Participation In International Peace Missions, 21 Oct 1998.**

14- **The Southern African Development Community (SADC),** (Cape Town: The South African Communication Service on Behalf Of Department Of Foreign Affairs, 1995).

15- **World Trade Organization,** "Southern African Customs Union (SACU): April 1998", 16 April 1998.

B – Books :

1- Alden, Chris, **Apartheid's last stand : The Rise And Fall Of The South African Security State,** (New York : St. Martin's Press, INC., 1996).

2- Ali, Taisier M. And Robert O. Matthews, **Civil Wars In Africa: Roots And Resolution,** (Montreal And Kingston. London. Ithaca: McGill. Queen's Uni Press, 1999).

3- Amate, C.O.C, **Inside The OAU- Pan Africanism In Practice,** (London: Macmillan Publishers, 1986).

4- Biddle, Bruce J. And Edwin J. Thomas, **Role Theory: Concepts And Research,** (New York: John Wiley And Sons, INC., 1966).

5- Biddle, Bruce J., **Role Theory: Expectations, Identities And Behaviors,** (New York: Academic Press, INC, 1979).

6- B, Olatunds JC., D.K. Orwa And C.M.B. Utete, **African International Relations,** (London., New York ; Lagos: Longman Group UK limited, 1985).

7- Bresheth, Haim And Nira Yuval Davis (eds), **The Gulf war And The New World Order,** (London; New Jersey : Zed Books, 1991)

8- Brewer, Gary D. And Roland D. Brunner (eds), **Political Development And Change : A Policy Approach,** (New York: The Free Press, 1975).

9- Carter, Gwendolen M. And Patrick O' Meara (eds), **African Independence: The First Twenty –Five Years,** (Bloomington: Indiana Uni Press: Hutchinson, 1985).

10- Clough, Michael, **Free At Last? U.S Policy Toward Africa And The End Of The Cold War,** (New York: Council On Foreign Relations Press, 1992).

11- Cole, ken, (ed), **Sustainable Development For A Democratic South Africa,** (London: Earthcan Publication ltd., 1994).

12- Conway,M. Margaret And Frank B. Feigert, **Political Analysis: An Introduction,** (Boston And London: Allyn And Bacon ANC, Second Printing, 1997).

13- Grawford, Neta C. And Audie Klotz, **How Sanctions Work: Lessons from South Africa,** (New York : St. Martin Press, 1999).

14- CrocKatt, Richard, **The Fifty Years War: The United States And The Soviet Union In World Politics 1994- 1991,** (London, New York: Routledge, 1995).

15- Crocker, Chester A., **High Noon In Southern Africa : Making Peace In A Rough Neighborhood,** (Johannesburg: Jonathan Ball Publishers, 1994).

16- Dark , K.R And A.L.Haris, **The New World And The New World Order : US Relative Decline, Domestic Instability In The Americas And The End Of The Cold War,** (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan press; New York: St. Martin's Press, 1996).

17- Deegan, Heather, **South Africa Reborn : Building A New Democracy,** (London: VC press,1999).

18- Delancey, Mark W.(ed), **Handbook Of Political Science Research On Sub-Saharan Africa : Trends Trom The 1960s To The 1990s,** (West Port, Connecticut. London: Greenwood Publishing Group, INC, 1992).

19- Ebrahim, Hassan, **The Soul Of A Nation Constitution – Making In South Africa,** (Cape Town: Oxford Uni Press, 1998).

20- Fredland, Richard ,**A Guide To African International Organizations,** (London: Hans Zell Publishers,1990).

21- Geiger, Theodore, **The Future Of The International System: The United States And The Wold Political Economy,** (Boston: Allen Unwin, 1988).

22- Ginsberg , Anthony, **South Africa's; Future: From Crisis To Prosperity,** (london :Macmillan; New York, N.Y. St. Martin's Press, 1998).

23- Harbeson, John W And Donald Rothchild (eds), **Africa In World Politics: Post Cold War Challenges,** (London: Westview Press, 1995)

24- Hermann, C.F, C.W. kegley And J.N. Rosenau (eds), **New Directions In The Study Of Foreign Policy,** (London: : Unwin Hyman ltd., 1987).

25- Holsti, K. J, **International Politics: A Framework For Analysis,** (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice – Hall, 1987).

26- Hopkins,Raymond F., **Political Roles In A New state : Tanzania's First Decade,** (New Haven : Yale Unipress, 1971).

27- Isaak, Alan C., **Scope And Methods Or Political Science,** (Washington; Homewood: The Dorsey Press, 1985).

28- Johnson, Phyllis, **Apartheid Terrorism: The Destabilization Report**, (London: Commonwealth Secretariat In Association With J. Currey Bloomington: Indiana Unipress, 1989).

29- Johnson, R.W. And Laurence Schlemmer **(eds), Launching Democracy In South Africa: The First Open Elections, April 1994**,(New Haven: Yale Unipress, 1996).

30- Joseph, Richard, **State, Conflict And Democracy In Africa,** (Boulder And London: Lynne Rienner Publishers, 1999).

31- Kaela, Laurent C.W, **The Question Of Namibia,** (New York: St. Martin's Press,1996).

32- Lepor, Keith Philip (ed), **After The Cold War: Essays On The Emerging World Order,** (Austin: University Of Texas Press,1997).

33- Le Prestre, Philippe G.(ed), **Role Quests In The Post – Cold War Era: Foreign Policies In Transition,** (Montreal And Kingston: McGill- Queen's Unipress,1997).

34- Leys, Colin And John S. Saul, **Namibia's Liberation Struggle: The Two Edged Sword,** (London: J. Curry; Athens, Ohio: Ohio Uni press, 1995).

35- Lipset, Seymour M. And Neil J. Smelser (eds), **Sociology: The Progress Of A Decade,** (New Jersy: Prentic Hall, 1961).

36- Livingstone, Carol, **Role Play In Language Learning,** (Harlow: Longman Group Limited, 1983).

37- Malik, Hafeez (ed), **The Roles Of The United States, Russia, And China In The New World Order,** (New York: St. Martin's Press, 1997).

38- Mandaza, Ibbo, **Peace And Security In Southern Africa,** (Harare: Sapes Books, 1996).

39- Mazrui, Ali A. And Michael Tidy, **Nationalism And New States In Africa,** (London: Hainmann Educational Books Ltd, 1984).

40- Morikawa, Jun, **Japan And Africa: Big Business And Diplomacy,** (London: Hurst And Company, 1997).

41- Motala, Ziad, **Constitutional Options For A Democratic South Africa: A Comparative Perspective,** (Washington, D. C Howard Uni Press, 1994).

42- Muravchik, Joshua, **Exporting Democracy: Fulfilling America's Destiny,** (Washington, D. C.: The American Enterprise Institute Press, 1991).

43- O' Meara, Dan, **Forty Lost Years: The Apartheid State And The Politics Of The National Party, 1948 – 1994**, (Randburg, South Africa: Ravan Press; Athens: Ohio Uni Press, 1996).

44- Raynolds, Andrew (ed), **Election 94 South Africa: The Campaign, Results And Future Prospects,** (New York: St. Martin's Press, 1994).

45- Roland, Alan And Barbara Harris, **Career And Motherhood: Struggles For A New Identity About Role Theory,** (New York: Human Sciences Press, 1997).

46- Schraeder, Peter J., **United States Foreign Policy Toward Africa: Incrementalism Crisis And Change,** (Cambridge: Cambridge Uni Press, 1994).

47- Seegers, Annette, The **Military In The Making Of Modern South Africa,** (London; New York: Tauris Academic Studies, 1996).

48- Shaw, Timothy M. And Kenneth A. Heard (eds), **The Politics Of Africa: Dependence And Development,** (New York: Africana Publishing Company, 1979).

49- **South Africa: Time Running Out. The Report Of The Study Commission On U.S Policy Toward Southern Africa,** (Berkeley: Uni Of California Press, 1981).

50- Spector, Leonard S., **Going Nuclear,** (Combridge, Mass.: Ballinger Pub, Co., 1987).

51- Spence, J.E., **Change In South Africa,** (New York: Council On Foreign Relations Press, 1994).

52- Stedman, Stephen John (ed), **South Africa: The Political Economy Of Transformation,** (Boulder And London: Lynne Rienner publishers, 1994).

53- Tarp, Finn And peter Brixton, **The South African Economy: Macroeconomic Prospects For The Medium Term,** (London; New York: RoutLedge, 1996).

54- Walker, Stephen G. (ed), **Role Theory And Foreign Policy Analysis,** (Durham: Duke Uni Press, 1987).

55- Wright, Stephen, **African Foreign Policies,** (Boulder, Colo: Westview Press, 1999).

56- Zartman, I . William (ed), **Europe And Africa: A New Phase,** (London: Lynne Rienner Publishers, Inc, 1993).

57- Znaniecki, Florian, **Social Relations And Social Roles: The Unfinished Systematic Sociology,** (San Francisco: Chandler Publishing Company, 1965).

C- Articles:

1- Adams, Simon "What's left ? The South African Communist Party After Apartheid", **Review Of African Political Economy,** (London: Merlin Press), Vol.24, No.72, June 1997.

2- Albright, Madeleine k., "President Clinton Tours In Africa; Proposes New Policies For A New Reality", **Foreign Policy Bullet In**, (Washington, D.C: Foreign Policy Bulletin),Vol.9,no.3, may / June 1998.

3- Anglin, Douglas G, "Southern Africa Under Siege: Options For The Frontline States ", **The Journal Of Modern African Studies,** (London : Cambridge University Press),Vol.26,No.4, Dec 1988.

4- Baker, Pauline H., "South Africa On The Move", **Current History,** (New York ,N.Y Events Pub. Co.) Vol. 89, No.547,May 1990.

5- Barigaber ,Assefaw ,"states, international organizations And The Refugee: Reflections On The Complexity Of Managing The Refugee Crisis In The Horn Of Africa", **The Journal Of Modern African Studies,** Vol.37, No.4, 1999.

6- Barkan, Joel D. And David F. Gordon, "Democracy In Africa", **Foreign Affairs,** (New York: Council On Foreign Relations),Vol.77,No.4, July/ August 1998.

7- Barnett Michael, "Institutions, Roles And Disorder: The Case Of The Arab States system", **International Studies Quarterly**, (Detroit, Mich.: Wayne State Uni Press), Vol. 37, No.3, Sept 1993.

8- Baynham, Simon, "Security Strategies For A Future South Africa", **The Journal Of Modern African Studies**, Vol.27, No.3, 1990 .

9- ----------------------, "After The Cold War: Political And Security Trends In Africa", **Africa Insight**, (Pretoria: The African Institute OF South Africa), Vol.24,No.1 ,1994 .

10- Berridge, G.R, "Diplomacy And The Angola / Namibia Accords", **International Affairs,** (London: The Royal Institute oF International Affairs), Vol.65,No.3, Summer 1989 .

11- Biswas , Aparajita, "The New South Africa In Southern Africa", **Africa Quarterly ,** (New Delhi :Indian Center For Africa), Vol.38, No.2, 1998 .

12- Brattan, Michael, "Second Elections In Africa", **Journal Of Democracy,** (Washington, D.C: National Endowment For Democracy), Vol.9, No.3, July,1998.

13- Brautigam, Deborah, "Economic Take Off In Africa?", **Current History**, Vol.97,No.619,May 1998.

14- Bryetenbach, Willie,"Conflict In Southern Africa: Whither Collective Security?", **Africa Insight,** Vol.24,No.1, 1994.

15- Callaghy, Thomas M., "Africa: Falling Off The Map?", **Current History,** Vol.93,No.579,Jan 1994 .

16- Chase, Robert S., Emily B. Hill And Paul Kennedy,"Pivotal States And U.S Strategy", **Foreign Affairs,** Vol.75,No.1,Jan-Feb 1996.

17- Chossudovsky, Michel," Exporting Apartheid To Sub- Saharan Africa", **Review Of African Political Economy,** Vol.24,No.73, Sept 1997.

18- Cilliers, Jakkie," The Evolving Security Architecture In Southern Africa", **Africa Insight,** Vol.26,No.1, 1996.

19- Coplan, David B., "A River Runs Through It: "The Meaning Of The Lesotho-Free State Border", **African Affairs**,(London: Oxford Uni Press), Vol.100,No.398,Jan 2001.

20- Crawford, Neta c., "South Africa's New Foreign And Military Policy : Opportunities And Constraints", **Africa Today,** (Denver: Africa Today Associates), Vol.42, No.1-2,1995.

21- Decalo, Samuel," The Process, Prospects And Constraints Of Democratization In Africa", **African Affairs**, Vol.91,No.362,Jan 1992.

22- Desai, Ashwin And Adam Habib," Labour Relations In Transition: The Rise Of Corporation In South Africa's Automobile Industry", **The Journal Of Modern African Studies,** Vol.35,No.3,1997.

23- Dunne, Paul And Dimitrios Vougas, "Military Spending And Economic Growth In South Africa, **The Journal Of Conflict Resolution,** (Ann Arbor. Mich: Dept. Of Journalism, University Of Michigan), Vol. 43, No.4, August 1999.

24- Evans, Graham, "South Africa In Remission: The Foreign Policy Of On Altered State", **The Journal Of Modern African Studies,** Vol.34,No.2, June 1996.

25- Gibb, Richard, "Southern Africa In Transition: Prospects And Problems Facing Regional Integration", **The Journal Of Modern African Studies,** Vol.36, No.2 1998.

26- Gilionee, Hermann, "Broedertwis Intra- Afrikaner Conflicts In The Transition From Apartheid", **African Affairs,** Vol.91,No.364,1992.

27- Goodman, David,"Why Killers Should Go Free: Lessons From South Africa ,"**Washington Quarterly**, (Washington: Center For Strategic And International Studies , George Town Uni), Vol.22, No.2, Spring 1999.

28- Goulding, Marrack, "The United Nations And Conflict In Africa Since The Cold War", **African Affairs,** Vol.98,No.391,April 1999.

29- Gutteridg e, William, "South Africa's Future Defence And Security : Identifying The National Interest,", **Conflict Studies**,(London: Current Affairs Research Service Center), No.298,April 1997.

30- ----------------------, "South Africa: Potential Of Mbeki, Presidency," **Conflict Studies**, No, 319/320, June / July 1999.

31- Habib, Adam And Rupert Taylor, "Parliamentary Opposition And Democratic Consolidation In South Africa,", **Review Of African Political Economy,** Vol.26,No.8, June 1990.

32- Halperin, Marton h., "Guaranteeing Democracy,", **Foreign Policy,** (Washington: Carnegie Endowment For International Peace), No.91, Summer 1993.

33- Hanlon, Joseph," Post- Apartheid South Africa And Its Neighbors", **Third World Quarterly,** (London: Third World Foundation For Social And Economic Studies), Vol.9, No.2,April 1987.

34- Hawthorne, Peter," Mbeki takes charge", **Time,** (New York: Time INC), Vol. 153, No.22, 7 June 1999.

35- Hentz, James Jude," The Two Faces Of Privatization: Political And Economic Logics In Transitional South Africa", The **Journal Of Modern African Studies,** Vol.38, No.2, June 2000.

36- Holland, Martin, "South Africa, SADC And The European union : Matching Bilateral With Regional Policies", **The Journal Of Modern African Studies,** Vol.33, No.2 1995.

37- Howe, Herbert M., "**The** South African Defense Force And Political Reform", The **Journal Of Modern African Studies,** Vol.32, No.1, 1994.

38- ------------------, "Private Security Forces And African Stability: The Case Of Executive Outcomes", **The Journal Of Modern African Studies,** Vol.36, No.2, June 1998.

39- Huntington, Samuel P., "The lonely Superpower", **Foreign Affairs,** Vol.78, No.2, March / April 1999.

40- Iheduru, Okechukwu C., " Post – Apartheid South Africa And Its Neighbors, A Maritime Transport Perspective", **The Journal Of Modern African studies,** Vol.34, No.,1, Mar 1996.

41- Irving , Jacqueline," South Africa And European Union Conclude Sweeping Trade Agreement", **Africa Recovery,** (New York . N.Y : U.N), Vol. 13, No.1, June 1999.

42- Johnson, R.W., " South Africa's Support For Mugabe", **Focus,** (Parklands: The Helen Suzman Foundation), No.21. March 2001.

43- Kaleng, Paul," Trade And Industrial Integration In Southern Africa : Pitfalls And Challenges", **Global Dialogue,** (Braamfontein: The Institute For Global Dialogue), Vol.4.3, Dec 1999.

44- Khanyile , Moses, "The Ethnic Factor In The South African National Defence Force Recruitments Strategies Revisited", **Journal Of The Departments Of Political Science And Public Administration,** (Pretoria : The University Of South African), Vol.16,No.1, 1997.

45- Koning, Cedric De, " South African Blue Helmets In The Democratic Republic Of Congo", **Global Dialogue,** Vol.4. 2,August 1999.

46- Krauthammer, Charles, "The Unipolar Moment", **Foreign Affairs,** Vol.70, No.1, 1991.

47- Kynoch, Gary, "The Transformation Of The South African Military", **The Journal Of Modern African Studies,** Vol.34, No.3, 1996.

48- Landsberg, Chris, "South Africa And Nigeria : Hegemons OR Strategic Partners" ,**Global Dialogue**, Vol.5-2, Sept 2000.

49- Leistner, Erich," Africa's Hope For Rescue From The South", **Africa Insight**, Vol.21, No.3, 1991.

50- ----------------------, " SADCC Into SADC: Plus Ca Change", **Africa Insight,** Vol.22, No.3, 1992.

51- ----------------------,"Regional Cooperation In Sub-Saharan Africa : With Special Reference To Southern Africa", **Africa Insight**, Vol. 27, No.2, 1997.

52- Le Pere, Garth, "South Africa And Nigeria: A Strategic Partnership", **Global Dialogue**, Vol.4.3,Dec 1999.

53- Maasdorp, Gavin, "The Future Structure Of Regional Trade Integration And Development Cooperation In Southern Africa", **Africa Insight,** Vol.24, No.1,1994.

54- Magid, Alvid, " Role Theory, Political Science , And African Studies,", **World Politics**,(Princeton, Etc. : Princeton Uni. Press, Etc), Vol. XXXII, No.2, Jan 1980.

55- Mandela, Nelson, "South Africa's Future Foreign Policy ", **Foreign Affairs**, Vol.72, No.5,, Nov-Dec 1993.

56- Maree, Johann, "The COSATU Participatory Democratic Tradition And South Africa's New Parliament: Are They Reconcilable?", **African Affairs**, Vol.97, No. 386, Jan 1998.

57- Mare, Gerhard, "Versions Of Resistance History In South Africa : The ANC Strand In Inkatha In The 1970s And 1980s ", **Review Of African Political Economy,** Vol. 27, No.83, March 2000.

58- Matlosa, Khabele, " Democracy And Conflict In Post-Apartheid Southern Africa: Dilemmas Of Social Change In Small States", **International Affairs,** Vol.74, No.2, April 1998.

59- Mayer, Marina, "The Eu- South Africa Trade Deal: Implications For Southern Africa", **Global Dialogue,** Vol.4.2, August 1999.

60- McGowan, Patrick J. And Fred Ahwireng-Obeng, "Partner OR Hegemon? South Africa In Africa: Part Two", **Journal Of Contemporary African Studies,** (Oxford Shire: Carfax Publishing Ltd), Vol.16, No.2, July 1998.

61- McGowan, Rupert And Martinus Seboni, "The South Africa – European Union Free Trade Area And Other Trade Area Negotiations : Impact On Botswana", **Stockbrokers Botswana Research,** (Botswana : Stockbrokers Botswana (Ltd.), 18 Nov 1998.

62- Michaels, Marguerite, "Retreat From Africa", **Foreign Affairs,** Vol.72, No.1, 92 – 1993,

63- Morna, Colleen, "New Era Of Cooperation", **Africa Report** , (New York: African – American Institute) ,Vol. 4o, No. 3, May – June 1995.

64- Moss, Todd J., "US Policy And Democratisation In Africa : The Limits Of Liberal Universealism", **The Journal Of Modern African Studies,** Vol. 33, No.2, 1995.

65- Mukisa, Richand S. And Bankole Thompson, "Prerequisites For Economic Integration In Africa: An Analysis Of The Abuja Treaty", **Africa Today,** Vol. 42, No. 4, 1995.

66- Nelan , Bruce W., "Changes In South Africa" **Foreign Affairs,** Vol. 70, No. 1, 1991.

67- Nel, Philip, "The Foreign Policy Beliefs Of South Africans: A First Cut", **Journal Of Contemporary African Studies**, Vol. 17, No. 1, Jan 1999.

68- Obeng, Fred Ahwireng And Patrick J. McGowan, "Partner Or Hegenen?, South Africa In Africa (Part One)", **Journal Of Contemporary African Studies** , Vol. 16, No. 1, Jan 1998.

69- O' Flaherty, Daniel And Constance J. Freeman, "Stability In South Africa : Will It Hold?", **Washington Quarterly**, Vol. 22, No. 4, Autumn 1999.

70- Olsen, Gorm Rye, "Europe And The Promotion Of Democracy In Post Cold War Africa : How Serious Is Europe And For What Reason?", **Africa Affairs** . Vol. 97, No. 388, July 1998.

71- Omach , Paul, "The African Crisis Response Initiative Domestic Politics And Convergence Of National Interest", **African Affairs,** Vol. 99, No. 394, Jan 2000.

72- Orlik, Peter B.,"Divided Against It Self: South Africa's White Polity", **The Journal Of Modern African Studies** , Vol. 8, No. 2, 1970.

73- Ottaway, Marina , "Africa", **Foreign Policy**, No. 114, Spring 1999.

74- Pahad, Aziz , "Interview With Aziz Pahad", **Global Dialogue** , Vol.3.1, March 1998.

75- Phaff, William, "Redefining World Power", **Foreign Affairs**, Vol.70, No. 1, 1991.

76- Porter ,Gina And Kevin Phillips Howard, "Agricultural Issues In The Former Homelands Of South Africa: The Transkei", **Review Of African Political Economy,** Vol. 24, No. 72, June 1997.

77- Rantete, Johannes And Hermann Giliomee, "Transition To Democracy Through Transaction?: Bilateral Negotiations Between The ANC And NP In South Africa", **African Affairs**, Vol. 91, No.365, Oct 1992.

78- Riddell, Roger C., "The End Of Foreign Aid To Africa ? Concerns About Donor Policies", **African Affairs** , Vol.98, No.392 , Juty 1999.

79- Rossouw, Braam , "A South African Perspective On The Place Of Peace Support Operations Within Broader Peace Missions",

African Security Review , (Halfway House: Institute For Security Studies), Vol. 7, No.1, 1998.

80- Rowlands, Ian J., "Mapping The Prospects For Regional Cooperation In Southern Africa", **Third World Quarterly** , Vol.19, No. 5, Dec 1998.

81- Ryall, David , "Caught Between Two Worlds: Understanding South Africa's Foreign Policy Options", **Third World Quarterly**, Vol. 18, No.2, June 1997.

82- Ryeolsen, Gorm, "Western Europe, Relation With Africa Since The End Of The Cold war", **The Journal Modern Africa Studies,** Vol.35, No. 2, 1997.

83- Schafer , Jessica, "Guerrillas And Violence In The War In Mozambique: De-Socialization Or Re-Socialization ?", **African Affairs**, Vol. 100, No. 399, April 2001.

84- Schiff, Ben, "The Afrikaners After Apartheid", **Current History**, Vol.95, No. 60, May 1996.

85- Schraeder, Peter J. ,"Japan's Quest For Influence In Africa", **Current History** , Vol. 98, No. 628 , May 1999.

86- Schoeman , Maxi, "South Africa As An Emerging Middle Power", **African Security Review**, Vol. 99, No. 3,2000.

87- Seegers, Annette, "South Africa's National Security Management System", **The Journal Of Modern African Studies** , Vol. 29, No.2.1991.

88- Selebi , Jackie, "Interview With Jackie Selebi", **Global Dialogue** , Vol.33, Dec 1998.

89- Sommer, Henrik, "From Apartheid To Democracy: Patterns Of Violent And Nonviolent Direct Action In South Africa, 1984 - 1994", **Africa Today,** Vol. 43, No. 1, Jan –Mar 1996.

90- Southall. Roger, "The South African Elections Of 1994: The Remaking Of A Dominant – Party State", **The Journal Of Modern African Studies** , Vol, 32, No.4, Dec 1994.

91- ______________,"The Centralization And Fragmentation Of South Africa's Dominant Party System", **African Affairs,** Vol. 97, No. 389, 1998.

92- Stremlau, John, "Ending Africa's Wars", **Foreign Affairs**, Vol. 79, No. 4, July / August 2000.

93- Taylor, Ian, "South Africa And The United Nations Security Council – Between The Desirable And The Possible", **Global Dialogue**, Vol. 2. 3, Oct 1997.

94- Taylor, Ian And Paul Williams, "South African Foreign Policy And The Great Lake Crisis: African Renaissance Meets Vagabondage Politique", **African Affairs**, Vol. 100, No. 399, April 2001.

95- Theron, Johan, "SA' S International Trade Blossoms", **African Business**, (London; Paris: Cresta: Ic Publications (Ltd.), No. 258, Oct 2000.

96- Thompson, Leonard, "Mbeki's Uphill Challenge", **Foreign Affairs**, Vol. 78, No. 6, Nov/Dec 1999.

97- Tsie, Balefi, "Regional Security In Southern Africa: Whither The SADC Organ On Politics, Defence And Security?", **Global Dialogue**, Vol. 3. 3, Dec 1998.

98- Vale, Peter And Sipho Maseko, "South Africa And The African Renaissance", **International Affairs**, Vol. 74, No. 2, April 1998.

99- Venter, Denis, "An Evaluation Of The OAU On The Eve Of South Africa's Accession", **Africa Insight**, Vol. 24, No. 1, 1994.

100- Villiers, J.W. De, Roger Jardine And Mitchell Reiss, "Why South Africa Gave Up The Bomb?", **Foreign Affairs**, Vol. 72, No. 5, Nov/Dec 1993.

101- Wagner, R. Harrison, "What Was Bipolarity?", **International Organization**, (Cambridge, Mass; Mit Press), Vol. 47, No. 1, Winter 1993.

102- Walker, Stephen G., "The Correspondence Between Foreign Policy Rhetoric And Behavior: Insights From Role Theory And Exchange Theory", **Behavioral Science**, (Baltimore – Md.: Mental Health Research Institute, Uni Of Michigan), Vol. 26, No. 3, July 1981.

103- Wellsh, David, "Constitutional Changes In South Africa", **African Affairs**, Vol. 83, No. 331, April 1984.

104- Westhuizen, Janis Van Der, "South Africa's Emergence As A Middle Power", **Third World Quarterly**, Vol. 19, No 3, Sep 1998.

105- Willett, Susan, "Demilitarisation, Disarmament And Development In Southern Africa", **Reiew Of African Political Economy**, Vol. 25, No. 77, Sep 1998.

106- Wilson, Richard A., "The Sizwe Will Not Go Away: The Truth And Reconciliation Commission, Human Rights And Nation – Building In South Africa", **African Studies**, (Johannesburg: Witwaterand University Press), Vol. 55, No.2, 1996.

107- Wish, Naomi Bailin, "Foreign Policy Makers And Their National Role Conception", **International Studies Quarterly**, Vol. 24, No.4, Dec 1980.

108- Zuma, Nkosozana, "Interview With Nkosazana Zuma South African Minister Of Foreign Affairs", **Global Dialogue**, Vol. 4.3, Dec. 1999.

D- Periodicals:

1- **Africa Confidential**, (London: Miramoor Publications Ltd.), Vol. 34, No. 24, 3 Dec 1993.

2- **Africa Research Bullet In, Political**, (Exeter, England: Africa Research Ltd.), Vol.33, No. 5, May 1st – 31st 1996.

3- **Business Day**, "Mbeki Unveils Plan For Africa", 30 Jan 2001, [Http://www.Bday.Co.Za/Bday/Content/Irect/, 3523, 781780-60 78 – 0.00.Html].

4- **Daily Mail And Guardian**, "EU – SA Deal Worries Neighbours", 5 July 1999, [Http: Www.Mg.Col.Za/Mg/News/99july//5jul-Trade-Html].

5- **Foreign Policy Bullet In**, "South Africa Adopts New Constitution", Vol. 7, No. 4, July/August 1996.

6- **The Economist**, "Emerging Africa", (London: The Economist Newspaper Ltd.,), June 14th 1997.

E- Papers:

1- Aggestam, Lisbeth, **Role Conceptions And The Politics Of Identity In Foreign Policy**, (Stockholm: ARENA Working Papers 1999/98).

2- Cilliers, Jakkie, **An Emerging South Africa Foreign Policy Identity**?, (Halfway House: Institute For Security Studies, Occasional Paper No. 39, April 1999).

3- Cohen, Daniel, Nicolai Kristensen And Doret Verner, **Will The Euro Create A Bonanza For Africa?**, (Washington: The World Bank, Policy Research Working Paper, 225, Nov 1999).

4- Goodison, Paul, **Marginalization Or Integration? Implications For South Africa's Customs Union Partners Of The South – European Union Trade Deal**, (Braamfontian:

The Institute For Global Dialogue, IGD Occasional Paper No. 22, Oct 1999).

5- Heese, Karen, **Foreign Direct Investment In South Africa (1994-1999): Confronting Globalization,** Paper Prepared For The Trade And Industrial Policy Secretariat (TIPS) 1999 Annual Forum, "Growth And Investment In South Africa", Held In Johannesburg, On 19-22 Sept.

6- Le Pere, Garth, Anthoni Van Nieuwkerk And Kato Lambrechts (eds), **South Africa And Africa: Reflections On The African Renaissance,** (Braamfontein: The Foundation For Global Dialogue, FGD Occasional Paper No. 17, Oct 1998).

7- Malan, Mark, **Renaissance Peacekeeping: A South African Solution To Conflict In The DRC?,** (Halfway House: Institute For Security Studies, Occasional Paper No. 37, March 1999).

8- Muller, Marie, **Some Observations On South Africa's Economic Diplomacy And The Role Of The Department Of Foreign Affairs,** (Braamfontein: The Institute For Global Dialogue, IGD Occasional Paper No. 27, Oct 2000).

9- Pfister, Roger, **South Africa's Recent Foreign Policy Towards Africa: Issues And Literature**, (Zurich: Center For International Studies, Paper No. 29, August 2000).

10- Roux, L.N. Le, **A Determination Of South African Defence Requirements: A Vision For 2015 And Beyond,** (Paper Delivered At The Africa Defence 2000 Summit, Gallaher Estate, Midrand, South Africa On 14 Aug 2000).

11- Dr/ Venter, Denis, **Regional Security In Southern Africa,** (Paper Presented At The Eleventh Biennial Congress Of The African Association Of Political Science AAPS) On Theme

"Peace And Security In Africa", Held In Durban From 23 To 26 June 1997).

F- Yearbooks:

1- **Africa South Of The Sahara 2000,** (London: Europa Publication Ltd., 1999).

2- **South Africa Yearbook 1996,** (Cape Town: South Africa Communication Service, 1996).

3- **South Africa Yearbook 2000/2001,** [http//www.Gov.Za/Yearbook/Foreign.Htm].

4- **South Africa Yearbook 2001/2002,** [http://www.gov.za/yearbook/2001/foreign.html].

5- **The Military Balance 1999/ 2000,** (London: Oxford Uni Press, 1999).

G- Reports:

1- **Chamber Of Mines Of South Africa Annual Report 1998/1999,** [http://www.bullion.za].

2- **UNCTAD, World Investment Report 1997, Transnational Corporations, Market Structure And Competition Policy,** (New York And Geneva: United Nations Publications, 1997).

3- **UNCTAD, World Investment Report 1999, Foreign Direct Investment And The Challenge Of Development,** (New York And Geneva: United Nations, 1999).

4- **World Development Report 1998/1999,** (New York: Oxford Uni Press, 1998).

H- Internet:

1- Botha, J. H. J. And R. Van WYK, **South Africa Budget Summary 2001,** [http://www.manageme.com/info/industry/2001/0227_budget2001_botha_vwyk.html]

2- **Census In Brief 1996, Age Distribution In Five Year Intervals By Population Group: Total,** [http://www.Statssa.gov.za/census96/html/cib/population/219.h htm].

3- **Census In Brief 1996, Income Category Among The Employed By Population Group, Oct 1996,** [http://www.statssa.gov.za/census96/html/cib/population/237.ht m].

4- **Census In Brief 1996, Population Group (Number),** [http://www.statssa.gov.za/census96/html/cib/population/25.htm

5- **Census In Brief 1996, Percentage Of The Population Aged 20 Years Or More In Each Educational Category By Population Group,** [http://www.statssa.gov.za/census96/html/cib/population/226.ht m].

6- **Census In Brief 1996, Unemployment Rates By Population Group, Oct1996,** [http://www.statssa.gov.za/Census96/html/cib/population/230.ht m].

7- **CIA – The World Factbook 1999 – South Africa** [http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/sf.html].

8- Gibb, R.A., **Flexible Integration In The New Southern Africa, Without Date,** [http://www.egs.uct.ac.za/sagi/dibb80(1).htm].

9- Maris, Hein, "Diplomacy Discarded For Intervention: South Africa Carries A Big Stick, **Le Monde Diplomatique,** March 1999, [http://www.en.monde.diplomatque.fr/1999/03/07safr].

10- **Republic Of South Africa 1999 General Election, Election Information And Statistics,** [http://www.electionresources.org/zal/1999].

11- **Republic Of South Africa 1999 General Election, Compared Results, 1999 General Election Versus 1994 General Election,** [http://www.electionresources.org/za/1999/99vs941].

12- Roux, A. Wallie, **How Serious Is South Africa To Conclude A Renegotiated SACU???,** Windhoek, 14 May 1999, [http://www.tips.org.za/papers/showpaper.asp.Id.282].

13- Solomon, Hussein, **Fairy Godmother, Hegemon Or Partn er**?, (Halfway House: Institute For Strategic Studies, 1997), [Monographs, 13], [http://www.iss.co.za/pubs/monograph/no%2013/black%20+%205watch.html].

14- **South Africa – Election 1999 – National Results,** [http://www.polity.org.za/elections1999/result-nat-html].

15- **South Africa Gains In Investment Drive, IRRC Survey Shows,** [http://www.irrc.org/southern-africa/mbisa97.html].

16- **The Land Area Of South Africa,** [http://www.statssa.gov.za/census96/html/cib/land.htm].